

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) : مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني . اسم : الدراسات العليا
الأطروحة مقدمة لنيل درجة : : الدكتوراة ... في تخصص : البنحو والصرف
عنوان الأطروحة : ((اجترافات الرضي علي ابن الحاجب في شرح الشافعية))

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وصحبه

أجمعين وبعد :

فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها


بتاريخ ٢٠ / ١١ / ١٤٤٠ هـ . بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة
توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه . والله الموفق .

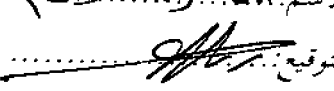
أعضاء اللجنة

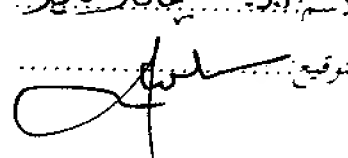
المناقش الخارجي

المناقش الداخلي

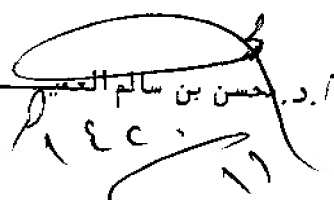
المشرف

الاسم : أ.د. إبراهيم الشمس
التوقيع : 

الاسم : أ.د. رياض الخزام
التوقيع : 

الاسم : أ.د. سليمان العايد
التوقيع : 

رئيس قسم الدراسات العليا

أ.د. إحسان بن سالم العتيبي

١٤٤٠

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات العليا

فرع اللغة والنحو والصرف



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٣٣٢٩

٢٠١١٠٥

اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب في شرح الشافية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها

تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب

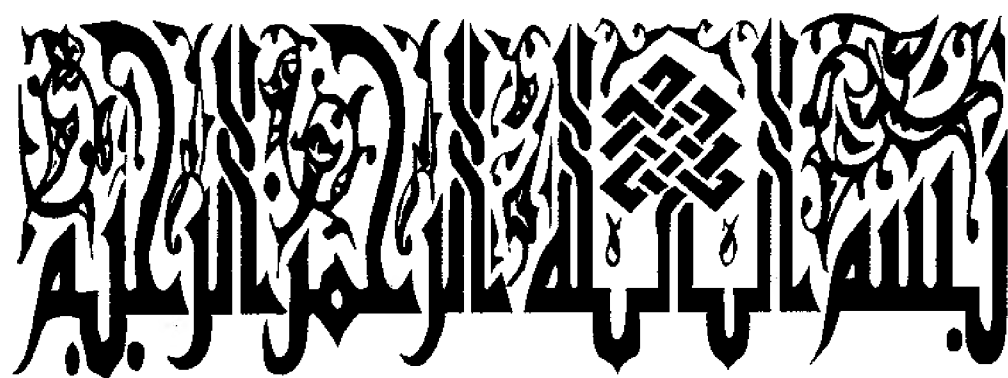
مهدي بن علي بن مهدي آل ملحان القرني

الرقم الجامعي: (١٤١٧-٨٧٧٤-٠)

إشراف

الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد

العام الجامعي ١٤٢٠ / ١٤٢١ هـ



ملخص البحث

عنوان البحث: «اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية».

وهو يبرز مكانة الشافية لابن الحاجب، وتمييزها، وانفرادها في الجمع، والترتيب، مع إيجاز وحسن عرض، وكذا فإن البحث يوضح مكانة شرح الشافية للرضي من بين شروح الشافية الأخرى، ويبيّن قوة هذا الشرح، والنزعة العلمية التحقيقية التي انتهجها الرضي في شرحه، وهذه النزعة العلمية التحقيقية هي التي قادت به إلى النظر والاعتراض في بعض آراء ابن الحاجب؛ وكان الرضي في كل ذلك معتمداً على أصول وقواعد ثابتة عنده، ومستمدة من النحاة الذين سبقوه؛ مع ملكة خاصة، واستقلال فكري واضح.

إن هذا البحث قصد إلى جمع المسائل الصرفية في شرح الشافية للرضي التي اعترض فيها ابن الحاجب، وكان عددها مائة وخمسة وثلاثين مسألة، مع ملاحظة أن هذه المسائل تعتمد في جمعها على موضوعها ومعناها، ولهذا فإنه يجتمع في المسألة الواحدة أكثر من اعتراض. ثم صنفت هذه المسائل إلى فصول ومباحث بحسب ما تقتضيه طبيعة هذه المسائل، ولأجل هذا قسم البحث ستة فصول، وصنفت المسائل على المباحث التابعة للفصول الستة بحسب نوع المسألة.

وقد بدأ البحث بعد المقدمة بتمهيد فيه ترجمة موجزة لابن الحاجب، وترجمة أخرى للرضي، حرص الباحث أن تكون وافية، لقلة من ترجموا له، ثم حديث موجز عن الشافية وشرح الرضي عليها، ثم بيان مفهوم الاعتراضات، ومنشؤها، وأنواعها، وأبرز الاعتراضات في الصرف.

ثم جاءت الفصول على النحو التالي:

الفصل الأول: الاعتراضات في التعريفات والمصطلحات والعبارة؛ ولكل من هذه الأمور الثلاثة مبحث خاص به.

الفصل الثاني: الاعتراضات في الأدلة؛ وعدد مباحثه سبعة، وهي: الاستدلال، والسماع، والقياس، والاشتقاق، والنظير وعدمه، والرأي النحوي، والاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب نفسه.

الفصل الثالث: الاعتراضات في القواعد الصرفية والأحكام، ولكل من هذين الأمرين مبحث خاص به.

الفصل الرابع: الاعتراضات في الأمور الإجرائية والتعليل والتمثيل، ولكل من هذه الأمور الثلاثة مبحث خاص به.

الفصل الخامس: الاعتراضات في استقصاء المسائل الصرفية وترتيبها، وفيه مبحثان: الأول في الاستقصاء، والثاني في الترتيب.

وقد قدّم الباحث بمقدمة موجزة لكل مبحث.

الفصل السادس: منهج الرضي في الاعتراضات.

ثم كانت الخاتمة، وفيها أبرز نتائج البحث.

وفي نهاية البحث الفهارس الفنية المتنوعة.

عميد كلية اللغة العربية

د. محمد صالح بدوي

المشرف

أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد

الباحث

مهدي بن علي القرني



المقدمة

- الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، القائل: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، والصلاة والسلام على خير البرية، وإمام البشرية، وأفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد:
- ٣ فقد أنزل الله كتابه الكريم على نبيه الأمين -صلوات ربي وسلامه عليه- فكان معجزة ربّانية، وكانت هذه المعجزة من جنس ما عليه العرب، وبه تفاخروا، وعليه تنافسوا وتباروا، إنها اللغة العربية التي تميّز بها العرب، وبلغ العرب بها أوج حضارتهم ورقّيتهم، ولها أقيمت الأسواق، وعقدت المتديّات، وبسببها تنافس الخطباء والشعراء؛ وتولّد من كلّ ذلك لغةً فصيحّةً ناضجةً، فأنزل الله كتابه الكريم بهذه اللغة الفصيحة
- ٦ القوية الناضجة ليتحدّى به العرب أن يأتوا بمثله أو يعضه وإن كان من جنس لغتهم، ولم يخرج عن أصولهم المرعية، وقوانينهم السائدة، وإنما راعاها أشدّ المراعاة، واختار أفصح الألفاظ، وأقوى الأساليب، وأبلغ التراكيب؛ وتكفل الله -جلّ في علاه- بحفظ هذا القرآن الكريم، وهيّا لحفظه الأسباب، ومن أسباب حفظه: المحافظة على لغته.
- ٩ وقد قيّض الله لهذه اللغة علماء عاملين، وفقوا إلى جمع هذه اللغة من أفواه العرب، ودراستها، واستخراج أصولها وقواعدها، والسنن المرعية التي كانت تراعيها العرب في حديثها وكلامها.
- ١٢ ومن هؤلاء العلماء العاملين: ابن الحاجب، والرضي.
- ١٨ فابن الحاجب ألف في النحو والصرف مختصراتٍ جمعت المسائل النحوية والصرفية بإيجاز، أعجبت كثيراً من العلماء فدرسوها، بل وصل بهم الحال إلى أن يشرحوا هذه المختصرات ويبينوا ما غمض منها، واتخذوها سبيلاً إلى ذكر المسائل النحوية والصرفية بتفصيل أوسع، وبيان أوضح؛ وكان من هؤلاء العلماء الرضي الذي خصّ كلاً من الكافية والشافية لابن الحاجب بشرح، وقف أهل العربية أمامهما موقف الإعجاب والانبهار؛ وكان هذان الشرحان بمثابة بيانٍ واضحٍ لمسائل النحو والصرف مرتبةً على نسق الكافية والشافية.
- ٢٤



وقد قادت الرضيّ ثقافته الواسعة، وعلمه الغزير إلى أن يؤلف شرحاً لم يستطع أحدٌ مجاراته، ولم يحلّ هذا الشرح من الوقوف أمام عبارات ابن الحاجب، ومسائله، وأمثله، وتعليلاته بشيء من النظر والرد؛ فكانت الاعتراضات. ٣

فموضوع هذه الرسالة هو (اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب في شرح الشافية). وقد قامت دراسة جادة على شرح الكافية للرضيّ، كانت موضوع بحث زميلي الدكتور مصطفى فؤاد للدكتوراه. ٦

وقد دفعني إلى هذا البحث أمور؛ وهي:

الأول: دراستي لشرح الشافية للرضيّ في السنة المنهجية، مما زادني إعجاباً بهذا الشرح العميق، وما يحتويه من تحليلات قوية، وآراء ناضجة، تعتمد على الثقافة اللغوية العميقة للرضيّ. ٩

الثاني: إيماني بأن الدراسة التي تعتمد على علمين كبيرين أمثال ابن الحاجب والرضيّ تثري الباحث، وتمده بملكات البحث والدراسة القوية. ١٢

الثالث: الوقوف على كثير من الاختلافات وتحقيقتها، والتأكد من صحة النسبة إلى العلماء التي تتردد في كثير من الكتب.

الرابع: اعتقادي أن الوقوف أمام اعتراضات عالم كبير كالرضيّ لعالم آخر جهبذ سوف تقود إلى دراسة منصفة لهما، وتقود إلى التعرف على جوانب أخرى أدت إلى هذه الاختلافات، كما أنها تؤدي إلى معرفة الأصول التي انطلق منها كل عالم. ١٥

الخامس: المكانة التي تحتلها الشافية، ولا أدلّ على ذلك من كثرة الشروح التي قامت عليها. ١٨

وأما مصادر البحث التي اعتمدها فالشافية وشرحها للرضيّ هما الأساس، وهما المنطلق في جمع الاعتراضات ودراستها وتحليلها؛ ثم شرح الشافية لابن الحاجب، وشرح المفصل له، لأنهما يوضحان مراد ابن الحاجب، والنظر إليهما يعطي القضية والمسألة بُعداً كلياً، كما أنني اعتمدت كثيراً على شروح الشافية ٢١

الأخرى كشرح ابن الناطم، وركن الدين، والخضر اليزدي، والجاربردي، والنيسابوري، ونقره كار، والحسين الرومي، وقره سنان، وزكريا الأنصاري.

٣ أما كتاب سيويه فقد حاولت أن أعود إليه في كل مسألة تحتمل ذلك، وكذلك المقتضب، وكتب أبي عليّ الفارسيّ، وابن جنّي، وابن مالك، وغيرها مما ستضمّه قائمة المصادر والمراجع.

٦ أما خطتي في هذا البحث، فقد مهدت للبحث بتمهيد حاولت فيه أن أقدم ترجمة موجزة لابن الحاجب نظرًا لأن ترجمته قد بلغت درجة من الشهرة والتناول مبلغًا كبيرًا، فآثرت الإيجاز، وذكر ما يخدم هذا البحث؛ ثمّ ثنيتُ بترجمة للرضيّ حاولت أن تكون وافية، لأن ترجمته لم تصل إلى درجة ولو قرية من ابن الحاجب، وتحدثت بعد ذلك عن الشافية وشرحها للرضيّ، وختمت ذلك التمهيد بحديث عن الاعتراضات من حيث المفهوم، والمنشأ، والأنواع، وأبرز الاعتراضات في الصرف. ٩ ثمّ قسمت البحث إلى ستة فصول، وقدمت بين يدي كل فصل بمقدمة يسيرة، حاولت فيها أن أبين مفهوم هذا الفصل وبعض ما يتعلق به من مسائل الاعتراضات، حيث جعلت المسائل أمثلة شارحة لهذه المقدمات؛ وكانت الفصول على النحو التالي: ١٥

الفصل الأول: الاعتراضات في التعريفات، والمصطلحات، والعبارة؛ وقسمته ثلاثة مباحث كانت على النحو التالي:

١٨ ١- اعتراضات التعريفات.

٢- اعتراضات المصطلحات.

٣- اعتراضات العبارة.

٢١ **الفصل الثاني:** الاعتراضات في الأدلة، وقسمته سبعة مباحث كانت على النحو التالي:

١- الاعتراض في الاستدلال.

٢- الاعتراض بالسماع.

٢٤ ٣- الاعتراض بالقياس.

٤- الاعتراض بالاشتقاق.



- ٥- الاعتراض بالنظير وعدمه.
- ٦- الاعتراض بالرأي النحوي.
- ٣ ٧- الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب نفسه.
- الفصل الثالث: الاعتراضات في القواعد الصرفية والأحكام، وهو مبحثان:
- ١- الاعتراض في القواعد الصرفية.
- ٦ ٢- الاعتراض في الأحكام.
- الفصل الرابع: الاعتراضات في الأمور الإجرائية والتعليل والتمثيل، وقسمته ثلاثة مباحث كانت على النحو التالي:
- ٩ ١- الاعتراض في الأمور الإجرائية.
- ٢- الاعتراض في التعليل.
- ٣- الاعتراض في التمثيل.
- ١٢ الفصل الخامس: الاعتراضات في استقصاء المسائل الصرفية وترتيبها، وهو مبحثان:
- ١- الاعتراض في الاستقصاء.
- ٢- الاعتراض في الترتيب.
- ١٥ الفصل السادس: منهج الرضي في الاعتراضات: وتحدثت فيه عن السمات البارزة في اعتراضات الرضي، وبينت أدلته فيها.
- وختمت البحث بخاتمة لخصت فيها أبرز النتائج التي توصل إليها البحث.
- ١٨ واشتمل البحث بعد ذلك على فهارس فنية متنوعة.
- وقد اعتمد منهجي في البحث على قراءة شرح الشافية للرضي كاملاً، وحصرت الاعتراضات التي اعترض فيها على ابن الحاجب في هذا الشرح سواء أكان كلام ابن الحاجب المعترض عليه في الشافية أم في كتبه الأخرى كشرحها، وشرح المفصل؛ ثم بدأت في دراسة هذه الاعتراضات دراسة تقوم على إبراز نص الشافية المتعلق بالاعتراض كاملاً، ونص الرضي المشتمل على الاعتراض، وتلخيص فحوى الاعتراض، ومن ثم دراسة هذا الاعتراض بالنظر إلى آراء العلماء في المسألة إن احتملت المسألة ذلك أو





مناقشة آراء ابن الحاجب والرضي كل على حده، وترجيح بعض الآراء إن اتسعت
المسألة لذلك. ثم صنف المسائل على المباحث السابقة، علماً أن بعض المسائل
تحتل أكثر من مبحث، ولهذا أشرت في ملاحق بعض المباحث إلى المسائل التي لها
علاقة بمبحث ما، وذكرت في مبحث آخر، وصنفت المسائل المشتركة بناءً على أهمية
المسألة في المبحث وقربها إليه أكثر من غيره؛ مع أنني قد ضمنت بعض الاعتراضات
إلى بعضها؛ لأنها تتحدث عن معنى واحد، أو هي في موضوع واحد.

هذا، وفي الختام أقدم أجزل شكر وأوفر امتنان إلى أستاذي الكبير، وشيخي
الفاضل الأستاذ الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، يوم أن درسني في السنة
المنهجية، ويوم أن ناقشني في رسالة الماجستير، ويوم أن وافق في الإشراف عليّ في
هذا البحث؛ فلقد وجدت فيه أباً رحيماً، وعالماً حقيقاً، ولمست فيه الخلق الرفيع،
والحكمة المنشودة؛ وما فتئ يقدم توجيهاته السديدة، وآراءه النافعة، وي بذل الجهد
والوقت، قد فتح لي قلبه وبيته، يحرص دائماً على البحث الجاد، والدراسة المؤصلة،
والفكر النير الجديد؛ فله الشكر الجزيل على كل ذلك، ولما وجدته من رحابة صدر
لأسئلتني التي لا تنتهي، ومكالماتي التي لا تقتيد بوقت.

لو كنت أعلم فوق الشكر منزلة أوفى من الشكر عند الله في الثمن
أخلصتها لك من قلبي مهذبة حذواً على مثل ما أوليت من حسن
فجزاه الله خير ما يُجزى به العلماء الأبرار، وجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

كما أشكر المناقشين الفاضلين:

أبا أوس، الأستاذ الدكتور إبراهيم بن سليمان الشمسان، الذي عُرف بضلوعه
القوي في علم الصرف، وألف كتباً فيها الحدة والتأصيل، واخ أبحاثاً استفاد منها
المتخصص المطلع.

وأبا حسان، الأستاذ الدكتور رياض بن حسن الخوام، صاحب الخلق القويم،
والرأي الناضج، والعلم الوافر الغزير، الذي ما فتئ يفيد طلابه على اختلاف
مستوياتهم، ولا تجد طالبه إلا مثنياً مسروراً.



أشكرهما حين تفضلا بالموافقة على قبول مناقشة هذا البحث، وإني على يقين أن في مناقشتهما وصولاً بالبحث إلى درجة من درجات الرضا التي أبحث عنها.

٣ وأتوجه بالشكر إلى جامعة أم القرى التي أتاحت لي فرصة الدراسة فيها، والإفادة من معينها الذي لا ينضب، وأنخص بالذكر معالي مديرها الدكتور سهيل قاضي، وعميد كلية اللغة العربية وآدابها الدكتور محمد صالح بدوي، ورئيس قسم الدراسات العليا بالكلية الأستاذ الدكتور محسن العميري.

٩ وشكري العميق لوزارة المعارف، ممثلة في وكالة الوزارة لكليات المعلمين، وكلية المعلمين في بيشة، التي سهلت لي الابتعاث إلى هذه الجامعة، ووفرت لي الوقت في سبيل التفرغ لطلب العلم.

وأشكر كل من أسهم بمشورة أو رأي، أو علم أو كتاب في دعم هذا البحث، والسير به على طريق السداد والنجاح.

١٢ وإن أنس، فلا أنسى أن أدعو لوالديّ بالحفظ والمثوبة على حرصهما ودأب سؤالهما، وحثهما إياي على التعلم والإفادة، فلهما مني البر والدعاء.

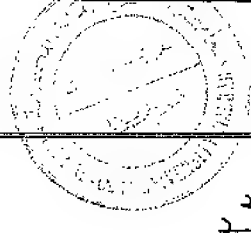
١٥ وبعد، فكلما تصفحت بحثي مرة بعد مرة تذكرت كلام العماد الأصفهاني حين قال: «إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا قال في غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر».

١٨ ومع هذا، فإن أصبت فمن الله وحده، وله الشكر والحمد على توفيقه وامتنانه، وإن أخطأت فمن نفسي والشيطان، وحسبي هذا الجهد المبذول في هذا البحث. وما توفيقني إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

التمهيد:

- ترجمة موجزة لابن الحاجب.
- ترجمة الرضي.
- الشافية وشرحها للرضي.
- الاعتراضات: مفهوماتها، منشأها، أنواعها، أبرز الاعتراضات في الصرف.





ابن الحاجب (١)

(١) مصادر ومراجع ترجمته نوعان:

الأول: كتب التراجم والرجال؛ ومنها: الذيل على الروضتين: ١٨٢؛ ووفيات الأعيان: ٤١٣/٢ - ٤١٤؛ والمختصر في أخبار البشر: ١٧٨/٣؛ ومعرفة القراء الكبار: ٥١٦/٢؛ وسير أعلام النبلاء: ٢٣/٢٦٤ - ٢٦٦؛ والطالع السعيد: ١٨٨ - ١٩١؛ ومرآة الجنان: ١١٤/٤؛ وطبقات الشافعية للسبكي: ٣/٣٦٥، ٣٧٣؛ والبداية والنهاية: ١٣/١٧٦؛ والديباج المذهب: ٨٦/٢، ٨٨؛ والبلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٤٠؛ وغاية النهاية: ١/٥٠٨ - ٥٠٩؛ وطبقات النحاة واللغويين: ٢/١٢٧ - ١٢٩؛ والنجوم الزاهرة: ٦/٣٦٠؛ وحسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة: ١/٤٥٦؛ وبغية الوعاة: ٢/١٣٤ - ١٣٥؛ والدارس في تاريخ المدارس: ٢/٣؛ ومفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/١٣٨ - ١٤٠؛ وشذرات الذهب: ٥/٢٣٤؛ وكشف الظنون: ٥/٥٢٦؛ وهدية العارفين: ١/٦٥٤ - ٦٥٥؛ وروضات الجنات: ٥/١٨٤ - ١٨٨؛ ودائرة المعارف الإسلامية: ١/٢٤٦؛ وتاريخ الأدب العربي: ٥/٣٠٨ - ٣٠٩؛ والأعلام: ٤/٣٧٤؛ ومعجم المؤلفين: ٢/٣٥٧، ونشأة النحو للطنطاوي: ١٨٦؛ والمدرسة النحوية في مصر والشام: ٥٦ - ٨٩.

والثاني: الدراسات والبحوث التي قامت على ابن الحاجب، ومنها:

- ١- ابن الحاجب النحوي، لطارق عبد عون الحناي.
- ٢- الفكر الأصولي عند ابن الحاجب لبسام علي (رسالة ماجستير).
- ٣- مقدمة تحقيق كتاب الأمالي لثلاثة من الدارسين: هاشم عبد الدائم (رسالة دكتوراة)، وفخر صالح سليمان قدارة، وهادي حسن حمودي.
- ٤- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب، لعصام نور الدين.
- ٥- مقدمة تحقيق: شرح المقدمة الكافية للدكتور جمال مخيمر.
- ٦- مقدمة تحقيق: الكافية: لطارق نجم عبد الله.
- ٧- مقدمة تحقيق: الإيضاح في شرح المفصل: لموسى بناي العلي.
- ٨- مقدمة تحقيق: شرح الشافية للحاربردي: لرفعت عبد الحميد محمود الليثي، (رسالة دكتوراة).
- ٩- مقدمة تحقيق: شرح الشافية لليزدي: لحسن العثمان (رسالة دكتوراة).
- ١٠- مقدمة تحقيق: الشافية: لحسن العثمان.
- ١١- مقدمة تحقيق: شرح الشافية لركن الدين: لعبد الله العتيبي (رسالة ماجستير).
- ١٢- مقدمة تحقيق: الصافية شرح الشافية، ليوسف بن عبد الملك: لتهاني بنت محمد سليم الصفدي. (رسالة ماجستير).
- ١٣- مقدمة تحقيق: القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية لابن الحاجب: لطارق نجم عبد الله.
- ١٤- مقدمة تحقيق: جامع الأمهات لابن الحاجب: للأخضر الأخضر.

اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية



هو جمال الدين، أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي،
الدويني الأصل^(١)، الإسنائي المولد، المقرئ، النحوي، الفقيه، الأصولي، المالكي
المعروف بـ(ابن الحاجب)، كان أبوه جندياً كردياً حاجباً للأمير عز الدين موسك
الصلاح^(٢).

وُلد سنة سبعين أو إحدى وسبعين وخمسمائة في بلدة إسنا بالصعيد الأعلى،
انتقل به أبوه إلى القاهرة، فاشتغل بطلب العلم منذ صغره، إذ حفظ القرآن، وأخذ
بعض القراءات عن الشاطبي^(٣)، وقرأ على أبي الجود اللخمي^(٤)، وسمع من
البوصيري^(٥)، وتفقه على أبي منصور الإيباري^(٦) وغيره، وتأدب على ابن البناء^(٧)،
واشتغل بالعلم حتى برع في الأصول والعربية، ثم انتقل إلى دمشق ودرّس بجامعة
في زاوية المالكية، وانتقل في آخر حياته إلى الإسكندرية ليقيم بها، فلم تطل مدته
بها، وتوفي نهار الخميس، السادس عشر من شوال سنة ست وأربعين وستمائة،
وأقول كما قال ابن تغري بردي: «في شهرته ما يغني عن الإطناب في ذكره»^(٨).

(١) نسبة إلى دوين؛ وهي بلدة من نواحي أَرَاَن في آخر حدود أذربيجان؛ ينظر: معجم البلدان ٤٩١/٢؛ وفي بعض المصادر: الرويني بالراء؛ نسبة إلى بلدة رُون؛ وهي من قرى جرجان؛ ينظر: معجم البلدان ١٠٥/٣.

(٢) هو: ابن خال صلاح الدين الأيوبي؛ ينظر: النجوم الزاهرة؛ ١١٠/٦.

(٣) هو: القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيني النحوي الضرير؛ له مصنفات في القراءات والرسم والعربية؛ توفي سنة ٥٩٠هـ؛ ينظر: بغية الوعاة؛ ٢٦٠/٢.

(٤) هو: غياث بن فارس بن مكي؛ الأستاذ أبو الجود اللخمي المنذري المقرئ الفرضي النحوي العروضي الضرير؛ توفي سنة ٦٥٠هـ؛ ينظر: بغية الوعاة؛ ٢٤١/٢.

(٥) هو: أبو القاسم هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري؛ سمع منه أبو عمر الحديث؛ توفي سنة ٥٩٨هـ؛ ينظر: وفيات الأعيان؛ ٧٦/٦ - ٦٩.

(٦) هو: علي بن إسماعيل بن علي؛ برع في الفقه والأصول والكلام؛ توفي سنة ٦١٨هـ؛ ينظر: حسن المحاضرة؛ ٤٥٤/١.

(٧) هو: محمد بن عمر بن أحمد بن جامع بن البناء؛ وله مسجد يُعرف باسمه؛ توفي سنة ٥٩١هـ؛ ينظر: الخطط المقرئية؛ ٢٦٥/٤.

(٨) النجوم الزاهرة؛ ٣٦٠/٦.



مصنفاته:

- صنّف ابن الحاجب في علوم العربية، والأصول الفقهية، قال ابن خلكان: «وكلّ تصانيفه في نهاية الحسن والإفادة»^(١)، وقد أوردت لنا المصادر، أو خرج مطبوعاً ما يلي:
- ٣ ١- الأمالي النحوية^(٢): وهو كتابٌ يقوم على إملاءات في النحو، وينقسم هذا الكتاب إلى ستة أقسام: القسم الأول: الأمالي على آيات من القرآن، القسم الثاني: الأمالي على مواضع من كتاب المفصل للزمخشري، القسم الثالث: الأمالي على بعض مسائل الخلاف بين النحويين، القسم الرابع: الأمالي على الكافية، القسم الخامس: الأمالي على آيات من الشعر، القسم السادس: الأمالي المطلقة، وهي موضوعات متفرقة^(٣).
- ٩ ٢- الإيضاح في شرح المفصل^(٤).
- ٣- جامع الأمهات في الفقه^(٥).
- ٤- الشافية في الصرف، وسيأتي الحديث عنها.
- ١٢ ٥- شرح الشافية له^(٦).
- ٦- الكافية في النحو^(٧).

(١) وفيات الأعيان: ٤١٤/٢.

(٢) قام على تحقيقه ثلاثة باحثين في أعمال منفصلة: ١- د. هادي حسن حمودي، ٢- د. فخر صالح سليمان قداره (رسالة دكتوراه من جامعة الأزهر ثم أخرجه في كتاب عن دار الجيل في بيروت).

٣- سعيد عمر محمد (رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية - ١٤٠٥هـ).

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق الأمالي. د. فخر صالح سليمان قداره: ٤٣، من جامعة القاهرة سنة ١٩٧٥م.

(٤) حققه: موسى بناي العليلى، وحصل به على درجة الدكتوراه، وطُبع في بغداد سنة ١٩٨٢م.

(٥) ينظر: تاريخ الأدب العربي: ٣٤٠/٥؛ والأعلام: ٣٧٤/٤، ومنه عدة نسخ في دار الكتب المصرية، والمكتبة الأزهرية، وهو مطبوع بتحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى، سنة ١٤١٩هـ.

(٦) ذكره غير واحد من شُرّاح الشافية، كالرضي، واليزدي، والجاريري، وغيرهم؛ وينظر: تاريخ الأدب العربي: ٣٢٧/٥، ويقوم على تحقيقه حالياً: الدكتور حسن العثمان.

(٧) طبع مع أكثر من شرح له: وطبع في عمل منفصل بتحقيق الدكتور طارق نجم عبد الله سنة ١٤٠٧هـ.

ومنها: طبعة بولاق سنة ١٢٤١.



- ٧- شرح الكافية له^(١).
٨- الوافية: نظم الكافية في النحو^(٢).
٩- شرح الوافية نظم الكافية^(٣).
١٠- شرح كتاب سيويه^(٤).
١١- مختصر المنتهى في أصول الفقه^(٥).
١٢- المقصد الجليل في علم الخليل في العروض، وهي قصيدة^(٦).
١٣- المكتفى للمبتدي^(٧).
١٤- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل^(٨).
١٥- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية^(٩).
١٦- شرح المقدمة الجزولية^(١٠).
وورد في بعض كتب التراجم^(١١) أن له كتباً أخرى غير ما ذكر.

- (١) قام على تحقيقه: الدكتور جمال مخيمر، وهو مطبوع.
(٢) ينظر: مفتاح السعادة: ١/١٤٠، وتاريخ الأدب العربي: ٥/٣٢٦، ومنها نسخة في الأسكوريال.
(٣) طبع بتحقيق الدكتور موسى بناي العليي.
(٤) ينظر: كشف الظنون: ٧/٢، ١٤؛ وهديّة العارفين: ١/٦٥٥.
(٥) طبع عدة طبعات منها: طبعة بولاق سنة ١٣١٦هـ، ١٣١٩هـ، والقاهرة سنة ١٣٢٦هـ، ومكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٤٠٣هـ.
(٦) ينظر: بغية الوعاة: ٢/١٣٥، والأعلام: ٤/٣٧٤. ومنه نسخ في السليمانية.
(٧) وهو شرح لكتاب الإيضاح للفارسي، ينظر: كشف الظنون: ١/٢١٢، وهديّة العارفين: ١/٦٥٥.
(٨) طبع عدة طبعات منها: في استانبول: سنة ١٣٢٦هـ؛ وبيروت: ١٩٨٥م؛ وهو مختصر لكتاب الأحكام في أصول الفقه للآمدي، ينظر: المختصر في أخبار البشر: ٣/١٧٨.
(٩) طبع بتحقيق الدكتور: طارق نجم عبد الله سنة ١٤٠٥هـ.
(١٠) ينظر: تاريخ الأدب العربي: الذيل: ١/٥٤١ ومعه نسخة في جامع القرويين وغيرها.
(١١) ينظر: هديّة العارفين: ١/٦٥٥، والديباج المذهب: ٢/٨٦.

الرضي

هو: محمد بن الحسن الأسترباذي السمنائي أو السمنائي^(١).

- ٣ ولم يكن حظّه في التراجم كبيراً؛ إذ لم يعرف من حياته سوى النزر اليسير، حتى إن السيوطي وهو المعروف بالتّبع بعد أن ذكره في حرف الراء قال: «الرضي الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب، الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها جمعاً وتحقيقاً، وحسن تعليل، وقد أكبّ الناس عليه، وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم، وله فيه أبحاث كثيرة مع النحاة، واختيارات جَمَّة، ومذاهب يتفرد بها، ولقبه نجم الأئمة، ولم أقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته؛ إلا أنه فرغ من تأليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة، وأخبرني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم بمكة، أن وفاته سنة أربع وثمانين، أو ست، الشكّ مني. وله شرح على الشافية»^(٢).
- ١٢ وتفيد بعض المصادر أنّه نشأ في موطنه الأول (أسترباذ)، وهي من أعمال طبرستان في شمال إيران^(٣)، ثم انتقل إلى النجف، وفيها ألف شرح الكافية، إلا أن ذلك ليس فيه تأكيد، وقد أخذ انتقاله إلى النجف من قوله في مقدمته لشرح الكافية: «فإن جاء مرضياً، فبركات الجناب المقدّس الغرويّ، صلوات الله على مشرقه، لاتفاقه فيه، وإلا فمن قصور مؤلفه فيما يتتحيه»^(٤). فقد فسّرت بعض المصادر المراد بالغرويّ أنه المكان القريب من قبر الإمام علي بن أبي طالب بالنجف^(٥)، وفسّره
- ١٥

(١) ينظر: خزانة الأدب: ٢٨/١؛ وروضات الحنات: ١٨٤/٥، ١٨٨؛ وأمل الأمل: ٢٥٥/٢؛ ومفتاح السعادة: ١٨٣/١؛ وكشف الظنون: ١٠٧/٦؛ والأعلام: ٣١٧/٦؛ ودائرة المعارف الإسلامية: ٢٥٣/٣؛ ومعجم المؤلفين: ٢١٣/٣.

(٢) بغية الوعاة: ٥٦٧/١، ٥٦٨.

(٣) ينظر: معجم البلدان: ١٧٤/١.

(٤) شرح الكافية: ١٨/١.

(٥) ينظر: كشف الظنون: ١٠٧/٦، ودائرة المعارف الإسلامية: ٢٥٣/٣.

آخرون بأنه المكان القريب من قبر النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة المطهرة^(١).

- ٣ وقد ذكر الأستاذ عبد السلام هارون أن المراد هو النجف، معتمداً على أن الشيعة يطلقون (الغري) على قبر علي بن أبي طالب، ومرادهم بها: الحسن الجميل من كل شيء، وأن الرضي كان شيعياً^(٢)، ورجح يوسف حسن عمر أن المراد هو القبر النبوي؛ لأن الرضي كان من الذين تركوا العراق بعد الغزو التتاري، واستقرّ به المقام في المدينة، وألف فيها كتابيه العظيمين، وقوله في مقدمته على شرح الكافية: «صلوات الله على مشرفه» ومثله في ختام الكتاب، وكذلك في شرحه على الشافية حيث يقول: «وعلى الله المعول في أن يوفقني لإتمامه، بمنه وكرمه، وبالتوسل بمن أنا في مقدّس حرمة عليه من الله أزكى السلام، وعلى أولاده الغرّ الكرام» واستدل أيضاً أن الرضي عند ذكر علي يكتفي بقوله: رضي الله عنه، وكرم الله وجهه^(٣)، فلم يكن ثمة ما يُوحى بتشيعه.

- ١٢ وأقول: إن المصادر التي ترجمت الرضي لم تأت بزيادة على ما ذكره السيوطي في سيرته، وما انتقله إلى النجف أو المدينة إلاّ اجتهادات للمؤرخين أخذت من قوله السابق في المقدمة، ولا يسند لها دليل قوي؛ ولعلّه زار النجف واستقرّ فيها، وألف فيها، ولعلّه انتقل إلى المدينة وألف فيها كتابيه، غير أنه لا يحزم بشيء في ذلك؛ وأما الأدلة التي ساقها يوسف حسن عمر فهي جديرة بالاهتمام، غير أن المصادر التاريخية لم تُقدّر باستقراره في المدينة كما ذكر؛ ولا أعلم من أين استمدت أميرة علي توفيق رحلته من بلدته أَسْتَرَابَادَ إلى سمنان أو سمنك؛ حيث قالت: «قطع الشيخ طريقه في سمنان أو سمنك حيث قضى مدة من الزمن لم تستطع المصادر تحديدها، ربما بقصد الاستراحة أو الاستفادة العلمية أو كليهما، غير أن إقامته في هذا المكان لم تغرّ خط سيره الأساسي إلى العراق، وألقى عصا الترحال

(١) ينظر: شرح الكافية: ١٨/١.

(٢) ينظر: خزائن الأدب: ٢٨/١؛ ومعجم البلدان: ١٩٦/٤-٢٠٠.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ١٨/١.

في النجف محتمياً بجوار أمير المؤمنين علي بن أبي طالب حيث استقر وألف كتبه التي وصلت إلينا، وبقي بها إلى أن توفي»^(١). إذ لم تذكر هذه المصادر التي استقت منها هذه المعلومات، وإن كنت أجزم أنها استنتاجات ليس إلا.

عقيدته ومذهبه:

لا شك أن جهل المصادر التاريخية بسيرة الرضي سوف يخيم بظلاله على أمور حياته الخاصة، وإن ذكر كثير من المعنيين بدراسته أنه كان شيعياً؛ لأدلة استنبطوها من حياته وكتابه ومن ترجم له، ومن ذلك:

أولاً: اهتمام أصحاب تراجم الشيعة بترجمته، ومن ذلك: أعيان الشيعة، وأمل الآمل، وروضات الجنات، وهذا دليل لا يُعدّ قطعياً في كونه شيعياً؛ إذ يمكن أن يكون دخوله في هذه التراجم من باب مكان النشأة؛ ولأن أصحاب الطبقات، أو مؤلفي رجال المذاهب ينزعون إلى تكثير فتاتهم، فينسبون إلى فئتهم أو مذهبهم لأدنى ملاسة. والله أعلم.

ثانياً: أن في شرحه للكافية بعض الأقوال التي ينسبها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ثم يتبعها بـ(عليه السلام). وهذا الدليل أيضاً لا يكون قطعياً؛ إذ يمكن أن يكون لعوامل نشأته في بلاد شيعية أثر في ذلك؛ ففعل ذلك مجارة، وقد يكون ذلك من عمل النساخ.

ثالثاً: تمثيله في شرحه للكافية عند حديثه عن تقديم المفعول على الفاعل بقوله: استخلف المرتضى المصطفى^(٢)، وهو يريد بالمرتضى علي بن أبي طالب، وبالمصطفى الرسول صلى الله عليه وسلم. وهذا الدليل لا يعدو كونه استئناساً على تشييعه؛ إذ إن الشيعة يرون أن النبي أوصى بالخلافة له من بعده، غير أن هذا الاعتقاد

(١) الرضي الأسر آبادي: ١٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ١٩١/١.

- لا يدل عليه مثاله دلالة قطعية؛ إذ يمكن أن يكون المراد استخلاف النبي صلى الله عليه وسلم له ليتوب عنه في تسليم الأمانات إلى أهلها حين هاجر إلى المدينة.
- ٣ رابعاً: تأليفه لكتاب شرح القصائد السبع العلويات لابن أبي الحديد.
- خامساً: اسمه يدل على أنه من أسرة شيعية، فالرضيّ يكثر عندهم.
- سادساً: ذكر صاحب روضات الجنات أنه من الشيعة الإمامية^(١).
- ٦ ويمكن القول: إن الأدلة السابقة لا يقوم دليل واحد بالقطع على كونه شيعياً، غير أنه بمجموع ذلك يمكن القول بتشيّعه، على أن جهل كثير من أمور حياته يجعل من المتعذر القطع بتشيّعه.
- ٩ مكانته العلمية وما قيل فيه:
- تنبع مكانة الرضيّ العلمية من كتابيه: شرح الكافية، وشرح الشافية، فهما عُرف، واشتهر، وما ذلك إلاّ لجودة هذين الشرحين وقوتهما، وهذا يدلّ على ملكة علمية، وقوة ذهنية.
- ١٢ يقول السيوطي: «الرضيّ الإمام المشهور، صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها - بل ولا في غالب كتب النحو - مثلها، جمعاً وتحقيقاً وحسن تعليل...، ولقبه نجم الأئمة»^(٢).
- ١٥ ويقول البقاعي: «هو المولى، الإمام، العالم، العلامة، ملك العلماء، صدر الفضلاء، مفتي الطوائف، الفقيه، المعظم، نجم الملة والدين محمد بن الحسن الأسترآبادي»^(٣).
- ١٨ ويقول العاملي: «الشيخ رضيّ الدين محمد بن الحسن الأسترآبادي (نجم الأئمة) كان فاضلاً عالماً محققاً مدققاً»^(٤).

(١) روضات الجنات: ٢٨٦

(٢) بغية الوعاة: ١/٥٦٧، ٥٦٨.

(٣) خزانة الأدب: ١/٢٨، وأشار البغدادي إلى أن نصّ البقاعي في كتابه مناسبات القرآن.

(٤) أمل الآمل: ٢/٢٥٥.

ويقول الموسوي بعد أن نقل كلام السيوطي: «.... وبالجملة فهو أحد نوادر الدهر وأعاجيب الزمان الذي به افتخار العجم على العرب، ومباهاة الشيعة على سائر فرق الإسلام»^(١).

٣

ويتفق كثير ممن تحدّث عنه أو ترجم له بنحو هذا الكلام.

مصنفاته:

تذكر المصادر التي ترجمت له ثلاثة كتب، وهي:

٦

١- شرح كافية ابن الحاجب.

٢- شرح شافية ابن الحاجب.

٣- شرح القصائد السبع العلويات، لابن أبي الحديد.

٩

أما شرح الكافية فقد سبق حديث السيوطي عنه^(٢).

ويقول عنه العاملي: «لم يؤلف مثله في علم العربية قبله ولا بعده، اعتنى به علماء الأقطار اعتناءً عجيباً من العرب والفرس والأتراك في جميع الأقطار، وأكبوا عليه وتداولوه من عهد مؤلفه إلى اليوم وقد امتاز هذا الكتاب بفلسفة النحو واللغة وعلله واشتمل على تحقیقات لم يسبق إليها ولا أتى أحد بعده بمثلها، وكل من أتى بعده استفاد منه ونقل عنه»^(٣).

١٢

١٥

وقد اختلف في تاريخ الفراغ منه، فالسيوطي يرى أنه سنة ٦٨٣هـ^(٤)، والبغداد ي يرى أن هذا التاريخ غير موافق لما أرخه هو في آخر شرحه قبل أحكام هاء السكت بأنه في ٦٨٦هـ، وقال إنه رأى في نسخة قديمة أنه كان الفراغ منه في سنة ٦٨٨هـ^(٥).

١٨

(١) روضات الجنات: ٢٨٦.

(٢) بغية الوعاة: ٥٦٧/١، ٥٦٨، وينظر: ص ١٨ من هذا البحث.

(٣) أعيان الشيعة: ١٣/٤٤.

(٤) ينظر: بغية الوعاة: ٥٦٧/١، ٥٦٨.

(٥) ينظر: خزانة الأدب: ٢٨/١، ٢٩.

ويمكن الجمع بين هذه الروايات والاختلاف في التواريخ بما ذكره البغدادي من أنه أتمه في سنة ٦٨٣هـ، ثم عاش مدة يحرق شرحه، فالتاريخ الأول للفراغ من تأليفه، والباقية لمراجعاته والتغيير فيه، وبخاصة إذا علمنا أن نسخه تختلف اختلافًا كثيرًا^(١).

وأما شرح الشافية فسيأتي الحديث عنه.

وأما شرح القصائد السبع العلويات، فهي في فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وهذا الكتاب قد أشار إليه العاملي^(٢)، والموسوي^(٣)، وذكر الدكتور حسن الحفظي^(٤) أنه لا يزال مخطوطًا، ولمخطوطته صورة فلمية في جامعة الملك سعود.

وفاته: ٩

اضطرب المؤرخون^(٥) في ضبط وفاته، فذكر السيوطي أن وفاته سنة ٦٨٤هـ، أو ٦٨٦هـ، والشك من السيوطي، ونص العاملي على وفاته في سنة ٦٨٦هـ، وعلى هذا سار المترجمون له، غير أن ما سبق أن ذكرناه يناقض هذه الروايات في تاريخ فراغه من شرح الكافية؛ فقد ثبت في إحدى النسخ أنه فرغ منها سنة ٦٨٨هـ، ثم إن شرحه للشافية كان بعد ذلك، وعلى هذا يترجح أن تكون وفاته بعد هذه السنين المذكورة. والله أعلم. ١٥

(١) ينظر: خزنة الأدب: ٢٨/١، ٢٩؛ وأعيان الشيعة: ١٤/٤٤، ١٥.

(٢) ينظر: أمل الآمل: ٢٥٥/٢.

(٣) ينظر: روضات الجنات: ٢٨٦.

(٤) ينظر: شرح الرضيّ لكافية ابن الحاجب (رسالة): ١٩.

(٥) ينظر: بقية الوعاة: ٥٦٧/١، ٥٦٨؛ وخزنة الأدب: ٢٨/١، ٢٩؛ وأعيان الشيعة: ١٤/٤٤، ١٥.

الشافية^(١) وشرحها للرضي

- هي مقدمة في التصريف، ومقدمة في الخط، جامعة لمباحثه، في نسق جميل، قال ابن الحاجب في ذلك: «سألني من لا يسعني مخالفته أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها، ومقدمة في الخط، فأجبتة سائلاً متضرعاً أن ينفع بهما، كما نفع بأختهما»^(٢).
- ٣
- وواضح أنه عمل هذه المقدمة مختصرة؛ لأنه طُلب منه ذلك، والذي سألَه هو^(٣): سعد الدين محمد بن علي السّاوي، الذي كان يحتلّ منصب الوزارة مشاركة مع الوزير رشيد الدين فضل الله الهمذاني في عهد السلطان محمود غازان أحد سلاطين المغول في إيران.
- ٦
- والشافية أولُ مُصنّف في الصّرف جمَعَ أبواب الصرف كلها، وربّها في أبواب متناسقة، فجاءت عظيمة في جمعها، قوية في مادتها، ولا شك أن ابن الحاجب قد استفاد من المصادر التي سبقته، واستخرج منها هذه الأبواب التصريفية، فله سبقُ الجمع، والتصنيف، كما أنّ له بعض الإضافات والاستدراكات والترجيحات القويّة؛ ومن أبرز الكتب التي اعتمد عليها في مقدمته: كتاب المُفَصَّل للزّمخشرّي، وكتاب الأنموذج له أيضاً، وكتاب المفتاح لعبد القاهر الجرجاني، بالإضافة إلى كتاب سيبويه، وكتب ابن جنّي خاصّة فيما يتعلق بمسائل التمرين.
- ٩
- ١٢
- ١٥
- وجاءت هذه المقدمة غاية في الإيجاز، وهذا أثر على وضوح عبارتها أحياناً، وعلى استيعابها التفصيلي لأحكام التصريف؛ إذ كان كثيراً ما يطلق في موضع التقييد، ويحمل في موضع التفصيل.
- ١٨

(١) طبعت مع غير شرح لها، ولعل أفضلها تحقيقاً ما طبع مع شرح الرضي، وطبعت في عمل منفصل، قام على تحقيقه د. حسن العثمان سنة ١٤١٥هـ، وطبعت في عمل ملحق بكتاب: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب لعصام نور الدين عام ١٤١٨هـ.

(٢) الشافية: ٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٧.



والذي يميز الشافعية ويجعل لها استقلاليتها غير المسبوقه هو الاهتمام بالحدود، فقد جاء كثيرٌ منها غير مسبوق، وهذا أثرٌ من اتجاه ابن الحاجب الأصولي.

٣ أما مقدمته في الخط فكانت شاملةً لأُمُور ومباحث الخط، ولم يسبق في بعض ما ذكره، مع أنه سبقه بعض المصنفات في هذا الفن^(١)، ولعله قد استفاد منها.

٦ ولا غرابة في إقبال كثير من العلماء على الشافعية، لشرحها وتوضيح مبهماتهما، وفك ما استغلق من عباراتها، والتمثيل لها، ويمكن إبراز الأسباب في ذلك لما يلي:

١- أنها المصنف الأول في جمعه لأبواب الصرف.

٢- شمولها لمسائل الصرف.

٩ ٣- أنها تحتاج إلى توضيح وتفسير، ولا أدلّ على ذلك من أن ابن الحاجب نفسه قد شرحها؛ لعلمه بذلك.

٤- ظهورها في وقت كان الميل فيه إلى المختصرات، ومن ثمّ ظهور الشروح عليها.

١٢ وقد استوفى كثيرٌ من الباحثين والدارسين ذكر الشروح التي قامت عليها، مما يغني عن إعادته هنا^(٢).

١٥ غير أن الذي يمكن قوله في الشروح هو أن شرح الرضي هو أبرزها وأفضلها، وأقواها، وكما جاء السيرافيّ قوياً في شرحه لسيبويه، فالرضيّ من أفضل من فهم كتاب سيبويه، وواضح أنه اهتم كثيراً بكتاب السيرافيّ أيضاً، فغدا شرحه أكثر الشروح تأصيلاً وفهماً لمسائل الصرف، ساعده على ذلك حسّه اللغويّ القويّ، وإطلاعه الواسع، وفهمه الثاقب.

١٨

(١) منها: أدب الكاتب لابن قتيبة (ت: ٢٧٦هـ)، وكتاب الكتاب لابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)؛ وقد نسب إلى المبرد بعض الكتب في الخط والهجاء، وكذا الكسائي، وابن قتيبة وغيرهم. ينظر: فن الإملاء في العربية: ٣٣، ٣٤.

(٢) ينظر: مقدمة المحقق لكتاب الشافعية: ٣٤م؛ ومقدمة المحقق لشرح الشافعية لركن الدين: ٢٩؛ ومقدمة المحقق لشرح الشافعية للخضر اليزدي: ١٥؛ ومقدمة المحقق لكتاب الصافية: ٢٩.





الاعتراضات: مفهومها، منشؤها، أنواعها، أبرز الاعتراضات في الصرف

الاعتراض في اللغة:

٣ ورد فيه بعض المعاني منها:

١ - عدم الاستقامة^(١).

٢ - الوقوع في الشيء^(٢).

٦ ٣ - الابتداء بالشيء في غير أوله^(٣).

٤ - المنع^(٤).

والمعنى الأخير هو أقربها إلى المعنى الاصطلاحي في هذا البحث.

الاعتراض في الاصطلاح:

٩ يتعدد مفهوم الاعتراض في الاصطلاح باختلاف مجالات استعماله، فعند النحاة^(٥): يكون مصطلحاً خاصاً بتلك الجملة الواقعة بين جملتين لغرض ما، نحو: (كان زيدٌ - رحمه الله - مجتهداً). ١٢

ولم تستخدم مصطلحاً صرفياً عند الصرفيين.

غير أنها تستخدم عند النحاة والصرفيين والأصوليين وغيرهم في توضيح نصّ وربط بعضه ببعض، وترتيب نسقه، وعرضه، كقول الرضيّ مثلاً: «قوله (وفي الواو والياء لإمكان بقائها) اعتراضٌ وجوابٌ»^(٦)، وقوله أيضاً في قول ابن الحاجب: «وفي ١٥

(١) ينظر: الصحاح: ١٠٨٤/٣.

(٢) ينظر: الصحاح: ١٠٨٤/٣.

(٣) ينظر: الصحاح: ١٠٨٤/٣.

(٤) ينظر: الصحاح: ١٠٨٤/٣؛ والقاموس المحيط: ٣٤٨/٢؛ وتاج العروس: ٩١/١٠.

(٥) ينظر: المثل السائر: ٤٠/٣.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٢٧٤/٣، وينظر: ٢٧١/٣.





- الميم وإن لم يتقاربا»: «ليس باعتراض لكنه شيء عرض في أثناء هذا الاعتراض»^(١).
- ٣ أما تعريف الاعتراض هنا فيقال إنه: «مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما بآينه»^(٢)، وقيل: «ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده»^(٣)، ويمكن أن يقال إنه: منع كلام في الأصول أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجة أو استدلال عقلي أو نقلي.
- ٦ وغالب ما يُستخدم لفظ الاعتراض في كلام الشُّراح لأحد المتون؛ لأن الاعتراض من مفهومه ليس تتبعاً قصدياً للأخطاء والهتات، وإنما سبيله بيان المعنى، والحقيقة العلمية على وجه الصواب، وإن استدعى ذلك بيان الخطأ في كلام المصنّف.
- ٩ وتبرز بعض المصطلحات في هذا السياق، وقد تختلط في الاستعمال وذلك نحو: التعقبات، والاستدراكات، والمؤاخذات.
- ١٢ وبعد طول تأمل فيها، يمكن التفريق بين هذه المصطلحات على النحو التالي:
- ١٥ التعقبات: وهي تتبع قصدي لأخطاء مؤلف أو مصنف ما، لغرض معلوم أو مجهول. وذلك نحو: تعقبات أبي حيان لابن مالك، فقد كان أبو حيان ينتقص من ابن مالك، ويتتبع أخطاءه وهناته.
- ١٨ الاستدراكات: وهي زيادة أو إضافة على ما ذكره مؤلف أو مصنف لعدم علمه به أو أنه نتاج للبحث العلمي، والاستقراء الجيد، وذلك نحو: استدراكات الزبيدي على سيبويه.
- والمؤاخذات: وهي نحو من التعقبات، والاستدراكات، فهي أشمل، وذلك نحو: مسائل الغلط للمبرد.

(١) شرح الشافعية: ٢٧٤/٣، وينظر: ٢٧١/٣.

(٢) الكافي في الجدل: ٦٧.





منشؤها:

- ٣ ينشأ الاعتراض من محاولة المؤلف شرح كلام مصنف، وذلك لأنه يسعى إلى الفهم الحقيقي للنص بعيداً عن التقليد، فيظهر له في النص ما هو مخالف لرأيه أو لرأي العلماء، أو للنقل الصحيح، أو لغير ذلك، فيعترض على المصنف ذلك، ويبيّن الرأي الصحيح، ولهذه الاعتراضات أسباب، من أهمّها:
- ٦ ١- الاختلاف في النظر إلى أصول الصناعة، وذلك كأن يقدم أحدهم السماع على القياس أو العكس، وما الاختلاف بين البصريين والكوفيين إلا نتاج هذا الاختلاف؛ وكذا الاختلاف في الأصل الواحد؛ وذلك بأن يتشدّد فريق في الأخذ بلغات القبائل، ويتساهل فريق آخر فيعتمد على اللغات الضعيفة والردئية^(١).
- ٩ ٢- الاختلاف في فهم النصّ وتفسيره، وذلك سبباً كبيراً من أسباب الاختلاف في العلوم جميعها.
- ١٢ ٣- تأثر كثير من النحاة والصرفيين بالمنطق والجدل^(٢).
- ٤- التوجهات السياسية والمذهبية.
- ١٥ ولكي نصل إلى بداية الاعتراض في مؤلفات النحاة والصرفيين يعود بنا الحديث إلى بداية التأليف النحوي والصرفي بعد تجاوز مرحلة النشوء والتكوين.
- ١٨ فما إن ظهر كتاب سيبويه حتى أحدث ضجة كبيرة، وسارع العلماء إلى تناول هذا الكتاب بالشرح والتمحيص، وأقبل عليه المتعلمون ينهلون من علمه ويدرسون أصوله وفنونه، ولا شك أنه سيظهر من خلال ذلك الراضي الهانئ بما فيه، ويخرج المعترض على بعض مسأله، والناقد لبعض أصوله وفروعه، وذلك طبيعة النفس البشرية، وكان أبرز ما ألفت من مؤاخذات على الكتاب هو كتاب المبرّد (مسائل الغلط) الذي غلّط فيه سيبويه في كثير من المواضع من الكتاب، وأثار هذا الكتاب

(١) ينظر: المؤاخذات النحوية: ١٢، والنحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم: ١٧.

(٢) ينظر: النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم: ٢٦.



حفيظة كثير من العلماء الذين كانوا ينظرون إلى سيبويه بنوع من الإجلال، وكثير من الاحترام؛ وينظرون إليه على أنه بعيدٌ عن النقد والاعتراض، فتناولوا كتاب المبرّد بالنقد والتفنيد، ومن ذلك: كتاب ابن ولّاد (الانتصار) وكتاب ابن درستويه (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين) وأبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، وغير ذلك كثير^(١)؛ ممّا شجّع العلماء على تناول العلوم بشيء من الروية والدراسة والمراجعة، وكلّ ذلك أنتج لنا علمًا غزيرًا مبنياً على البحث العلمي، والدرس والمراجعة.

أنواع الاعتراضات الصرفية:

- ٩ تتعدد الاعتراضات الصرفية إلى:
- ١ - الاعتراضات في التعريفات.
 - ٢ - الاعتراضات في المصطلحات.
 - ٣ - الاعتراضات في العبارة والصياغة.
 - ٤ - الاعتراضات في الدليل.
 - ٥ - الاعتراضات في القواعد الصرفية.
 - ٦ - الاعتراضات في الأحكام.
 - ٧ - الاعتراضات في التعليل.
 - ٨ - الاعتراضات في التمثيل والتطبيق.
 - ٩ - الاعتراضات في ترتيب المسائل الصرفية.
 - ١٠ - الاعتراضات في استقصاء المسائل الصرفية.
 - ١١ - اعتراضات في الفهم.

(١) ينظر: المؤاخذات النحوية: ١٩-٢٠.



من أبرز الاعتراضات في الصرف:

٣ إنَّ أول كتاب وصل مشتملاً على أبواب التصريف هو كتاب سيوييه، وسبق أن ذكرنا أن هذا الكتاب لقي من الشغل ما لم يلقه كتاب آخر في هذا المجال؛ ومن أبرز من تعقبه المُبرِّد في كتابه الموسوم بـ(مسائل الغلط)، وقد حاول كثير من النحويين والصرفيين الدفاع عن سيوييه والانتصار له من المُبرِّد.

٦ والسيرافي حين يشرح كتاب سيوييه فإنه يعترض أحياناً، ومثال ذلك حين قال سيوييه في النسب إلى امرئ القيس: «لا يجوز فيه إلا امرئي، وأما مرئي فشاذ»^(١). قال السيرافي: «ولكنه أتى به هو على القياس، والمعروف في كلام العرب: مرئي»^(٢).

١٢ أمّا أول كتاب وصل مستقلاً بالتصريف فهو كتاب أبي عثمان المازني (التصريف) وقد وصل إلينا بشرح ابن جني الموسوم بـ(المنصف)، وابن جني حين شرحه كان له بعض الاعتراضات اليسيرة على أبي عثمان المازني، وذلك نحو: قوله: «وقوله (فيجري مجرى افتعلت يريد به أيضاً الحركة والسكون) ولو قال: فيجري مجرى انفعلت لكان صواباً، كما أنه لو قال في افعاللت إنه يجري افعولت لكان صواباً؛ لأن الوزن واحد، وإن اختلفت الأمثلة»^(٣).

١٨ ومن الاعتراضات الصرفية أيضاً: اعتراضات ابن الحاجب على الزمخشري في شرح المُفَصَّل، ومن أمثلة ذلك: قول ابن الحاجب في بناء المرة: «فلا وجه لقوله بعد ذلك: (وأما ما في آخره تاءً فلا يتجاوز به المستعمل بعينه)، وإنما كان يصحُّ لو ذكره مع الثلاثي فإن المرة من الثلاثي المجرد إذا كان في المصدر

(١) الكتاب: ٣/٣٦٨.

(٢) شرح الكتاب: ٤/١٦٣.

(٣) المنصف: ١/٨١.





تاء لا يتجاوز به، فكان الصواب أن يذكره قبل قوله (وهو ما عداه) ويمثله بنحو
طلبة ونشدة....»^(١).

٣ ومن الاعتراضات أيضاً: اعتراضات أبي عليّ الشلوبين على الجزولي في شرحه
على المقدمة الجزولية، ومن أمثلة ذلك: قوله في التصغير: «وقوله: (أو ألف أفعال
جمعاً) مثاله: أنعام تصغير أنعام، ولو أمسك من قوله: جمعاً لأصاب»^(٢).

٦ ومن الاعتراضات أيضاً: اعتراضات ابن يعيش على الزمخشريّ في شرح
المفصل^(٣).

٩ إلى غير ذلك مما يحتاج إلى دراسة وإظهار؛ لأن حقيقة الاعتراضات ليست
ظاهرة كالتعقبات، وإنما تحتاج إلى تتبع ودراسة، ومن أبرز هذه الاعتراضات
وأعمقها: اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب، سواء كان ذلك في شرحه الكافية،
أم في شرحه الشافية، فقد برزت هذه الاعتراضات، وتنوعت عنده، مما يوحي
بأصول وقواعد ينطلق منها؛ وهو ما يحاول هذا البحث إبرازها وإظهارها. ١٢

(١) الإيضاح: ٦٣١/١.

(٢) شرح المقدمة الجزولية: ١٠١٧/٣.

(٣) وهي رسالة نوقشت للباحث: محمد ربيع في جامعة أم القرى لمرحلة الدكتوراه.



الفصل الأول:

الاعتراضات في التعريفات والمصطلحات والعبارة

- اعتراضات التعريفات
- اعتراضات المصطلحات
- اعتراضات العبارة



مقدمة

- التعريفات، والمصطلحات، والعبارة: أمورٌ توضيحية، أو بعبارة أخرى: تعين
 ٣ على إيضاح النصّ، وفهمه الفهم السليم.
- فإذا كان النصّ مشتملاً على تعريفات جامعة مانعة، ومصطلحات منضبطة،
 وعبارات واضحة مستقيمة، تخلو من التكرار، والانغلاق في الألفاظ، فإن الفهم
 ٦ السليم سيكون نصيب هذا النص، وهو ما يسعى إليه المؤلف في تأليفه. ولهذا
 ضمّت هذه المباحث الثلاثة في فصل واحد.
- والرضيّ يمتلك حسّاً لغوياً قوياً، ويهتم كثيراً بخصائص التراكيب، ومعرفة
 ٩ الاستعمالات المختلفة، والفروق بين الألفاظ المتقاربة، ولهذا كان يكثر من تحليل
 الصيغ والعبارات، ويتأملها تأملاً يستنبط خواصها ومعانيها^(١).

(١) ينظر: الرضي الأسترابادي: ١٧٠.



المبحث الأول: اعتراضات التعريفات



مقدمة في التعريفات

التعريف في اللغة:

٣ للتعريف في اللغة معانٍ متعدّدة، ومن أبرزها: الإعلام، وإنشاد الضالة، والتطبيب من العرف، والوسم^(١). وأقربها للمعنى الاصطلاحي هنا: الإعلام والوسم.

التعريف في الاصطلاح:

٦ قيل في تعريفه: هو ما يقال على الشيء لإفادة تصوره^(٢).

وقيل: «هو مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء مميّزاً له عما عداه»^(٣).

وقيل: «هو القول الدالّ على ماهية الشيء»^(٤).

٩ ومن العلماء من يستخدم لفظ الحدّ مراداً به التعريف، ويقول: «اعلم أنّ الحدّ

والمعرّف في عرف النحاة والفقهاء والأصوليين: اسمان لمسمّى واحد، وهو: ما يميّز الشيء عما عداه، ولا يكون كذلك إلّا إذا كان جامعاً مانعاً»^(٥).

١٢ غير أنّ الحدّ في عرف المنطقيين أخصّ من التعريف، فهو عندهم قسم من أقسامه.

والحدّ يتعلّق بمعرفة المفردات، ومعرفة المفردات قسمان: أولي: وهو الذي لا يُطلب بالبحث، وإنما يرتسم معناه في النفس من غير بحث وطلب. ومطلوب: وهو الذي يدل اسمه منه على أمر جملي غير مفصّل ولا مفسّر، فيطلب تفسيره بالحد^(٥).

(١) ينظر: الصحاح: ١٤٠٢/٤؛ واللسان: ٢٣٦/٩.

(٢) ينظر: حاشية العطار على الخبيصي: ١٢٥، ١٢٦.

(٣) المنطق الصوري: ٧٥.

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو: ٤٩.

(٥) ينظر: معيار العلم: ١٩٢؛ والمستصفى: ١٠.





أقسام التعريف:

- وهو خمسة أقسام: حد تام، وحد ناقص، ورسم تام، ورسم ناقص، وتعريف لفظي. ٣
- ١- فالحد التام هو التعريف بالجنس والفصل^(١) القريين كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.
- ٢- والحد الناقص هو التعريف بالفصل وحده كتعريف الإنسان بالناطق فقط، أو به مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الناطق. فالحد إذا قول دال على ماهية الشيء، وهو متعلق بذاتيات الشيء. ٦
- ٣- والرسم التام هو التعريف بالجنس القريب، والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك. ٩
- ٤- والرسم الناقص هو التعريف بالخاصة وحدها كتعريف الإنسان بالضاحك، أو بها مع الجنس البعيد كتعريفه بالجسم الضاحك. فالرسم إذا يتعلق بخواص الشيء أو أعراضه. ١٢
- ٥- والتعريف اللفظي هو أن يُبدل اللفظ بلفظ مرادف له أشهر منه، كتعريف الليث بالأسد^(٢). ١٥

(١) الكلّيات الخمس التي هي: الجنس، والفصل، والعرض، والنوع، والخاصة.

فالجنس: هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب ما هو في حالة الشراكة كالحَيوان للإنسان.

والفصل: هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة، كالناطق للإنسان.

والعرض: هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته كالمتحرك للإنسان.

والخاصة: هو المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب أي شيء هو في ذاته كالضاحك.

والنوع: هو المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو، كالإنسان بالنسبة إلى الحيوان.

ينظر: إيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق: ٢٧.

(٢) ينظر: رسالة في المنطق: ٥٤؛ وإيضاح المبهم من معاني السلم في المنطق: ٩.





وبعضهم^(١) قسمه ثلاثة أقسام: وهي: الحد اللفظي، والحدّ الرسمي، والحدّ الحقيقي.

٣ فالحد اللفظي: هو أن يطلب به شرح اللفظ.

والحدّ الرسمي: هو أن يطلب به لفظ محرّر جامع مانع يتميّز به المسئول عنه من غيره كيفما كان الكلام سواء كان عبارة عن عوارض ذاته ولوازمه البعيدة عن حقيقة ذاته، أو حقيقة ذاته. كقول القائل: ما الخمر؟ فيقال له: هو المائع الذي يقذف بالزبد ثم يستحيل إلى الحموضة ويحفظ في الدنّ. والمقصود ألا يتعرّض لحقيقة ذاته بل يجمع من عوارضه ولوازمه ما يساوي بحملته الخمر، بحيث لا يخرج منه خمر، ولا يدخل فيه ما ليس بخمر.

والحدّ الحقيقي: هو أن يطلب به ماهية الشيء وحقيقة ذاته كمن يقول: ما الخمر؟ فيقال له: هو شراب مسكر معتصر من العنب.

١٢ ولمعرفة هذا يتطلب معرفة الفرق بين الذاتي، واللازم، والعارض؛ لأنها تدخل في صناعة الحد، فالذاتي: كل داخل في ماهية الشيء وحقيقته دخولاً لا يتصور فهم المعنى دون فهمه، كاللون للسواد، والجسم للفرس.

١٥ واللازم: لا يفارق الذات البتة، ولكن فهم الحقيقة والماهية غير موقوف عليه، فهو من توابع الذات. كوقوع الظل لشخص الفرس.

والعارض: ما ليس من ضرورته أن يلزم بل يتصور مفارقتها. كالضحك^(٢).

١٨ ولا يورد في الحدّ الحقيقي إلاّ الذاتيات؛ ولهذا كان أمره عسيراً، يقول الغزالي: «وأكثر ما نرى في الكتب من الحدود رسمية، إذ الحقيقة عسرة جدّاً، وقد يسهل درك بعض الذاتيات ويعسر بعضها، فإنّ درك جميع الذاتيات حتى لا يشذّ

(١) ينظر: معيار العلم: ١٩٣؛ والمستصفي: ١٣.

(٢) المستصفي: ١٢.





واحدٌ منها عسر، والتميز بين الذاتي واللازم عسر^(١).

شروط التعريف:

٣ لكي يكون التعريف جامعاً مانعاً، فإنه يتطلب بعض الشروط التي ينبغي مراعاتها في صناعة التعريف:

٦ أولاً: أن يكون التعريف مساوياً للمعرّف، بحيث يصدق كل منهما على جميع أفراد الآخر^(٢).

ثانياً: أن يكون التعريف أجلى وأوضح من المعرّف^(٣).

ثالثاً: أن تذكر جميع ذاتياته ولو كان طويلاً؛ ويقدم الأعم على الأخص^(٤).

٩ رابعاً: أن يكون خالياً من التكرار ونحوه، فإذا ذكر الجنس فلا يذكر البعيد معه حتى لا يكون مكرراً^(٥).

١٢ خامساً: أن يحترز عن الألفاظ الغريبة والوحشية والمجازية البعيدة، والمشاركة المترددة^(٦).

سادساً: ألا يكون التعريف متوقفاً على المعرّف، فلا يصح أن يقال في العلم: ما به ينكشف المعلوم^(٧).

١٥ سابعاً: أن يكون خالياً من الشكّ ونحوه^(٨).

(١) المستصفي: ١٤.

(٢) ينظر: حاشية العطار على الحبيصي: ١٢٥.

(٣) ينظر: المستصفي: ١٤.

(٤) ينظر: المستصفي: ١٤؛ وتحديد علم المنطق: ٥٠.

(٥) ينظر: المستصفي: ١٤؛ وتحديد علم المنطق: ٥٥.

(٦) ينظر: تحديد علم المنطق: ٥٥.

(٧) ينظر: تحديد علم المنطق: ٥٥.



ثامناً: أن يكون خالياً من وجوه الالتباس كوضع الفصل موضع الجنس ونحوه
فلا يصح أن يقال في تعريف العشق إنه إفراط المحبة وإنما هو المحبة المفرطة،
فالمحبة جنس، والإفراط فصل^(١). ٣

تاسعاً: ألا يكون مشتملاً على حكم من أحكام المعرف، فلا يصح أن يقال في
تعريف الفاعل هو الاسم المرفوع المذكور قبله فعله^(٢).

وقد استفاد الرضي من هذه الشروط في نقده واعتراضه على ابن الحاجب،
ويظهر بوضوح النزعة المنطقية التي سيطرت على الرضي في اعتراضاته على تعريفات
ابن الحاجب. ٦

(١) ينظر: المستقصى: ١٦؛ ومعيان العلم: ٢٠١.

(٢) ينظر: تجديد علم المنطق: ٥٥.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب: «التصريف: علم بأصول تُعرَفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله: (بأصول) يعني بها القوانين الكلية المنطبقة على الجزئيات، كقولهم مثلاً: (كلُّ واو أو ياء إذا تحركت وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلْفًا) والحق أن هذه الأصول هي التصريف، لا العلم بها»^(٢).

٦

أقول: إن الرضي هنا يشير إلى أن مسمّى علم التصريف غير مسمّى التصريف، فالتصريف عند إطلاقه نوعان: عمليّ، وعلميّ، فالعمليّ هو فعلُ الصرفيّ، وهو «أن تأتي إلى الحروف الأصول... فتصرف فيها بزيادة أو تحريف لضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصريف لها، والتصرف فيها»^(٣). فعلى هذا؛ فتعريف ابن الحاجب هو التعريف العلمي، ولهذا يذكر الجاربردي أن بعض الفضلاء يرون أن هنا حذفًا لا بُدَّ من تقديره، وهو: علم التصريف: علم بأصول، ثم ينتقد ذلك، ويرى أنه لا حاجة إلى هذا التقدير: «لأنّ التصريف عِلْمٌ لِعِلْمٍ خاص كالفقه والنحو... وإذا قيل: علم التصريف، أو علم النحو -مثلاً- يكون ذلك من باب إضافة العام إلى الخاص، ولا حاجة هنا إليه»^(٤).

١٢

وقد سار شراح الشافية^(٥) على منهج ابن الحاجب في التعريف، فيقول ركن الدين: «إنما قال (علم بأصول) لأنه لا يمكن تعريف علم من العلوم إلا باعتبار متعلقه؛ لأنه يبحث في ذلك العلم عن عوارضه، ومتعلق هذا العلم هو الأصول المذكورة»^(٦).

١٥

(١) الشافية لابن الحاجب: ٦؛ وشرح الشافية للرضي: ١/١، ٢.

(٢) شرح الشافية: ٢/١.

(٣) الملوكي: ١٨.

(٤) شرح الشافية: ٢١/١.

(٥) ينظر: ركن الدين: ٢٣٧/١؛ والجاربردي: ٢١/١؛ واليزدي: ٢/١؛ والنيسابوري: ٦؛ والصافية: ١٢٤؛

ومجموعة الشافية: ٩/١، ٤/٢.

(٦) شرح الشافية: ٢٣٧/١.



ويذكر اليزديّ أن «ذكر الجنس أولاً، ثم ذكر الفصل ثانياً واجب في صناعة التحديد، فقلوه (علم) جنس شامل لجميع العلوم، وقوله (بأصول) يخرج علم الخلاف»^(١).

٣ وحاول بعضهم^(٢) أن يلتمس مسوّغاً لابن الحاجب في قوله: (علم بأصول) فذكر أن المراد بالعلم هو الإدراك أو الملكة أو القواعد، وإذا كان المراد هو أحد هذه الأنواع استقام الحد ولا حاجة إلى الاعتراض، غير أن كلّ ذلك لا يُذهب مراد الرضيّ؛ إذ يرى أن التصريف هو الأصول، لا إدراكها أو ملكتها، ولو: قيل إن معنى العلم (القواعد) فكأنه كرر في الحد إذ ذكر الأصول، فكلاهما يؤدي معنى واحداً؛ ولهذا كان أقرب ما قيل: إن فيه حذفاً لا بُدَّ من تقديره، مع أنّ ذلك يؤدي إلى تكرار كلمتين في التعريف؛ أو أن يحذف قوله (علم) ويبقى الحد منصرفاً إلى الأصول.

١٢ وينذهب أكثر الصرفيين إلى التفريق بين كون التصريف علماً أو عملاً؛ لأنه كان في مرحلة من مراحل الصرف خاصاً بالاشتقاق وبناء الكلمات على أمثلة مختلفة.

والغالب فيمن عرّف التصريف أنه يتجه نحو العمليّ، يقول ابن جنّي: «التصريف إنّما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى»^(٣).

١٥ ويقول الجرجانيّ: «اعلم أن التصريف تفعيلٌ من الصرف، وهو أن تُصرف الكلمة المفردة، فتولد منها ألفاظٌ مختلفة ومعانٍ متفاوتة»^(٤).

ويرى الصيمريّ أن التصريف هو: «تغيير الكلمة بالحركات والزيادات والنقصان والقلب للحروف وإبدال بعضها من بعض»^(٥).

وينذهب ابن مالك بالتصريف إلى أنه «تحويل الكلمة من بنية إلى غيرها لغرض

(١) شرح الشافية: ٢/١.

(٢) ينظر: حاشية يس على التصريح: ٣٥٣/٢.

(٣) المنصف: ٣/١.

(٤) المفتاح في التصريف: ٢٦.

(٥) التبصرة: ٧٨٨/٢.





لفظيٍّ أو معنويٍّ»^(١). وفي التسهيل إلى أنه «علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وصحةٍ وإعلالٍ وشبه ذلك»^(٢). فقد نظر ابن مالك إلى الناحية العملية في الأول، وإلى العلمية في الثاني.

٣

والذي جعله علماً مستقلاً قسّمه إلى قسمين، يقول المُرادِيّ: «ثم إنَّ المسمّى بعلم التصريف وهي الأحكام الإفرادية تنقسم إلى قسمين: أحدهما: جعل الكلمة على صيغ مختلفة؛ لضروب من المعاني، كالتصغير والتكسير، واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة كثير من المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل ابن الناظم، وهي في الحقيقة من التصريف، والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وتنحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف»^(٣).

٦

٩

والحقّ: أن التصريف - مجرداً من كونه علماً - هو الأصول؛ لأن «الأصل هو قضيةٌ كليّةٌ تنطبق على جميع جزئياتها عند تعرف أحكامها منها»^(٤). وهو بهذا يرجّح أن يكون التصريف هو هذه الأصول. وعلى هذا فإن التصريف يكون جزءاً من أجزاء النحو، يقول الرضويّ: «واعلم أن التصريف جزءٌ من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة، والتصريف - على ما حكى سيبويه عنهم - هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنيه العربُ على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنته ما يقتضيه قياس كلامهم... والمتأخرون على أن التصريف علم بأبنية الكلمة، وبما يكون لحروفها من أصالةٍ وزيادةٍ وحذفٍ وصحةٍ وإعلالٍ وإدغامٍ وإمالةٍ، وبما يعرض لآخرها مما ليس بإعراب ولا بناء من الوقف وغير ذلك»^(٥).

١٢

١٥

١٨

(١) شرح الكافية الشافية: ٢٠١٢/٤.

(٢) التسهيل: ٢٩٠.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك: ٢٠٩/٤، وينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٥/٤.

(٤) الصافية في شرح الشافية: ١٢٤.

(٥) شرح الشافية: ٦/١، ٧، وينظر: الكتاب: ٢٤٢/٤.





المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: «التصريف: علم بأصول تُعرفُ بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله: (أحوال أبنية الكلم) يُخرجُ من الحد معظم أبواب التصريف، أعني الأصول التي تعرف بها أبنية الماضي والمضارع والأمر والصفة وأفعال التفضيل والآلة والموضع والمصغر والمصدر، وقد قال المُصنّف^(٢) بعد مدخلا لهذه الأشياء في أحوال الأبنية: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع) إلخ، وفيه نظر؛ لأن العلم بالقانون الذي تعرف به أبنية الماضي من الثلاثي والرباعي والمزيد فيه وأبنية الأمر وأبنية الفاعل والمفعول تصرف بلا خلاف، مع أنه علم بأصول تُعرف به أبنية الكلم، لا أحوال أبنيتها، فإن أراد أن الماضي والمضارع مثلا حالان طارئان على بناء المصادر ففيه بُعد؛ لأنهما بناءان مستأنفان بُنيّا بعد هدم بناء المصدر، ولو سلمنا ذلك فلم عدّ المصادر في أحوال الأبنية؟ فإن القانون الذي تعرف به أبنيتها تصريفٌ، وليس يعرف به حال بناء، والماضي والمضارع والأمر وغير ذلك مما مرّ كما ليست بأحوال الأبنية ليست بأبنية أيضًا على الحقيقة، بل هي أشياء ذوات أبنية، على ما ذكرنا من تفسير البناء، بلى قد يقال لضرب مثلاً: هذا بناءٌ حاله كذا، مجازًا، ولا يقال أبدًا: إن ضَرَبَ حالٌ بناء، وإنما يدخل في أحوال الأبنية: الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، وبعض الإدغام، وهو إدغام بعض حروف الكلمة في بعض، وأما نحو (قلّ له) فالإدغام فيه ليس من أحوال البناء؛ لأن البناء على ما فسرناه لم يتغيّر به، وكذا بعض التقاء الساكنين؛ وهو إذا كان الساكنان من كلمة كما في قلّ وأصله قول، وأما التقاءهما في نحو (اضرب الرجل) فليس حالاً لبناء الكلمة؛ إذ البناء - كما

١٢

١٥

١٨

٢١

(١) الشافعية: لابن الحاجب: ٦؛ وشرح الشافعية للرضي: ١/١، ٢.

(٢) ينظر: شرح الشافعية للرضي: ٦٥/١.





ذكرنا- يعتبر بالحركات والسكنات التي قبل الحرف الأخير، فهذه المذكورات أحوال الأبنية، وباقي ما ذكر هو الأبنية، إلا الوقف والتقاء الساكنين في كلمتين والإدغام فيهما؛ فإن هذه الثلاثة لا أبنية ولا أحوال أبنية^(١).

٣

تعددت نظرة شراح الشافية إلى هذا، يمكن تلخيص المذاهب فيها إلى ثلاثة:

أولاً: من يرى أن التصريف يبحث في أحوال الأبنية، ولا ينظر في البناء ذاته، وكل أبواب التصريف أحوال للأبنية. وقد ذهب إلى هذا ابن الحاجب في تعريفه للتصريف^(٢)، واتبعه على ذلك بعض شراح الشافية مثل: النيسابوري^(٣)، ونقره كار^(٤)، والحسين الرومي^(٥)، وابن جماعة^(٦)، وقره سنان^(٧)، وزكريا الأنصاري^(٨).

٦

ثانياً: من يرى أن التصريف يبحث في ثلاثة أمور، هي: الأبنية، وأحوالها، وغيرهما. وذهب إلى ذلك الرضي^(٩).

٩

ثالثاً: من يرى أن التصريف يبحث في أمرين، وهما: الأبنية، وأحوالها. وذهب إلى ذلك الجاربردي^(١٠)، وركن الدين الأسترآبادي^(١١)، والحضر اليزدي^(١٢).

١٢

ومما يجدر ذكره أن الخلاف مجمله فيما يدخل في الأبنية من مباحث التصريف، وما يخرج منها، وكذلك ما يدخل في الأحوال ويخرج منها، فالرضي يُعرّف الأبنية بقوله: «المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها التي يمكن أن

١٥

(١) شرح الشافية: ٤/١، ٥.

(٢) ينظر: الشافية: ٦.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٧.

(٤) ينظر: مجموعة الشافية: ٤/٢، ٥.

(٥) ينظر: مجموعة الشافية: ١١/١.

(٦) ينظر: الصافية: ١٢٥.

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٤/١، ٥.

(٨) ينظر: شرح الشافية: ١٣.

(٩) ينظر: شرح الشافية: ٢٣٧-٢٤٢.

(١٠) ينظر: شرح الشافية: ٢، ٣.





يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة وحرركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه؛ فرجل مثلاً على هيئة وصفة يشاركه فيها عَضْد...»^(١). وهذا التعريف نراه في كتب الصرف مع اختلاف ألفاظه،

٣

فركن الدين الأستَرَاباذي يعرف الأبنية بقوله: «المراد بأبنية الكلم: أوزان الكلم التي تكون لها قبل أن يعمل بها ما يقتضيه القياس التصريفي وبعد أن اقتضى القياس تغييرها

٦

عن الأوزان التي كانت لها في الأصل»^(٢). ولا أرى فرقاً ذا بال بين التعريفين سوى اختلاف ألفاظ كل منهما، لكن يبقى الخلاف بينهما في تطبيق ذلك على مباحث التصريف.

٩

وعند تعريف أحوال الأبنية نجد الرضي يقول: «ما يكون لحروفها من أصالة وزيادة وحذف وصحة وإعلال وإدغام وإمالة»^(٣).

ويعرف ذلك الأستَرَاباذي بقوله: «أحوال تلحق أوزان الكلم من التصغير، والنسبة، والجمع، والإمالة، والوقف، وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين، والابتداء بالساكن، والقلب، والإبدال، والحذف، والإدغام، إلى غير ذلك»^(٤). وهنا الخلاف، فالرضي لا يجعل التقاء الساكنين ولا الابتداء من الأحوال، بل هي قسم ثالث كما ذكرنا سالفاً؛ على حين يذكرها الأستَرَاباذي من الأحوال، والجاربردي في ذلك يفصل بصورة أكبر؛ إذ ليس الإدغام كله عنده من الأحوال، بل بعضه داخل في البنية وهو الإدغام في كلمة واحدة نحو شَدَّ يَشُدُّ، وإذا كانا في كلمتين فيكون داخلاً في الأحوال، وكذلك بعض أحكام التقاء الساكنين، وبعض أحكام الوقف^(٥).

١٢

١٥

١٨

وإذا عدنا إلى تعريف ابن الحاجب، فإن شَرَّاح الشافعية وغيرهم وقفوا منه

(١) شرح الشافعية: ٢/١.

(٢) شرح الشافعية: ٢٣٩/١.

(٣) شرح الشافعية: ٧/١.

(٤) شرح الشافعية: ٢٤٠/١.

(٥) ينظر: شرح الشافعية للجاربردي: ١٤/١.



موقف المتأمل له، وسأذكر أبرز المواقف منه:

- الأول: موقف المتابع المؤيد لابن الحاجب في تعريفه؛ إذ تلقى التعريف بتسليم كبير، فشرحه وعلّل لأطرافه، ومتشابهه، وردّ اعتراضات المعترضين، ومن هؤلاء: النيسابوري^(١)، ونقره كار^(٢)، والحسين الرومي^(٣)، وابن جماعة^(٤)، وقره سنان^(٤)، وزكريا الأنصاري^(٣)؛ إذ نجد النيسابوري يعلل ما ذهب إليه ابن الحاجب بقوله: «لأن تلك الأصول لا تفيد معرفة أبنية الكلم أنفسها من حيث هي أبنية، وإنما تفيد معرفتها من حيث هيئاتها واعتباراتها اللاحقة بها...»^(٢).
- ويلتمس ابن جماعة لابن الحاجب عذراً^(٤)، فيرى أن قوله: (أحوال أبنية الكلم) من باب إضافة العام إلى الخاص؛ إذ الأحوال أمرٌ عام، والأبنية أمرٌ خاص، والتصريف يطلب الأمر العام.
- الثاني: موقف المعترض، الذي يرى أن تعريف ابن الحاجب غير شامل، وأبرزهم: الرضي وهو ما يعنينا هنا، وركن الدين الأسترباذي^(٥)، والجاربردي^(٦)، والخضر اليزدي^(٧)، مع أن هؤلاء يختلفون فيما بينهم ليس في التعريف، وإنما في النظر إلى أمور التصريف، وقد سبق ذكر ذلك.
- فالرضي ينظر إلى أمور التصريف أنها ثلاثة أنواع: الأبنية، وأحوالها، وغيرهما. فالأبنية مثل: الماضي، والمضارع، والأمر، والصفة، وأفعّل التفضيل، والآلة، واسم الزمان والمكان، والمصغّر، والمصدر.

(١) ينظر: شرح الشافية: ٧.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية: ٤/٢.

(٣) ينظر: مجموعة الشافية: ١١/١.

(٤) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٢٥.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٢٣٧/١-٢٤٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ١٣/١.

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٦-٢/١.



والأحوال مثل: الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال،
والحذف، وبعض الإدغام، والتقاء الساكنين في كلمة.

٣ أما غير ما ذكر، مثل: الوقف، والتقاء الساكنين في كلمتين، والإدغام فيهما،
فليست أبنية ولا أحوال أبنية.

٦ على حين نجد ركن الدين يجعل أمور التصريف في أمرين، كما سبق، وكذا
الخضر اليزديّ والجاربرديّ.

وبعد، فالخلاف في هذه الأمور لا يترتب عليه أثر في الأمور الإجرائية
الصرفية، وهذا هو المهم، فالتقاء الساكنين مثلاً لن يختلف في أصله سواء عند من
٩ نظر إليه أنه حالة بناء، أم بناء، أم غير ذلك، ولذا فإن الوقوف كثيراً عند هذه المسألة
غير مجدي.





المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في تعريف التصريف: «التصريف: علم بأصول تُعرفُ بها
أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله: (التي ليست بإعراب) لم يكن محتاجاً إليه؛ لأن بناء
الكلمة - كما ذكرنا - لا يعتبر فيه حالات آخر الكلمة، والإعراب طارٍ على آخر
حروف الكلمة، فلم يدخل إذن في أحوال الأبنية حتى يحترز عنه، وإن دخل فاحتاج
إلى الاحتراز، فكذا البناء، فهلاً احترز عنه أيضاً؟!»^(٢). ٦

فاعترض الرضي هنا من وجهين:

الأول: أن الإعراب ليس من حالات بناء الكلمة، وبهذا لم يكن ابن الحاجب
محتاجاً إلى ذكره. ٩

الثاني: كون الإعراب من حالات البناء فرضاً، إلا أن ابن الحاجب لم يحترز
من البناء أيضاً كما احترز من الإعراب. ١٢

وأحاول هنا أن أذكر آراء العلماء في الوجه الأول بدءاً، ثم أعقب بآرائهم في
الوجه الثاني الذي ذكره الرضي.

من خلال قراءتي لبعض كتب الصرف رأيت أن أكثر الصرفيين يرى أن
الإعراب حالة من أحوال بناء الكلمة، يذهب إلى ذلك كلٌّ من: أبو علي الفارسي^(٣)،
ابن الحاجب في شرحه على الشافية^(٤)، وركن الدين^(٥)، والجاربردي^(٦)،

(١) الشافية في علم التصريف: ٦؛ وشرح الشافية للرضي: ١/١، ٢.

(٢) شرح الشافية: ٥/١.

(٣) ينظر: التكملة: ١٨١.

(٤) ينظر: شرح الشافية (مخطوط): ١.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٢٣٧-٢٤٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ١٢.



واليزدي^(١)، والنيسابوري^(٢)، ونقره كار^(٣)، وابن جماعة^(٤)، وغيرهم.

يقول نقره كار: «إنا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير، ولكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله أنها أحوال الأبنية؛ وذلك لأنه قد يطلق على أحوال بعض الشيء أنها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال إنه لا حاجة إلى قوله (ليست بإعراب) بناء على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير»^(٥). ٦

وفي الجانب الآخر نلمح من يرى أنه لا تعلق للإعراب بالبنية، مثل: ابن جني^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وابن عقيل^(٨)، ونخالد الأزهرى^(٩).

فابن جني يقول: «التصريف إنما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المنتقلة»^(١٠). يعيش يعرف التصريف بقوله: «التصريف: كلام على ذوات الكلم»^(١١). على حين يرى أن النحو: «كلام على عوارضها الداخلة عليها»^(١٢).

وابن عقيل يشرح كلام ابن مالك بقوله: «(التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة، وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك)، فخرج ببنية: علم الإعراب والعروض ونحوهما، مما لا تعلق له ببنية الكلمة، أي صيغتها»^(١٣). ١٢

ومن كل ذلك نلمح دون جزم أن الإعراب لا تعلق له ببنية الكلمة، وإن كان الخلاف في أحوال بنية الكلمة، وهذا يؤيد أن الإعراب حالة من أحوال البناء ١٥

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢، ٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٧.

(٣) ينظر: مجموعة الشافية: ٥/٢.

(٤) ينظر: مجموعة الشافية: ٩/١.

(٥) ينظر: المنصف: ٤/١.

(٦) ينظر: شرح الملوكي: ١٨.

(٧) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: ٩/١.

(٨) ينظر: التصريح على التوضيح: ٣٥٢/٢.

(٩) المساعد على تسهيل الفوائد: ٥/٤.



المنفصلة؛ إذ يمكن أن يفصل الإعراب في حالة الوقف مثلاً، وبالتالي يخرج الإعراب عن البنية، فيمكن أن نقول: إن الإعراب حالة بناء من وجه، وليس حالة بناء من وجه آخر، نظراً إلى انفصال الإعراب في حالة الوقف. ٣

والوجه الثاني، وهو إذا سلمنا بدخول الإعراب أحوال الأبنية، فلماذا لم يذكر ابن الحاجب البناء مع الإعراب؟!.

وقد انقسم بعض شارحي الشافية إلى فريقين: ٦

١- قسم مدافع عن ابن الحاجب.

٢- قسم معترض عليه.

أما المدافع فيمثلته كلٌّ من: الجاربردي^(١)، ونقره كار^(٢)، وقره سنان^(٣)، وزكريا الأنصاري^(٤). ٩

إذ يرى الجاربردي أن قول ابن الحاجب (ليست بإعراب) مرادٌ بها علم النحو بأقسامه، أي بحث المبنيات والمعرّبات، ويستدل على أن المبنيات مقصودة في التعريف أنه يقال: هذا كتاب إعراب القرآن مثلاً، وإن كان مشتملاً على ذكر البناء والإعراب، كما أنه يشهد لذلك قول المصنّف في أول الكتاب: «أن الحق بمقدمتي في الإعراب»^(٤)، ومعلوم أن مقدمته في الإعراب التي هي الكافية فيها مباحث النحو بأقسامه. ١٢

ويرى زكريا الأنصاري أن قول ابن الحاجب (ليست بإعراب) من باب التغليب^(٥). ١٨

(١) ينظر: شرح الشافية: ١٢/١.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية: ٤/٢.

(٣) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٢٥.

(٤) ينظر: مجموعة الشافية: ٤/٢.

(٥) ينظر: مجموعة الشافية: ٥/٢.





ويمثل الفريق المعترض: الرضي^(١)، وابن الناظم^(٢)، وركن الدين الأسترآبادي^(٣)، والخضر اليزدي^(٤)، والحسين الرومي^(٥)، وابن جماعة^(٦).

٣ فالرضي، وقد سبق ذكر قوله، يرى أنه لا بدّ من الاحتراز عن المبنيات.

وركن الدين يرى أن التعريف غير مانع لشموله بعض أقسام النحو، ولو قال: التي ليست بإعراب ولا بناء الآخر لكان أولى^(١).

٦ وابن الناظم يرى أنه يجب أن يحتنب في التعاريف عن المجاز، وأي تعريف لم يحتنب فيه ذلك فهو مدخول^(٦).

٩ والخضر اليزدي يذكر أن الحدّ الذي ذكره ابن الحاجب ليس مانعاً؛ إذ يدخل في حده كل بحث هو من جهة البناء؛ إذ إن علم النحو ليس مغايراً لعلم الصرف، بل الصرف جزء من علم النحو كما كان عليه المتقدمون ومنهم سيبويه في الكتاب؛ إذ ذكرهما بلا فصل وتمييز^(٧).

١٢ وكذا ذكر ابن جماعة والحسين الرومي.

وبعد هذا، فإنه يمكن القول والاطمئنان إلى أصحاب الرأي المعترض؛ إذ إن الحدّ لا بدّ أن يكون مانعاً جامعاً، وتنزيل الإعراب منزلة النحو فيه تجوز، وهو في الحدود غير جائز كما ذكر ذلك ابن الناظم، فلو أضاف في الحدّ العبارة التي اقترحها ركن الدين الأسترآبادي لكان أولى، وأدفع لأي اعتراض.

(١) ينظر: شرح الشافية: ٥/١.

(٢) ينظر: بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: ٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٤٣/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢/١.

(٥) ينظر: مجموعة الشافية: ٩/١.

(٦) ينظر: بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب: ٣.

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٥/١.





المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب: «وَأَفْعَلَ للتعدية غالباً، نحو أجلسه»^(١).

٣ يقول الرضي: «ولو قال المُصَنَّف مكان قوله: (الغالب في أَفْعَلَ أن يكون

للتعدية): (الغالب أن يَجْعَلَ الشيءَ ذا أصله) لكان أعم؛ لأنه يدخل فيه ما كان أصله

جامداً، نحو: أفحى قِدرَه، أي جعلها ذات فحاً وهو الأبرار، وأجدها: أي جعله ذات

٦ جدى، وأذهب: أي جعله ذا ذهب»^(٢).

ومما يحذر ذكره أن الرضي قال قبل هذا، وفي أول حديثه عن أفعَلَ: «اعلم أن

المعنى الغالب في أفعَلَ تعدية ما كان ثلاثياً، وهي أن تجعل ما كان فاعلاً لل لازم

٩ مفعولاً لمعنى الجعل فاعلاً لأصل الحدث على ما كان، فمعنى (أذهب زيداً) جعلت

زيداً ذاهباً، فزيدٌ مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة فاعلاً للذهاب كما

كان في ذهب زيد»^(٣).

١٢ وهو بهذا لا يعترض على كون أفعَلَ للتعدية في غالب الأمر، وإنما على

العبارة، ولم أجد المعنى الذي ذكره لغيره، فالصرفيون^(٤) ذكروا أن المعنى الغالب

لـ: (أَفْعَلَ) هو التعدية، واختلافهم كان لا يتعدى تعريفها، فالأكثر على أن تعريف

١٥ التعدية هو: «أن يُضْمَنَ الفعل معنى التصيير، فيصير الفاعل في المعنى مفعولاً

للتصيير، فاعلاً لأصل الفعل في المعنى»^(٥). ذكر ذلك ابن الحاجب، وهو قريبٌ من

(١) الشافعية: ١٩؛ وشرح الشافعية للرضي: ٨٣/١. وهذا النص منقول من المفتاح في الصرف لعبد القاهر الجرجاني: ٤٩.

(٢) ينظر: شرح الشافعية ٨٧/١. والفحاً، مقصورٌ: أبرار القدر، بكسر الفاء وفتحها والفتح أكثر، والأبرار هي التوابل. ينظر: اللسان: ١٤٩/١٥. والجدا، مقصور: وهو العطية. ينظر: اللسان: ١٣٤/١٤.

(٣) شرح الشافعية: ٨٦/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٣٣/٢، ٢٣٧؛ والأصول: ١١٧/٣؛ والمفصل: ٢٨٠؛ وشرح الملوكي: ٦٨، وشرح المفصل: ١٥٩/٧.

(٥) شرح الشافعية لابن الحاجب: ٥.



تعريف الرضيّ، والفرق بينهما أن الرضيّ يرى أن معنى التعدية جعلٌ، وابن الحاجب يرى أنها تصييرٌ. وسار على هذا النهج في التعريف ركن الدين^(١)، والخضر اليزدي^(٢)، والجاربردي^(٣)، وقره سنان^(٤).

٣

ويذكر معنى آخر للتعدية وهو: «أن يُجعل الفعل بحيث يتوقف فهمه على متعلق بعد أن لم يكن كذلك»^(٥). والفرق بين التعريفين أن الأول حاول أن يذكر المعنى الذي تؤديه التعدية، والثاني: المعنى العملي لها، وقد اعتمد أصحاب التعريف الثاني على ابن الحاجب في الكافية في تعريفه للمتعدّي^(٦).

٦

ولا يجعل ابن عصفور التعدية معنى من معاني أفعال، فبعد أن ذكر أن أفعال يكون متعدّياً، وغير متعدّ قال: «ولها أحد عشر معنى:...»^(٧).

٩

وأغلب معنى تفيده أفعال - عند ابن عصفور - هو الجعل؛ إذ قسّم هذا المعنى ثلاثة أقسام فقال: «فالجعلُ على ثلاثة أوجه: أحدها أن تجعله يَفْعَلُ، كقولك (أخرجته) و(أدخلته) أي جعلته خارجاً وداخلياً. والثاني: أن تجعله على صفة، كقولك (أطردته): جعلته طريداً. والثالث أن تجعله صاحب شيء، نحو (أقبرته): جعلتُ له قبراً»^(٨). ولو أضاف المعنى الذي ذكره الرضيّ وهو: أن يجعله ذا أصله، لكان جيداً.

١٥

وبعد، فالرضيّ يرى أن التعدية تدخل في جعل الشيء ذا أصله، فيكون الجعل أعم من التعدية، مع أنّ غير الحامد لا يناسبه الجعل، ولا ينسحب على غيره، فمثلاً:

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣٩٩/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٦١/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١١٣/١.

(٤) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٦٨.

(٥) شرح الشافية للنيسابوري: ٤٧، وينظر: مجموعة الشافية: ٤٥/١، ٢٦/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضيّ: ١٣٥/٤.

(٧) الممتع: ١٨٦/١.

(٨) الممتع: ١٨٦/١.



أخرجته، فمعناه أي جعلته يخرج، ولا يستقيم أن يكون المعنى: جعلته ذا خروج؛
لأنه ليس بجامد، أما الجامد فإنه يستقيم هذا المعنى معه نحو: ألبن، أي صار ذا
لبن، وأتمر أي صار ذا تمر، ولذا فإن ما ذكره الرضيّ يمكن أن يجعل من معاني
الجعل لا بديلاً عنها، وربما أنّ الرضيّ أراد إضافة هذا بعد أن نسي ما قاله في بداية
كلامه، بعد أن أخذ هذا من معاني أفعال على ما شرحنا، والأولى أيضاً ههنا أن يقال
في مقام التعدية: هو بمعنى «جعل الشيء ذا أصله»^(١)، فما ذكره هنا لا يعمّ، وإنما
هو مخصوص بالجامد.

٣

٦

(١) شرح الشافعية: ٩٣/١.





المسألة الخامسة:

- قال ابن الحاجب: «وفاعل لِنِسْبَةِ أَصْلِهِ إِلَى أَحَدِ الْأَمْرَيْنِ مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ
لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا فِيَجِيءُ الْعَكْسُ ضَمْنًا، نَحْوُ ضَارِبَتِهِ وَشَارِكَتِهِ، وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ غَيْرُ
الْمُتَعَدِّيِّ مُتَعَدِّيًّا»^(١).
- وقال أيضًا في تفاعل: «وتفاعل لمشاركة أمرين فصاعدًا في أصله صريحًا»^(٢).
- يقول الرضي: «قوله: (مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ) الذي يقتضيه المعنى أنه حال من الضمير
المستتر في قوله (لنسبة)... ويسمى جعله حالا من قوله (أصله) أو من قوله (أحد
الأمرين)... والظاهر أنه قصد جعله حالا من أحد الأمرين مع سماجته، ولو قال
(لَتُعَلِّقَ) مشاركة أحد الأمرين الآخر في أصل الفعل بذلك الآخر صريحًا فيجىء
العكس ضمنا) لكان أصرح فيما قصد من بناء قوله (ومن ثمَّ كان غير المتعدّي) إلخ
عليه»^(٣). ثم يقول تعليقًا على كلام ابن الحاجب في تفاعل: «لا شك أن في قول
المُصَنِّفِ قَبْلُ (لنسبة أصله إلى أحد الأمرين مُتَعَلِّقًا بِالْآخِرِ لِلْمُشَارَكَةِ صَرِيحًا) وقوله
ههنا (لمشاركة أمرين فصاعدًا في أصله صريحًا) تخليطًا ومحمجة، وذلك أنَّ التعلّق
المذكور في الباب الأول والمشاركة المذكورة ههنا أمران معنويان، لا لفظيان،
ومعنى (ضارب زيدٌ عمرًا) و(تضارب زيدٌ وعمرو) شيءٌ واحد... فمعنى التعلق
والمشاركة في كلا البابين ثابت؛ فكما أن للمضاربة تعلّقًا بعمره صريحًا في قولك
(ضارب زيدٌ عمرًا) فكذا للتضارب في (تضارب زيدٌ وعمرو) تعلق صريح به، وكما
أن زيدًا وعمرًا متشاركان صريحًا في (تضارب زيد وعمرو) في الضرب، الذي هو
الأصل فكذا هما متشاركان فيه صريحًا في (ضارب زيدٌ عمرًا) فلو كان مطلق تعلق

(١) الشافعية: ٢٠؛ وشرح الشافعية للرضي: ٩٦/١. وقد نقل ابن الحاجب هذين النصين في فاعل وتفاعل من
المفتاح في الصرف لعبد القاهر الحرجاني نصًا. ينظر: ص ٤٩، ٥٠.
(٢) الشافعية: ٢٠؛ وشرح الشافعية للرضي: ٩٩/١.
(٣) شرح الشافعية: ٩٦/١، ٩٧.



٣ الفعل بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً به لفظاً وجب انتصاب عمرو في (تضارب زيد وعمرو)، ولو كان مطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل يقتضي ارتفاعهما لارتفاع زيد وعمرو في (ضارب زيد عمراً) فظهر أنه لا يصح بناء قوله في الباب الأول (ومن ثم جاء غير المتعدّي متعدياً) على التعلق، ولا بناء قوله في هذا الباب (ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل) على المشاركة^(١).

٦ ثم ذكر تعريفاً يرى أنه الأولي فقال: «والأولى ما قال المالكي^(٢): وهو أن فاعلاً لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً، والاشتراك فيهما معنى، وتفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظاً، وفيها وفي المفعولية معنى^(٣)».

٩ ويتلخص اعتراض الرضي هنا في أربعة أمور:

الأول: في معرفة صاحب الحال (متعلقاً).

الثاني: في تعريف (فاعل).

١٢ الثالث: في جعل ابن الحاجب التعلق لفاعل، والمشاركة لتفاعل.

الرابع: تعريف المالكي بديل منضبط لما ذكره ابن الحاجب.

١٥ أما الأول: فإن كلمة (متعلقاً) حال متفق على ذلك، وصاحب الحال يحتمل أربعة أمور: ١- الضمير المستتر في نسبة. ٢- (أصل). ٣- الهاء في (أصله). ٤- أحد الأمرين. أما جعل صاحب الحال هو الضمير المستتر في (نسبة) فهو رأي الرضي، وهو موافق لقاعدة صاحب الحال، لكنه مخالف لما عليه التعريف هنا؛ إذ إن نسبة لا تحتمل ضميراً هنا، و(أصله) ينوب عن الضمير.

وأما جعل صاحب الحال هو (أصل) أو الهاء فهو رأي الجاربردي^(٣).

(١) شرح الشافعية: ١/١٠٠.

(٢) المالكي: لعله يقصد به جمال الدين بن مالك؛ حيث ذكر هذا التعريف في كتابه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٩٩.

(٣) ينظر: شرح الشافعية: ١/١٢٠.

والحسين الرومي^(١)، وابن جماعة^(٢)، وزكريا الأنصاري^(٣). وقد وصف الرضيّ هذا التوجيه بأنه سمح، أي مخالف لما عليه القاعدة، وذلك أنه جعل الحال من المضاف إليه، وليس المضاف عاملاً في المضاف إليه، ولا جزءاً، أو كالجزم منه في صحة الاستغناء عن المضاف^(٤).

وأما من جعله من (أحد الأمرين) فذلك ركن الدين^(٥)، والخضر اليزدي^(٦)، والنيسابوري^(٧)، ونقره كار^(٨)، وقره سنان^(٩). وعليه مثل ما على الرأي السابق.

وما الاختلاف في تفسير متعلق كلمة في التعريف إلا دليل على أن الحد في تركيبه غير مستقيم؛ إذ لم يكن واضحاً، وبه ألفاظ تحتمل التعلق بأكثر من طرف وهذا مما يقدح في الحد، ولذلك قال الخضر اليزديّ وهو ممن اعترض على هذا الحد: «ولو قال كما قلنا: لمشاركة اثنين يكون من أحدهما إلى الآخر صريحاً ما منه إليه ضمناً؛ لكان أحصر وأوضح»^(١٠).

وأما الثاني: فقد ذكر الرضيّ تعريفاً بديلاً لما قاله ابن الحاجب، وعليه مأخذ؛ إذ ذكر ما لا فائدة منه وهو قوله (بذلك الآخر)، فلم يكن الحد مختصراً موجزاً، وربما أنه قال هذا وفي ذهنه غموض تعريف ابن الحاجب، فأراد أن يدفع هذا الغموض فكرر وأطال بما هو مستغنى عنه.

وأما الثالث: فقد جعل ابن الحاجب مطلق تعلق الفعل بشيء صريحاً يقتضي كون المتعلق به مفعولاً لفظاً، ومطلق تشارك أمرين فصاعداً صريحاً في أصل الفعل

(١) ينظر: مجموعة الشافية: ٤٨/١.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٨/٢.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٠٣/٦.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٤٠٦/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٦٧/١.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٤٩.

(٧) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٨/٢.

(٨) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٧٠.

٣ يقتضي ارتفاعهما. فحاول الرضيّ أن يدفع ذلك، ليثبت أن التعلّق والمشاركة موجودان في فاعل وتفاعل معاً، واستدلّ بقضية المخالفة؛ إذ لو كان مقتضى التعلّق يوجب النصب لنصب عمرو في (تضارب زيد وعمر)، ولو كان مقتضى المشاركة يوجب الرفع لارتفع زيد وعمرو في ضارب زيداً وعمراً.

٦ والسؤال هنا: هل التعلّق الذي ذكره ابن الحاجب في فاعل ليس في تفاعل؟ والمشاركة في تفاعل ليست في فاعل؟

٩ الرضيّ - كما سبق - يرى أن معنى التعلّق والمشاركة ثابت في فاعل وتفاعل، وأما الجاربرديّ فيرى أن هناك فرقاً من حيث اللفظ، ومن حيث المعنى، فمن حيث اللفظ يرى أن فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل متعلّقاً بغيره، ووضع تفاعل لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد تعلّق له^(١).

١٢ ومن حيث المعنى يرى أن البادئ في فاعل معلوم، دون تفاعل، ولذلك يقال: أضارب زيداً وعمراً أم ضارب عمرو زيداً؟ ولا يقال ذلك في تضارب^(٢).

والجاربرديّ بهذا موافق لابن الحاجب مخالف للرضيّ.

١٥ ولو تمعّنا قليلاً في الأمثلة لوجدنا أن المشاركة والتعلّق مختلفان في فاعل وتفاعل، ففي فاعل تعلّق وهو الأصل، والمشاركة ناتجة عن التعلّق، فهي أخف من التعلّق، وأخف منها في تفاعل. وفي تفاعل: مشاركة صريحة، ينتج عنها تعلّق، فهو أخف من المشاركة.

١٨ وأما الرابع: فما ذكره الرضيّ من تعريف المالك، ووصفه له بأنه الأولي، هو كذلك لأنه يسلم من الهنات اللفظية، وهو شامل للمراد. وهو بالإضافة إلى تعريف الخضر اليزديّ السابق جيداً في بابه.

(١) ينظر: شرح الشافية: ١٢٢/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٢٢/١.

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب: «الوقف: قطع الكلمة عما بعدها»^(١).

٣ يقول الرضي: «قوله (عما بعدها) يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلاّ وبعدها شيء، ولو قال: السكوت على آخر الكلمة اختياراً لجعلها آخر الكلام - لكان أعم»^(٢).

٦ لم يحظ الوقف بتعريف عند النحاة المتقدمين، مع أنهم فصلوا أحكامه، ووجوهه، وربما أن إغفالهم لتعريفه يعود لأمرين:

٩ الأول: لم يكن سائداً في وقتهم الاهتمام بالحدود قدر شغلهم بالأحكام، وما ورد عن العرب في كل باب.

الثاني: وضوح ماهيته، مما لا يدعو إلى إيضاح الواضح.

١٢ وما ظهر تعريف الوقف إلاّ عند المتأخرين حين بدأ الاهتمام بالحدود، والتقسيمات. ولعلّ تعريف ابن الحاجب السابق هو أول تعريف ظهر، ثم توالى التعريفات بعد ذلك، وحاول النحاة أن يضبطوا الوقف بتعريف جامع مانع، ومع هذا فقد أخذ عليهم في ذلك بعض المؤاخذات.

١٥ ومن تلك التعريفات غير ما ذكره ابن الحاجب، وأورده الرضي: تعريف أبي حيّان وهو قوله: «قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة»^(٣). ويؤخذ عليه أن القطع هو ترك القراءة رأساً، فالقارئ يكون كالمعرض عن القراءة^(٤).

١٨ ومن ذلك: تعريف ابن عقيل: وهو قوله: «هو قطع الموقوف عليه عن

(١) الشافية: ٦٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٧١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٧١/٢.

(٣) الارتشاف: ٣٩٢/١.

(٤) ينظر: النشر: ٢٣٩/١، وعبارات: الوقف، والقطع، والسكت جرت عند كثير من المتقدمين مراداً بها الوقف غالباً، وأما عند المتأخرين وغيرهم من المحققين فإنهم يفرقون بينها.



الاتصال»^(١). ويؤخذ عليه ما أخذ على تعريف أبي حيَّان، وأيضاً فهو تعريف مدخول؛ لاشتماله على ألفاظ المحدود.

٣ ومن ذلك: تعريف الأزهرى: وهو قوله: «وهو قطع النطق عند آخر الكلمة»^(٢). ويؤخذ عليه ما سبق في تعريف أبي حيَّان وابن عقيل؛ وإن كان هذا التعريف حظي بقبول كثير، فتمثله المتأخرون^(٣).

٦ ولعلَّ تعريف الرضيّ هو أقلها مؤاخذه؛ لأن السكوت هو قطع الصوت زمناً أقل بدون تنفس، لكنه أقرب من القطع إلى الوقف؛ لأن الفرق بين السكت والوقف هو التنفس وعدمه، وقد أخذ شُراح الشافية^(٤) على ابن الحاجب في تعريفه مثل ما ذكره الرضيّ. ٩

(١) المساعد: ٣٠١/٤.

(٢) التصريح: ٣٣٨/٢.

(٣) ينظر: الأشموني: ٢٠٣/٤؛ والكواكب الدرية: ١٤٧؛ وحاشية الحضري: ١٧٥؛ وشذا العرف: ٢٤٠.

(٤) ينظر: ركن الدين: ٨٢٨/٢؛ واليزدي: ٢٦٧/١؛ والنيسابوري: ١٩٩؛ والجاربردي: ٤٥٣/١، ٤٥٤؛

وقرّه سنان: ٣٤٦؛ ومجموعة الشافية: ١٦٨/١، ١٢١/٢. وقد ظهر في بعض الشروح تعريفات غير منسوبة، وقد رُدَّت أيضاً.





المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب: «المقصور: ما آخره ألفٌ مُفْرَدَةٌ كالعصا والرحى»^(١).

٣ يقول الرضي: «قوله: (ألف مفردة) احترازٌ عن المملودة؛ لأنها في الأصل ألفان قلبت الثانية همزة، ولا حاجة إلى هذا؛ فإن آخر قولك كساء وحمراء ليس ألفاً، بل قد كان ذلك في الأصل، ولو نظر إلى الأصل لم يكن نحو الفتى والعصا مقصوراً»^(٢).

٦ تنوّعت عبارات النحاة^(٣) في تعريف المقصور، مع اتفاقهم على ماهيته، وأنها لا تخرج عن كونه: اسماً، وفي المعرب فقط، وفي آخره ألف، وهذه الألف لازمة. إلا أن بعض التعريفات تنقص عنصراً من هذه، وبعضها يزيد آخر لا فائدة منه.

٩ وتعريف ابن الحاجب قد جمع بين النقص والزيادة، فإنه يدخل فيه: الفعل والحرف، والمبني، وما كانت ألفه غير لازمة، نحو: (رأيت زيداً) في الوقف.

١٢ وزاد فيه قوله (مفردة) ولا حاجة إليها؛ إذ إن اجتماع الألفين في الآخر محالٌ، لكنّه نظر إلى الأصل، وهو مردود بنحو: الفتى والعصا؛ إذ لو نظر إلى أصلهما لم يجعلهما مقصورين. ذكر ذلك الرضي وغيره^(٤)، وقد حاول الجاربردي^(٥) أن يدافع عن ابن الحاجب في هذا، فيبين أنه احترز بـ(مفردة) عن مثل: صحراء؛ لأنه كان بالقصر ثم زيدت ألف أخرى، وقلبت الثانية إلى همزة، وواضح أنه نظر إلى الأصل، وبيّن ما عليه.

(١) الشافية: ٦٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٢٤/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٢٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٣٦/٣؛ والمقتضب: ٢٥٨/١، ٧٩/٣؛ والجمل: ٢٨٣؛ والتبصرة: ٦٠٨؛ والمفصل: ٢١٧؛ وأسرار العربية: ٤٠؛ واللباب: ٤٣٥/١؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٦/٦؛ وشرح الكافية الشافية: ١٧٥٩/٤؛ والارتشاف: ٢٣٥/١؛ والتصريح: ٢٩١/٢؛ والأشموني: ١٠٦/٤.

(٤) ينظر: بغية الطالب: ١١٣؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٨٨٧/٢؛ والحضر اليزدي: ٢٩٩/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٥٠٦/١.



وتعريف ابن الحاجب مسبوق فيه؛ إذ إن ابن جنّي ذكر ذلك فقال: «وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره»^(١).

٣ ويمكن أن يقال: إنَّ خيرَ تعريفٍ للمقصور هو تعريفُ أبي حَيَّان، فهو جامع مانع، عرفه بقوله: «الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة»^(٢). وإن كان قد اقتبسه من ابن مالك، إلا أنه هذبه، فتعريف ابن مالك: الاسم «المتمكن الذي حرف إعرابه ألف لازمة»^(٣). ويلاحظ أنه كرر بقوله (المتمكن) و(حرف إعرابه) وأحدهما يغني عن الآخر، فاستغنى أبو حَيَّان عن المتمكن.

(١) اللمع: ٥٦.

(٢) الارتشاف: ٢٣٥/١.

(٣) شرح الكافية الشافية: ١٧٥٩/٤. وقد عرف ابن ولّاد المقصور بقوله: «كل اسم كانت في آخره ألف لفظ زائدة كانت أو أصلية منصرفاً كان ذلك الاسم أو غير منصرف». ويلاحظ أنه ذكر بعض أحكام المقصور وهو لا يصحّ في الحدّ. ينظر: المقصور والممدود (مخطوط): ١٥٨.



المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في المقصور والممدود: «والممدود ما كان بعدها فيه همزة، كالكساء، والرداء»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله: (بعدها فيه) أي: بعد الألف في الآخر، فتخلو الصلة عن العائد إلى الموصول، وإن قلنا إن الضمير في (فيه) لما؛ فسَدَ الحدّ بنحو جاء وجائية، والأولى أن يقال: الممدود ما كان آخره همزة بعد الألف الزائدة؛ لأن نحو ماءٍ وشاءٍ لا يُسمّى في الاصطلاح ممدوداً»^(٢).

٦

اعترض الرضي هنا على ابن الحاجب في أمرين:

الأول: أسلوبه يتعلّق بقوله (فيه).

٩

الثاني: في الحدّ ذاته.

أما الأول: فإن ابن الحاجب قد ألبس بقوله (فيه). يقول اليزدي: «إن (في) تدلّ على الظرفية، فيوهم تغاير الظرف والمظروف، كقولك: الماء في الكوز، ولا تغاير ههنا، وذهل الشارحون عن هذا؛ حيث استعملوه في شروحهم فقالوا: في آخره همزة»^(٣)؛ ولهذا اضطرب الشراح في تفسير الضمير الهاء في (فيه)، فهو يحتمل أنه يعود إلى آخره^(٤)، فيؤخذ عليه ما ذكره اليزدي. وإن عاد إلى (ما) فيؤخذ عليه ما ذكره الرضي، فالهمزة في جاء وجائية ليست آخرًا وإن وقعت بعد ألف.

١٢

١٥

وأما الثاني: فأجمع شراح الشافية على أن تعريفه يخلو من بعض عناصر

(١) الشافية: ٦٨؛ شرح الشافية للرضي: ٣٢٤/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٢٥/٢.

(٣) ٢٩٩/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٨٨٦/٢؛ والجاربردي: ٥٠٨/١؛ والنيسابوري: ٢٢٢؛ وقره سنان:

٣٧٠، ومجموعة الشافية: ١٩٠/١، ١٣٣/٢. وقد ذكر ابن الحاجب في شرحه على الشافية أن

المقصود هو: آخره. ينظر: الشرح: ٢٩.



التعريف الجامعة وهي: الاسم، والتمكن، ووقوع الهمزة بعد الألف الزائدة، ولهذا فتعريف الرضي الذي ذكره هو الأنسب، والأقرب، وقد ذكره غيره.

٣ وذكر ابن يعيش^(١) أن تقييد الألف بالزائدة زائدٌ على الحقيقة، فعنده أن نحو ماء وشاء أسماء ممدودة، وإن لم تكن الألف التي قبل الهمزة زائدة؛ إذ إن الشرط عنده هو وقوع الهمزة بعد مطلق الألف.

٦ وفي الحقيقة إن المتقدمين^(٢) لم يشترطوا الألف الزائدة، وإنما ذكروا الألف دون تقييد، عدا المبرد الذي عرّف الممدود بقوله: «فأما الممدود فإنه ياء أو واو تقع بعد ألف زائدة»^(٣)، على حين كان المتأخرون^(٤) يقيّدون الألف بالزائدة.

٩ والأسماء التي آخرها همزة قبلها ألف بدلٌ من أصل قليلة نحو: ماء وشاء وآء وراء، وإطلاق مصطلح الممدود عليها هو إما من باب التسامح والتجوز، أو هو إطلاق لغوي، أما المصطلح النحوي فهو ما سبق.

١٢ ولعل أول من أشار إلى أن نحو ماء وراء لا يسمّى ممدوداً هو أبو علي الفارسي كما أشار إليه ابن الناطم^(٥).

(١) ينظر: شرح المُفَصَّل: ٣٨/٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥٣٩/٣؛ والتبصرة: ٦٠٨/٢؛ المُفَصَّل: ٢١٧؛ وابن يعيش: ٣٨/٦.

(٣) المقتضب: ٨٤/٣.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٧٦٠/٤؛ وبغية الطالب: ١١٣، ١١٤؛ والارتشاف: ٢٣٥/١.

والتصريح: ٢٩١/٢؛ والأشموني: ١٠٦/٤.

(٥) ينظر: بغية الطالب: ١١٣/١١٤، ولم أعثَر عليه في مصنفات الفارسي.

المسألة التاسعة:

- قال ابن الحاجب في المقصور والممدود: «والقياسي من المقصور ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح فتحه، ومن الممدود ما يكون ما قبله ألفاً»^(١). ٣
- يقول الرضي: «والمقصور القياسي: مقصور يكون له وزن قياسي، كما تقول مثلاً: إن كل اسم مفعول من باب الإفعال على وزن مُفْعَل، فهذا وزن قياسي، فإذا كان اللام حرف علة - أعني الواو والياء - انقلبت ألفاً. ٦
- قوله: (ومن الممدود) يعني أن القياسي من الممدود أن يكون ما قبله: أي ما قبل آخر نظيره من الصحيح ألفاً، والأولى أن يقال: الممدود القياسي ممدود يكون له وزن قياسي، فإذا عرفنا المقصور والممدود أولاً كفى في حد المقصور والممدود القياسيين أن نقول: هما مقصور وممدود لهما وزن قياسي. والحدان اللذان ذكرهما المصنف لا يدخل فيهما نحو الكبرى تأنيث الأكبر، وحمراء تأنيث الأحمر، مع أنهما قياسيان؛ لأن كل مؤنث لأفعل التفضيل مقصور، وكل مؤنث لأفعل الذي للألوان والحلوى ممدود»^(٢). ١٢
- ما ذكره ابن الحاجب في المقصور والممدود القياسيين هو رأي النحاة قبله، فسيبويه يقول في المقصور: «وأشياء يُعلم أنها منقوصة لأن نظائرها من غير المعتل إنما تقع أواخرهن بعد حرف مفتوح، وذلك نحو معطى ومشتري وأشباه ذلك؛ لأن وزنها مُفْعَل وهو مثل مُخْرَج...»^(٣). ويقول أيضاً في الممدود: «فأنت تستدل على الممدود كما يُستدل على المنقوص بنظيره من غير المعتل...»^(٤). ١٥ ١٨
- ويقول المبرّد في المقصور: «فإذا أردت أن تعرف المقصور من الممدود فانظر

(١) الشافية: ٦٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٢٤/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٢٥/٢.

(٣) الكتاب: ٥٣٦/٣. ويقصد بالمنقوص: المقصور فهو مصطلح سار عليه في الكتاب.

(٤) الكتاب: ٥٣٩/٣.

إلى نظير الحرف من غير المعتل، فإن كان آخره متحركاً قبله فتحةً علمت أن نظيره مقصور، فمن ذلك: مُعْطَى ومُعْزَى؛ لأنه مُفْعَل، فهو بمنزلة مُخْرَج ومُكْرَم، وكذلك مستعْطَى ومستعْزَى؛ لأنه بمنزلة مستخرج، فعلى هذا فقس جميع ما ورد عليك^(١).

٣

وسار النحاة^(٢) على هذا المنهج، وما ذكره الرضي يحتاج إلى ضابط، وإلى تفصيل أوسع والذي ألجأ الرضي إلى هذا هو نحو الكبرى، وحمراء، إلا أن لها نظيراً من الصحيح، وهو جُحْدَب على رأي الأخفش، وإثباته قوي، ونَحْزَعَال، وله نظائر أخرى^(٣).

٦

(١) المقتضب: ٧٩/٣.

(٢) ينظر: التبصرة: ٦٠٨/٢؛ والتوطئة: ٣٣٧؛ وشرح الكافية الشافية: ١٧٦٠/٤، والمساعد: ٣٢٩/٣؛ والأشموني: ١٠٧/٤؛ وغيرها.

(٣) ينظر: أبنية الإلحاق في الصحاح: ٢٩، ٣٤.

المسألة العاشرة:

٣ قال ابن الحاجب في المقصور والممدود: «والسماعي نحو: العصا والرحى والخفاء والأباء، مما ليس له نظير يُحمل عليه»^(١).

٦ يقول الرضي: «قوله (مما ليس له نظير) أي: من ناقص ليس له نظير من الصحيح، والحق أن يقال: مما ليس له ضابط؛ ليدخل فيه نحو: القرني، والكمثرى، والسيرا، والخشاء، ونحوها»^(٢).

تعريف السماعي بأنه ما ليس له نظير من الصحيح هو ما سار عليه النحاة^(٣)، وهو أضبط؛ لأن قول الرضي: هو ما ليس له ضابط، يحتاج إلى السؤال: وما هو الضابط؟.

٩ فضوابط المقصور القياسي عند ابن الحاجب وغيره: ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة، وعند الرضي: ما يكون له وزن قياسي.

١٢ أما الممدود، فعند ابن الحاجب: ما يكون قبل آخر نظيره من الصحيح ألف، وعند الرضي: ما يكون له وزن قياسي. وما عدا هذه الضوابط فهي أمثلة ليس إلا، وعلى هذا فضبط ابن الحاجب قوي.

١٥ أما الرضي، فإن كان يرى أن الأمثلة: القرني، والكمثرى، والسيرا، والخشاء ليس لها نظير من الصحيح، فلا نسلم بكل ما ذكره من أن القرني والخشاء ليس لهما نظير في الصحيح، بل نظير القرني: سفرجل، ونظير الخشاء: قرطاس. وأما الكمثرى والسيرا فلا نظير لهما في الصحيح.

(١) الشافية: ٦٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٨/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٣٠/٢. والقرني: دوية طويلة الرجلين. (الصحاح: ٢٠٠/١)؛ والسيرا: بُرد فيه خطوط صفر. (الصحاح: ٦٩٢/٢)؛ والخشاء: أصله: الخشاء: وهو العظم الناتئ خلف الأذن. (الصحاح: ١٠٠٤/٣).

(٣) ينظر: الكتاب: ٥٣٦/٣؛ والمقتضب: ٧٩/٣؛ والتبصرة: ٦٠٨/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٨/٦؛ وشرح الكافية الشافية: ١٧٦/٤؛ والتصريح: ٢٩١/٢.

المسألة الحادية عشرة:

٣ قال ابن الحاجب: «الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكنٍ فمتحركٍ من مُخرجٍ واحدٍ من غير فصلٍ، ويكون في المثليين والمتقاربين»^(١).

يقول الرضي: «قوله (في المتماثلين والمتقاربين) لا يمكن إدغام المتقاربين إلاّ بعد جعلهما متماثلين؛ لأنّ الإدغام إخراج الحرفين من مخرجٍ واحدٍ دفعة واحدة باعتبار تام، ولا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد؛ لأن لكل حرف مخرجاً على حدة، والذي أرى أنه ليس الإدغام الإتيان بحرفين، بل هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي؛ سواء كان ذلك الحرف متحركاً نحو يمدّ زيد، أو ساكناً نحو يمدّ، وقفاً، فعلى هذا ليس قوله (ساكن فمتحرك) أيضاً بوجه؛ لأنه يجوز تسكين المدغم فيه اتفاقاً: إما لأنه يجوز في الوقف الجمع بين الساكنين عند من قال هما حرفان، وإما لأنه حرف واحد على ما اخترنا، وإن كانا كالْحرفين الساكنين أولهما من حيث الاعتماد التام، وقوله (ساكن فمتحرك) وقوله (من غير فصل) كالمتناقضين؛ لأنه لا يمكن محيئ حرفين أحدهما عقيب الآخر إلاّ مع الفك بينهما، وإن لم تُفك بينهما فليس أحدهما عقيب الآخر»^(٢).

١٥ لم يأخذ تعريف الإدغام عند الصرفيين حيزاً كبيراً في مؤلفاتهم، ولذا أهمله كثيرٌ منهم، واعتمدوا على ذكر أحكامه، ومنهم سيبويه^(٣).

ويبرز في تعريف الإدغام خمسة تعاريف غير تعريف ابن الحاجب^(٤)، أغلبها يختلف في عبارته فقط، ولعلّ أول تعريف يصلنا هو تعريف ابن السراج؛ إذ يقول:

(١) الشافية: ١٢٠؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٣٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣١/٤-٤٧٧. والإدغام بتشديد الدال هو لغة سيبويه، ولهذا قال ابن يعيش: «والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين». شرح المُفَصَّل: ١٠/١٢١.

(٤) وقد تمثل تعريفه كثير من الصرفيين منهم: الأشموني، والخضري. ينظر: الأشموني: ٣٤٥/٤، وشرح الخضري على الألفية: ٢١٠.



- «هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف فيصيران يتداخلهما كحرف واحد ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويشتدّ الحرف»^(١). واختاره العكبري^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن القواس^(٤). ٣
- ويعتمد الزجاجي في تعريفه على توضيح أحكام الإدغام فيقول: «ومعنى الإدغام هو: أن يلتقي حرفان من جنس واحد، فتُسَكَّن الأول منهما، وتدغمه في الثاني، أي تدخله فيه، فيصير واحداً مشدداً، ينبو اللسان عنه نبوة واحدة، أو يلتقي حرفان متقاربان في المخرج، فتبدل الأول حرفاً من جنس الثاني، وتدغمه فيه فيصير حرفاً واحداً»^(٥). ٦
- وثمة تعريف للصيمري يقول فيه: «الإدغام: جعل حرفين بمنزلة حرف واحد، ليرفع اللسان بهما رفعة واحدة طلباً للتخفيف»^(٦). ٩
- ويستفيد ابن عصفور مما سبق فيقول: «الإدغام هو: رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً، وهو لا يكون إلا في المثلين أو المتقاربين»^(٧)؛ وسار على هذا أبو حيان^(٨)، والأزهري^(٩). ١٢
- وخامس هذه التعريفات هو للرضي، وهو قوله: «الإتيان بحرف واحد مع اعتماد على مخرجه قوي»^(١٠). ١٥

(١) الأصول: ٤٠٥/٣.

(٢) ينظر: الباب: ٤٦٩/٢.

(٣) ينظر: شرح المُفَصَّل: ١٢١/١٠.

(٤) ينظر: شرح ابن معطي: ١٣٦٣/٢.

(٥) الجمل: ٤١٣، ٤١٤.

(٦) التبصرة: ٩٣٣/٢.

(٧) المستع: ٦٣١/٢.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٦٣/١.

(٩) ينظر: التصريح: ٣٩٨/٢.

(١٠) شرح الشافية: ٢٣٥/٣.



ومن خلال هذه التعريفات المختلفة، يمكن تلخيص مفاهيمها فيما يلي:

- ٣ - ١- أن الأول في الإدغام حرف ساكن باتفاق، وأما الثاني فلم يُشر له ابن السراج، وإنما يمكن أن يفهم منه أنه ساكن أيضاً لقوله: (بحرف مثله من موضعه)؛ ولهذا اللبس أبان ابن يعيش ذلك، فنقل تعريف ابن السراج وهذبه فقال: «بحرف مثله متحرك»^(١).
- ٦ - كما أنه لم يُشر أحدٌ ممن عرّف الإدغام إلى تحريك الحرف الثاني غير ابن الحاجب؛ وهو ما اعترض عليه الرضي؛ إذ يرى أن الحرف الثاني قد يكون ساكناً للوقف.
- ٩ - ٢- أن الحرف الثاني حرف مماثل للأول أو متقارب، وإن كان الرضي يرى أنه لا يدغم المتقاربين حتى يصيرا متماثلين؛ وذلك بقلب أحدهما إلى الآخر.
- ١٢ - ٣- عدم الفصل بحركة أو وقف؛ وهذا القيد ذكره ابن السراج، وابن الحاجب. وهو قيدٌ لم يرق للرضي؛ إذ يرى أن قول ابن الحاجب: (ساكن فمتحرك) يُعارض (من غير فصل)؛ لأن بين العبارتين تناقضاً، وذلك أن قوله (ساكن فمتحرك) يقتضي الفك بين الحرفين، وقوله (من غير فصل) يقتضي عدم الفك.
- ١٥ - ٤- أن الحرفين يصيران حرفاً واحداً، ويرتفعُ عنهما اللسان رفعة واحدة؛ وهو ما يعبر عنه الرضي بقوله: (مع اعتماد على مخرجه قوي) وهذا هو الإدغام عنده، دون النظر إلى حركة الثاني أو سكونه، أو كونهما حرفين.

(١) شرح المُفَصَّل: ١٢١/١٠.

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في صفات الحروف: «والمُطَبَّقة ما ينطبق على مخرجه الحَنَكُ، وهي: الصَّادُ، والضَّادُ، والطَّاءُ، والظَّاءُ»^(١). ٣

يقول الرضوي: «قوله (على مخرجه) ليس بمطَّرد؛ لأن مخرج الضاد حافة اللسان، وحافة اللسان تنطبق على الأضراس كما ذكرنا، وباقي اللسان ينطبق عليه الحنك، قال سيوييه: لولا الإطباق في الصاد لكان سيناً، وفي الظاء كان دالاً، ولخرجت الضاد من الكلام؛ لأنه ليس شيء من الحروف من موضعها غيرها»^(٢). ٦

يقول سيوييه في مخرج الضاد: «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مُخْرَجُ الضاد»^(٣). ويقول أيضاً في الحروف المطبقة: «وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنَّ انطبق لسانك من مواضعهنَّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، وإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف»^(٤). ١٢

وقد استخلص ابن جني تعريفاً للإطباق من كلام سيوييه فقال: «والإطباق: أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له»^(٥). وعليه استمر الصرفيون^(٦) في تعريف الإطباق. ١٥

ولهذا فإن مخرج الضاد لا ينطبق كله على الحنك الأعلى؛ لأن مخرج الضاد واسع؛ إذ هو من أقصى إحدى حافتي اللسان إلى قريب من رأس اللسان، وموضعها

(١) الشافية: ١٢٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٥٨/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٦٢/٣.

(٣) الكتاب: ٤٣٣/٤.

(٤) الكتاب: ٤٣٦/٤.

(٥) سرّ الصناعة: ٦١/١.

(٦) ينظر: التبصرة: ٩٣٠/٢؛ واللباب: ٤٦٦/٢؛ وشرح المُفَصِّل لابن يعيش: ٥٩/٩، ١٢٩/١٠؛ والممتع:

٦٧٤/٢.

من الأسنان نفس الأضراس العليا^(١)، يقول ابن الحاجب: «وللضاد أولٌ إحدى حافتيه وما يليهما من الأضراس»^(٢)، فيكون مخرجها بين الأضراس وبين أقصى إحدى حافتي اللسان، ولو حَدَّ ابن الحاجب - وهو متابع للزَّمَخْشَرِيَّ^(٣) في تعريفه للإطباق - مكان المخرج بظهر اللسان في قوله (على مخرجه) لكان أولى وأدق؛ إذ إن مفهوم تعريفه أن كل المخرج ينطبق على الحنك الأعلى، ولا يكون ذلك في الضاد، فهو كما ذكر الرضي الذي كان دقيقاً في اعتراضه.

٣

٦

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٥٢/٣.

(٢) الشافية: ١٢١؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٥٠/٣.

(٣) ينظر: المُفَصَّل: ٣٩٥.



المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في الخط: «الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه إلا أسماء الحروف، إذا قصد بها المسمى، نحو قولك: اكتب جيم، عين، فاء، راء، فإنك تكتب هذه الصورة (جعفر) لأنها مسمّاها خطأ ولفظاً، ولذلك قال الخليل لما سأله: كيف تنطقون بالجيم من جعفر؟ فقالوا: جيم، فقال: إنما نطقتم بالاسم، ولم تنطقوا بالمسئول عنه، والجواب: جة؛ لأنه المسمى، فإن سُمِّيَ بها مسمى آخر كتبت كغيرها نحو: ياسين وحاميم، وفي المصحف على أصلها على الوجهين، نحو (يس)، و(حم)»^(١).

يقول الرضي: «أقول: حق كل لفظ أن يكتب بحروف هجائه: أي بحروف الهجاء التي ركب ذلك اللفظ منها إن كان مركباً، وإلا فبحروف هجائه: سواء كان المراد باللفظ ما يصح كتابته كأسماء حروف التهجي نحو: ألف با تا ثا جيم، وكلفظ الشعر والقرآن ونحو ذلك، أو ما لا يصح كتابته كزيد والرجل والضرب واليوم وغيرها، وكذا كان حق حروف أسماء التهجي في فواتح السور، لكنّها لا تكتب بحروف هجائها؛ بل تكتب كذا (ن والقلم) ^(٢)، (ق والقرآن) ^(٣)، ولا يكتب (نون والقلم)، ولعل ذلك لما توهم السفارة الأول للمصاحف أن هذه الأسماء عبارة عن الأعداد كما روي عن بعضهم أن هذه الأسماء كنايات عن أعمار قوم وآجال آخرين، وذلك أن أسماء حروف التهجي قد تصوّر مسمياتها إذا قصد التخفيف في الكتابة، نحو قولهم: كل ج ب، وكذا كتابتهم نحو قولهم: الكلمات ثلاث: أ الاسم ب الفعل ج الحرف؛ فعلى هذا في قوله: (إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمى) نظر؛ لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضاً، ألا

(١) الشافعية: ١٣٨؛ وشرح الشافعية للرضي: ٣/٣١٢. و(يس): الآية رقم (١) من سورة يس، و(حم) الآية

رقم (١) من سور: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والحاثية، والأحقاف.

(٢) الآية رقم (١) من سورة القلم.

(٣) الآية رقم (١) من سورة (ق).





تري أنه تكتب هكذا: اكتب جيم عين فاء راء، ولا تكتب هكذا: اكتب ج ع فاء ر، والذي يختلف فيه الحال أنك إذا نسبت الكتابة إلى لفظ على جهة المفعولية فإنه ينظر: هل يمكن كتابة مسماه، أو لا؛ فإن لم يمكن نحو كتبت زيد، ورجل، فالمراد أنك كتبت هذا اللفظ بحروف هجائه، وإن أمكن كتابة مُسماه نحو كتبت الشعر والقرآن وجيم وعين وفاء وراء، فالظاهر أن المراد به مسمّى اللفظ؛ فتريد بقولك: كتبت الشعر والبيت، أنك كتبت مثلاً:

قفأ نيك من ذكري حبيب ومنزل البيت^(١).

وبقولك: كتبت القرآن، أنك كتبت مثلاً ﴿بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله ربّ العالمين﴾، السورة^(٢)؛ وبقولك: كتبت جيم عين فاء راء، أنك كتبت جعفر، ويجوز مع القرينة أن تريد بقولك: كتبت الشعر والبيت والقرآن؛ أنك كتبت صورة حروف تهجّي هذه الألفاظ.

والبحث في أن المراد باللفظ هو الاسم أو المسمّى غير البحث في أن ذلك اللفظ كيف يُصور في الكتابة، والمراد بقوله (الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه) هو الثاني دون الأول^(٣).

كان ابن الحاجب سابقاً غيره في تعريفه للخط، فلم أعثر على من عرفه قبله، وقد نقله كثيرٌ بعده^(٤)، والخط بهذا الاصطلاح يمكن أن يكون جديداً، فهو يعرف بالهجاء، وعليه سار كثيرٌ في مؤلفاتهم^(٥).

(١) البيت لامرئ القيس، وهو مطلع معلقته المشهورة. ينظر: ديوانه: ٨.

(٢) الآيتان رقم (١، ٢) من سورة الفاتحة.

(٣) شرح الشافية: ٣/٣١٢، ٣١٣.

(٤) ينظر: الهمع: ٣/٤٦٠ (بيروت).

(٥) ينظر: الجمل: ٢٦٩؛ والتسهيل: ٣٣٢، وقد وردت أسماء كتب كثيرة لم تصلنا في الهجاء وإقامته منها: الهجاء للكسائي، والخط والهجاء للمبرد، والهجاء لابن كيسان، وغيرها. ينظر: فن الإملاء في العربية: ٣٣/١.





ولكون تعريف ابن الحاجب غير مسبوق، كثر الحديث حوله، فالرضيّ اعترض على قوله: (إلا أسماء الحروف إذا قصد بها المسمّى)؛ إذ يرى أن ابن الحاجب أطلق في الاستثناء، والمسألة فيها تفصيلٌ على النحو الذي ذكره. ٣

وابن الناظم يرى أن تعريف ابن الحاجب لا يخلو من دَخل، فيقول: «لأن قوله: (إذا قصد المسمّى) لا يخلو إمّا أن يريد به: إذا قصد تصوير المسمّى، أو إذا قصد نفس المسمّى لا لفظه، فإن أراد الأول فلا فائدة فيه: لظهوره، وللاستغناء عنه بقوله قبل: (تصوير اللفظ بحروف هجائه)، وإن أراد الثاني فهو منقوضٌ بما هو من هذه الأسماء مقصودٌ به المسمّى وهو معربٌ للتركيب نحو: نطقت بضاد ضعيفة، وكتبت كافاً حسنة»^(١). واعتراض ابن الناظم غير ما ذكره الرضيّ؛ وقد تابع ابن الناظم: ركن الدين^(٢). ٦ ٩

ويرى اليزديّ أنّ اعتراض ابن الناظم وركن الدين مردود، فيقول: «المراد قصد المسمّى في صورة الأفراد، لا التركيب، على ما بين في المثال، ويكون قوله (نحو) من تمام بيان قصد المسمّى»^(٣)، غير أن الإيراد حينئذ يكون موجهًا لكونه مطلقًا، ولو قيده بالأفراد لسلم من الاعتراض. ١٢

وعلى هذا فلا يخلو تعريف ابن الحاجب من كونه أطلق في قوله (إذا قصد المسمّى) ولم يقيده بالأفراد؛ وكذلك لم يفصل نوعية المسمّى: من ناحية إمكانية كتابته أو لا؛ ولعلّه نظر إلى المشهور في المسمى ووضحه بالمثال، فعلى هذا يكون كما ذكر اليزديّ قوله: (نحو) من تمام قصد المسمى، ويريد به مكونات الكلمات من حروف الهجاء؛ ولهذا يعرف ابن عقيل الهجاء بقوله: «والمراد به هنا: كتابة الألفاظ التي تركبت من حروف الهجاء، وهي حروف المعجم»^(٤)، وهو يقصد ١٥ ١٨

(١) بغية الطالب: ٢٨١.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٤٧١/٢.

(٣) شرح الشافية: ٦٣١/٢.

(٤) المساعد: ٣٣٥/٤.





- الألفاظ مفردة لا في حال التركيب؛ وبهذا فإن قول الرضي: (لأن تلك الأسماء مع قصد المسمى تكتب بحروف هجائها أيضاً) غير مستقيم إلا في حال التركيب، أما في حال الإفراد، فإن هذا يقتضي أن تكتب كما قال ابن الحاجب: (جعفر) ويؤيده ما ذكره سيويه؛ إذ يقول: «قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في لَكَ والكاف التي في مالك، والباء التي في ضرب؟ ف قيل له: نقول: باء كاف، فقال: إنما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف، وقال: أقول: كَهْ، وَبَهْ»^(١)، فإسم هو: باء، كاف، والمسمى هو الملفوظ به: بَهْ، كَهْ.
- فعلى هذا يبقى الدخّل في التعريف في الإطلاق في المسمى إذ لم يقيد به بالإفراد والتركيب، ولو قيد لسلم من الاعتراض؛ ومع هذا يبقى لابن الحاجب الفضل والريادة في التعريف.

(١) الكتاب: ٣/٣٢٠.



المبحث الثاني :

اعتراضات المصطلحات



مقدمة في المصطلح

المصطلح في اللغة:

- ٣ المصطلح: مصدر ميمي مأخوذ من (اصطلح)، واصطلح مأخوذ من مادة (صلح) وهذه المادة هي ضد الفساد. يقال: «أصلحه: ضد أفسده»^(١)، وكذا يُفيد الصُّلح: بالضمّ: تصالح القوم فيما بينهم^(٢). وهذا المعنى اللغوي الأخير قريب إلى المعنى العلمي للمصطلح، إذ لا يكون تصالح بلا اتفاق.

المراد بالمصطلح العلمي وسماته:

- ٩ يقول الجرجاني: «الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قومٍ على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»^(٣).

- وذكر تعريفاتٍ أخر فقال: «الاصطلاح: إخراج اللفظ من معنى لغويٍّ إلى آخرٍ لمناسبةٍ بينهما، وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى. وقيل: الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغويٍّ إلى معنى آخر لبيان المراد. وقيل: الاصطلاح: لفظ مُعَيَّن بين قومٍ معينين».

- وقال الكفويّ بعد أن ذكر تعريفاتٍ تشبه ما سبق عند الجرجاني: «والاصطلاح: يقابل الشرع في عرف الفقهاء، ولعلّ وجه ذلك أن الاصطلاح (افتعال) من الصُّلح للمشاركة كالاقتسام، والأمور الشرعية موضوعات الشارع وحده لا يتصالح عليها بين الأقوام، وتواضع منهم، ويُستعمل الاصطلاح غالباً في العلم الذي تُحصّل معلوماته بالنظر والاستدلال، وأما الصناعة: فإنها تُستعمل في العلم الذي تُحصّل معلوماته بتتبع كلام العرب»^(٣).

(١) تاج العروس: ١٢٥/٤؛ وينظر: الصحاح: ٣٨٣/١؛ واللسان: ٥١٦/٢. وقد ورد لفظ: (اصطلح) في المعاجم السابقة.

(٢) التعريفات: ٢٨.

(٣) الكليات: ١٢٩، ١٣٠.





ويَتَضَحُّ مما سبق أنه ينبغي للمصطلح أن تكون العلاقة بين المعنى اللغوي، والمعنى الاصطلاحي للألفاظ قائمة، بل قوية في غالبها، ولا يتبادر إلى الذهن عند سماع الألفاظ إلا معانيها الاصطلاحية^(١)، غير أنه بالبحث والتحري يُدرك المعنى اللغوي، وتتضح العلاقة بينهما.

ومن سمات المصطلح التي ينبغي أن يتسم بها: أن يكون لفظاً أو تركيباً، وألا يكون عبارة طويلة تصف الشيء وتوحي به، وليس من الضروري أن يحمل المصطلح كل صفات المفهوم الذي يدل عليه، بل يكفي أن يشير إلى أقلها^(٢)، وإنما الذي يدل على كل صفات المفهوم هو الحدّ أو الرسم.

ومما ينبغي عمله في المصطلح الجديد أن يكون جارياً على وزن من الأوزان العربية، ولهذا فإن الاشتقاق هو الوسيلة الغالبة في إثباته^(٣).

ومن شروطه أيضاً ألا يكون المصطلح مضطرباً، بحيث يمكن استخدامه لمفهوم له مصطلح آخر؛ إذ ينبغي أن يكون المصطلح محدداً، ومعلومة أطرافه، وحدوده، وفروقه مع غيره.

ومما لا ينكر وجوده هو اختلاف المفهوم في مصطلح بعض الألفاظ كالهمز مثلاً، فإن البدوي يستخدمه مصطلحاً على الضغط بشدة، وغيره على ما هو مشهور ومعلوم^(٤)، أو الاشتراك في المصطلح بين أكثر من معنى نحو: مصطلح المفرد الذي يطلق على نقيض المثنى والجمع، ونقيض الجملة وشبهها، ونقيض المضاف وشبهه.

وليس الاشتراك في المصطلح عيباً في ذلك المصطلح؛ إنما العيب هو الاستخدام المطلق لهذا المصطلح المشترك دون تقييد، وقد يقيد المصطلح المشترك استخدامه في باب معين.

(١) ينظر: المصطلح النحوي: ٢٢.

(٢) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح: ١٥.

(٣) ينظر: الأسس اللغوية لعلم المصطلح: ٣٥.

(٤) ينظر: المصطلح النحوي: ٢١، ٢٣.





غير أنه ينبغي لمستخدم مصطلح مخصوص لمفهوم مخصوص أن يطرّد له ذلك في كل كتاباته، ويَحْسُنُ أن يشير إلى دلالة المصطلح إذا شَعَرَ أنه مُلبس.

٣ وكان ابن الحاجب دقيقاً في استخدامه المصطلحات النحوية والصرفية، ولم يكن ثمة مسائل كثيرة اعترض الرضيّ فيها على ابن الحاجب في المصطلحات، غير مسألتين سعى الرضيّ فيهما إلى تحديد أوضح للمصطلح لم يكن هذا التحديد من قبل. ٦





المسألة الأولى:

- قال ابن الحاجب في الوقف: «وإبدال تاء التانيث الاسمية هاء في نحو رحمة
 ٣ على الأكثر، وتشبيه تاء هيهات به قليل، وفي الضاريات ضعيف، وعِرْقَاتُ إن فُتِحَتْ
 تاؤه في النصب فبالهاء، وإلا فبالتاء، وأمّا ثلاثة أربعة فيمن حرّك فلأنه نقل حركة
 همزة القطع لمّا وصل، بخلاف ألم الله، فإنه لمّا وصل التقى ساكنان»^(١).
- ٦ يقول الرضي: «قوله: ثلاثة أربعة فيمن حرّك» يعني من لم يحرك الهاء وقال
 ثلاثة أربعة فإن ثلاثة موقوف عليه غير موصول بأربعة؛ فلا اعتراض عليه بأنه كيف
 قلب التاء هاء في الوصل، وهو أيضاً وهم؛ لأن من لم ينقل حركة الهمزة إلى الهاء
 ٩ أيضاً لا يسكت على الهاء، بل يصله بأربعة مع إسكان الهاء، وليس كل إسكان
 وقفاً؛ لأنه لا بدّ للوقف من سكتة بعد الإسكان ولو كانت خفيفة، وإلا لم يعد
 المُسكّن واقفاً»^(٢).
- ١٢ ربّما تكون إشارة الرضيّ هذه هي أول إشارة إلى التفريق بين الوقف،
 والسكت؛ إذ إن الوقف والسكت والقطع في عبارات المتقدمين يراد بها الوقف
 غالباً، أما عند المتأخرين ففرقوا بين الثلاثة على النحو التالي^(٣):
- ١٥ الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف
 القراءة.
- والسكت: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً من غير تنفس.
- ١٨ والقطع: عبارة عن قطع القراءة رأساً؛ والانتقال إلى حالة أخرى.

(١) الشافية: ٦٣، ٦٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٨٨/٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٩٤/٢.

(٣) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢٣٩/١، ٢٤٠.





- ولا حاجة لقول ابن الحاجب (فيمن حرك)؛ إذ إنه ولو لم يحرك فليس موقوفاً عليه؛ لأنها سكتة خفيفة، لا ترقى إلى أن تكون وقفاً، ومع هذا فإن التاء تقلب هاء، يقول سيبويه: «وزعم من يوثق به: أنه سمع من العرب من يقول: ثلاثة أربعة، طرح همزة أربعة على الهاء ففتحها، ولم يحولها تاء؛ لأنه جعلها ساكنة، والساكن لا يتغير في الإدراج، تقول: اضرب، ثم تقول: اضربُ زيداً»^(١).
- وهو بهذا يدلّ على أنّ التاء بقيت هاءً حتى وهي ساكنة.
- وأبو عليّ الفارسيّ لا يرى طرح حركة الهمزة على ما قبلها إذ يقول: «ومن قال: إن حركة الهمزة أُلقيت على الدال فهو خطأ، وذلك أن الهمزة لا تثبت في هذا الموضع فكذلك حركتها»^(٢).

(١) الكتاب: ٢٦٥/٣. وينظر: المنصف: ١/١٠؛ والخصائص ٣٠٥/١؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٨٢/٩، ٨٣.

(٢) المسائل المتنوّرة: ٢٥٧. ويقصد بالدال قولهم: (واحد اثنان) .





المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «والميم كذلك، ومُطَرِّدٌ في الجاري على الفعل»^(١). ٣

يقول الرضي: «ولو قال في موضع (الجاري على الفعل): المتصل بالفعل، لكان أعم؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل»^(٢).

٦ مصطلح الجاري على الفعل: مصطلح لم يكن منضبطاً عند الصرفيين، فبعضهم يستعمله مراداً به اسم الفاعل والمفعول فقط^(٣)، وهو عند آخرين يسري على كل مشتق^(٤).

٩ وتعريفه عند جمهور الصرفيين^(٥): الموافق للفعل المضارع لفظاً ومعنى. والمقصود باللفظ: هو الحركات والسكنات والحروف. والمعنى: هو اشتماله على معنى الفعل.

فمن قصر التعريف على اللفظ فقط أدخل أسماء الزمان والمكان المشتقة؛ ومن قصر التعريف على المعنى فقط أخرج أسماء الزمان والمكان والصفة المشبهة، ويبقى: اسم الفاعل والمفعول. وابن الحاجب يرى أن الجاري على الفعل هو المشتق منه^(٦) وهذا يكفي. ولهذا فإن له مدخلاً في قوله (الجاري على الفعل) لأنه عنده يشمل المشتقات. والجاري عنده في الإعلال هو الموافق للفعل «حركة وسكوناً مع مخالفة بزيادة أو بنية مخصوصتين»^(٧). ١٥

(١) الشافية: ٧٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٧٢/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٧٤/٢.

(٣) ينظر: المَفَصَّل: ٢١٨، ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٠؛ وشرحه لابن يعيش: ٦٨/٦، ٨٠، ١٠٩.

(٤) ينظر: الإيضاح ١/٦٢٧، ٦٣٨؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٩٩٣/٢؛ والحاريري: ٦١٠/٢.

(٥) ينظر: المَفَصَّل: ٢١٨-٢٣٠؛ وشرحه لابن يعيش: ٦٨/٦، ٨٠، ٨١، ١٠٩؛ وشرح ابن معط:

٩٧٩/٢؛ وحاشية الصبان: ٢٩٢/٢.

(٦) ينظر: الإيضاح: ١/٦٣٨.

(٧) الشافية: ١٠٤.





ولم يكن ابن الحاجب أولاً في قوله هذا، فابن السراج يقول: «والزيادات لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلاّ الأسماء الجارية على أفعالها نحو مدحرج»^(١).

وكذلك يقول ابن عصفور: «فإن كان بعدها أربعة أحرف مقطوعاً بأصلاتها قضي على الميم بالأصالة، إلاّ في الأفعال والأسماء الجارية عليها»^(٢).

٣
٦
إلا أن سيبويه كان دقيقاً وهو يقول: «ولا نعلم شيئاً من هذه الزوائد لحقت بنات الأربعة أولٌ سوى الميم التي في الأسماء من أفعالهن»^(٣) والمقصود المتصلة بالأفعال.

٩
وعلى هذا فابن الحاجب لم يكن مخطئاً وهو يقول (الجاري على الفعل) لاختلاف مدلوله عنده عن غيره؛ إذ يدخل فيه أسماء الزمان والمكان كما أشار إلى ذلك في الإيضاح^(٤).

١٢
ولم يكن الرضيّ مخطئاً وهو يعترض، ويرى أن التعبير بـ(المتصل بالفعل) أولى؛ إذ إنّ هذا التعبير أدقّ وأضبط، وينتفي به اللبس من كون أسماء الزمان والمكان لا تدخل في زيادة الميم أولاً، كما أنه عُرِف أكثر الصرفيين.

(١) الأصول: ٢٣٧/٣.

(٢) الممتع: ٢٤٧/١، وقوله: (في الأفعال) لعلّه سهو من الناسخ أو المؤلف؛ إذ لم يثبت أن زيدت الميم أولاً في الفعل الرباعي.

(٣) الكتاب: ٢٩٣/٤.

(٤) ينظر: ٦٣٨/١.



المبحث الثالث: اعتراضات العبارة



مقدمة في العبارة

أصل العبارة في اللغة:

- ٣ يقال: «عَبَّرَ عما في نفسه: أعرب وبيَّن، وعَبَّرَ عنه غيره؛ عيبي فأعرب عنه»^(١).
والاسم من ذلك: العَبْرَة والعِبَارَة والعَبَّارَة. ويقال: «عَبَّرَ عن فلان: تكَلَّمَ عنه»^(٢).
٦ وفي تاج العروس: «والعِبَارَة، بالكسر: الكلام العابر من لسان المتكلم إلى سَمْع السامع»^(٣).
وعبارة المتكلم قد تكون مكتوبة لا منطوقة، والتعريف السابق لم يشمل المكتوب، لكن يشمل من باب التغليب، أي: تغليب المنطوق على المكتوب.
٩ وبعضهم يستخدم لفظ الأسلوب ليدل على هذا المعنى، ومعنى الأسلوب في اللغة: الطريق^(٤). والعلاقة بين هذا المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي أبعد مما بين معنى العبارة اللغوي ومعناها الاصطلاحي؛ ولهذا فإن استخدام العبارة هنا أقرب لغةً واصطلاحًا.
١٢

أنواع العبارة:

- يمكن تصنيف العبارة أو التعبير إلى ثلاثة أنواع:
١٥ الأول: العبارة الأدبية.
الثاني: العبارة الإنشائية.
الثالث: العبارة العلمية.
١٨ ومعلوم أن العبارة الأدبية تختلف عن الإنشائية والعلمية، ولكل منها مميزات، وسمات، غير أن ما يعني هذا البحث هو العبارة العلمية، فليقتصر الحديث عنها.

(١) اللسان: ٣٥٠/٤.

(٢) ١٨٢/٧ وينظر: الكليات: ٦٥٥؛ والمعجم الوسيط: ٥٨٠.

(٣) ينظر: اللسان: ٤٧٣/١.



يقول السيوطي في هذا: «وليحرص على إيضاح العبارة وإيجازها، فلا يوضح
إيضاحاً ينتهي إلى الركافة، ولا يجوز إيجازاً يقضي إلى المحق والاستغلاق»^(١).

٣ وغالب الخلل في العبارة العلمية يأتي من هذا، إمّا إطالة وزيادة لا داعي لها؛
فيضيف كلاماً لا فائدة منه، أو أن العبارات تكون مُشكِلة وغير واضحة؛ وذلك بأن
يجوز حملها على غير وجه، فإذا حملت على وجه ما أفادت معنى، وإذا حُمِلت
٦ على وجه آخر أفادت معنى مغايراً فيحترق القارئ، وهذا يكون غالباً من الإيجاز
المُخل؛ وقد يُطلق المُصنّف في موضع يحتاج التقييد، أو العكس، وقد يحمل في
موضع التفصيل.

٩ ويجب في العبارة العلمية أن تبعد عن المجاز، وأن تنهج منهج الحقيقة، ولا تعتمد
على المجاز إلا في أضيق الحدود، بشرط أن يكون هذا المجاز من المشهور المتداول.
غير أن نقد العبارة قد غلب على كثير من المصنّفات في النحو والصرف،
١٢ ولعلّ هذا النقد هو جُلّ الخلاف بين كثير من النحويين، ومع هذا فليس خلل العبارة
هو السبب الوحيد في نقد العبارة، بل قد يكون فهم المعترض هو السبب، فإنه قد لا
يفهم كلام المُصنّف على وجهه فيعده غلطاً وهو مستقيم.

١٥ وقد يُفسّر كلام المُصنّف على غير الوجه الذي يريده، إمّا لعجلة في القراءة،
وإما لقلّة في استيعاب الموضوع، وإما لأمر آخر.

وقد يقول المُصنّف كلاماً ويعني به موضعاً بعينه فيحمل على كل موضع
١٨ مشابه له، فيغلط المُصنّف بذلك^(٢).

وقد حرص الرضي أن تكون عبارات ابن الحاجب واضحة، ومساوية للمفهوم،
وأن يستخدم كل لفظ في مكانه، ولهذا صدر عن هذا الحرص بعض الاعتراضات
٢١ التي توضحها المسائل التالية.

(١) التعريف بأدب التأليف: ٢١.

(٢) ينظر: المؤاخذات النحوية: ٣٧٩.



المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في معرض بيان القلب المكاني: «ويعرف القلب بأصله،
 ٣ كناء يناء مع النأي، وبأمثلة اشتقاقه، كالجاء والحادي والقسبي، وبصحته، كأيس،
 وبقلة استعماله، كآرام وآدر، وبأداء تركه إلى همزتين عند الخليل، نحو جاء، أو إلى
 منع الصرف بغير علة على الأصح، نحو أشياء، فإنها لفعاء، وقال الكسائي: أفعال،
 ٦ وقال الفراء: أفعاء، وأصلها أفعلاء»^(١).

يقول الرضي: «قوله (أو إلى منع الصرف بغير علة على الأصح) أي: يعرف
 القلب على الأصح بأداء تركه إلى منع صرف الاسم من غير علة، ودعوى القلب
 ٩ بسبب أداء تركه إلى هذا مذهب سيويه، فأما الكسائي فإنه لا يعرف القلب بهذا
 الأداء، بل يقول: أشياء أفعال، وليس بمقلوب، وإن أدى إلى منع الصرف من غير
 علة، ويقول: امتناعه من الصرف شاذ، ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الإطلاق، فإن
 ١٢ القلب عند سيويه عُرف في أشياء بأداء الأمر لولا القلب إلى منع الصرف بلا علة،
 كما هو مذهب الكسائي، أو إلى حذف الهمزة حذفاً غير قياسي، كما هو مذهب
 الأخفش والفراء، فهو معلومٌ بأداء الأمر إلى أحد المحذورين لا على التعيين، لا
 ١٥ بالأداء إلى منع الصرف معيناً...»^(٢) وأفاض الرضي في الحديث عن أشياء والآراء
 الأربعة المشهورة، التي لا يخلو كتاب صرف من ذكرها -غالباً- ما لها وما عليها،
 وهي: رأي سيويه^(٣)، ورأي الكسائي^(٤)، ورأي الفراء^(٥)، ورأي الأخفش^(٥).

١٨ فسيويه يرى أن في (أشياء) قلباً مكانياً فيقول: «وكان أصل أشياء شيئاء،
 فكرهوا منها مع الهمزة ما كره من الواو، وكذلك أشاوى أصلها أشايا، كأنك

(١) الشافعية: ٨، ٩؛ وشرح الشافعية للرضي: ٢١/١. وينظر: الكتاب: ٣٧٧/٤ في قول الخليل.

(٢) شرح الشافعية: ٢٨/١، ٢٩.

(٣) الكتاب: ٣٨٠/٤، ٣٨١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١؛ والمفتاح في الصرف: ١١٠. وغيرهما.

(٥) ينظر: المنتصف: ٩٥/٢. وغيره.





جمعت عليها إشاوة، وكأنَّ أصل إشاوة شيء، ولكنهم قلبوا الهمزة قبل الشين وأبدلوا مكان الياء الواو، كما قالوا: أتيت أوتة، وجبته جباوة، والعُليا، والعُلياء^(١).
ثم يقول: «وجميع هذا قول الخليل»^(٢).

٣

والمتمعّن في نصّ سيبويه يرى أنه قد حمّل أكثر مما يحتمل؛ إذ إن القلب عنده فيها ثابت ولم يُشر إلى منعها من الصرف، فلم يكن منع الصرف دليلاً على القلب، كما يشير إلى ذلك كثير من الصرفيين، ومنهم ابن الحاجب، لكنه يفهم منه ذلك.

٦

وإلى ذلك أشار المبرّد^(٣)، ونسبه إلى الخليل.

ومذهب الأخفش: أنها (أفعلاء) أي أشياء، فحذفت اللام (الهمزة)، وهي جمع (لشيء) على وزن فَعْل^(٤).

٩

ومذهب الكسائي: أنها (أفعال) بمنزلة أبيات، ومنعت من الصرف لشبهها بحمراء، وجمعها: أشاوى، كما جمعوا عذراء وعذارى، وصحراء وصحارى^(٥).

١٢

ومذهب الفراء: أنها (أفعلاء) أي أشياء، فحذفت الهمزة لكثرتها، وهي جمع شيء نحو لّين وألّيناء، وهو نحو مذهب الأخفش إلا أن أصل المفرد عند الأخفش مخفف على (فَعْل) وعند الفراء على (فَيْعَل)^(٦).

١٥

واختار النحاة مذهب سيبويه على المذاهب الثلاثة الأخرى، وذلك لسلامته من حرم قاعدتهم المعهودة، وهي منع الصرف من غير علة.

(١) الكتاب: ٣٨٠/٤، ٣٨١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٠/١.

(٣) ينظر: المنصف: ٩٥/٢؛ والمخصص ٦٣/١٦، ٩٢، ١١٦/١٧؛ والإنصاف ٨١٢/٢؛ والممتع ٥١٣/٢؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١١٧/٩؛ واللياب في علل البناء والإعراب ٣٦٧/٢؛ وشروح الشافعية.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١؛ والمنصف: ٩٥/٢، ٩٦. وغيرهما من المصادر السابقة.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٢١/١. وغيره من المصادر السابقة.





ودفعوا المذاهب الثلاثة الأخرى بما يلزم عليها من حذف الهمزة شذوذاً، أو منع الصرف من غير علة؛ إذ إن ذلك قليل نادرٌ في كلام العرب، ولم يطرُد حتى يصبح قياساً، على حين أن القلب كثيرٌ مطَّرد في كلامهم، فالحمل على الكثير المقيس أولى من الحمل على النادر القليل.

وكتب الصرف أوسعت هذه الآراء بحثاً ونقاشاً، مما يغني عن إعادته هنا.

ومما يعنينا في هذه المسألة قول ابن الحاجب (على الأصح) واختلاف شارحي الشافية نحوها، فمن قائل إن المقصود هو مذهب المحققين الخليل وسيبويه^(١)، ومنهم من ذهب إلى أنه الكِسائيّ، ثم يختلفون في ذلك، فمنهم من يرى إطلاق ذلك^(٢)، ومنهم من يرى أن الكِسائيّ هو المقصود بالنسبة إلى رأي الفراء فقط^(٣).

فإن كان قصده الكِسائيّ على غيره مطلقاً، فذلك رأيٌ فريد لابن الحاجب لم نره لغيره، وهذا ما نستبعده؛ لأنه يدفع رأي الكِسائيّ في شرحه للشافية؛ إذ يقول: «فلزمه أن يمنع صرف أفعال بغير علة وهو رديء؛ لأنه معلوم انتفاؤه من لغتهم والقلب كثير، فإذا اضطرَّ إلى أحد أمرين: أحدهما مثله ثابت، والآخر لم يثبت مثله، فارتكاب ما يثبت مثله هو الوجه»^(٤). ثم بين مذهب الخليل وسيبويه، واختاره على غيره فقال: «وهو المختار لما أدّى إليه مذهب الكِسائيّ إلى خلاف المعلوم؛ إذ لا يلزم سيبويه في ذلك إلا القلب، وليس ببعيد»^(٥).

(١) ينظر: شرح الشافية للخصر اليزدي: ٢٨/١؛ وركن الدين الأستراباذي: ٢٩٤-٢٩٩؛ وابن جماعة

في حاشيته على الحاربردي: ٢٦/١ من مجموعة الشافية؛ وذكريا الأنصاري: ١٢/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: ٣؛ والحاربردي: ٥٣-٥٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية لنقره كار: ١٢/٢ من مجموعة الشافية؛ وحاشية الحسين الرومي على الحاربردي:

٢٦/١ من مجموعة الشافية؛ إذ يقول: «وحاصله: أن يعرف القلب بما هو مذهب سيبويه؛ لأنه لو لم

يقدر القلب أدى في عدم القلب إلى مذهبين أحدهما مذهب الكِسائيّ، والآخر مذهب الفراء، ولكن

مذهب الكِسائيّ بالنسبة إلى مذهب الفراء أصحّ».

(٤) شرح الشافية لابن الحاجب: ٣.





وإن كان لتفضيل مذهب الكِسَائِيِّ على مذهب الفَرَّاء فقط فيمكن ذلك، لكنه تفسير دون دليل؛ إذ ليس لنا في كلام ابن الحاجب ما يدل على ما ذهب إليه الحسين الرومي^(١)، ونقره كار^(٢). ٣

وموقف الرضيّ من ابن الحاجب في هذه المسألة يتعلق بإطلاق ابن الحاجب لمعرفة القلب بأداء تركه إلى منع الصرف من غير علة؛ إذ يقول الرضيّ: «ولم يكن ينبغي للمصنف هذا الإطلاق»؛ إذ يرى أنه لو ذكر أن أداء ترك القلب إلى أحد المحذورين وهما: منع الصرف من غير علة، وحذف الهمزة شذوذاً، لا إلى منع الصرف معنياً لكان أولى، فإن في ترك القلب ما يؤدي إلى مذهب الفَرَّاء والأخفش ومذهب الكِسَائِيِّ، وكلاهما فيه محذور. ٦ ٩

ونظرة الرضيّ هنا فيها دقة المنطق، وبعد النظر؛ واحتراماً للرأي المخالف.

(١) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٦/١.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية: ١٢/٢.





المسألة الثانية:

- قال ابن الحاجب في مضارع ما زاد على ثلاثة أحرف: «وإن كان غير ذلك كُسِرَ ما قبل الآخر، ما لم يكن أول ماضيه تاءً زائدة نحو تعلّم وتجاهل فلا يغيّر، أو لم تكن اللام مكررة، نحو احمرّ واحمارّ فيدغم»^(١).
- يقول الرضيّ: «قوله (أو لم تكن اللام مكررة) كان أولى أن يقول: أو تكن اللام مدغمة؛ لأن نحو يسحنك مكرر اللام ولم يدغم»^(٢).
- يجدر هنا التفريق بين الإدغام والتكرير؛ لتوضيح اعتراض الرضيّ، وإن كان بينهما عموم وخصوص، فالإدغام لغة: الإدخال. واصطلاحًا: الإتيان بحرفين متماثلين من مخرج واحد بلا فصل^(٣). ويطلق عليه في بعض كتب التصريف^(٤): التضعيف. وأما التكرير فإنه يرتبط بما تحقق فيه تماثل حرفين، ولم يدغما لغرض ما، كالإلحاق، نحو: جلبب، واسحنك. ومن هذا يمكن القول إن التكرير أعم من الإدغام؛ لأن التكرير يؤدي إلى الإدغام إذا تحققت شروطه.
- وقد استعمل ابن الحاجب هنا العام بدل الخاص، فإذا نُظِرَ إليه من جهة الأسلوب، فابن الحاجب على صحة من ذلك؛ لأن التكرير يسبق الإدغام، ولذا بنى الحكم على الأصل وهو التكرير، وإذا نظر إلى ذلك من جهة القواعد الصرفية، فابن الحاجب قد خالفه الصواب؛ إذ إن المكرر للإلحاق لا يدغم، لأجل المحافظة على نمط الإلحاق، فاعتراض الرضيّ هو من جهة القواعد الصرفية لا من جهة العبارة.

(١) الشافعية: ٢٤؛ وشرح الشافعية للرضيّ: ١/١٣٨، ١٣٩. والمقصود بقوله (غير ذلك) أي غير الثلاثي المجرد.

(٢) شرح الشافعية: ١/١٤٠.

(٣) ينظر: الأشموني: ٤/٣٤٥؛ والهمع: ٦/٢٨٠.

(٤) ينظر: التبصرة: ٢/٧٣٧.





- إلا أنه ينبغي النظر فيما استثناء ابن الحاجب هنا، وهو في الحقيقة ليس في حاجة إلى استثناء؛ إذ إن ما قبل الآخر في المكرر والمدغم فيه كسرة، سواء على الحقيقة أو على التقدير، فاحمرّ يحمرّ أصله يَحْمَرُّ، بدليل أنه إذا أسند إلى ضمير متحرك يقال: يحمرُّن، وإذا جزم بلم قيل: لم يحمرر. وقد أشار إلى هذا نقره كار فقال: «لا حاجة إلى قوله (أو لم تكن اللام مكررة)؛ لأنّ ما قبل الآخر في هذين البابين مكسور أيضاً»^(١). وابن جماعة يوضح أنّه يصح ترك الاستثناء فيقول: «فيصحّ ترك استثناءه نظراً للأصل وهو التحقيق، ويصحّ استثناءه كما فعل المصنّف نظراً للحال، لكنّ عبارته لا تشمل نحو يشاق؛ لأنه ليس مكرر اللام»^(٢).
- ويرى الخضر اليزديّ أن هذا الحكم غير سديد؛ لأمر آخر، «بيانه أنه إما أن يراد بهذا الحكم الوجوب، أو الجواز، وكلاهما باطلان:
- أما الأول، فلأنه إن أُريد به الوجوب لزم محذوران:
- أحدهما: ألا يكون فكّ الإدغام في مثل: لم يَحْمَرُّ، ولم يشْهَاب جائزاً، وهو باطل، لكون الجواز متفقاً عليه. والثاني: أن يجب فيما هو ممتنع فيه، وهو كقولك: يحمرن ويحمارن، وفساد اجتماع الوجوب والامتناع ظاهر.
- وأما الثاني: فلأنه إن أُريد الجواز لزم أن يكون الإدغام في مثل يحمرّ ويحمارّ جائزاً، وليس كذلك»^(٣).
- وفي الحقيقة أن ترك الاستثناء هنا أولى؛ لأن الحكم بكسر ما قبل الآخر حاصل حتى في المدغم على التحقيق، لظهور الكسرة في المسند إلى الضمير أو المجزوم، وله حكم ذلك، فلا حاجة إلى الاستثناء.

(١) مجموعة الشافية: ٣٧/٢.

(٢) مجموعة الشافية: ٥٩/١.

(٣) شرح الشافية: ٩٤/١.



المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في المصدر الميمي: «ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد
٣ أيضاً على مَفْعَل، قياساً مُطَرِّداً كَمَقْتَل ومَضْرَب»^(١).

يقول الرضي: «قوله (قياساً مطرّداً) ليس على إطلاقه؛ لأن المثال الواوي منه
بكسر العين المَوْعِد والمَوْجِل، مصدرًا كان أو زمانًا أو مكانًا على ما ذكر سيويوه،
٦ بلى إن كان المثال معتلّ اللام كان بفتح العين، كالمَوْلى، مصدرًا كان أو غيره، قال
سيويوه عن يونس: إن ناسًا من العرب يقولون من يَوْجَل ونحوه مَوْجَل ومَوْحَل
بالفتح مصدرًا كان أو غيره، قال سيويوه: إنما قال الأكثرون مَوْجَل لأنهم ربما
٩ غيروه في يَوْجَل ويَوْحَل، فقالوا: يَّحَل، وياجَل، فلمّا أعلّوه بالقلب شبهوه بواو
يَوْعِد المَعْلّ بالحذف، فكما قالوا هناك مَوْعِد قالوا ههنا مَوْجَل، ومن قال المَوْجَل
بالفتح فكأنّهم الذين يقولون: يَوْجَل، فيسلمونه، والأسماء المتصلة بالأفعال تابعة لها
١٢ في الإعمال، وإنما قالوا مودّة بالفتح اتفاقًا لسلامة الواو في الفعل اتفاقًا»^(٢).

المصدر الميمي: هو اسم يدلّ على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة^(٣).

والقياس: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه^(٤).

والاطراد: هو الذي لا يتخلف منه شيء^(٤). ١٥

فالاطراد يتعلق بالمسموع، والقياس يتعلق بغير ذلك.

والاعتراض هنا على قوله (قياساً مطرّداً) -فيما يبدو- وإن كان على الاطراد
١٨ على وجه الخصوص؛ إذ إنه يتخلف من الاطراد على (مَفْعَل) بفتح العين، ما كانت
فاؤه حرف علة سقطت في المضارع، وهو صحيح اللام، فإنه يكون على (مَفْعَل)

(١) الشافية: ٢٨؛ وشرح الشافية للرضي: ١٦٨/١.

(٢) شرح الشافية: ١٧٠/١. وينظر: الكتاب: ٩٣/٤.

(٣) ينظر: تصريف الأسماء: ٧٢؛ والتبيان في تصريف الأسماء: ٥٠.

(٤) ينظر: الخصائص: ٩٦/١، ٩٧؛ والاقتراح: ١٦٥، ٢١٤.



- ٣ بكسر العين، أما (مَفْعَل) بفتح العين فإنه اطرّد في الثلاثي سواء كان المضارع مضموم العين، أم مفتوحها، أم مكسورها، صحيح العين واللام أم معتلها، ولا يتخلف عن ذلك إلا ما تحقق فيه ثلاثة أمور: ١- معتل الفاء ٢- صحيح اللام ٣- تسقط فائوه في المضارع، وقد احتُرِز بهذا الأمر الثالث لأن نحو وَجَل يُوْجَل، وردت على مَوْجَل، قال سيبويه: «وقال أكثر العرب في وَجَل يُوْجَل، ووحل يوحل: مَوْجَل ومَوْجَل... وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وجَل يُوْجَل ونحوه: مَوْجَل ومَوْحَل، كأنهم الذين قالوا يُوْجَل، فسَلّموه»^(١) أي لم يُعلّوه بحذف الواو في المضارع. فعلى الأكثر لا حاجة إلى الشرط الثالث، وإنما احتُرِز به على لغة من سلّموه من الإعلال.

- وبعد هذا: فالمصدر الميمي: أمر قياسي مُطَرّد إلا في أمثلة قليلة قد شذت عن الوزنين المذكورين أو أحدهما، غير أن ابن الحاجب جعل القياس والاطراد في (مَفْعَل) فقط، ولم يذكر (مَفْعِل) بالرغم من قياسيته واطراد ما كان معتل الفاء صحيح اللام عليه، وهو أمر متفق عليه بين الصرفيين^(٢)، ولذا وجدنا من اعترض على ابن الحاجب ممن تناول شرح شافيته غير الرضي، ومنهم: الخضر اليزدي^(٣)، والجاربردي^(٤)، وقره سنان^(٥). ولا يُتَحَوَّز لابن الحاجب بلغة طيبي^(٦) التي تجعل المصدر الميمي كله بفتح العين.

(١) الكتاب: ٩٣/٤. وينظر: التعليقة: ١٥٢/٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٨٧/٤-٩٤؛ والأصول: ١٤٠-١٤١؛ والجمال: ٣٨٨؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش:

٥٠/٦؛ والمسائل المنشورة: ١؛ وشرح الكافية الشافية: ٢٢٤٤/٤؛ والهمع: ٥٤/٦ (الكويت)؛

والارتشاف: ٢٢٨/١؛ والأشموني: ٢١١/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١٠٩/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ١٧٢/١.

(٥) ينظر: الصافية: ١٩٨.

(٦) ينظر: الارتشاف ٢٢٩/١.





المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب: «الآلة على مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كالمِخْلَبِ والمِفْتَاحِ والمِكْسَحَةِ، ونحو المُسْعَطِ، والمُنْخَلِ، والمُدَقِّ، والمُدْهَنِ، والمُكْحَلَةِ، والمُخْرُضَةِ، ليس بقياس»^(١).

قال الرضي: «قوله (ونحو المُسْعَطِ والمُنْخَلِ) هذا لفظ جارٍ الله، وهو موهَمٌ أنه جاء من هذا النوع غير الألفاظ المذكورة أيضاً»^(٢).

وما ذكره الرضي هنا صحيح؛ إذ إن الزَّمَخْشَرِيَّ ذكر ذلك^(٣)، وبلغظ ابن الحاجب نفسه، يَدَّ أَنْ الزَّمَخْشَرِيَّ لم يحكم عليها بعدم القياسية؛ إذ بين رأيي سبويه فقط فيها، بأنها جعلت أسماء لهذه الأوعية.

والفرق بين الزَّمَخْشَرِيَّ وابن الحاجب أن الأخير يصرِّح بعدم قياسية وزن (مُفْعَل) على حين أن الزَّمَخْشَرِيَّ لم يصرح بشيء من ذلك، وأمر آخر وهو أن قول ابن الحاجب (ونحو) وهو متفق في ذلك مع الزَّمَخْشَرِيَّ لا يتفق مع آخر كلامه وهو وقله (ليس بقياس) أما الزَّمَخْشَرِيَّ فلم يكن كذلك.

ثم إن الأمثلة التي أوردها ابن الحاجب تحتاج إلى وقفة؛ إذ إنه قد اتفق على ورود خمسة منها على وزن (مُفْعَلَةٍ)، أما (المُخْرُضَةُ) فلم يثبت الضمُّ فيها؛ إذ المعاجم^(٤) تنصُّ على كسر الميم فيها، وفتح الراء، يقول ابن يعيش: «فأما المِخْرُضَةُ

(١) الشافعية: ٣١؛ وشرح الشافعية للرضي: ١٨٦/١. والمِكْسَحَةُ: ما يُكْنَسُ به الثلج وغيره. (الصحاح: ٣٩٨/١)؛ والمُسْعَطُ: الإناء يجعل فيه السعوط وهو الدواء يُصَبُّ في الأنف. (الصحاح: ١١٣١/٣)؛ والمُخْرُضَةُ: إناء الأشنان. (الصحاح: ١٠٧٠/٣).

(٢) شرح الشافعية: ١٨٦/١.

(٣) ينظر: المُفَصَّل: ٢٤٠.

(٤) ينظر: القاموس المحيط: ٣٣٩/٢؛ والصحاح: ١٠٧٠/٣؛ ولسان العرب: ١٣٥/٧؛ وتاج العروس: ٣٤/١٠.



٣ فوعاء الحرَض وهو الأشنان، والكسر هو المشهور، ولا أعرف الضَمَّ فيها»^(١)، وقد ردّ الرضيّ (المنصّل) التي ورد لفظها عند سيويوه^(٢) دون أن ينصّ على أنها اسم آلة؛ إذ يرى الرضيّ أنها بمعنى النصّل لا آلة النصّل.

٦ أما عدم قياسية وزن (مفعلة)، فذلك كما يقول سيويوه في المَكْحَلَة: «لم ترد موضع الفعل، ولكنه اسمٌ لوعاء الكحل»^(٣)؛ ويقول الجاربرديّ شارحاً كلام ابن الحاجب: «لم يرد بقوله (ليس بقياس) كون الصيغة سماعية، بل أراد أنّ مضموم الميم والعين ليس كأخواته في جواز الإطلاق على كل آلة، وإنما هي أسماء لآلات مخصوصة، فلا يقال (مُدْهَن) إلّا للآلة التي جعلت للدهن، ولو جُعِل الدهن في وعاء غيره لم يسمّ مُدْهَنًا وكذا غيرها»^(٤).

١٢ ومعنى قياسية أسماء الآلة والأوزان الثلاثة، كما نصّ على ذلك ابن جماعة بقوله: «وهذه الأوزان الثلاثة قياسية لا من حيث إنه يجوز أن يشتق كل منهما من أي فعل اتفق وإن لم يسمع بل من حيث إن كلاّ منهما إن كان قد ورد به السماع في فعل معيّن أمكن أن يطلق هو على كل ما يمكن أن يستعان به في ذلك الفعل، كالمِفْتَاح فإن كل ما يمكن أن يفتح به البيت يسمّى مفتاحًا وإن لم تكن الآلة المعروفة بذلك»^(٥).

فإنه إذا لم يُسمع عن العرب اسم آلة لفعل ما، فإنه يجوز أن يؤتى به على أحد هذه الأوزان، وإن سمع عن العرب اسم آلة وقف عند المسموع.

١٨ ويظهر لنا قضية مهمة نستخلصها من كلام سيويوه السابق، وهي أن أسماء الآلة المشتقة نوعان:

(١) شَرْحُ الْمُفَصَّل: ١١١/٦، ١١٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٧٣/٤؛ والارتشاف: ٢٣٢/١؛ وتاج العروس: ٢٨١/١٠.

(٣) الكتاب: ٩١/٤.

(٤) شرح الشافية: ١٩٢/١.

(٥) مجموعة الشافية: ٧٣/١.



نوع: مشتقٌّ من الفعل وجارٍ عليه^(١)، وهو هذه الأوزان الثلاثة.
ونوع آخر: مشتقٌّ يَبْدُ أَنَّهُ غير جارٍ على الفعل، وقد وضع اسمًا لآلة
مخصصة؛ لأن الجاري على الفعل لا يختصُّ بآلة مخصصة. ٣

(١) المقصود بالجاري على الفعل: الذي يفيد معناه، ويشتمل على خصائصه كإفادة معنى التحرك وعدم الثبات؛ فيكون اسم جنسٍ.





المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب: «المُصَغَّرُ: المزيد فيه لِيُذَلَّ على تقليل؛ فالمتممُ يُضَمُّ أوله
٣ وَيُفْتَحُ ثانيه وبعدهما ياءً ساكنةً، وَيُكْسَرُ ما بعدها في الأربعة إلا في تاء التانيث،
وَأَلْفِيه، والألف والنون المشبهتين بهما وألف أفعالٍ جمعاً.

ولا يزداد على أربعة، ولذلك لم يجرى في غيرها إلا: فُعِيل، وفُعِيل، وفُعِيلِيل،
٦ وإذا صُغِّرَ الخماسيُّ - على ضعفه - فالأولى حذف الخامس، وقيل: ما أشبه الزائد،
وسمع الأخفش: سفير جَلَّ^(١).

يقول الرضي: «قوله (في الأربعة) احتراز من الثلاثي؛ لأن ما بعد الباء فيه
٩ حرف الإعراب فلا يجوز أن يلزم الكسر، وكان ينبغي أن يقول (في غير الثلاثي)
ليعم نحو عصيفير وسفيرج... قوله: (ولا يزداد على أربعة) عبارة ركيكة، مراده منها
أنه لا يصغر الخماسي، أي لا يرتقى إلى أكثر من أربعة أحرف أصول في التصغير؛
١٢ لأن للأسماء ثلاث درجات: ثلاثي، ورباعي، وخماسي؛ فيصغر الثلاثي، ويزاد عليه
أن يُرْتَقَى منه إلى الرباعي أيضاً، فيصغر، ولا يزداد على الرباعي: أي لا يزداد الارتقاء
عليه، بل يقتصر عليه؛ فإن صغرته على ضعفه فالحكم ما ذكر من حذف الخامس^(٢).

أقول: إن ابن الحاجب نظر إلى الكلمات غير الثلاثية، فوجد أنه لا يصغر إلا ما
١٥ كانت على أربعة أحرف أصول فأقل، أما ما زاد على ذلك فلا بد من حذف حرف
أصلي، ولذا فقد تضمن لفظه (في الأربعة) على هذه النظرة حكيم في لفظ واحد،
وهو كسر ما بعد ياء التصغير، وأنه لا بُدَّ من حذف حرف في الخماسي المجرد -
١٨ إن صُغِّرَ - فتصير الكلمة على أربعة أحرف، وعلى هذا فالتصغير يكون للرباعي فقط.
وقد ذكر نحواً من هذا المبرّد^(٣).

(١) الشافية: ٣٢؛ وشرح الشافية للرضي: ١/١٨٩، ٢٠٢.

(٢) شرح الشافية: ١/١٩٣، ٢٠٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/٢٣٧.



وقد أشار بعض شُرَّاح الشافعية^(١) إلى أن مقصود ابن الحاجب هو (أربعة فصاعداً)؛ غير أنه تفسيراً بما لم يذكره، وأشار آخرون^(٢) إلى أن المقصود هو الرباعي باعتبار عدد الحروف الأصلي، أو المزداد فيه. وهو تفسير بما هو عليه النص، ويقوّي ذلك قوله (ولا يزداد على أربعة) التي اعترض عليها الرضي أيضاً، بأنها عبارة ركيكة، وركاكتها للبس الحاصل في فهمها؛ إذ اختلف شُرَّاح الشافعية في المقصود منها.

فمنهم^(٣) من رأى أن المقصود ألا يزداد الصور المستثناة من حكم كسر ما قبل الآخر على الأربعة المذكورة وهي: ١- ما فيه تاء تأنيث ٢- ما فيه ألفا التأنيث أي المقصورة والممدودة ٣- ما فيه الألف والنون ٤- ما فيه ألف أفعال جمعاً. مع ملاحظة أن الذين قالوا بهذا لم يقطعوا به.

ومنهم^(٤) من ذهب إلى أن المقصود أنه لا يزداد ياء التصغير على ما زاد على أربعة أصول. وهو رأي الرضي، وتابعه على هذا ركن الدين وغيره.

ورُدَّ الرأي الأول بأن قول ابن الحاجب بعد ذلك (ولذلك) ففرَّع على ما لم يذكر؛ إذ لم يذكر الخماسي بعد^(٥)؛ بالإضافة إلى أسلوبه الذي لا يوحي بأن له صلة بالصور المستثناة؛ لأنه كان يقول على هذا (ولم يُزد على أربع).

وسيؤيده يذكر تصغير الرباعي والخماسي، وأن المصغر يحمل على حاله لو كُسِّر، ولذا مُنِع من أن يصغر على حاله دون حذف كما منع ذلك في المكسّر^(٦).

(١) ينظر: حاشية الحسين الرومي على الجاربردي: ٧٧/١؛ وشرح الشافعية لقره كار: ٥٠/٢ من المجموعة.

(٢) ينظر: شرح الشافعية للخضر اليزدي: ١٢٢/١؛ وشرح الشافعية لركن الدين: ٥٢٩/١؛ والشافعية في شرح الشافعية: ٢١٠؛ والمناهج الكافية لركريا الأنصاري: ٥٠/٢.

(٣) ينظر: الخضر اليزدي: ١٢٣/١؛ والنيسابوري: ٩٣.

(٤) ينظر: شرح الشافعية لركن الدين: ٥٣٨/١؛ والجاربردي: ٢٠١/١؛ وبغية الطالب: ٥٠؛ ومجموعة الشافعية: ٥٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافعية للخضر اليزدي: ١٢٣/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤١٨/٣.



- وابن يعيش يجعل التصغير في ثلاثة أمور: الثلاثي والرباعي والخماسي. ولكنه يقول في الخماسي: «وأما الخماسي فثقل جداً لكثرة حروفه فلم يزد ثقلًا بزيادة ياء التصغير وتغيير بضم أوله وكسر ما بعده يائه وذلك مما يزيده ثقلًا فإذا أريد تصغيره حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة ثم يصغر بمثال الرباعي»^(١)؛ وكلامه هنا يؤيد ما ذهب إليه ابن الحاجب من قوله (في الأربعة)، وابن الحاجب يقصد هذا بدليل قوله في شرحه للمفصل: «ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي يعني في الاتساع»^(٢). أما تصغير الخماسي فقد ضعفه ابن الحاجب، وهو متابع في هذا للزمخشري الذي قال: «ولا يصغر إلا الثلاثي والرباعي، وأما الخماسي فتصغيره مستكره»^(٣).

والرضي هنا لم يعترض على ابن الحاجب تضعيفه لتصغير الخماسي وإنما أسلوبه، وهو محق في ذلك، بدليل اضطراب شراح الشافية في تفسير ذلك.

(١) شرح المفصل: ١١٦/٥.

(٢) الإيضاح: ٥٧٢/١.

(٣) المفصل: ٢٠٢.





المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في التصغير: «وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف مُنْقَلَبَةٌ أو زائدة قُلِبَتْ ياءً، وكذلك الهمزة المُنْقَلِبَةُ بعدها نحو عُرْيَة وَعُصَيَّة ورُسَيْلَة، وتصحيحها في باب أُسَيِّد وجُدَيْل قليل»^(١).

يقول الرضي: «قوله (قُلِبَتْ ياءً) ليس على إطلاقه، بل بشرط أن لا يكون بعد الواو أو الألف حرفان يقعان في التصغير موقع العين واللام من فُعْيَعْل، فإنه إن كان بعدهما حرفان كذا وجب حذفهما، وكذا كل ياء في مثل موقعهما، تقول في تصغير مقاتل: مُقَيْتِل، بحذف الألف؛ إذ مُفْيَعْل -بتشديد الياء- ليس من أبنية التصغير»^(٢).

الشرط الذي ذكره الرضي هنا قد انفرد به بين الصرفيين^(٣)، ولم يذكره غيره، وسبب إغفال الصرفيين له ومن بينهم ابن الحاجب هو أن الألف والواو إذا كانتا ثالثة وبعدها حرفان يقعان موقع العين واللام من فُعْيَعْل، فإن الكلمة ستكون على خمسة أحرف، ولهذا لا بُدَّ من حذف أحد الحروف كما هو معلوم في تصغير الخماسي؛ للإخلال بصيغة التصغير، فلم يكن بُدَّ من حذف الألف أو الواو لأنهما إما زائدان أو شبيهان بالزائد، ولعلَّ ابن الحاجب لما تقدم هذا في تصغير الخماسي لم يذكره هنا، فهو معلومٌ هناك في بابه، وليس له ما يدعو إلى إعادة ذكره حتى لا تتداخل الأبواب، فابن يعيش مثلاً يذكر ذلك في تصغير الرباعي فيقول: «وأما الرباعي فإذا كان فيه زائد حذفته في التحقير وتبقى الأصول فيقع التحقير عليها فتقول في سِرادق سُرَيْدق بحذف الألف لأنها زائدة...»^(٤).

(١) الشافعية: ٣٣؛ وشرح الشافعية للرضي: ٢٢٦/١.

(٢) شرح الشافعية: ٢٢٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٧٣/٣، ٤٧٤، ٤٦٨؛ والتبصرة: ٦٩٦/٢؛ وشرح المُفَصَّل: ١٢٥/٥؛ والارتشاف:

١٧١/١.

(٤) شرح المُفَصَّل: ١٣١/٥.



المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في التصغير: «وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة أو زائدة قلبت ياءً، وكذلك الهمزة المنقلبة بعدها نحو عُرْبِيَّةٌ وَعُصَيَّةٌ ورُسَيْلَةٌ، وتصحيحها في باب أُسَيْدٍ وَجُدَيْلٍ قَلِيلٌ، فإن اتَّفَقَ اجتماع ثلاث ياءات حُذِفَت الأخيرة نسيًّا على الأفصح، كقولك في عطاءٍ وإداوةٍ وغاويةٍ ومُعاويةٍ: عُطِيٌّ وأُدِيَّةٌ وَغُويَّةٌ، ومُعِيَّةٌ، وقياس أَحْوَى أُحْيٍ غير منصرفٍ، وعيسَى يَصْرِفُهُ، وقال أبو عمرو: أُحْيٍ، وعلى قياس أسود: أُحْيٍ»^(١).

يقول الرضي: «يقول المصنّف (حذفت الأخيرة نسيًّا على الأفصح) يومي إلى أنه لا تحذف على غير الأفصح، وليس كذلك، بل الواجب في الياء المقيدة بالقيود المذكورة الحذف اتفاقاً، إلا في نحو أُحْيٍ مما في أوله شبه حرف المضارعة، فإن أبا عمرو^(٢) لا يحذفها نسيًّا كما مرّ، قال السيرافي: تقول في عطاء: عُطِيٌّ، وفي قضاء قُضِيَ، وفي سِقَاية سُقِيَّةٌ، وفي إداوة أُدِيَّةٌ، ثم قال: فهذا لا يجوز فيه غيره، وقال ابن خروف في مثله: إنّ القياس إعلاله إعلال قاض، لكن المسموع حذف الثالثة نسيًّا، بل قال الأندلسي^(٣) والجوهرى: إن ترك الحذف مذهب الكوفيين، وأنا أرى ما نسباً إليهم وهماً منهما»^(٤).

حظيت هذه المسألة بحديث واسع، وبخاصة ممن تناول شرح الشافية، والقاعدة كما ذكرها ابن الحاجب وإن كان قد اعترض عليه فيها، وذلك أنه إذا اجتمع في آخر المصغر ثلاث ياءات حذفت الأخيرة نسيًّا أي تخفيفاً بحيث لا يعتد

(١) الشافية: ٣٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٢٦/١. ونسيًّا وردت بكسر النون وفتحها. وأحوى: مأخوذ من

الحَوَّة وهو سمرة الشفة. ينظر: الصحاح: ٢٣٢٢/٦.

(٢) أبو عمرو هو ابن العلاء. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٣٣/١.

(٣) الأندلسي: هو القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي، توفي ٦٦١ هـ، وله كتاب: المحصل في شرح

المُفَصَّل، وشرح الجزولية، وشرح الشاطبية. ينظر: بغية الوعاة: ٢٥٠/٢.

(٤) شرح الشافية: ٢٣٥/١.

بها، فيجعل الإعراب عليها وعلى ما قبلها، وإن كان بعدها تاء التأنيث فتح لأجلها الياء الثانية^(١). إلا أن ما أضاف لبساً في عبارة ابن الحاجب هو قوله (على الأفتح) فطال النقاش في مُتعلّقها، وتفسير ذلك لا يخرج عن ثلاثة آراء:

٣

الأول: قوله (على الأفتح) متعلقٌ بقوله (نسيّاً) فيكون المعنى: أن يكون حذف الياء الأخيرة نسيّاً، ويقابله أن يكون حذفها منوياً أو إعلالياً، والأول على هذا أفصح، والثاني: مرجوح وأشار إلى هذا مع انتقاده كلٌّ من: ابن النازم^(٢)، والرضي، وركن الدين^(٣)، والخضر اليزدي^(٤)، والنيسابوري^(٥)، ونقره كار، وابن جماعة، والأنصاري^(٦).

٦

الثاني: قوله (على الأفتح) متعلقٌ بقوله: (حذفت الأخيرة) فيكون المعنى: أن من غير الأفتح عدم حذف الياء الأخيرة. وأشار إلى هذا التفسير: الحسين الرومي^(٧).

٩

الثالث: قوله (على الأفتح) متعلقٌ بقوله (نسيّاً) لكن على تقدير «وكما حذفت الأخيرة في أحيّ تصغير أحوى نسيّاً على الأفتح»^(٨). أشار إلى هذا الجاربردي^(٩)، وقره سنان^(٨).

١٢

وقد أخذ أصحاب التفسير الأول عليه أن جعل حذف الياء على صفة الإعلال أو أن يكون الحذف منوياً يؤدي إلى أن تُعامل الكلمة هذه معاملة قاضٍ؛ في أن

١٥

(١) ينظر: مجموعة الشافية: ٥٧/٢.

(٢) ينظر: بغية الطالب: ٥٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٥٥٩.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ١٣٣.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ١٠١.

(٦) ينظر: مجموعة الشافية: ٥٧/٢، ٨٤/١، ٨٥.

(٧) ينظر: مجموعة الشافية: ٨٤/١، ٨٥.

(٨) الصافية شرح الشافية: ٢٢٢.

(٩) شرح الشافية: ٢١٤/١.

الحرف المحذوف يبقى محذوفاً في حالة الرفع والجر، ويعود في حالة النصب، فيقال: هذا عَطِيٌّ، ومررت بعُطِيٍّ، ورأيت عَطِيَّيًّا، وقالوا: إن هذا لم يقل به أحدٌ، ولذا فإن حذف الياء اعتباطاً أو على قوله (نسيّاً) كان مجمّعاً عليه، ولم يُخالَف فيه أحد، يقول ابن النّاطم: «والصواب أن يقال: فإن اجتمع في الطرف ثلاث ياءات حذفت الأخيرة من غير باب أحوى نسيّاً بإجماع»^(١).

وكان ابن النّاطم يأخذ على ابن الحاجب في أمرين وليس أمراً واحداً كما فعل الرضيّ، فابن الحاجب لم يذكر (الطرف) ومعلوم أن اجتماع ثلاث ياءات في الوسط ممكن وغير ممنوع نحو: تصغير عَدَوَان: عُدِّيْن؛ لأن الوسط ليس محل التغيير^(٢).

وأخذ على أصحاب التفسير الثاني: أن قوله (نسيّاً) حكمٌ مستقلٌّ، فلا يحسن أن يدخل بين المتعلّق والمتعلّق به^(٣)، واعتمد أصحاب هذا التفسير على أنّ مذهب الكوفيين هو ترك الحذف، بالرغم أنّ الرضيّ والجاربردي^(٤) قد شكّكا في صحة هذا النقل عنهم.

وأما التفسير الثالث فهو تفسيرٌ بما لم يقله ابن الحاجب، فيكون بعيداً عن مراده وليس له ما يؤيّده.

وهكذا وجدنا الصرفيين لا يختلفون في تصغير نحو (عطاء)، وإنما كان الاختلاف السابق في تفسير عبارة ابن الحاجب، على حين نجدهم يختلفون في تصغير (أحوى)، على وزن (أفعل). وخلافهم فيها كبير^(٥)، وقد ذكر سيبويه هذا

(١) بغية الطالب: ٥٢.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية: ٥٧/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية للحضر اليزدي: ١٣٣/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢١٥/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٧١/٣؛ والمقتضب: ٢٤٦/٢؛ والأصول: ٣١١/٣؛ والمسائل البصريّات: ٣١٥/١؛ وتذكرة النحاة: ١٦٣، ٦٩٩؛ والارتشاف: ١٧١/١؛ وشروح الشافية وغيرها.



- الخلاف فقال: «واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف، ويصير الحرف على مثال فُعِيل، ويجرى على وجوه العربية. وذلك قولك في عطاء: عُطِيَ، إلا أن تقول: شَوْبِيَّةٌ وغويو في من قال: أُسَيود، وذلك لأن هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلت، واستثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتل، فلما كانت بعد كسرة في ياء قبل تلك الياء ياء التحقير ازدادوا لها استثقلاً فحذفوها، وكذلك أحوى إلا في قول من قال أسويد، ولا تصرفه؛ لأن الزيادة ثابتة في أوله، ولا يلتفت إلى قلته كما لا يلتفت إلى قلة يَضَعُ. وأما عيسى فكان يقول: أُحَيٌّ ويصرف، وهو خطأ ... وأما أبو عمرو فكان يقول: أُحَيٌّ، ولو جاز ذال قلت في عطاء: عطى لأنها ياء كهذه الياء وأما يونس فقولته: هذا أُحَيٌّ كما ترى، وهو القياس والصواب»^(١).

ونصُ سيبويه وضح الاختلاف في تصغير أحوى أنها أربعة أقوال:

- الأول: أحيو لمن قال أسويد من غير إعلال وصرف. ١٢
- الثاني: أُحَيٌّ بقلب الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والسابق منهما ساكنٌ ثم حذفت الياء الأخيرة مع صرفها.
- الثالث: أُحَيٌّ، وذلك بتقرير الياءات الثلاث مع صرفها، والحذف هنا إعلالي، ويكون حكمه حكم قاضي في أن التنوين يثبت رفعاً وجراً، وتعود الياء نصباً. ١٥
- الرابع: أُحَيٌّ بغير صرف، مع القلب والحذف، وقد اختاره سيبويه والمُبرِّد^(٢).

(١) الكتاب: ٤٧١/٣، ٤٧٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٤٦/٢، ٢٤٧.



المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في التصغير: «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكنها، نحو مُفَتِّيح وكُرَيْدِسٍ، وذو الزياتين غيرها من الثلاثي يُحَذَفُ أَقْلُهُمَا فائدة»^(١). ٣

يقول الرضي: «يعني بكسرة التصغير التي تحدث في التصغير بعد يائه، والمدة إمّا واو كما في عصفور وكُرْدُوس -وهو جماعة الخيل- أو ألف كما في مفتاح ومصباح، ولا حاجة إلى التقييد بالمدة، بل كل حرف لين رابعة، فإنها في التصغير تصير ياء ساكنة مكسوراً ما قبلها إن لم تكن كذلك، إلا ألف أفعال وفعلان وألفي التأنيت، وعلامات المثني والجمعين، فيدخل فيه نحو جُلَيْلِيز وفُلَيْليق تصغير جَلُوز وفُلَيْق، وإن لم تكن الواو والياء مدّاً، وكذا الواو والياء المتحرّكتان كما في مُسْرُول، ومُشْرِيف، تقول: مُسِيرِل ومُشْرِيف، وكذا تقول في تَرْقُوة: تَرْيِقِيّة، ٦ ٩

قوله: (وذو الزياتين غيرها) أي: غير المدة الرابعة، والأولى أن يقال: غير حرف اللين الرابعة، ليكون أعم»^(٢). ١٢

اعتراض الرضيّ هنا على ابن الحاجب وافقه فيه غيره؛ إذ يقول نقره كار: «اعلم أن سيبويه نصّ على أن كل حرف علة وقعت بعد كسرة التصغير تكون ياء سواء كانت مدة أو لا، وسواء كانت ساكنة أو لا... فعلى هذا لو قال المُصَنَّف بدل قوله (والمدة) وحروف العلة لكان أولى»^(٣). وقال نحوه زكريا الأنصاري^(٤). ١٥

وسيبويه أشار^(٤) إلى أن ما رابعه حرف لين فإنه يُصَغَّرُ بغير حذف حرف اللين نحو: مُسْرُول. ١٨

(١) الشافية: ٣٥، وفيها: (إن لم تكن إياها) وهو الراجح للقاعدة؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٤٩/١.

(٢) شرح الشافية: ٢٥٠/١، ٢٥١.

(٣) مجموعة الشافية: ٦٠/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٣٣/٣.

على حين نجد الزَّمَخْشَرِيَّ يذكر^(١) المدَّة فقط، ونصُّ ابن الحاجب السابق هو ما ذكره الزَّمَخْشَرِيَّ، ولذلك استدرك عليه ابن يعيش بقوله: «إذا كان الاسم على خمسة أحرف وفيه زيادة حرف من حروف المدِّ واللين وكانت الزائدة رابعة فإن تلك الزيادة تثبت في التصغير على حدِّ ثبوتها في التفسير»^(٢).

ولعلَّ الزَّمَخْشَرِيَّ وابن الحاجب قصدا بالمدِّ حروف العلة تغليياً، وإن خلت الأمثلة من ذلك.

والتمييز بين اللين والمدِّ في حروف العلة لم يكن ظاهراً لدى الأقدمين، فلم نجد سوى إشارات ابن جنِّي التي يستفاد منها ذلك:

يقول في سرِّ صناعة الإعراب: «اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدِّ واللين وهي الألف والياء والواو»^(٣) غير أنه لم يذكر الفرق بينهما، وإن كان العطف يقتضي المغايرة.

ويقول في الخصائص في حديث أكثر صراحة من ذي قبله: «وأما الحرف المعتلُّ فعلى ضريين: ساكنٌ تابع لما قبله، كقاما، وقاموا، وقومي، ... ومعتلٌّ غير تابع لما قبله وهو الياء والواو»^(٤) فالمدُّ هو الأول، واللين هو الثاني وقد قصره على الواو والياء، أمَّا الألف فهي حرف مدٍّ أبداً لسكونها وانفتاح ما قبلها.

أما المتأخرون فوضّحوا الفرق بين اللين والمدِّ، فهذا الحملأوي في شذا العرف^(٥) وغيره، يذكرون أن اللين هو: ما سكن وانفتح ما قبله، والمدُّ ما سكن بعد حركة مجانسة.

لكن لم يذكر حرف العلة إن تحرك، وهو ما يمكن أن يطلق عليه حرف اللين كما ذكر سيويوه وابن يعيش والرضي^(٦) من ذكر مثال مُسْرُول وجَلُوز في سياق الحديث عن اللين.

(١) ينظر: المُفَصَّل: ٢٠٤.

(٢) شَرْح المُفَصَّل: ١٢٩/٥.

(٣) سرِّ صناعة الإعراب: ١٧/١.

(٤) الخصائص: ١٣١/٣.

(٥) ينظر: شذا العرف: ٢٧؛ وتصريف الأفعال لعبد الحميد السيد: ٢٧٨؛ والمنهال في أبنية الأفعال: ٥٠.

(٦) ينظر: مصادرهم السابقة في هذه المسألة.

المسألة التاسعة:

- قال ابن الحاجب: «الجمع الثلاثي: الغالب في نحو فلسٍ على أفلسٍ وفلوس،
وباب ثوب على أثوابٍ، وجاء زنادٌ في غير باب سيل، ورثلانٌ وبُطنانٌ وغِرْدَةٌ
وسُقْفٌ وأنجدةٌ شاذٌّ»^(١). ٣
- يقول الرضي: «فالوجه على ما قررنا أن يقال: الغالب في قلة فعلٍ أفعل في غير
باب بيت و ثوب، فإنهما على أثواب وأبيات، وفي كثرته فُعل، في غير باب ثوب؛
فإنه على ثياب، وفِعال، في غير باب سيل فإنه على سُيول»^(٢). ٦
- أيّد الرضي في اعتراضه ابن الناظم^(٣)؛ حيث ذهب إلى أن ابن الحاجب قد
خالفه الصواب في ثلاثة أمور: ٩
- الأول: جعله (فِعال) من النادر؛ إذ إنه وفِعولاً ليس أحدهما أولى به من الآخر.
والصواب عند ابن الناظم في هذا أن يقال: «مجيء زنادٍ على زناد من الغالب
المقيس، ومجيء مثله فيما عينه ياء شاذ نادر»^(٤). ١٢
- الثاني: أن قول ابن الحاجب (وباب ثوب على أثواب) يلزم منه أنه لا يجمع
من (فعل) على أفعال إلا ما كانت عينه واواً فقط، وليس الأمر كذلك بل ما كانت
عينه ياءً يجمع أيضاً على أفعال. والصواب عند ابن الناظم أن يقول «وباب ثوب
وبيت في القلة على أثواب وأبيات»^(٥). ١٥
- الثالث: لم يشر ابن الحاجب إلى جمع الكثرة في باب ثوب، فيتوجه إلى أنه
يجمع على فِعال وفِعول كالصحيح، وليس الأمر كذلك، بل يجمع على فِعال فقط. ١٨

(١) الشافية: ٤٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٨٩/٢.

(٢) شرح الشافية: ٩١.

(٣) ينظر: بغية الطالب: ٧٢-٧٥.

(٤) بغية الطالب: ٧٣.

(٥) بغية الطالب: ٧٥.

وتابعه على هذا ركن الدين الأسترآبادي في الأمر الثاني فقط^(١).

- ٣ وقد حاول الجاربردي أن يُردَّ ذلك بقوله: «المراد بقوله (باب ثوب) هو معتلّ العين سواء كان واوياً أو يائياً، فالمعنى: المعتلّ العين يجمع على (أفعال) سواء كان واوياً أو يائياً، وإنما يجمع على (فعال) إذا لم يكن يائياً، وكلام المُصنّف يدلّ على هذا المعنى»^(٢).
- ٦ إلا أن الخضر اليزديّ دفع هذا الردّ بقوله: «وأما تأويل المجيب فغير سديد؛ لاستلزامه التحكم، إذ لا دلالة لمطلق الاعتلال على مخصوص، ولو لزم من المثال اليائي اليائية لزم من المثال الواوي الواوية، وإلا لزم الترجيح بلا مرجح»^(٣).
- ٩ وبعد؛ فإن ابن الحاجب قد حاول الاختصار في باب جمع التكسير، فلم يحالفه التوفيق؛ لأمر:

الأول: أنه لم يضع حدّاً للجمع كعادته، وقد انتقده في هذا الخضر اليزديّ^(٤).

الثاني: أنه لم يُشر إلى جمع التصحيح، ولم يسمّ الباب الذي سيتحدث فيه.

- ١٢ الثالث: أنه بعض بحثه في الجمع؛ إذ تناول جمع التصحيح في الكافية، وجمع التكسير في الشافية، ولو جمعهما في باب واحد ومكان واحد لكان أولى؛ لأن علاقتهما بالتصريف أكبر.

- ١٥ وقد اختلفت طريقة الصرفيين في تناول باب جمع التكسير، فمنهم من يذكر المفرد أولاً ثم يورد جمعه قلّة وكثرة^(٥).

(١) ينظر: شرح الشافية: ٦٨٠/١.

(٢) شرح الشافية: ٣٢١/١.

(٣) شرح الشافية: ١٩٦/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ١٩٥/١. ولكن ابن الحاجب قد ذكر تعريفاً عاماً للجمع في الكافية. ينظر: شرح الكافية: ٣٦٥/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٥٦٧/٣؛ والمقتضب: ١٩٥/٢؛ واللمع: ٢٣٢، والتبصرة: ٦٤٠/٢-٦٤٧؛ وشرح المُفصّل لابن يعيش: ١٥/٥؛ والإيضاح في شرح المُفصّل: ٥٣٩/١، وقد ذكر ابن الحاجب هذه الطريقة واعترض على الزمخشريّ طريقته.

ومنهم من يذكر جمع القلة والكثرة ثم يورد ما يغلب جمعه على كل بناء^(١).
وقد سلك ابن الحاجب الطريقة الأولى، التي هي طريقة سيويه والجمهور،
ولكنه لم يلتزم ما ذهب إليه سيويه من قَبْل الاعتراضات التي ذكرها الرضيّ
وابن الناظم.

٣

(١) ينظر: المَفَصَّل: ١٨٨؛ والتسهيل: ٢٦٨؛ وشرح الكافية الشافية: ١٨١٥/٤ وغيرها من الكتب التي تناولت شرح ألفية ابن مالك.

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في الجمع: «والرباعي نحو جَعْفَر وغيره على جَعَاْفِر قياساً، ونحو قِرْطَاس على قراطيس، وما كان على زنته ملحقاً أو غير ملحق بغير مدّة أو معها يجري مجراه نحو كَوَكَب وَجَدُول وَعَثِير وَتَنْضُب وَمِدْعَس وَقِرْوَاخ وَقِرْطَاط ومصباح، ونحو جَوَارِبَة وَأَشَاعْنَة في الأعجمي والمنسوب»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وقِرْوَاخ وقِرْطَاط ومصباح) يعني هذه الأمثلة تكسيرها كتكسير الرباعي الذي قبل آخره مدّة، نحو قِرْطَاس، وإن لم تكن رباعيّة، وكذا غير ما ذكره المصنّف من الثلاثي المزيد فيه حرفان أحدهما حرف لين رابعه مدّة نحو: كَلُوب وَكَلَّاب وإِصْبَاح وإِجْفِيل وأُمْلُود، أو غير مدّة كِسْنُور وسُكَيْت^(٢)، وعلى ما قاله سيويه في تصغير مُسْرُوك مُسِيرِيل ينبغي أن يُكسّر إذا كُسّر على مُسَارِيل، وكذا في كَنَهْوَر^(٣) كناهير كما يقال في تصغيره: كُنَيْهَر، ولو قال (ونحو قِرْوَاخ وقِرْطَاط ومصباح كَقِرْطَاس) لكان أوضح، لكنّه أراد وما كان على زنة الرباعيّ بلا مدّة رابعة كجعفر أو معها كَقِرْطَاس يجري مجراه، ثمّ مثل من قوله نحو كَوَكَب إلى قوله مِدْعَس بما يوازن الرباعيّ بلا مدّة رابعة، ومن قوله قِرْوَاخ إلى مصباح بما يوازن الرباعي مع مدّة رابعة»^(٤).

أقول: ذكر ابن الحاجب أنّ أقسام الرباعي وما كان على زنته في الجمع ستة:

الأول: المجرد من الزيادة نحو: جعفر.

(١) الشافية: ٥٤؛ وشرح الشافية للرضي: ١٨٢/٢، ١٨٣. والعِثْر: الغبار. (الصحاح: ٧٣٦/٢) والتَنْضُب: شجر. (الصحاح: ٢٢٦/١)؛ والمِدْعَس: الرمح. (الصحاح: ٩٢٩/٣)؛ والقِرْوَاخ: الناقة الطويلة القوام. (الصحاح: ٣٩٦/١)؛ والقِرْطَاط: الجلس. (الصحاح: ١١٥١/٣).

(٢) الكَلُوب والكَلَّاب: المِنْشَال. (الصحاح: ٢١٤/٣)؛ والإِجْفِيل: الحبان. (الصحاح: ١٦٥٧/٤)؛ والأُمْلُود: الناعم من كلّ شيء. (الصحاح: ٥٤٠/٢)؛ والسَّنُور: واحد عظام حلق الإبل، والسَّيْد، وجملة السلاح. (اللسان: ٣٨١/٤)؛ والسُّكَيْت: القاشور. (الصحاح: ٨١١/٢).

(٣) الكَنَهْوَر: العظيم من السحاب. (الصحاح: ٨١١/٢).

(٤) شرح الشافية: ١٨٤/٢، ١٨٥.

الثاني: المزيد فيه مدة فقط نحو: قِرْطَاس.

الثالث: الملحق بالرباعي المجرد من غير مدّة نحو: جَدُولٌ وَكَوْكَبٌ وَعِثِيرٌ.

الرابع: المزيد الرباعي غير الملحق من غير مدة نحو: تَنْضُبٌ وَمِدْعَسٌ.

٣

الخامس: الملحق بالرباعي المزيد مع مدة نحو: قِرْوَاحٌ وَقِرْطَاطٌ.

السادس: المزيد الرباعي غير الملحق مع مدة نحو: مِصْبَاحٌ.

هذا ما أجمله ابن الحاجب ورتّب عليه الأمثلة على ذلك، وهو موافق لما عليه

٦

الجمهور^(١)، ويؤخذ عليه أنه في هذا الإجمال يحتمل فهم أن الملحق بالرباعي

المجرد يمكن أن يكون فيه مدة وهذا لا يكون ألّبتة، وتوضيح ذلك أن الملحق

بالرباعي المجرد يكون أصله ثلاثياً ولا أقل وتكون الزيادة بحرف واحد هو حرف

٩

الإلحاق، ولهذا لا يتصور حرف آخر؛ لأنه إن كان الزائد حرف مدّ فلا إلحاق.

ولهذا كان يَحْسُنُ - كما ذكر الرضي - أَنْ يَفْصِلَ بين الملحق بالرباعي المجرد،

والملحق بالرباعي المزيد حتى يُبعد هذا اللبس. وهذا ما سار عليه سيبويه^(٢)، ولا

١٢

يصحُّ كون قوله (بغير مدّة) احترازاً من نحو فاعل أو فعول أو فاعِل^(٣)؛ لأن الزيادة

حروف مدّ، فليست ملحقات، فلا تدخل في أيّ من الأقسام السالفة.

(١) ينظر: الكتاب: ٦١٢/٣-٦١٣؛ المقتضب: ٢٢٨/٢؛ والأصول: ١١/٣؛ والتبصرة: ٦٧٥/٢؛

والحمل: ٣٧٨؛ وشرح الحمل لابن أبي الربيع: ٩٨٢/٣؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٦٩/٥. وغيرها.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦١٢/٣-٦١٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية للحاريري: ٣٩٢/١، وليس الحاريري صاحب الرأي، وإنما هو ناقله، وحاشية ابن

جماعة: ١٤٧/١، وقد حظيت عبارة ابن الحاجب بعدد من الاعتراضات المختلفة، وأبرزها: ما ذكره البيدي

(٢٣٢/١) إذ يقول: «وفي قوله (وما كان على زنته) نظراً؛ لأن أفعل الذي مؤنثه فعلاء على زنة جعفر، ومُفَعَّلًا

مفعول الإفعال على زنة جَحْدَب على رأي الأخفش، وكلاهما غير ملحق فيجب أن يكون على فَعَالِل، وقد

مرّ أن جمع الأول فُعَلٌ، لا غير، وباب الثاني التصحيح، ومثل مناكير نادر، فالإطلاق ليس بسديد». وقد لامس

الرضي (١٨٣/٢) أجزاء من هذا الاعتراض، لكنّه عدّ ذلك تجوزاً في قوله (زنته) مع العلم أن الوزن يشمل

عدد الحروف والحركات والسكنات، ومع هذا فإن الحاجب لا يؤخذ عليه هذا؛ لأن تنضّب ومِدْعَس غير

ملحقين لسبب عدم وجود الأصل الملحق به، والفرق بين هاتين الكلمتين وأفعل ومُفَعِّل أن الزيادة في الأوليين

لم تطرد لإفادة معنى، على حين (أفعل ومفعّل) تطرد الزيادة فيهما لإفادة معنى، وهذا هو الفرق.

المسألة الحادية عشرة:

٣ قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: «فإن لم يكن مدّة حُرْكَ، نحو اذهب اذهب، ولم أبله وألم الله، واخشوا الله وأخشي الله، ومن ثم قيل: اخشون وأخشين؛ لأنه كالمفصل»^(١).

٦ يقول الرضي: «قوله: (ومن ثم قيل اخشون وأخشين؛ لأنه كالمفصل) لا وجه لإيراد هذا الكلام ههنا أصلاً؛ لأن الساكن الأول يُحرّك إذا لم يكن مدّة، وإن كان الثاني متصلاً مثل الهاء في: (لم أبله)، أو منفصلاً كاخشوا الله وأخشي الله، أو كالمفصل كاخشون وأخشين؛ فأَيُّ فائدة لقوله (لأنه كالمفصل) وحكم المتصل أيضاً كذلك؟ وهذا مثل ما قال في آخر الكافية^(٢) (وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمفصل)، كأنه توهم ههنا أن حقّ الواو والياء في مثله الحذف كما في اغزن، لكن لما كان النون المؤكدة التي بعد الضمة، كالكلمة المنفصلة لم يحذف في نحو اخشوا الله وأخشي الله، وقد ذكرنا الكلام عليه هناك»^(٣).

أقول: اختلف في تفسير قول ابن الحاجب (لأنه كالمفصل) على ثلاثة آراء: الأول: يُحمل اللفظ على ظاهره، وهو أنه يُحرّك أول الساكنين إذا لم يكن حرف مدّ، وكان الثاني يشبه المفصل. وهذا التفسير مفهوم من اعتراض الرضي. ١٥ الثاني: أي: ومن أجل أنه لم يكن أول الساكنين مدّة حُرْكَ الأول لكنه لا يعود ما حذف كما يعود ذلك في خافا، وخافن؛ لأن النون مع الضمير البارز كالمفصل، ومع الضمير المستتر كالمفصل. وهذا التفسير درج عليه أكثر شراح الشافية^(٤).

(١) الشافية: ٥٧؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣١/٢.

(٢) شرح الكافية: ٤٩٣/٤. وفيه: «قوله: (وهما في غيرهما)؛ أي النونان في غير المثني وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء؛ قوله: (كالمفصل)، أي: كالكلمة المنفصلة، يعني يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة، من حذف الواو والياء، أو تحريكهما ضمّاً وكسراً».

(٣) شرح الشافية: ٢٣٧/٢. وينظر: ٢٢٨/٢.

(٤) ينظر: ركن الدين: ٧٨٣/١؛ واليزدي: ٢٤٧/١؛ والنيسابوري: ١٨٤؛ والجاربردي: ٤١٧/١؛ ومجموعة الشافية: ١٥٧/١ و ١١٣/٢.

وأشار إليه ابن الحاجب نفسه في شرحه على الشافية^(١). وهو أقرب إلى الصواب.

الثالث: أنه إشارة إلى أنهم لم يسوّغوا النقاء الساكنين هاهنا، ولم يجعلوها
 ٣ ك(خَوَيْصَه) مع أن الأول حرف لين، والثاني مدغم، إذ ليس الساكنان في كلمة؛
 لأن النون كالمفصل. وهو رأي ذكره الجاربردي^(٢)، وهو مردود؛ لأن الواو والياء
 إذ انفتح ما قبلهما مع تحركهما ليستا بمدتين^(٣).

٦ واعتراض الرضي^(٤) هنا يتعلق بالتفسير الأول، إذ لم يكن ثمة أمر ملزم، لقوله:
 (كالمفصل) ما دام الساكن الأول يُحرك إذا لم يكن مدة، وكان الثاني متصلاً نحو
 (لم أُبْلِه)، أو منفصلاً نحو (اخشَوْا الله). إلا أنه يستبعد أن يكون ابن الحاجب ذكر
 ٩ ذلك مريداً به ما ذهب إليه الرضي، يدلّ على ذلك أمران:

الأول: قوله: (ومن ثم قيل) دليل على ابن الحاجب يريد أن يُشير إلى حكم
 آخر غير ما سبق، وهو التفريق بين نحو (اخشون) و (خافن).

١٢ الثاني: ما ذكره في شرحه للشافية بقوله: «قوله: (ومن ثم قيل اخشون
 واخشين؛ لأنه كالمفصل) يعني ومن أجل أن نون التأكيد في نحو اخشَوْا واخشِي
 بمنزلة كلمة منفصلة بخلاف النون في خافن فإنها كالم متصل، ومن ثم عاملوها
 ١٥ معاملة المتصل»^(٤).

غير أنه يمكن أن يُقال: إن عبارة ابن الحاجب هي التي دعت إلى هذا اللبس
 في التفسير، ولعلّ إرادته الاختصار ألجأته لهذا.

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٤١٧/١.

(٣) ينظر: بغية الطالب: ٩٢، فقيه نحو من كلام الرضي لا من اعتراضه.

(٤) شرح الشافية: ٢٣.

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في باب التقاء الساكنين: «والكسر الأصل فإن

٣ خولف فلعارض: كوجوب الضم في ميم الجمع ومذ، وكاختيار الفتح في ألم الله»^(١).

يقول الرضي: «قوله (كوجوب الضم في ميم الجمع) ليس على الإطلاق،

٦ وذلك أن ميم الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر،

كقراءة أبي عمرو ﴿عليهم الذلة﴾^(٢) و﴿بهم الأسباب﴾^(٣) ذلك لاتباع الهاء

وإجراء الميم مجرى سائر ما حرك للساكنين، وباقي القراء على خلاف

٩ المشهور، نحو ﴿بهم الأسباب﴾^(٤) و﴿عليهم القتال﴾^(٥) بضم الميم، تحريكاً

لها بحركتها الأصلية لما احتيج إليها: أي الضم، كما مر في باب

المضمرات^(٥)، وإن كانت الميم بعد ضمة، سواء كانت على الهاء كما في قوله

١٢ تعالى: ﴿هم المؤمنون﴾^(٦) وفي قراءة حمزة ﴿عليهم القتال﴾^(٧) أو على غيرها

نحو ﴿أنتم الفقراء﴾^(٨) و﴿لكم الملك اليوم﴾^(٩) و﴿يأت بكم الله﴾^(١٠)

(١) الشافية: ٥٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٤٠.

(٢) الآية رقم ٦١ من سورة البقرة. وقراءة أبي عمرو بن العلاء بكسر الهاء والميم جميعاً؛ ويعقوب بكسر الميم إذا كسر الهاء قبلها، ويضمها إذا ضم الهاء قبلها. ينظر: المبسوط: ٨٥.

(٣) الآية رقم ١٦٦ من سورة البقرة.

(٤) الآية رقم ٢٤٦ من سورة البقرة، وآية ٧٧ من سورة النساء.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ٢/٤٢٤.

(٦) الآية رقم ٤ من سورة الأنفال.

(٧) حمزة والكسائي وخلف يضمون الهاء والميم جميعاً فيها. ينظر: المبسوط: ٨٥.

(٨) الآية رقم ١٥ من سورة فاطر.

(٩) الآية رقم ٢٩ من سورة غافر.

(١٠) الآية رقم ١٤٨ من سورة البقرة وسياقها ﴿أين ما تكونوا يأت بكم الله﴾ وقد كتبت في الشرح خطأ.

فالمشهور ضمّ الميم تحريكاً لها بحركتها الأصلية وإتباعاً لما قبلها، وجاء في بعض اللغات كسرهما للساكنين كما في سائر أخواتها من ساكن قبل آخر^(١).

٣ هذا الاعتراض يتعلق بحكم ميم الجمع، وميم الجمع لا يخلو من أن يكون موقوفاً عليها، أو لا. ولا كلام في الأول لبعده عن هذا الاعتراض، وإن كان الثاني فلا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن، ولا كلام في الأول لعدم تعلقه بهذا الاعتراض، فيبقى الثاني وهو إذا كان ما بعد ميم الجمع ساكناً، ولا يخلو في هذه الحالة أن يكون ما قبل ميم الجمع مكسوراً أو مضموماً. فإن كان ما قبلها مكسوراً جاز الضمّ والكسر، فالضمّ على الأصل في ضمّ الميم؛ لأن أصلها الضمّ، والكسر للإتباع، أو على الأصل في التقاء الساكنين؛ والضمّ هو الأكثر^(٢). وقد عدّ الرضيّ الكسر هو الأشهر إلا أنه لم يرد الكسر إلا في قراءة أبي عمرو، ويعقوب الحضرمي، وهما يُجريان ذلك في جميع القرآن، وباقي القراء على الضمّ^(٣).

١٢ وإن كان ما قبلها مضموماً فتحريكها بالضمّ واجب في الأعراف^(٤)، وإن ورد عن بعض العرب كسر الميم^(٥)، إلا أن أبا علي^(٦) وابن جني^(٧) منعا ذلك. وما ورد في غاية القلة، ويجب أن يلغى ويطرح ولا يقاس عليه^(٨).

١٥ ولعل ابن الحاجب حين أطلق وجوب الضمّ نظر إلى الأعراف والأشهر والأكثر، ومع هذا ما كان له أن يطلق الوجوب، ولا أدل على ذلك من اتفاق شراح الشافية^(٩) على أن

(١) شرح الشافية: ٢٤٠، ٢٤١.

(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٥٥٨/٢، ٥٥٩؛ وبغية الطالب: ٩٤-٩٦.

(٣) ينظر: المبسوط: ٨٥. فأبو عمرو يكسر الهاء والميم جميعاً فيها، ويعقوب يكسرها إذا كسر الهاء قبلها، ويضمها إذا ضمّ الهاء قبلها.

(٤) ينظر: بغية الطالب: ٩٥.

(٥) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٥٥٩/٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤٢٤/٢.

(٧) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٥٥٩/٢.

(٨) ينظر: ركن الدين: ٧٨٨/١؛ واليزدي: ٢٥١/١؛ والنيسابوري: ١٨٦؛ والجاربردي: ٤٢٣/١؛ وقره

سنان: ٣٢٦؛ ومجموعة الشافية: ١٦٠/١، ١١٤/٢.

الإطلاق غير سديد، «وإنما الصواب تقييده بأن يقال: كوجوب الضمّ غالباً في ميم الجمع بعد ضمة»^(١)؛ وقد استدرك ذلك في شرحه على الشافية إذ يقول: «فمِمَّا خولف وجوب الضمّ في ميم الجمع في مثل قولك: عليكم اليوم، مما لم يقع فيه بعد هاءٍ بعد ياءٍ أو كسرة»^(٢).

٣

(١) بغية الطالب: ٩٦.

(٢) شرح الشافية: ٢٤.

المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في باب الوقف: «وإبدال الألف في المنصوب المنون، وفي إذن وفي نحو: اضربن، بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء، على الأفصح»^(١).

يقول الرضي: «قوله (بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء) عبارة ركيكة، ولو قال بخلاف الواو والياء في المرفوع والمجرور لكان أوضح، يعني لا يقلب تنوين المرفوع واوًا وتنوين المجرور ياءً، كما قلبت تنوين المنصوب ألفًا، لأداء ذلك إلى الثقل في موضع الاستخفاف، وإذا كانوا لا يجيزون مثل الأدلّو مطلقًا، ويجيزون حذف ياء مثل القاضي في الوصل، والواو والياء فيهما أصلان، فكيف يفعلون في الوقف الذي هو موضع التخفيف شيئًا يؤدي إلى حدوث واو وياء قبلها ضمة وكسرة؟ وزعم أبو الخطاب^(٢) أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي، كما يقال: رأيت زيدًا، حرصًا على بيان الإعراب»^(٣).

في الوقف على المنون ثلاث لغات^(٤):

الأولى: لغة ربيعة، وهي أن يوقف عليه بحذف التنوين، وسكون الآخر مطلقًا، فيقال: هذا زيد، ورأيت زيد، ومررت بزيد، فيكون المنصوب كالمرفوع

(١) الشافية: ٦٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٧٠/٢.

(٢) هو: أبو الخطاب الأخفش الأكبر، عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عنه يونس، وأبو عبيدة، وسيبويه، وله ألفاظ لغوية انفرد بنقلها عن العرب. ينظر: تاريخ العلماء النحويين: ١٠٩، ١٣٨، ١٣٩؛ وإنباه الرواة: ١٥٧/٢، ١٥٨.

(٣) شرح الشافية: ٢٨٠/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٦٦/٤، ١٦٧؛ والمقتضب: ١٧/٣؛ والخصائص: ٩٧/٢؛ والتبصرة: ٧١٨/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٧٠/٩؛ والجمال: ٣٠٩؛ وشرح الكافية الشافية: ١٩٨٠/٤، ١٩٨١؛ والارتشاف: ٣٩٢/١، والمساعد: ٣٠٢/٤؛ والهمع: ٣٨٦/٣؛ والأشموني: ٢٠٤/٤. وشروح الشافية.

والمجرور، وقد ذكر أبو حيان^(١) وابن عقيل^(٢) أن هذه اللغة ليست لازمة لربعية؛ إذ في أشعارهم الوقف كثيرٌ جداً على المنصوب المنون بالألف، ولهذا لم يذكر سيبويه هذه اللغة، وقد حكاهما: «أبو الحسن [الأخفش]، وأبو عبيدة، وقطرب، وأكثر الكوفيين»^(٣).

٣

الثانية: لغة أزد السراة؛ وهي أن يبدل التنوين في المرفوع واوًا، وفي المنصوب ألفًا، وفي المجرور ياءً، وذكر المازني: أنها لغة قوم من اليمن، وليسوا بفصحاء^(٤).

٦

الثالثة: لغة سائر العرب؛ وهي أن يوقف على المرفوع والمجرور بالسكون، فيقال: هذا زيدٌ، ومررت بزيدٌ، ويوقف على المنصوب بالألف، فيقال: رأيت زيداً؛ وإنما عوضوا من التنوين في المنصوب ألفاً ولم يعوضوا في المرفوع واوًا والمجرور ياءً؛ لأن الياء والواو ثقلان، والألف أخف منهما، والوقف يطلب الخفيف، ويتعد عن الثقيل، فأثبتوا الخفيف، وحذفوا الثقيل.

٩

وذكر الصيمري^(٥) تعليلاً آخر وهو أنهم لو عوضوا في المرفوع واوًا لأشبه آخر الاسم آخر الفعل، وليس في كلام العرب اسم آخره واو قبلها ضمة لازمة، ولو عوضوا من المجرور ياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم، ولم تعرض هذه الوجوه في الألف.

١٢

١٥

ومسألة الوقف على المنون أمرٌ متفقٌ عليه بين النحاة، وإنما اعترض الرضي هنا على ابن الحاجب في أسلوب عرضه لهذه المسألة، وما ذكره الرضي يعدّ مستقيماً لو أنه ذكر أنه لا داعي لقوله (في الواو والياء)؛ لأنه لم يصبح المجرور والمرفوع ذا واو أو ياء أصلاً، حتى يحترز منهما، ولذلك لم أجد أحداً من النحاة ذكر نحواً من

١٨

(١) ينظر: الارتشاف: ٣٩٢/١.

(٢) ينظر: المساعد: ٣٠٢/٤.

(٣) الخصائص: ٩٧/٢.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٣٩٢/١؛ والمساعد: ٣٠٢/٤.

(٥) ينظر: التبصرة: ٧١٨/٢.



هذا، ولو كان يريد أن يبين لغة الأزدي لكان له أن يقول: «والأزدي في المرفوع
والمجرور بالواو والياء، وغيرهم بالحذف»^(١).

(١) بغية الطالب: ٩٩.



المسألة الرابعة عشرة:

قال ابن الحاجب في الوقف: «وقلبها وقلب كل ألف همزة ضعيف، وكذلك قلب ألف نحو حُلبى همزة أو واوًا أو ياءً»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (همزة) لم يكن محتاجاً إليه مع قوله قبل (قلب كل ألف همزة)»^(٢).
وافق الرضي في هذا الاعتراض ركن الدين^(٣)، واليزدي^(٤)، وزادا عليه أن قول ابن الحاجب (وقلبها) يغني عنه قوله (وقلب كل ألف...) ٦

وقد حاول الجاربردي أن يعتذر لابن الحاجب، فقال: «عَدَلْ إلى هذه العبارة؛ لأنه لو اكتفى بقوله (وقلب كل ألف همزة) لاحتمل أن يتوهم متوهم أن المراد هي الألف التي تكون ثابتة حالة الوصل، وألف التنوين لم تكن ثابتة في حال الوصل. ومنشأ ذلك التوهم استبعاد أن التنوين إذا انقلب في الوقف ألفاً انقلب الألف بعد ذلك همزة، وهو ظاهر. وأيضاً لما كان يذكر أن ألف (حُلبى) تنقلب واوًا أو ياء، يوهم أنه مختص بهذا ومخرج من قوله (كل ألف) فلذلك أفردتها بالذكر»^(٥)، وقد ردّ عليه اليزدي بقوله: «وتعلم أن التعميم المستفاد من لفظ (كل) يستوعب صورة الانقلاب أيضاً، فثبت أن هذا الاعتذار تكلف»^(٦). ٩ ١٢

ويبين أن العبارة السليمة هي أن يقول: «وقلب كل ألف همزة، وما للتأنيث خاصة واوًا أو ياءً ضعيف»^(٦)، إذا سلّمنا أن قلب الألف واوًا أو ياءً خاص بالتأنيث؛ إذ في ذلك نظرٌ، سيبيّن في مسألة قادمة^(٧). ١٥

ولهذا فقد كرّر ابن الحاجب في عبارته من غير داعٍ؛ ولا يستقيم ما أورده الجاربردي؛ لأن تنسيق العبارة لم يكن مستقيماً، وكان عليه أن يذكر نحو ما أورده اليزدي. ١٨

(١) الشافية: ٦٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٨٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢٨٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٨٤٠/٢، ٨٤١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢٧٦/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٤٦٥/١.

(٦) شرح الشافية: ٢٧٦/١؛ ٢٧٧.

(٧) ينظر: المسألة الثامنة في الرأي النحوي، ص ٢٦١.

المسألة الخامسة عشرة:

قال ابن الحاجب في الوقف: «ونقل الحركة فيما قبله ساكن صحيح إلا الفتحة إلا في الهمزة، وهو أيضاً قليل، مثل هذا بكراً وخبواً، ومررت ببيكر، وخبى، ورأيت الخبأ، ولا يقال رأيت البكر، ولا هذا جبر، ولا من قفل، ويقال: هذا الردؤ ومن البطي، ومنهم من يفرّ فيتبع»^(١).

يقول الرضي: «قوله (ومنهم من يفرّ فيتبع) يعني في المهموز في الأحوال الثلاث، وكذا غير المهموز، وإن لم يذكره المصنف، والفرق بين المهموز وغيره أنّ المهموز يغتفر فيه الأداء إلى الوزن المرفوض فيجوز ذلك كما يجوز الاتباع، وأما غير المهموز فلا يجوز فيه إلا الاتباع»^(٢).

ذكر النحاة^(٣) شروطاً للوقف بالنقل وهي:

١- أن يكون النقل إلى ساكن، فلا يصحّ النقل في الرّجل.

٢- أن يكون الساكن صحيحاً، فلا يصحّ النقل في الدار، والعون، والبين.

٣- ألا يكون مضاعفاً نحو: العلّ.

٤- أن يكون الحرف المنقول منه صحيحاً، فلا ينقل من غزو.

٥- ألا يؤدي النقل إلى عدم النظر، فلا يصحّ النقل في: انتفعت يُسرّ؛ لأنه يؤدي إلى وزن مفقود في الأسماء وهو: فُعل، ولا في: هذا بشرّ، لأنه يؤدي إلى وزن مفقود في الكلام وهو: فُعل؛ وإنما يجوز في هذا الاتباع، كما ذكر الرضي وغيره، ويستثنى من هذا الشرط المهموز، فإنه يجوز النقل وإن أدّى إلى عدم النظر؛

(١) الشافية: ٦٧؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٢١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٢٢/٢.

(٣) ينظر: التسهيل: ٣٢٩؛ وأوضح المسالك: ٣٤٦/٤؛ والتصريح: ٣٤١/٢، ٣٤٢؛ والهمع: ٣٩٤/٣.

٣٩٥ (بيروت)؛ والأشموني: ٢١٢/٤.

لأن الهمزة خفية، وسكون ما قبلها يزيدا خفاءً، فدعاهم ذلك إلى تحريك ما قبلها أكثر من غيرها؛ لأنه يبينها^(١).

٣ ٦ - ألا تكون الحركة المنقولة فتحة في غير المهموز، وهو شرط لم يره الكوفيون مطلقاً^(٢).

وقول ابن الحاجب (منهم من يفرّ فيتبع) يحتمل في تفسيره أمران:

٦ الأول: قد يفهم منه إرادته لغير المهموز؛ إذ إنّ المهموز يجوز فيه النقل وإن أدى إلى عدم النظير، فلا فرار منه، وإنما الفرار في غير المهموز، الذي لا يجوز فيه النقل، إذا أدى إلى عدم النظير. وإلى هذا مال اليزدي^(٣)؛ إذ أجاز الاتباع في غير المهموز. ٩

الثاني: أن هذا يعد خاصاً بالمهموز على معنى أن بعض تميم تستثقل النقل في المهموز إذا أدى إلى عدم النظير فتحامى ذلك وتفر إلى الاتباع، وهو أقرب إلى مراد ابن الحاجب، من خلال ما ذكره في الإيضاح^(٤) والشرح^(٥). ١٢

وذكر ركن الدين^(٦) والنيسابوري^(٧) أنه لا يجوز الاتباع في نحو حَبْرٌ وَقُفْلٌ؛ لأن اجتماع الساكنين في مثلهما ليس مستقلاً استثقاله إذا كان الحرف الموقوف عليه همزة ساكنة ما قبلها ساكن. ١٥

وقد ذكر سيبويه^(٨) أن الاتباع لغة بعض تميم، إلا أن الأمثلة التي أوردها خاصة

(١) ينظر: شرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٧٣/٩.

(٢) ينظر: الهمع: ٣٩٦/٣. (بيروت).

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٩٦/١.

(٤) ينظر: ٣٠٥/٢.

(٥) ينظر: ٢٨ ب.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٨٨٥/٢.

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٢٢١.

(٨) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٤.

بالمهموز؛ وهو رأي الزَّمَخْشَرِيِّ^(١).

وأشار إلى جواز الاتباع ابن يعيش^(٢)، وأبو حيان^(٣)، والسيوطي^(٤).

وقف أهل الحجاز:

٣

لم يشر ابن الحاجب إليه، وهو نوع من أنواع الوقف بالنقل^(٥)، إلا أنه ذكره في الإيضاح^(٦)، ونصّ عليه سيويه^(٧) وغيره.

ووقف أهل الحجاز هو^(٨): أنهم إذا نقلوا حركة الهمزة حذفوها، ووقفوا على حامل حركتها، كما يوقف عليها مستبدًا بها، فيقولون: هذا الخبّ، ورأيت الخبّ، ومررت بالخبّ، فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة: الإسكان، والروم، والإشمام، والإبدال حيث يكون، والتضعيف.

٦

هذا كلّ إذا كان ما قبل الهمزة ساكنًا، أما إذا تحرّك ما قبلها فإن أكثر العرب يقف عليها كما يقف على المهموز دون نقل، وذلك لأن حركة ما قبلها تُبَيِّنُهَا، فيجرى في الموقوف عليه الإسكان والروم والإشمام، فيقال: خذا خطأ، وأكمؤ، وممتلئ.

١٢

(١) ينظر: المُفَصَّل: ٣٣٩.

(٢) ينظر: شَرْح المُفَصَّل: ٧٢/٩.

(٣) ينظر: الارتشاف: ٣٩٩/١.

(٤) ينظر: الهمع: ٣٩٥/٣ (بيروت).

(٥) ينظر: الكتاب: ١٧٧/٤-١٧٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣١٢/٢-٣١٤؛ وشرح الكافية الشافية:

١٩٩٣/٤، ١٩٩٤؛ والتوطئة: ٣٤٧.

(٦) ينظر: ٣٠٧/٢.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٧٩/٤.

(٨) ينظر: التسهيل: ٣٢٩؛ والارتشاف: ٤٠١/١؛ والهمع: ٣٩٦/٣ (بيروت).



أما الحجازيون فإنهم يخففون الهمزة إذا وليت متحرّكاً بقلب الهمزة حرف
علة مجانسٍ لحركة ما قبلها، فيقال: هذا خطأ، ورعيت الكلاً، وهذه أكمو، وهذا
مُمْتَلِي؛ وليس فيها من وجوه الوقف إلاّ الإسكان^(١) لعدم إمكان غيره.

٣

وكان على ابن الحاجب أن يذكر وقف أهل الحجاز، ما دام أنه ذكر نظيره
من وقف القبائل التميمية والأسدية.

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣١٣/٢، ٣١٤؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٧٣/٩؛ والنيبان في تصريف
الأسماء: ٣٤٥.



المسألة السادسة عشرة:

- قال ابن الحاجب: «ذو الزيادة: حُرُوفُها: اليوم تنسأه، أو سألتُمُونِها، أو السَّمان هويت: التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق والتضعيف إلّا منها»^(١). ٣
- يقول الرضي: «قوله (أي التي لا تكون الزيادة... إلخ) يعني ليس معنى كونها حروف الزيادة أنها لا تكون إلّا زائدة؛ إذ ما منها حرف إلّا ويكون أصلاً في كثير من المواضع؛ بل المعنى أنه إذا زيد حرفاً على الكلمة لا يكون ذلك المزيد إلّا من هذه الحروف، إلّا أن يكون المزيد تضييفاً، سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره كقَرَدَد، وعَبْر، فإن الدال والباء ليستا منها، فالحرف المضعف به -مع زيادته- يكون من جميع حروف الهجاء: من حروف الزيادة كعَلَمَ وجمَعَ، ومن غيرها كقطَعَ وسرَحَ، وقد يكون ذلك التضعيف الزائد للإلحاق كقَرَدَدَ وجَلَبَبَ، ولغيره كعَلَمَ، والذي للإلحاق لا للتضعيف لا يكون إلّا من حروف اليوم تنسأه كجَدُولَ وزُرُقَمَ وعَنَسَلَ، فلا وجه لقول المُصنّف (لغير الإلحاق والتضعيف) فإنه يوهّم أن يكون الإلحاق بغير التضعيف من غير هذه الحروف، وكان يكفي أن يقول: لا تكون الزيادة بغير التضعيف إلّا منها، فأما الزيادة بالتضعيف سواء كان التضعيف للإلحاق أو لغيره، فقد تكون منها وقد لا تكون»^(٢). ١٥
- والحقُّ إن عبارة ابن الحاجب - كما ذكر الرضي - موهمة؛ إذ إن الإلحاق يكون من حروف الزيادة، أو التضعيف، بشرط ألا يكون التضعيف لإفادة معنى، كتضعيف العين، إذا لم يكن من زائد إلّا هو^(٣). ١٨

(١) الشافية: ٧٠؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٣١/٢، ٣٣٢. والزُرُقَم: الشديد الزُرْق. (الصحاح: ١٤٨٩/٤). والعَنَسَل: الناقة السريعة. (الصحاح: ١٧٦٥/٥).

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٠/٤؛ وشرح المُفَصَّل: ١٥٦/٧؛ وأبنية الإلحاق في الصحاح: ٤٦.

المسألة السابعة عشرة:

- ٣ قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «والياء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعداً إلا في أول الرباعي إلا فيما يجري على الفعل، ولذلك كان يستعور كعصفوط»^(١).
- يقول الرضي: «قوله (إلا فيما يجري على الفعل) وهمّ وحقه إلا في الفعل كيدحرج؛ لأن الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوله ياء»^(٢).
- ٦ اتفق الصرفيون^(٣) على زيادة الياء أولاً، في الأسماء، وفي الأفعال.
- أما الأسماء فإنها تزداد مع ثلاثة أصول فصاعداً نحو: يرمع، ولا تزداد في أول الاسم الرباعي، ولهذا كان يستعور على وزن فعللول، فحكم بأصالة الياء في أوله؛ لأن القول بالزيادة يؤدي إلى بناء غير موجود^(٤).
- أما الأفعال: فنحو: يقوم، ويقعد، ويدحرج.
- وما ذكره ابن الحاجب بقوله (فيما يجري على الفعل) غير مستقيم؛ لأن الاسم الجاري على الفعل لا يوجد في أوله ياء، وليس لدلالة المصطلح أثر في ذلك.
- ١٢ وقد ذكر ابن عصفور -عند حديثه عن يستعور- نحواً مما ذكره ابن الحاجب بقوله: «فلو جعلنا الياء زائدة لأدّى ذلك إلى شيئين: أحدهما: أن يكون وزن الكلمة يفعلول وذلك بناء غير موجود، والآخر: لحاق بنات الأربعة الزيادة من أولها في غير الأسماء الجارية على الأفعال وذلك غير موجود في كلامهم»^(٥). وهو استدلالٌ بأمر لا يكون في الياء، وإنما في غير الياء وهي الميم، والهمزة؛ ولذلك فقولهم:

(١) الشافية: ٧٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٧٢/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٧٥/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٦/٤، ٢٦٥؛ والمقتضب: ٥٧/١؛ والأصول: ٢٣٤/٣؛ وسر الصناعة: ٧٦٧/٢؛

والمتع: ٢٨٨/١؛ وشرح الملوكي: ١٣٣.

(٤) ينظر: المتع: ٢٨٨/١.

(٥) المتع: ٢٨٨/١.

«والزيادات لا تلحق بنات الأربعة أولاً إلاّ الأسماء الحاربية على أفعالها نحو مدحرج»^(١) يصدق على الميم والهمزة، أما الياء فلا. فهو تعميم يحتاج إلى تقييد.

٣ هذا وقد كان حديث ابن الحاجب في شرح المَفَصَّل مستقيماً عند حديثه عن زيادة الياء أولاً إذ يقول: «لم يثبت أولاً زيادتها مع الأربعة إلاّ في الأفعال المضارعة، لا في غيرها من الأسماء»^(٢)؛ وهذا ردٌّ منه على ما ذكره في الشافية.، ولعل هذا الوهم متعلق بعبارة ابن الحاجب، وليس متعلقاً بالقواعد الصرفية؛ لأن هذا يستبعد من فهم ابن الحاجب لمثل هذا الأمر.

(١) الأصول: ٢٣٧/٣.

(٢) الإيضاح: ٣٧٩/٢.

المسألة الثامنة عشرة:

قال ابن الحاجب: «الإمالة: أن يُنحَى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصدُ
المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسورٍ أو ياء، أو صائرةً ياءً
مفتوحة، وللفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه»^(١).

يقول الرضي: «قوله (أو لكون الألف منقلبة عن مكسور) عبارة ركيكة؛ لأن
تقدير الكلام قصد المناسبة لكون الألف منقلبة عن مكسور؛ إذ هو عطفٌ على قوله
(لكسرة) فيكون المعنى أنك تقصد مناسبة صوتك بالفتحة والألف الممالتين لكون
الألف عن ياء أو لكون الألف صائرة ياء»^(٢).

اعتراض الرضيّ هنا: أن عبارة ابن الحاجب (أو لكون الألف منقلبة...) تفيد:
أن سبب قصد المناسبة كون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، وإنما المعنى كما
ذكر الرضي: «قصد مناسبة صوت نطقك بالألف بصوت نطقك بأصل تلك الألف
وذلك إذا كانت منقلبة عن ياء أو واو مكسورة كباع وخاف»^(٣)؛ فقصد المناسبة
يكون بين ما يقتضي الإمالة وما يمال^(٤).

وذكر الأشموني^(٥) أن قصد المناسبة هو فائدة الإمالة، وقد تكون الفائدة للتنبيه

(١) الشافية: ٨٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٤/٣.

وقد عرّفها بعضهم بقوله: أن ينحى بالألف نحو الياء، ومنهم من جمع فقال: أن ينحى بالفتحة نحو
الكسرة، وبالألف نحو الياء؛ وهو جيد، إذ إن موقع الإمالة هو الألف. ينظر: الارتشاف: ٢٣٨/١؛
والكافية الشافية: ٤/١٩٧٠؛ النشر: ٣٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٥/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٩٧/٢.

وقد فسّر السيوطي معنى التناسب فقال: «وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث
إن الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحَوَا بالألف نحو الياء، ولا
يمكن أن يُنحَى بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب». الهمع:
٣٧٥/٣.

(٤) ينظر: الأشموني: ٢٢٠/٤.

على أصل الألف، وأسباب الإمالة هي المجوزة لها، واتفق الصرفيون^(١) على أن الأسباب تعود في مجملها إلى شيئين: هما: الكسرة، والياء؛ وتتعدد بعد ذلك الأسباب التفصيلية بين القويّ منها والضعيف؛ وقد أوفى الصرفيون هذا الباب حقّه، مما يغني عن إعادته هنا^(٢).

٣

(١) ينظر: الكتاب: ١١٧/٤-١٤٣؛ والمقتضب: ٤٢/٣-٤٧؛ والأصول: ١٦٠/٣-١٧٠؛ والحمل: ٣٩٣؛ واللمع: ٣١١؛ والتبصرة: ٧١٠/٢؛ والمفصل: ٣٣٥؛ واللباب: ٤٥٢/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٥/٩؛ والتوطئة: ٣٣٧؛ والتسهيل: ٣٢٥؛ والكافية الشافية: ١٩٧٠/٤؛ والارتشاف: ٢٣٨/١؛ والهمع: ٣٧٥/٣ (ط بيروت) وغيرها.

(٢) ذكر ابن السراج أسباب الإمالة فعدها ستة، ووافقه كثيرون، وزاد سيويه ثلاثة أسباب؛ وعدها ابن الجزري عشرة. ينظر: النشر ٣٠/٢؛ وجعلها الأشموني في قسمين: لفظية ومعنوية؛ وليست الإمالة لغة كل العرب، وإنما هي في تميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، وأهل الحجاز لا يميلون إلا قليلا من الألفاظ في مواضع قليلة، وهم يفحمون بالفتح وهو الأصل.

المسألة التاسعة عشرة:

قال ابن الحاجب في الإمالة: «والمنقلبة عن مكسور نحو خاف، وعن ياء نحو ناب والرحى وسأل ورمى»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (عن مكسور) أي: عن واو مكسور؛ ليس ذلك على الإطلاق، بل ينبغي أن يقال: عن مكسور في الفعل؛ لأن نحو رجل مَالٌ ونالٌ وكبشٌ صافٌ أصلها مَوَلٌ ونَوَلٌ وصوفٌ، ومع هذا لا يمال قياساً، بل إمالة بعضها لو أميلت محفوظة»^(٢). ٦

اعتراض الرضي هنا على إطلاق ابن الحاجب في قوله (مكسور) فكأنه ينصرف إلى الفعل والاسم، والمقصود هو الفعل فقط؛ لأن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو في الاسم عند ابن الحاجب، كما سيأتي^(٣)، ولعله رأى أن ذكر المثال (خاف) ينبئ عن المقصود. ٩

وقد سبق لابن الحاجب أن أطلق في قوله: «ولا تؤثر الكسرة في المنقلبة عن واو»^(٤) ولم يقيّد ذلك بالاسم. ١٢

ولا يتوجّب الفهم في قوله (عن مكسور) أي عن ياء أو واو؛ لأن الياء سبب تام لا يحتاج إلى سبب آخر^(٥).

يقول أبو علي: «وفيما كان لامه ألفاً منقلبة عن واو في الأسماء، إنما جاءت في حروف قليلة تحفظ حفظاً؛ فإذا لم تطرد في (عصاً وقفاً) ونحوه في الاسم فهي أجدر ألا تكون في (باب ومال)»^(٦). ١٥

(١) الشافية: ٨٤؛ وشرح الشافية للرضي: ١٠/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٠/٣، ١١.

(٣) ينظر: المسألة السادسة في القواعد الصرفية، ص ٣٠٤ من هذا البحث.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٨/٣.

(٥) ينظر: شرح الشافية للزدي: ٤٠٤/٢.

(٦) التعليقة: ١٨١/٤.

المسألة العشرون:

قال ابن الحاجب في قلب الواو ياءً وهي لام: «وَتَقَلَّبُ الواو ياءً إذا وقعت مكسوراً ما قبلها، أو رابعةً فصاعداً، ولم ينضمَّ ما قبلها، كذُعِي، ورَضِي، والغَازِي، وأغَزِيَت، وتَغَزَّيْتُ، واستَغَزَّيْتُ، ويَغْزِيَان، ويَرْضِيَان»^(١).

يقول الرضي: «فكان على المصنّف أن يقول: ولم يُضَمَّ ما قبلها ولم يجرز قلبها ألفاً، ليخرج نحو أغزى، وليس قوله (ولم يُنضمَّ ما قبلها) على الإطلاق، بل الشرط أن لا ينضمَّ ما قبلها في الفعل نحو: يَغْزُو وَيَدْعُو، وأما في الاسم فيقلب ياء نحو الأدلى جمع الدلو والتغازي، وكان الأولى به أن يقول مكان قوله ولم ينضمَّ ما قبلها: وانفتح ما قبلها، وأن يؤخر ذكر نحو يدعو إلى قوله (وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة) كما نذكر»^(٢).

ويؤيد الرضي كلام سيويه؛ إذ يقول: «واعلم أنَّ الواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب قلبت ياءً وكسر المضموم كما كسرت الباء في مبيع، وذلك قولك: دَلُّوْ وأدِّلْ وأحِقْ كما ترى، فصارت الواو ههنا أضعف منها في الفعل حين قلت: يَغْزُو، ويسرُّو»^(٣).

وواضح أن سيويه يقلب الواو ياءً في الاسم وإن انضمَّ ما قبلها.

ثم إن ما ذكره الرضي من قوله: (وكان الأولى به أن يقول...) يجعل ابن الحاجب سالماً من الاعتراض لو ذكر ذلك؛ غير أنَّ الرضي اضطرب في ذلك، فذكر أولاً أنه كان ينبغي أن يقول: (ولم يضمَّ ما قبلها ولم يجرز قلبها ألفاً) ثم عاد ورأى ألا يذكر هنا (ولم ينضمَّ ما قبلها)، وترك الشرط الثاني الذي أضافه، ورأى أن يقال: وانفتح ما قبلها؛ ويؤخر: يدعو ويغزو إلى الفصل الثاني؛ لأن انضمام ما قبل الواو

(١) الشافية: ١٠٥؛ وشرح الشافية للرضي: ١٦٠/٣، ١٦١.

(٢) شرح الشافية: ١٦٧/٣.

(٣) الكتاب: ٢٨٣/٤.

يخصّ نحو (يدعو ويغزو) ولذا فإن قول ابن الحاجب (بخلاف يدعو ويغزو) يوهم أنّ لها حكماً لم يُشير إليه من قبل، وليس كذلك، فقد عناه بقوله (ولم ينضمّ ما قبلها).

٣

وكثير من الصرفيين^(١) يذكر شرط قلب الواو ياءً وجوباً إذا وقعت رابعة فصاعداً بعد فتح، ولم يُشير غير الزمخشري^(٢) إلى شرط ألا ينضمّ ما قبلها؛ لأن هذا الشرط قد يُعلم من مناسبة الضمة للواو في الفعل، كما عُلِمَ أيضاً أن الواو تقلب ياء إذا وقعت بعد كسرة، ولهذا لم ينبّه إليه هنا.

٦

ولعلّ ابن الحاجب لم يخصّص قوله (ولم ينضمّ ما قبلها) بالفعل؛ لأنه سيذكر بعد ذلك الاسم، بقوله «وتقلب الواو طرفاً بعد ضمة في كل متمكّن»^(٣). إلا أن ابن يعيش^(٤) حين فسّر كلام الزمخشري ذكر أن ذلك في الاسم والفعل، فالفعل نحو يدعو ويغزو، والاسم نحو: عرقوة، ولهذا لو قال ابن الحاجب (وانفتح ما قبلها) لخرج نحو عرقوة؛ وإن كان قد خرج بالقيّد الذي ذكره وهو (ولم ينضمّ ما قبلها).

١٢

(١) ينظر: المقتضب: ١٣٦/١ والمنصف: ١٦٤/٢ وسر الصناعة: ٧٣٧/٢ والتبصرة: ٨٢٧/٢ وشرح المفصل لابن يعيش: ٩٨/١٠.

(٢) ينظر: المفصل: ٣٩١.

(٣) الشافية: ١٥٠. وينظر: شرح الشافية لتركيب الأنصاري: ٢١٢/٢.

(٤) شرح المفصل: ١١٥/١٠.

المسألة الحادية والعشرون:

قال ابن الحاجب في قلب الياء ألفاً، والهمزة ياءً في فعائل وشبهه: «وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة بعد ألفٍ في باب مَسَاجِدَ وليس مفردُها كذلك ألفاً، والهمزة ياءً، نحو مطايا وركايا، وخطايا على القولين، وصلايا جمع المهموز وغيره، وشوايا جمع شأوية، بخلاف شَوَاءٍ جمع شائية من شأوتُ، وبخلاف شواءٍ وجواءٍ، جمعي شائية وجائية على القولين فيهما، وقد جاء أداوى وعلاوى وهراوى مراعاةً للمفرد»^(١).

يقول الرضي: «قوله (فيهما) أي: في شَوَاءٍ جمع شائية من شئتُ مشيئة، وفي جَوَاءٍ جمع جائية من جئتُ مجيئاً، وكلاهما من باب واحد؛ إذ هما أجوفان مهموزا اللام، فلم يحتج إلى قوله (فيهما) وليس القولان في شَوَاءٍ جمع شائية من شأوتُ؛ إذ لا قلب فيه عند الخليل؛ لأنه إنما يقلب خوفاً من اجتماع الهمزتين»^(٢).

وقد آيد الرضي في اعتراضه هذا اليزدي فقال: «وإنما جاء بمثالين، وإن كانا من نحو واحد؛ لأن أحدهما من يَفْعَل بالفتح، والآخر من يَفْعَل بالكسر؛ إذ لا فرق بينهما إلا بهذا الوجه، ولو اكتفى بأحدهما جاز»^(٣)؛ ولا أثر لاختلاف بابي جواءٍ وشواءٍ في القلب هنا، ولهذا لو اكتفى بجواءٍ كان أولى؛ حتى لا تلبس شواءٍ بتلك التي هي من شأوت.

(١) الشافية: ١٠٧، وشرح الشافية للرضي: ١٧٩/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٨١/٣، ١٨٢. والرضي يشير إلى الخلاف بين الخليل وسيبويه؛ إذ إن الخليل يرى أن نحو جواءٍ ليس فيه قلب، وإنما هو منقول عينه إلى لامه، وسيبويه يرى أن القياس هو قلب عينه وهي الياء إلى الهمزة لأنها وقعت عيناً لاسم فاعل فعل اعتلت فيه، ثم قلبت الهمزة التي هي لام الفعل ياء لاجتماع الهمزتين ثم أعلت إعلال قاضٍ... ينظر: الرضي: ٥٩/٣-٦٢.

(٣) شرح الشافية: ٥٢٣/٢.

المسألة الثانية والعشرون:

قال ابن الحاجب: «الإبدال: جعلُ حَرْفٍ مكانَ حَرْفٍ غَيْرِهِ، ويُعرفُ بأمثلة اشتقاقه كُثْرًا وأَجْوَهُ، وبقلّة استعماله كالنَّعَالِي، وبكونه فرعًا والحرفُ زائدٌ كضَوِيرَب، وبكونه فرعًا وهو أصلُ كُمُوِيه، وبلزوم بناءٍ مَجْهُولٍ نحو هَرَّاقٍ واصطبر واذاًرك»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وهو أصل) أي: الحرف المبدل منه أصل كواو مُوِيه وهائه، ولا شك في انغلاق ألفاظه ههنا»^(٢).

انغلاق ألفاظ ابن الحاجب حصل لحذف كثير من الألفاظ التي تفيد المعنى المراد، واستخدامه لضمائر تعود على ألفاظ بعيدة، أو مُقدَّرة، وتقدير الكلام: بكون اللفظ فرعًا في لفظ آخر، والحرف أصلٌ في الفرع، فالحرف الذي يزاؤه في الأصل يكون بدلًا^(٣)، كُمُوِيه، فإنها فرع ماء لكونه تصغيره^(٤)؛ والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها؛ ولو لم يوضح مراده بالمثل لانغلاق تمامًا؛ ولهذا قال ابن الناضم: «سياق وقوعه معطوفًا ومعطوفًا عليه ما يعرف به إبدال الحرف من غيره، يقتضي أن يكون الهاء في (مُوِيه) بدلًا عن الهمزة في (ماء) كما أنّ الواو في (ضويرب) بدل من الألف في (ضارب) وهو لا يريد ذلك، وإلاّ لم يكن في التفريق بين الزائد والأصليّ فائدة، وإنما يريد أنّه يعرف من كون المثال فرعًا والحرف غير مزيد أنّه بدل منه ما في الأصل، وكلامه هذا لا يدل على ذلك أصلاً، ولو كان دالاً لكان منقوضاً بنحو: (أوائل وعيائل)، فإنّه فرع والهمزة فيه غير مزيدة، ومع ذلك فليس ما في الواحد بدلًا

(١) شرح الشافية للرضي: ١٩٧/٣؛ والشافية: ١٠٩.

(٢) شرح الشافية: ١٩٨/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية للحاربردي: ٨٥١/٢؛ والصافية: ٥٤٩.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٥٤/١ وفيه: «ماءٌ فاعلم وإنما أصله الهاء، وتصغيره مُوِيه فاعلم، وجمعه أمواه ومياه». والمنصف: ١٤٩/٢؛ وسر الصناعة: ٧٩٠/٢؛ واللباب: ٢٩٨/٢؛ والممتع: ٣٤٨/١؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٥/١٠.

منها، وإنما هي بدلٌ مما في الواحد»^(١). وابن الناطم يشير إلى انغلاق ألفاظ ابن الحاجب هنا، وصعوبة فهم مراده، ولم يذكر الرضي ما ذكره ابن الناطم هنا في ردّه على ابن الحاجب بنحو (أوائل)، غير أن الجاربردي ردّ على ابن الناطم بقوله: «وهو مدفوع؛ لأنه لا يلزم من كون الهمزة غير زائدة في الفرع أن تكون أصلية فيه، فالهمزة في أوائل وإن كانت غير زائدة فليست أصلية بل هي منقلبة عن الواو»^(٢). وقد ردّ اليزديّ على الجاربرديّ بقوله: «لأن الانقلاب لا يخرج الحرف عن الأصالة، ألا تراك تقول: ميزان مفعال، وإن كانت الياء منقلبة عن الواو»^(٣). وهو يشير إلى أن الأصل لا ينافي المنقلب، ما دام أنَّ أصله ليس زائداً.

(١) بغية الطالب: ٢٣٣، ٢٣٤.

(٢) شرح الشافية: ٨٥١/٢.

(٣) شرح الشافية: ٥٣١/٢.

المسألة الثالثة والعشرون:

قال ابن الحاجب: «الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكنٍ فمتحرك من مخرج واحدٍ من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين؛ فالمثلان واجبٌ عند سكون الأول إلا في الهمزتين إلا في نحو السَّأَل والدَّأَث»^(١).

يقول الرضي: «قوله (إلا في الهمزتين) ليس الإطلاق بوجه، بل الوجه أن يقال: الهمز الساكن الذي بعده همز متحرك: إما أن يكونا في كلمة، أو في كلمتين، فإن كانا في كلمة أدغم الأول إذا كانا في صيغة موضوعة على التضعيف، كما ذكرنا في تخفيف الهمزة، وفي غير ذلك لا يدغم، نحو قرأى على وزن قِمَطَرٍ من قرأ وإن كانا في كلمتين نحو اقرأ آية، وأقري أباك، وليقرأ أبوك؛ فعند أكثر العرب على ما ذهب إليه يونس والخليل يجب تخفيف الهمزة، فلا يلتقي همزتان، وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين، وأناس معه قال سيبويه: وهي رديئة، وقال: فيجب الإدغام في قول هؤلاء مع سكون الأولى، ويجوز ذلك إذا تحركتا نحو قرأ أبوك، قال السيرافي: توهم بعض القراء أن سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الأمر على ما توهموا؛ بل إنما أنكره على مذهب من يخفف الهمزة، كما هو المختار عنده، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ويجوز الإدغام في قول هؤلاء يعني على تلك اللغة الرديئة»^(٢).

يقول سيبويه في ذلك: «وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك وأقري أباك؛ لأنك لا يجوز لك أن تقول: قرأ أبوك فتحققها فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً، فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قاله العرب، وهو قول الخليل ويونس. وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء،

(١) الشافية: ١٢٠؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٣٦/٣. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٨٣/٦.

فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو رديء^(١).

وقد تابع الصرفيون^(٢) سيويه في ذلك.

٣ ولم يُشر ابن الحاجب إلى هذه اللغة، وهو ما اعترض عليه الرضيّ. مع أنّ ابن الحاجب أشار إلى ذلك في شرحه على المُفَصَّل^(٣)، ولعلّه نظر إلى أن هذه اللغة لا تستحقّ أن تذكر في هذه المقدمة المختصرة.

٦ أما الهمزتان إذا وقعتا في كلمة واحدة، فإنه يجوز الإدغام، ولم يخالف فيها أحد.

(١) الكتاب: ٤٤٣/٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٥٨/١، ١٩٨؛ والأصول: ٤١٣/٣؛ والتبصرة: ٩٣٧/٢؛ واللباب: ٤٧٢/٢؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٣٤/١٠؛ والتسهيل: ٣٢٢؛ وشرح الكافية الشافية: ٢١٧٥/٤.

(٣) ينظر: الإيضاح: ٤٩٧/٢. وقد تناول بعض شُرّاح الشافية التفصيل في هذه المسألة ومنهم: ركن الدين: ١٣٣٧/٢؛ والحاربرديّ: ٩٠٤/٢.

المسألة الرابعة والعشرون:

- قال ابن الحاجب: «الإدغام: أن تأتي بحرفين ساكنين فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثليين والمتقارين؛ فالمثلان واجب عند سكون الأول إلا في الهمزتين إلا في نحو السَّال والدَّاءُث، وإلا في الألفين لتعذره»^(١). ٣
- يقول الرضي: «قوله (وإلا في الألف) لما قال: (واجب عند سكون الأول) ولم يقل: مع تحرك الثاني، أوهم أن الألف يدغم في مثله؛ لأنه قد يلتقي ألفان، وذلك إذا وقفت على نحو السماء والبناء، بالإسكان كما مر في تخفيف الهمزة فإنك تجمع فيه بين ألفين، ولا يجوز الإدغام؛ لأن الإدغام اتصال الحرف الساكن بالمتحرك، كما مر، والألف لا يكون متحركاً، والحق أنه لم يحتج إلى هذا الاستثناء؛ لأنه ذكر في حد الإدغام أنه الإتيان بحرفين: ساكن فمتحرك، والألف لا يكون متحركاً»^(٢). ٦
- لما كانت الألف ساكنة، ولا تقبل الحركة، فإنه لا يصلح فيها الإدغام، ولذا قال سيويه: «لأن الألف لا تدغم في الألف؛ لأنهما لو فعل ذلك بهما فأجريتاً مجرى الدالين والتائين تغيرتا فكانتا غير ألفين»^(٣) وهو يقصد أن الثاني من المدغم لا يكون إلا متحركاً، والألف لا تحرك، فتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة، والأول لا يكون إلا كالثاني وإن كان ساكناً، فامتنع فيها مع ما قاربها ما امتنع فيها مع مثلها^(٤)، وعلل الصيمري بتعليل آخر قوي، يقول: «فالذي لا يدغم ولا يدغم فيه: الألف؛ لأنه حرف ضعيف الاعتماد، يخرج بهواء الصوت»^(٥) وهو تعليل جيد يؤيده ما ذكره الرضي في تعريف الإدغام؛ إذ يقول: «هو الإتيان بحرف واحد مع اعتماد

(١) الشافية: ١٢٠؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣٣/٣، ٢٣٤.

(٢) شرح الشافية: ٢٣٧/٣.

(٣) الكتاب: ٤٤٦/٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٦/١٠.

(٥) التبصرة: ٩٣٣/٢.



على مخرجه قوي»^(١) ولا يمكن في الألفين هذا الاعتماد القوي فتعذر الإدغام.

وكلا التعليين قويان، ويكمل أحدهما الآخر، ولهذا فإن قول ابن الحاجب «ساكن فمتحرك» يغني عن ذكر حكم الألف هنا خاصة، لكونها ساكنة دائماً، وإن أريد لها الحركة انقلبت إلى حرف آخر؛ ولعله أراد أن ينص على حكمها من باب زيادة التوضيح، غير أن هذا التوضيح لا يناسب هذا المختصر الموجز.

٣

(١) شرح الشافية: ٢٣٥/٣.



المسألة الخامسة والعشرون:

قال ابن الحاجب في الإدغام: «وتنقل حركته إن كان قبله ساكنٌ غير لينٍ نحو يَرْدٌ، وسكون الوقف كالحركة»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (غير لين) احتراز عن نحو رادٌ وتُمُودٌ وأُصَيِّمٌ، وليس له هذا الإطلاق، بل الواجب أن يقول: غير مدٌ ولا ياء تصغير؛ لأن نحو أودٌ وأيلٌ نقل فيه الحركة إلى الساكن مع أنه حرف لين»^(٢). ٦

أصل المسألة: أنه إذا كان المدغم متحركاً فلا يخلو أن يكون السابق له متحركاً أو ساكناً، فإن كان متحركاً بقي على حركته وسكن ذلك الحرف المدغم، وأدغم فيما بعده، وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم، وأدغم نحو يَرْدٌ ويشدُّ، والأصل: يَرْدُدٌ، ويشدَّدٌ، نقلت ضمة الدال الأولى إلى الراء فأدغمت، ومثلها يشدَّدٌ؛ وذلك خوفاً من أن يلتقي ساكنان، وهو الراء؛ لأن أصلها ساكن، والحرف المدغم، فإنه ساكنٌ لأجل الإدغام. ١٢

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مدٌ ألفاً أو واواً أو ياء تصغير لم يُنقل إليه حركة؛ لأن تحريك هذه الثلاثة غير ممكن، وذلك نحو: رادٌ، وتُمُودٌ، وأُصَيِّمٌ تصغير أُصَيِّمٌ^(٣). ١٥

هذا هو الذي عليه أكثر الصرفيين^(٤)، ولهذا فقول ابن الحاجب (غير لين) يوهم أن الواو والياء إذا كانتا حرفي لين أي ساكنة وما قبلها مفتوح لا ينقل إليها حركة، وليس هذا بصحيح؛ لأنها في هذه الحالة قد تقبل الحركة، أو تقوم ١٨

(١) الشافية: ١٢٠؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣٤/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٤٩.

(٣) ينظر: الهمع: ٤٤٤/٣ (بيروت).

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٣٧/٤؛ وشرح الملوكي: ٤٥٠؛ وشرح الكافية الشافية: ٢١٨٣/٤.

مقامها^(١)؛ وإنما الذي لا يقبل الحركة هو حرف المدّ، وباء التصغير للزومها السكون.

وقد ذكر الصيمريّ أيضًا نحوًا مما قاله ابن الحاجب؛ إذ يقول: «إلا أن يكون الساكن الأول حرفًا من حروف المدّ واللين فيجوز حينئذٍ الإدغام بعده»^(٢). وعلى هذا سار ابن عصفور^(٣). وسار على نهج الرضيّ في اعتراضه بعض شُرّاح الشافية^(٤).

وابن الحاجب يستخدم أحيانًا مصطلح اللين وقد يريد به المدّ، والعكس، ولعلّه لا يفرق بينهما بدليل أنه سبق أن قال في باب التصغير: «والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياءً إن لم تكنها»^(٥) وقد اعترض عليه الرضيّ حينذاك، فقال: «ولا حاجة إلى التقييد بالمدة بل كل حرف لين رابعة»^(٦) وسبق بيان ذلك في موضعه^(٧).

(١) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيويه: ١٢٥١/٢ وفيه: «فإذا كان قبل الواو الساكنة ضمّة وقبل الياء كسر فهما على منهاج الألف، فلذلك لم يستحسن الإدغام في قولك: هذا ثوب بكرٍ، وعيب بكرٍ، كما يستحسن في قولك: المائل لك وما أشبهه.

(٢) التبصرة: ٩٣٥/٢.

(٣) ينظر: الممتع: ٦٣٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية لنقره كار، وزكريا الأنصاري، في مجموعة الشافية: ٢٣٣/٢.

(٥) الشافية: ٣٥؛ وشرح الشافية: ٢٤٩/١.

(٦) شرح الشافية: ٢٥٠/١.

(٧) ينظر: المسألة الثامنة في مبحث العبارة ص ١٠٢.

المسألة السادسة والعشرون:

- قال ابن الحاجب في الخط: «وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها بما الحرفية، نحو ﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ﴾، وأينما تكن أكن، وكلما أتيتي أكرمتك، بخلاف إن ما عندي حسن، وأين ما وعدتني، وكل ما عندي حسن»^(١).
- يقول الرضي: «قوله (الحروف وشبهها) أي: الأسماء التي فيها معنى الشرط أو الاستفهام نحو أينما وحيثما وكلما، وكان ينبغي أن يقول: بما الحرفية غير المصدرية؛ لأن ما المصدرية حرفية على الأكثر ومع هذا تكتب منفصلة نحو إن ما صنعت عجب، وإنما كتبت المصدرية منفصلة مع كونها حرفية غير مستقلة أيضاً تنبيهاً على كونها مع ما بعدها كاسم واحد؛ فهي من تمام ما بعدها لا ما قبلها»^(٢).
- اعتراض الرضي هنا يذهب بنا إلى (ما) المصدرية، وماهيتها.
- فما المصدرية حرف على الراجح، حتى إن ابن خروف قال: إنها حرف باتفاق، ورد على من نقل فيها خلافاً^(٣)، فقال ابن هشام: «والصواب مع ناقل الخلاف، فقد صرح الأخصر وأبو بكر باسميتها»^(٤)؛ وقال أبو حيان في الحروف المصدرية: «و(ما) على خلاف فيها أهي اسم أم حرف»^(٥). وعلى هذا فليس لدينا دليل قوي على رأي ابن الحاجب في (ما) أهي اسم أم حرف فينبني عليه الحكم، ثم إن ما ذكره الرضي في أن نحو: (إن ما صنعت عجب) قال بعض النحاة إنها بمعنى الذي^(٦)، فتكون بهذا موصولة، فلا حاجة إلى الاستثناء؛ لأن (ما) المصدرية قسمها النحاة^(٧) قسمين: الأول: المصدرية الظرفية أو الزمانية، نحو (ما دمت حياً) أي مدة

(١) الشافية: ١٤٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٣/٣٢٥؛ والآية رقم ١١٠ من سورة الكهف.

(٢) شرح الشافية: ٣/٣٢٥.

(٣) مغني اللبيب: ٤٠٢.

(٤) النكت الحسان: ٢٩٧.

(٥) ينظر: نتائج الفكر: ١٨٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٣٩٩، ٤٠٠؛ وأوضح المسالك: ١/٢٣٧؛ وقطر الندى: ١٧٩؛ وجمع الهوامع:

٣٥٢/١. وقد اختار ابن هشام «الزمانية» مصطلحاً لما في المغني، و«الظرفية» في الكتابين الآخرين.

- دوامي، والثاني: المصدرية غير الظرفية، وهي تلك التي تكون بمعنى الذي، إلا أن بعضهم جعل هناك فرقاً لا يكاد يلمس، يقول السهيلي: «وتلخيص ما تقدم أن (ما) وغيرها من الموصولات إذا عنيت بها المصدر لم يحز أن تكون الصلة فعلاً مشتقاً من ذلك المصدر؛ لأن الصلة كالصفة توضح الموصول وتبينه، والشيء لا يبين نفسه؛ إذ لا معنى في الفعل أكثر من الدلالة على المصدر، إلا أن تختلف أنواعه، فتكون الصلة مميزة بين نوع ونوع»^(١)؛ وتوضيح مراده هنا أن (ما) المصدرية يُقصد بها مصدرٌ خاصٌّ، فإذا قيل: يعجبني ما صنعت، أي نحو القيام أو الجلوس أو الاجتهاد أو غيره من المصادر الخاصة، ولهذا لم يحز في المصدرية هنا أن تكون الصلة مشتقة من ذلك المصدر؛ أما إذا كانت الصلة مختلفة الأنواع فيكون المعنى على أن تكون (ما) موصولة؛ لأنها تناسب الإبهام المعقود في الاسم الموصول^(٢).
- ومع هذا الفرق الدقيق في المعنى إلا أنه لا يكاد يحصل فرقٌ بينهما في اللفظ، فلا محالة أن تأخذ حكم الموصولة في الوصل والفصل، والموصولة فيها ثلاثة مذاهب^(٣):
- الأول: أنها تكون متصلة مع ما قبلها. وهو رأي ابن قتيبة^(٤)، وابن درستويه^(٥).
- الثاني: أنها تكون مفصولة، وهو رأي ابن عصفور^(٦).
- الثالث: أن الغالب أن تكتب موصولة، ويجوز فصلها، وهو اختيار ابن مالك^(٧).
- ولابن الحاجب مخرج في ذلك، حين لم يستثن المصدرية؛ إذ لعله ينظر إلى جواز الاتصال.

(١) نتائج الفكر: ١٩٢.

(٢) ينظر: كلام المحقق في نتائج الفكر: ١٩٢.

(٣) ينظر: الهمع: ٤٧٢/٣. (بيروت).

(٤) ينظر: أدب الكاتب: ١٧١.

(٥) ينظر: كتاب الكتاب: ٥٤-٦١.

(٦) شرح الحمل: ٣٥٠/٢؛ وينظر: الهمع: ٤٧٢/٣.

(٧) ينظر: التسهيل: ٣٣٢.

ملحق في الاعتراض في مبحث العبارة:

وثمة مسألتان يمكن أن يفاد منهما في هذا المبحث، وقد وردتا في غيره، وهما:

- ٣ ١- المسألة الخامسة في مبحث التعريفات، وقد كان الاعتراض عليها بسبب عبارة ابن الحاجب في تعريف فاعل وتفاعل، ولهذا تردّد شراح الشافية في تقدير صاحب الحال (متعلقاً بالآخر)، وهذا بسبب فساد نسق العبارة^(١).
- ٦ ٢- المسألة الأولى في مبحث السماع؛ حيث اعترض الرضيّ على ما أطلقه ابن الحاجب من حكم في كسر مضارع كل مثال مع أنه لم يطّرد كل ذلك، بل لا بُدّ من تقييد، وهو ما احتاجت إليه عبارة ابن الحاجب؛ إذ كان ينبغي أن يقيد كل مثال بالواوي، ثم إن الكسر ليس بمطّرد في كل مثال واوي وإنما ذلك محصور في أمثلة ذكرها الرضيّ؛ وعلى هذا فإن ابن الحاجب أطلق في موضع التقييد^(٢).

(١) ينظر ص ٥٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ١٦٨ من هذا البحث.

الفصل الثاني :

الاعتراضات في الأدلة

- الاعتراض في الاستدلال
- الاعتراض بالسماع
- الاعتراض بالقياس
- الاعتراض بالإشتقاق
- الاعتراض بالنظير وعدمه
- الاعتراض بالرأي النحوي
- الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب نفسه

المبحث الأول:

الاعتراض في الاستدلال

مقدمة في الاستدلال

الاستدلال: مأخوذ من الدليل، والدليل: «عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه إلى علم ما لا يُعلم في مستقر العادة اضطراراً»^(١). ٣

وقيل إنه «الذي يلزم من العلم به العلم لوجود المدلول»^(٢).

وقيل إنه «الذي يلزم من العلم أو الظنّ به العلم أو الظنّ بتحقيق شيء آخر»^(٣). ٦
وعلى هذا التعريف فالدليل نوعان: قطعيّ، وظنيّ.

والاستدلال قيل في تعريفه إنه «تقرير الدليل لإثبات المدلول»^(٣).

وقال ابن الأنباري: «الاستدلال طلب الدليل كما أنّ الاستفهام طلب الفهم، والاستعلام طلب العلم»^(٤). ٩

أنواع الاستدلال:

أنواع الاستدلال كثيرة جداً^(٥)، غير أنّ منها ما يكثر، ومنها ما يقلّ، فأكثر ما يتمسك به ما يلي: ١٢

أولاً: الاستدلال بالتقسيم: قال ابن الأنباري: «يكون على ضربين: أحدهما: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلّق الحكم بها فيبطلها جميعاً، فيبطل بذلك قوله، والثاني: أن يذكر الأقسام التي يجوز أن يتعلّق الحكم بها فيبطلها إلا الذي يتعلّق به الحكم من جهته فيصحّ قوله»^(٦). ١٥

(١) الإغراب في جدل الإغراب: ٤٥.

(٢) الكليات: ٤٣٩، ٤٤٠.

(٣) التعريفات: ١٧.

(٤) لمع الأدلة: ١٢٧.

(٥) ينظر: لمع الأدلة: ١٢٧.

(٦) لمع الأدلة: ١٢٧، ١٢٨.



ثانيًا: الاستدلال بالأولى: وهو «أن يُبين في الفرع المعنى الذي تعلّق به الحكم في الأصل وزيادة»^(١).

٣ ثالثًا: الاستدلال ببيان العلة: وذلك من وجهين: أحدهما: أن يُبين علة الحكم ويستدلّ بوجودها في موضع الخلاف لوجود بها الحكم. والثاني: أن يُبين العلة ثم يستدلّ بعدمها في موضع الخلاف لعدم الحكم^(٢).

٦ رابعًا: الاستدلال بالأصول: قال ابن الأنباري: «مثل أن يستدل على إبطال مذهب من ذهب إلى أن رفع الفعل المضارع إنما كان لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة بـ(أن ما ذهب إليه يؤدي إلى خلاف الأصول؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم، وهذا خلاف الأصول؛ لأن الأصول تدل على أن الرفع قبل النصب؛ لأن الرفع صفة الفاعل والنصب صفة المفعول، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك الرفع قبل النصب....»^(٣).

١٢ خامسًا: الاستدلال بعدم الدليل في الشيء على نفيه: قال ابن الأنباري: «اعلم أنّ هذا مما يكون إذا ثبت لم يخف دليله، فيستدل بعدم الدليل على نفيه»^(٤). ثم قال: «وقد زعم بعضهم أن النافي لا دليل عليه، وإنما الدليل على المثبت، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الحكم بالنفي لا يكون إلاّ عن دليل، وكما يجب الدليل على المثبت فكذلك أيضًا يجب الدليل على النافي»^(٥).

١٨ سادسًا: الاستدلال بالاستقراء: مثل انحصار الكلم في ثلاث: الاسم والفعل والحرف^(٦).

(١) لمع الأدلة: ١٣١.

(٢) ينظر: لمع الأدلة: ١٣٢.

(٣) لمع الأدلة: ١٣٢، ١٣٣.

(٤) لمع الأدلة: ١٤٢.

(٥) لمع الأدلة: ١٤٢.

(٦) ينظر: الاقتراح: ٣٣٧.



- سابعاً: الاستدلال بخلو الأصل من الدليل، وذلك بأن يستدل بالأصل على أمر،
فينفي الدليل عن الأصل؛ وذلك كاستدلال ابن الحاجب على تصغير: مذ: منيذ،
٣ بإعادة النون إليه بدليل منيذ^(١)، فقال الرضي: «لم يقم دليل عليه»^(٢)، أي على أن
أصل مذ: منيذ.
- ثامناً: الاستدلال يلزم ما لا يلزم: كأن يُستدلّ على أن آجر: فاعل بدليل أن
٦ مصدره على إجارة، وهذا يعني انتفاء أن يكون آجر على أفعال، فيقال: إن هذا من
لزوم ما لا يلزم؛ إذ إن كون مصدر آجر إجارة لا يلزم من ذلك انتفاء أفعال^(٣).
- وذكر السيوطي أدلة أخرى كالاستدلال بالعكس، وعدم النظر، والاستحسان،
٩ وغيرها، يُدّ أنها لا تطرد جميعها، ودلائلها ضعيفة، وإن كان عدم النظر قوياً، فله
مبحث مخصوص به.
- ولم يخرج الرضي في اعتراضاته على ابن الحاجب في استدلاله عن هذه
١٢ الأنواع المذكورة، والمسائل التالية توضّح ذلك.
- فهو يذكر المسألة الصرفية عند ابن الحاجب ويوضح استدلاله، ثم يورد آراء
الصرفيين فيها، محاولاً الاستقصاء في ذلك، ثم ينتهي إلى بيان رأيه، وقد يكون هذا
١٥ الرأي معترضاً على ما تقدّم عند ابن الحاجب أو غيره، وبخاصة في الاستدلال.

(١) ينظر: الشافية: ٣٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢١٩/١.

(٣) ينظر: المسألة الثالثة في مبحث الاستدلال ص ١٥٤ من هذا البحث.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في التصغير: «والاسم على حرفين يُرَدُّ محذوفه، تقول في عِدَّةٍ وَكُلُّ اسْمًا وَغَيْدَةٌ وَأَكِيلٌ، وفي سِهٍ وَمُذٍ اسْمًا سَتِيهَةٌ وَمُنِيذٌ»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (وفي مذ) هذا بناءً على أن أصله مُنْذٌ، وقد ذكرنا في شرح الكافية أنه لم يَقم دليلٌ عليه»^(٢).

ويقول في شرح الكافية: «عند النحاة، أن أصل (مذ): منْذٌ، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سميت بمذ، صغرتَه على (مُنِيذٌ) وجمعتَه على أَمْنَاذٍ، وبَنَوْا على هذا أنَّ الاسمِية على (مذ) أغلب، للحذف وهو تصرّف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يحذف منه حرف، إلّا المضعّف منه، نحو: رَبٌّ وَرُبٌّ، فهذا كما قال بعضهم في (إذ) إنه مقصور من (إذا)؛ وَمَنَعَ منه صاحب المغني في الموضعين، وقال: منيذ، وأَمْنَاذٍ، غير منقول عن العرب، وأمّا تحريك ذال (مذ) في نحو: مُذٌ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر، فلا يدلُّ أيضاً على أن أصله (منْذٌ)، لجواز أن يكون للاتباع»^(٣). ٦ ٩ ١٢

حظيت (مذ، ومنْذ) بعناية النحاة، ففصلوا فيهما الأقوال؛ والاختلافات، فمباحثها التي تتعلق بها كثيرة، فمنها ما يتعلق بعملها الإعرابي، ومنها ما يخصُّ أصلها، ومنها ما يتحدث عن علاقة مذ بمنْذ من ناحية التركيب والبناء. وهذا ما يبحث فيه الصرفيُّ، وهو أقلُّها عنايةً وبحثاً، وربما أن كثيراً من الصرفيين قد نظَر لها نظرةً واحدة، فلم يحتج إلى ذكر تفاصيل أخرى لوضوح الدليل القويّ عنده، وهذه ١٥ ١٨

(١) الشافية: ٣٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢١٧/١.

(٢) شرح الشافية: ٢١٩/١.

(٣) شرح الكافية: ٢٠٨/٣. والمقصود بصاحب المغني: إمّا: منصور بن فلاح بن محمد اليمني المشهور بابن فلاح النحويّ، فله كتاب في النحو باسم: المغني في النحو. ينظر: بغية الوعاة: ٣٠٢/٢. وإمّا: عبد القاهر الجرجاني فله كتاب في النحو باسم: المغني في شرح الإيضاح. ينظر: كشف الظنون: ٢١١/١، ١٧٥/٢.

- النظرة هي: أن (مذ) أصلها (مند) اسمية كانت أو حرفية، بدليل أنه لو صغرت (مذ) اسماً لقل: منيد، ولجمعت على أمناذ، ولرجوعهم إلى ضَمّ ذال (مذ) عند التقاء الساكنين كمذُ اليوم، ولولا أن الأصل هو الضم (مند) لكسروا على الأصل في التقاء الساكنين. وهذا الرأي يكاد ينعقد الإجماع عليه^(١)، مع أن الرضوي يقول: «لم يقم دليل عليه» إلا أنه في شرح الكافية لم يجد بُدأً من ذلك؛ إذ يقول: «ثم إنهم جَوَّزوا تخفيفه بحذف النون أيضاً»^(٢).
- ٦
- وقد خالف في هذا ابن ملكون^(٣)؛ إذ يرى أن (مذ) و(مند) أصلان مختلفان؛ لأنه لا يتصرف في الحرف ولا شبهه، ويُردُّ ذلك: بتصغيرهم لـ(مذ) على (منيد) وجمعهم لها على (أمناذ)، وإلا فكيف تصغر وتجمع إذا كانت اسماً؟ وكذا فإن النحاة قد خففوا إنَّ وكأَنَّ ولكنَّ وربَّ وقطَّ، وهذا ردُّ على أنه لا يتصرف في الحروف وشبهها بمثل هذا^(٤). وحاول المالقي أن يتحاشى التصرف في الحروف فقال: «إذا كانت (مذ) اسماً فأصلها مند، أو حرفاً فهي أصل»^(٥).
- ١٢
- وبعد: فإن (مذ) إذا كانت اسماً فلا مناص من أن يكون أصلها (مند) لعودة النون لها في التصغير والجمع، ولو لم يقل بهذا لحرار من أراد تصغيرها وجمعها؛ ثم إنَّ الخلاف في هذا هو مخالفة للإجماع.
- ١٥

(١) ينظر: الكتاب: ٤٤٩/٣، ٤٥٠؛ والمقتضب: ١٧٠/٣؛ والملوكي وشرحه ٤٢٢، ٤٢٣؛ والأصول:

٥٥/٣؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١١٨/٥؛ وجميع شروح الشافعية؛ والصحاح: ٥٧١/٢؛ واللسان:

٥٠٩/٣؛ والتاج: ٣٩٧/٥، ٣٩٨، وغيرها.

(٢) شرح الكافية: ٢١١/٣.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤٢. وابن ملكون هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الأشبيلي، نحوي بارع،

روى عنه ابن خروف والشلوين، له شرح على الحماسة، وشرح جمل الزجاجي. ت ٥٨٤هـ. ينظر:

إنباه الرواة: ١٩٦/٤.

(٤) مغني اللبيب: ٤٤٢.

(٥) مغني اللبيب: ٤٤٢. والمالقي: هو محمد بن الحسن بن محمد المالقي المالكي، فقيه مالكي، شرح

التسهيل وشرع في شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي. توفي (٧٧١هـ). ينظر: بغية الوعاة: ٨٧/١.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «والزائد في نحو كرم الثاني، وقال الخليل: الأول، وجوز سيويه الأمرين»^(١).

٣

يقول الرضي: «قال المصنف: لما ثبت نحو قَرَدَد أنَّ الزائد هو الثاني؛ لأنه جعل في مقابلة لام جعفر، وأما الأول فقد كان في مقابلة العين، فلم يحتج إلى الزيادة لها، وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للإلحاق حكمنا في الكل أن الزائد هو الثاني، وفيه نظر؛ لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصلي حتى تجعل مثله في كون الزائد هو الثاني، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق، والحكم بزيادة أحدهما لا على التعيين في غيره، وأما استدلال الخليل ومعارضيه فليس بقطعي كما رأيت»^(٢).

٦

٩

اختلف الصرفيون في المثلين إذا اجتمعا أيهما الزائد؟ على خمسة مذاهب:

الأول: مذهب الخليل: إذ جعل الزائد هو الأول، والأصل هو الثاني. وقد احتج بأن أمهات الزوائد وهي الواو والياء والألف يقعن زائدات في مواقع الحرف الأول من المكرر^(٣). وقد تبعه ابن عصفور^(٤).

١٢

الثاني: مذهب يونس: فقد جعل الزائد هو الثاني، والأصل هو الأول، واستدل على ذلك أيضاً بأنه يقع الحرف الثاني من المكرر موقعاً أكثر فيه أمهات الزوائد^(٥).

١٥

(١) الشافية: ٧٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٦٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٦٦/٢. وينظر: شرح الشافية لابن الحاجب: ٣٣ ب في حديث ابن الحاجب.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٢٩/٤.

(٤) ينظر: الممتع: ٣٠٣/١، ٣٠٤. وقد رجح ابن عصفور مذهب الخليل رغم أنه لم يرض بالأدلة التي ذكرها.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٢٩/٤؛ والخصائص: ٦١/٢؛ والممتع: ٣٠٣/١، ٣٠٤؛ والارتشاف: ١١١/١؛ والهمع: ٤١٥/٣ (بيروت).

وقد سار على هذا كثير من الصرفيين منهم الفارسي^(١)، وابن جنبي^(٢)، وابن الحاجب، إلا أن ابن الحاجب قد استدل بغير ذلك فقال: «واختلف في التضعيف فقال الأكثرون: هو الثاني، وقال الخليل رحمه الله هو الأول وجوز سيويه رحمه الله الأمرين، والصحيح الأول للعلم بأن الدال في قردد إنما جعلت بإزاء الراء في جعفر وهي الثانية، وإذا ثبت أن الثانية هي الزائدة في نحو قردد فغيره مثله»^(٣).

وهذا الدليل الذي ذكره ابن الحاجب هو عين الاعتراض؛ إذ يرى الرضي أنه ليس كل مكرر يكون في مقابلة حرف أصلي إلا ما كان للإلحاق، وهذا يمكن أن يصدق على المكرر الذي يكون للإلحاق دون غيره.

الثالث: مذهب سيويه: فقد صوّب المذهبين السابقين، يقول: «وكلا الوجهين صواب ومذهب»^(٤).

الرابع: مذهب ابن مالك؛ إذ جعل الثاني زائداً في نحو اقعنسس، وجعل الأول زائداً في نحو: علّم^(٥). ففرّق بين المكرر والمضعف، والأدلة التي ذكرها هي ما سبق الاستدلال به في المذهبين الأول والثاني. والحكم بزيادة الثاني في المكرر له ما يسوّغه، كما أشار إليه ابن الحاجب، أما الحكم بزيادة الأول في المضعف فليس له مسوّغ قطعي.

الخامس: مذهب الرضي: فقد جعل الثاني هو الزائد في المكرر للإلحاق، والحكم بزيادة أحد المثلين في غيره لا على التعيين. وهو مع مذهب سيويه أقوى المذاهب، نظراً إلى أن الأدلة التي يستدل بها الصرفيون الآخرون ليست قطعية، وإنما يستأنس بها.

(١) ينظر: الارتشاف: ١/١١١؛ والهمع: ٣/٤١٥ (بيروت).

(٢) ينظر: المنصف: ١/١٦٤؛ والخصائص: ٢/٦١ وما بعدها.

(٣) شرح الشافية لابن الحاجب: ٣٣.

(٤) الكتاب: ٤/٣٢٩.

(٥) ينظر: التسهيل: ٢٩٧.



وقد ذكر اليزدي تعليلاً آخر، يقول: «ويجوز أن يرجح مذهب الأكثرين بوجه غير ما ذكره، وهو أن الأصل ذكر الأصل أولاً لكونه أصلاً، والزائد لكونه وصلاً الأصل عدمه، فالتأخير أولى»^(١).

٣

وهو دليل يستأنس به، وليس قطعياً، لكنه أقوى من الأدلة التي سبقت في مذهب الخليل ويونس.

(١) شرح الشافية: ٣٥٠/١.



المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في تخفيف الهمزة: «والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها كآدم وايت وأوتمن، وليس آجر منه؛ لأنه فاعل، لا أفعّل، لثبوت يؤاجر؛ ومما قلّته فيه: ٣

دَلَلْتُ ثَلَاثًا عَلَى أَنَّ يُؤَجِّرُ رُ لَا يَسْتَقِيمُ مُضَارِعَ آجِرٍ
فِعَالَةٌ جَاءَ وَالْإِفْعَالُ عَزَّ وصحة آجَرَ تمنع آجَرَ»^(١) ٦

يقول الرضي: «قوله (وليس آجر منه) أي: مما اجتمع فيه همزتان والثانية ساكنة، قال: لأنه من باب فاعل، لا أفعّل، واستدلّ على ذلك بأن مضارعه يؤاجر، لا يؤجر والذي أنشده من قبله - مع ركاكة لفظه - ليس فيه دليل على مدعاه، أعني أَنَّ يُؤَجِّرُ لا يستعمل في مضارع آجر؛ قال (فِعَالَةٌ جاء) يعني أن مصدر آجر فِعَالَةٌ، وفِعَالَةٌ مصدر فَاعَلَّ ككاتب كتابًا وقاتل قتالًا، والتاء في إجارة للوحدة، وليس بشيء؛ لوجهين: أحدهما: أَنَا بَيْنَا فِي باب المصادر^(٢) أَنَّ المرّة إنما تبنى في ذوات الزيادة على المصدر المشهور المطرّد، فيقال: قاتلت مقاتلة واحدة، ولا يقال: قاتلت قتالة؛ لأن فِعَالًا ليس بمطرّد في فَاعَلَّ، وثانيهما أَنَّ إجارة لو كان مصدر فَاعَلَّ للمرّة لحاز آجَرَ إجارًا لغير المرّة، ولم يستعمل إجارًا أصلاً، وأيضًا لم يكن استعمال إجارة إلّا للمرّة كما لا يستعمل نحو تسيّحة وتقديسة إلّا لها. ٩ ١٢ ١٥

قوله (والإفعال عزّ) يعني لا يُستعمل إجارًا، وذلك ممنوع؛ لأن في كتاب العين (آجرت مملوكي أوجره إجارًا فهو مُؤَجِّرٌ)^(٣)، وفي أساس اللغة (آجرني داره ١٨

(١) الشافية: ٩١؛ وشرح الشافية للرضي: ٥٢/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٧٩/١.

(٣) العين: ١٧٣/٦.

- ٣ إيجاراً فهو مؤجر، ولا تقل: مؤاجر؛ فإنه خطأ قبيح^(١) قال: (وليس آجر هذا فاعل، بل هو أفعل، وإنما الذي هو فاعل آجر الأجير مؤجرة، كقولك: شاهره وعاومه)، وفي باب أفعل من جامع الغوري^(٢) (آجره الله تعالى: لغة في أجره مقصوراً). وفي باب فاعل منه (آجره الدار) وهكذا في ديوان الأدب^(٣)، قلت: فأجره الدار من فاعل ممنوع عند صاحب الأساس جائر عند الغوري، والحق ما في أساس اللغة؛ لأن فاعلاً لا يُعدى إلى مفعولين إلا الذي كان يُعدى في الثلاثي إلى مفعول، كترعت الحديث ونازعت الحديث، فأجر المتعدي إلى مفعولين إذن من باب الإفعال؛ فأجرتك الدار إيجاراً، مثل أكرتكَ الدار، وأجرت الأجير مؤجرة: أي: عقدت معه عقد الإجارة، يتعدى إلى مفعول واحد، وكأن الإجارة مصدر أجرَ يأجرُ إجارة نحو كتب يكتب كتابة: أي كان أجيراً، قال تعالى: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾^(٤)، فالإجارة كالزراعة والكتابة، كأنها صنعة؛ إلا أنها تستعمل في الأغلب في مصدر آجر أفعل، كما يقام بعض المصادر مقام بعض نحو ﴿وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبَيلاً﴾^(٥) والأجير من آجر يأجر.

(١) ينظر: أساس البلاغة ٦/١، وكذا ذكره النيسابوري في شرحه على الشافية: ٣٢٩، ونصه: «آجرني فلان داره فاستأجرتها وهو مؤجر، ولا تقل: مؤاجر، فإنه خطأ قبيح»؛ ولعل مصدر الرضي والنيسابوري في النقل واحد، أو أن النيسابوري نقل عن الرضي.

(٢) الغوري: منسوب إلى الغور وهي ولاية في خراسان، وإليها نسب هذا العالم الذي قال عنه القفطي: «لا أعرف من حال هذا المذكور شيئاً، وإنما ذكر لي ياقوت الحموي... قال: رأيت بمر في بعض خزائن وقفها... كتاباً كبيراً في اللغة في عدة مجلدات من تصنيف الغوري، قال: وتأملت الكتاب فرأيت أجمع كتاب، كثير الألفاظ قليل الشواهد». ينظر: إنباه الرواة: ٣٨٩/٢، ٣٩٠. وقال محققه: «ترجمته في تلخيص ابن مكتوم ١٨٣». قلت: لم أعر على هذا الكتاب، ولعله لا زال مخطوطاً كما أشار إلى ذلك محقق إنباه الرواة، وعنوانه: تلخيص أخبار اللغويين، تأليف: أحمد بن عبد القادر بن مكتوم، ومنه نسخة بخط المؤلف بدار الكتب المصرية.

(٣) ديوان الأدب: ٢٢١/٤.

(٤) الآية ٢٧ من سورة القصص.

(٥) الآية ٨ من سورة المزمل.

قوله: (وصحة آجر تمنع آجر) أي: صحة آجر فاعل تمنع آجر أفعل، قال في الشرح: «أي أن آجر فاعل ثابت بالاتفاق، وفاعل ذو الزيادة لا بُدَّ أن يكون مبنياً من آجر الثلاثي لا آجر الذي هو أفعل، فيثبت آجر الثلاثي، ولا يثبت آجر أفعل»^(١). هذا كلامه، يا سبحان الله!! كيف يلزم من عدم بناء فاعل من أفعل أن لا يكون أفعل ثابتاً؟ وهل يجوز أن يقال: أكرم غير ثابت؟ لأن كرم غير مبني منه بل من كرم؟ وإذا تقرّر ما ذكرنا ثبت أن أفعل وفاعل من تركيب (أ ج ر) ثابتان، وكل واحد منهما بمعنى آخر، فافعل بمعنى أكرى، وفاعل بمعنى عقد الإجارة»^(٢).

٣

٦

استدل ابن الحاجب على أنّ (آجر) فاعل، وليس (أفعل) بثلاثة أدلة:

الأول: أنّه جاء في مصدر آجر إجارة، وهي فعالة، ولو كان آجر أفعل لما جاء مصدره على فعالة، لأنّ فعالة مصدر فاعل، لا أفعل^(٣).

٩

الثاني: أنّهم لم يقولوا في مصدر آجر إيجاراً، ولو كان أفعل لكان مصدره على (إفعال)؛ لأن الإفعال في مصدر أفعل مُطَرَّد^(٤).

١٢

الثالث: أنّه قد ثبت آجر يؤجر فيكون آجر (فاعل)، وصحة آجر الذي هو فاعل الثابت بالاتفاق «تمنع من أن يكون من آجر الرباعي؛ لأنه لا يكون إلا من ثلاثي، وإذا ثبت ذلك لم يستقم أن يكون آجر الرباعي أصلاً له، ويجب أن يكون آجر بالقصر هو أصله، وليس فَعَلَ بمعنى أفعل بقياس فيدعي، والأصل عدمه فحصل من الاستدلال الثالث امتناع الرباعي وثبوت الثلاثي»^(٥).

١٥

وقد تناول الرضي وغيره من شُرّاح الشافعية^(٥) هذه الأدلة بالنقد والتمحيص،

١٨

(١) ينظر: شرح الشافعية: ٤٣، وهو مرويّ بمعناه لا بنصّه. وقد ذكرنا نصّه في آخر الصفحة.

(٢) شرح الشافعية: ٥٣/٣، ٥٤، ٥٥.

(٣) ينظر: شرح الشافعية لليزدي: ٤٤٤/٢؛ والجاربردي: ٧١١/٢.

(٤) شرح الشافعية لابن الحاجب: ٤٣أ.

(٥) ينظر: بغية الطالب: ١٦٨؛ وركن الدين: ١١٠٤/٢؛ واليزدي: ٤٤٣/٢؛ والنيسابوري: ٣٢٧؛

والجاربردي: ٧١١/٢؛ ومجموعة الشافعية: ٢٦١/١، ١٨٠/٢، والصافية: ٤٦٤.

وانتهوا إلى أنّ الحقّ أن آجر مشترك بين فاعل وأفعّل، وهما ثابتان، يقول ابن القطاع: «آجره يُؤجره فصار صورة أفعّل وفاعل واحدة»^(١) ويمكن للمعنى أن يفرّق بينهما؛ لأن ما كان على فاعل فهو بمعنى المعاملة كالشاركة والمزارعة ونحوها، وهو يتعدّى لمفعول واحد، وما كان على أفعّل فهو يتعدّى إلى مفعولين^(٢).

وقد أجمع شراح الشافية على أن أدلة ابن الحاجب ضعيفة، ومُعترضٌ عليها بأمور، فأما الدليل الأول: فمعترض عليه بأن ابن الحاجب قد جعل من كون مصدر آجر إجارة لزوم ما لا يلزم من انتفاء أفعّل، بالإضافة إلى أن مصدر فاعل هو فعالاً، وليس فعالة، وإن قيل إن هذه التاء للمرة، ردّ على ذلك بأن قياس المرة من المزيد كونه على وزن مصدره المطّرد، ومصدر فاعل المطرد هو المفاعلة لا الفاعل، فثبت بهذا أن فعالة ذهب بها إلى غير القياس، فتكون اسم مصدر لا مصدرًا^(٣).

وأما الثاني: فمعترضٌ عليه بالدليل، وما روي عن العرب، فإن كان قصد ابن الحاجب بقوله: (عزّ) أي غير موجود، فقد أورد صاحب المحكم «آجرت المرأة البغيّ نفسها إيجاراً»^(٤)، وإن أراد معنى: قلّ استعماله، فمسلم بذلك، لكن لا يمنع هذا محيئ يؤجر من آجر، فإن كان من مانع فلا بُدّ لهذا من دليل.

وأما الثالث: فمعترض عليه بمثل الأوّل، فإن ثبت أنّ آجر الذي هو فاعل من (آجر) فلم لم يثبت أفعّل منه أيضاً، كما ثبت أكرم وكارم من كرم، وثبت غيره أيضاً.

وعلى هذا يندفع ما أورده ابن الحاجب من أدلة في قصر آجر على فاعل دون أفعّل.

(١) الأفعال: ٢٤/١.

(٢) ينظر: تاج العروس: ١٢/٦، ١٣.

(٣) ينظر: بغية الطالب: ١٦٩.

(٤) المحكم: ٣٣٨/٧.

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «ولا تضاعف الفاء وحدها، ونحو زلزل وصيصية وقوقيت وضوضيت رباعي وليس بتكرير لفاء ولا عين للفصل»^(١). ٣

يقول الرضي: «وقال الكوفيون في نحو زلزل وصرصر مما يفهم المعنى بسقوط ثالثة: إنه مكرر الفاء وحدها، بشهادة الاشتقاق، وهو أقوى ما يعرف به الزائد من الأصلي، واستدل المصنف على أنه ليس بتكرير الفاء بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلي، وهذا استدلال بعين ما ينازع فيه الخصم، فيكون مصادرة؛ لأن معنى قول الخصم إن زلزل من زل أنه فصل بين الحرف ومكرره الزائد بحرف أصلي، ولم يقل أحد: إن العين مكرر مزيد في نحو زلزل وصيصية، لكن المصنف أراد ذكر دليل يطل به ما قيل من تكرير الفاء وحدها، وما لعله يقال في تكرير العين وحدها، وبعض النحاة يجوز تكرير الفاء وحدها، سواء كان العين مكرراً كما في زلزل وصيصية، أو لم يكن كما في سلسيل، إذ فصل بين المثليين حرف أصلي، ولم يجوز أحد تكرير الفاء من غير فصل بحرف أصلي بين المثليين»^(٢). ٦ ٩ ١٢

منع ابن جني، وهو أول من صرح بهذا المنع - فيما أعلم - تكرير فاء الكلمة؛ إذ قال: «والفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في حرف واحد وهو مرمريس»^(٣)، فالسبب هو عدم النظير لهذه الكلمة. ١٥

وقد سار على هذا البصريون^(٤)، فعندهم أن زلزل رباعي على وزن فَعْلَل، فحروفه كلها أصول، وذهب الكوفيون إلى أنه تكرير للفاء فيكون وزنه على هذا: ١٨

(١) الشافية: ٧٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٦٧/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٦٧/٢.

(٣) المصنف: ١٢/١، ١٣، وينظر: ٤٨/١، وسر الصناعة: ٢٤٧/١ والخصائص: ٥٣/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٢٧/٤، ٣٩٣؛ وسفر السعادة: ٤٥٩/١؛ والممتع: ٣٠٠/١؛ والتسهيل: ٢٥٦.

٣ (فعل) إذ أصله (زلّ) ^(١). واحتجّ البصريون ومنهم ابن الحاجب بأنّ الفاء لم تكرر لأنه فصل بينهما بحرف أصليّ، والقاعدة عندهم: أنه إذا كرر حرف وفصل بينهما بأصليّ، فالمكرر أصليّ، وإن فصل بزائد، أو لم يفصل بشيء، فالثاني زائد ^(٢).

٦ واحتجّ الكوفيون بالاشتقاق الحاصل بين زلزل وزلّ، وكفكف وكف، ولملم ولم، والاشتقاق دليل قويّ على الزيادة، كما احتجوا بأنه ثبت تكرير الفاء في نحو: مرمريس؛ ومرمريت ^(٣).

٩ وردّ البصريون ذلك، فقالوا: بأنه لا اشتقاق هنا، وإنما هو من تداخل الأصلين الثلاثي والرباعي، كسبط وسبطر، ودمث ودمثر؛ وأما مرمريس، فإنّ الفاء لم تقع وحدها مكررة بل كررت العين أيضاً، والفاصل الأصلي لم يقع بين الفاء والعين، ولا بين العين واللام، وإنما الوزن: فعفعل ^(٤).

١٢ ولقد احتجّ البصريون بأنّ الفاء لم تكرر لأنه فصل بينهما بحرف أصليّ، وهو عين المتنازع فيه، فالكوفيون يثبتون ما لم يثبت عند البصريين، فلا يصح الاحتجاج بمثل هذا؛ لأنه مصادرة ^(٥).

١٥ ولعلّ ابن الحاجب لم يرد من هذا الاحتجاج الردّ على الكوفيين، وإنما بيان قاعدة زيادة التضعيف عنده، بدليل أنه ذكر الكوفيين وآراءهم بعد ذلك.

١٨ وعلى أيّ حال فكان الأولى أن يحتجّ بغير ذلك، كما فعل ابن عصفور ^(٦) فقد منع تكرير الفاء لأنه يؤدّي إلى بناء غير موجود، ولليزدي رأي آخر، يقول: «ويمكن أن يحاب عن هذا بأن خصوصية التضعيف لا تمنع كون كل واحد من المترادفين

(١) ينظر: الإنصاف: ٧٨٨/٢-٧٩٥.

(٢) ينظر: الممتع: ٣٠٠/١ وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٦٣/١؛ وشرح الشافية لليزدي: ٣٥٢/١.

(٤) ينظر: الخصائص: ٥٣/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٥٣/١.

(٦) ينظر: الممتع: ٣٠٠/١-٣٠٣.



أصلاً، والأقرب بناءً على هذا الجواب أن يقال: مثل زلزل أصلي لا زائد فيه؛ إذ الأصل وجود الأصل، فما لم يثبت ثبت على الزيادة لا يقال بها، وههنا لا ثبت؛ فوجب القول بالأصالة»^(١). ٣

والخلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين طويل، وهو خلاف في الأصول، ولذا ستكون الإجابة -غالبًا- فيها نزاع بينهما، وقد تناول ذلك بتفصيل أوسع صاحب الإنصاف^(٢). ٦

(١) شرح الشافعية: ٣٥٣/١.

(٢) ينظر: ٧٨٨/٢-٧٩٥.



المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في الإبدال: «وَحُرُوفُهُ أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ زَلَّ، وقول بعضهم: استنجدَه يوم طالَ وهم في نقص الصاد والزاي لثبوت صراطٍ وزَقَرَ، وفي زيادة السين، ولو أوردَ اسْمَعَ ورَدَ اذْكَرَ واظْلَمَ»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وزيادة السين) قالوا: السَّيْن بدل من الشَّيْن في السَّدَّة والشَّدَّة ورجلٌ مَشْثُود ومسدود، والشين أصل، لكونها أكثر تصرفاً، وقالوا في اسْتَحَذَ: إن أصله اتخذ من اتخذ، فهي بدل من التاء، وقيل أيضاً: أصلها استخذ فإذا لا حجة فيه، وبمثله تمسك الزَّمَحْشَرِيّ، لا باسْمَعَ كما قال المصنّف، وإنما لم يعد سين نحو اسْمَعَ والذال والظاء في اذْكَرَ واظْلَمَ في حروف البديل لأنّ البديل في هذه الأشياء ليس مقصوداً بذاته، بل لما كان السين والذال والظاء مقاربة للطاء في المخرج وقصد الإدغام ولم يكن في المتقاربين إلّا يجعلهما متماثلين قلبت التاء سينا وذالاً وطاء، لما سيجيء في باب الإدغام، فلما كان البديل لأجل الإدغام لم يعتد به»^(٢).

اختلف الصرفيون في عدد حروف البديل على ستة آراء: وهي:

الأول: أن عدد حروف البديل أحد عشر حرفاً، وهي: الهمزة، والألف، والهاء، والياء، والتاء، والذال، والطاء، والذال، والميم، والنون، والواو. وهو رأي سيبويه^(٣)، وأيده ابن يعيش^(٤).

ويتفق في هذا العدد المبرّد^(٥)، وابن السراج^(٦)، وأبو علي^(٧)، وابن جني^(٨)،

(١) الشافية: ١٠٩؛ وشرح الشافية للرضي: ١٩٩/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٠٣/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣٧/٤ وما بعده. ولم يصرح بكون الذال من حروف البديل غيره.

(٤) ينظر: شرح المُفَصَّل: ٧/١٠؛ وشرح الملوكي: ٢١٥.

(٥) ينظر: المقتضب: ٦١/٤.

(٦) ينظر: الأصول: ٢٤٤/٣.

(٧) ينظر: التكملة: ٢٤٣.

(٨) ينظر: الملوكي: من شرح الملوكي: ٢١٣.

والعكبري^(١)، وابن معط^(٢)، إلا أنهم لا يعدون الذال من حروف البدل، ويجعلون مكانها الجيم.

٣ الثاني: أن عدد حروف البدل أربعة عشر حرفاً وهي ما ذكره سيبويه، مع إضافة اللام والصاد، والزاي. وهو رأي الرّماني^(٣).

٦ ويوافقه في هذا العدد الصيمري^(٤) إلا أنه ينقص الذال، ويجعل مكانها الجيم، وهو رأي ابن الحاجب أيضاً.

٩ الثالث: أن عدد حروف البدل خمسة عشر حرفاً: وهي ما ذكره سيبويه، ويضاف إليها السين، والجيم، والصاد، والزاي، واللام، وينقص منها الذال. وهو رأي الرّمخسري^(٥). ويوافقه في العدد السيراقي^(٦) إلا أنه يضيف إلى ما ذكره سيبويه اللام والزاي والصاد والشين.

١٢ الرابع: أن عدد حروف البدل اثنا عشر حرفاً، وهي ما ذكره سيبويه، ويضاف إليها اللام، والجيم وينقص عنها الذال. وهو رأي ابن عصفور^(٧) وأبي حيّان^(٨).

الخامس: أن عدد حروف البدل تسعة، وهي: مجموعة في (هدأت موطياً) وهو رأي ابن مالك^(٩)، وتابعه ابن هشام^(١٠)، والأزهري^(١١)، والأشموني^(١٢).

(١) ينظر: اللباب: ٢٨٦/٢.

(٢) ينظر: شرح ابن معط: ١٣٤٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الملوكي: ٢١٥.

(٤) ينظر: التبصرة: ٨١٢/٢.

(٥) ينظر: المُفَصَّل: ٣٦٠٠.

(٦) ينظر: شرح الكتاب: ٢٠٠/٥.

(٧) ينظر: المستع: ٣١٩/١.

(٨) ينظر: الارتشاف: ١٢٥/١.

(٩) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٧٧/٤.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك: ٣٧٠/٤.

(١١) ينظر: التصريح: ٣٦٧/٢.

(١٢) ينظر: الأشموني: ٢٨٠/٤.

السادس: أن عدد حروف البدل ثمانية، وهي: ما ذكره ابن مالك، إلا أنه ينقص منها الهاء. وهو رأي ابن مالك في التسهيل^(١)، والسيوطي^(٢).

والسبب في كثرة الاختلاف هنا إلى نظرتهم إلى الشائع والكثير، وهي نظرية نسبية، يختلف الناس فيها؛ لأنها لم تنضبط، وإن كانت كل الحروف التي وردت قد ورد فيها الإبدال، إلا أن بعضها قليل، وبعضهم يخرج كثيراً منها من كتب التصريف إلى كتب اللغة^(٣).

وبعد: فإن عدّ السين من حروف البدل هو رأي الزمخشري فقط، ولذلك يقول ابن الحاجب في شرح المَفَصَّل: «فعده السين من حروف البدل خطأ؛ لأنها لا تبدل وإنما يبدل منها، وقد تبين أن عدّها باعتبار كونها مبدلة لا مبدلاً منها»^(٤).

ولعل ابن الحاجب لا يقصد الزمخشري بقوله: «وقول بعضهم...» لأن الزمخشري قال: «ويجمعها قولك استنجدته يوم صال زط»^(٥) وليس كما في الشافية (استنجدته يوم طال) كما أن الزمخشري لم يستدل باسمع على زيادة السين، وإنما استدلل بقولهم: «صائع... ومس صقر...»^(٦) واستدل باستخذ^(٧) كما ذكر الرضي، ويلاحظ أن السين حرف مبدل منه هنا وهو ما يخالف المقصود من حرف البدل.

فعلى هذا، يمكن أن يكون المقصود غير الزمخشري، ولكنه لم يعلم، والذي رجح كونه الزمخشري، أنه الوحيد الذي قال بإبدال السين.

(١) ينظر: ٣٠٠.

(٢) ينظر: الهمع: ٤٢٧/٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٧٧/٤.

(٤) الإيضاح: ٣٩٢/٢.

(٥) المَفَصَّل: ٣٦٠.

(٦) المَفَصَّل: ٣٧٣.

(٧) المَفَصَّل: ٤٠٤.

ملحق في الاعتراض في الاستدلال:

- وثة مسألة واحدة، يمكن أن يفاد منها في هذا المبحث، وقد ذكرت في
مبحث الاعتراض بالسماع، وهي المسألة التاسعة التي تحتوي على عدة اعتراضات،
والذي يفيد في هذا المبحث هو اعتراض الرضيّ على ابن الحاجب في عدم الاعتداد
بمجانيق دليلاً على زيادة النون الأولى، والنحويون متفقون على الاعتداد به؛ لأنه
جمعٌ عند عامتهم؛ وقد التبس على ابن الحاجب - كما يبدو - الاستدلال بحققونا
وأن بعضهم يعتدّ بها، وآخرون لا يرون الاعتداد بها لأن ذلك حكاية عن بعض
الأعراب، وفرق بين الأمرين^(١).

(١) ينظر ص ١٨٤ من هذا البحث.

المبحث الثاني : الاعتراض بالسماع



مقدمة في السماع

تعريفه:

٣ وهو: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه -صلى الله عليه وسلم- وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر^(١).

٦ وسمّاه أبو البركات الأنباري: النقل، وقال في تعريفه: «هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة»^(٢).

٩ والسماع هو الأساس الذي بنيت عليه اللغة، وتمّ استنباط قواعدها وأصولها من هذه المنقولات، وعليه اعتمد في القياس.

أنواع السماع:

١٢ ١- القرآن الكريم وقراءاته: يقول السيوطي: «أما القرآن فكلُّ ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا»^(٣).

١٥ ٢- الحديث الشريف: وفي الاستدلال به خلاف بين النحاة، وإنما كان هذا الخلاف لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية، وكان ذلك لأمرين:

الأول: أن الرواة جوّزوا النقل بالمعنى.

١٨ والثاني: أنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عرب^(٤).

(١) الاقتراح: ١٥٢.

(٢) لمع الأدلة: ٨١.

(٣) الاقتراح: ١٥٢.

(٤) ينظر: الاقتراح: ١٥٨، ١٥٩.

ولهذا كان النحاة من ذلك على ثلاثة مذاهب^(١):

الأول: من منع الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومنهم: أبو حيان.

الثاني: من أجاز الاحتجاج بالحديث مطلقاً، ومنهم: ابن الدماميني.

٣

الثالث: من فصل القول في ذلك، بأن يستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ

المروي، وذلك غالب في الأحاديث القصار، ومنهم السيوطي، وبعض المتأخرين.

٣- كلام العرب. قال السيوطي: «وأما كلام العرب فيحتجّ منه بما ثبت عن

٦

الفصحاء الموثوق بعربيتهم»^(٢).

وقد احتج العلماء بما نطقت به العرب من شعر ونثر حتى منتصف القرن الثاني

الهجري.

٩

وكان الرضيّ يقبل الروايات المختلفة للنص، ولم يردّ أيّاً منها، وإن كانت غير

مطّردة، فهو يحاول الجمع بين الروايات، ويقدم ذلك على ردّ الرواية الواردة^(٣).

كما أنه لا يقبل رأيًا لا يسنده سماع. ويريد أن يقيّد في أحكامه بالنظر إلى السماع

١٢

الوارد فلا يطلق ولو لم يكسر هذا الإطلاق إلّا رواية واحدة، وهو في كل هذا يقدم

السماع على القياس، ويحرص على صحة النقل عن الرواة. والمسائل التالية توضّح

ذلك.

١٥

(١) ينظر: الاقتراح: ١٥٧-١٦١، ومناهج الصرفين: ١٤٥-١٤٩.

(٢) الاقتراح: ١٦٢.

(٣) ينظر: الرضيّ الأسترابادي: ٣٢٤.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في المضارع وأبوابه: «وإن كان على فَعِلَ فُتِحَتْ عينه أو كُسِرَتْ إن كان مثلاً»^(١). ٣

يقول الرضي: «اعلم أنَّ القياس في مضارع فَعِلَ المكسور العين فُتِحَتْ، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي، يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس، وهي حَسِبَ يحسب، ونَعِمَ ينعم، وَيُسَّ يئس، وَيَسَّ يئس، وقد جاءت أفعال من المثال الواوي لم يرد في مضارعها الفتح، وهي: وَرِثَ يرث، وَوَقَّ يق، وَوَقَّ يق، وورم يرم، ووَلَّى يلي، وجاء كلمتان رؤي في مضارعهما الفتح، وهما: وَرَى الزند يري، وَوَقَّ يق، وإنما بنوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط، فتخفَّ الكلمة، وجاء وَجِرَ صدره من الغضب، ووَغَرَ بمعناه، يَجِرُّ وَيَغِرُّ، وَيَوْحَرُ وَيَوْغَرُ أكثر، وجاء وَرَعَ يَرع بالكسر على الأكثر، وجاء يَوْرَع، وجاء وَسِعَ يَسع ووطئ يطأ، والأصل بالكسر بدليل حذف الواو لكنهم ألزموها بعد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاء وَهَمْتُ أهِمُّ، والظاهر أن أهِمَّ مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ أَوْهَمُّ بالفتح، ويجوز أن يكون وَهَمْتُ أهِمَّ - بكسرهما - من التداخل، وجاء آن يئين من الأوان، وطاح يطيح وتاه يته، كما ذكرنا، وجاء وله يله، يَوْلَهُ أكثر، قالوا: وجاء وَعِمَ يعم، بمعنى نَعِمَ ينعم، ومنه عِمَ صباحاً؛ وقيل: هو من أنعم بحذف النون تشبيهاً بالواو، فقوله: (أو كُسِرَتْ إن كان مثلاً) أي: مثلاً واوياً، وليس الكسر بمطرد في كل مثال واوي أيضاً، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق، بل ذلك محصورٌ فيما ذكرناه»^(٢). ١٢ ١٥ ١٨

اعتراض الرضي على ابن الحاجب في قوله: (أو كُسِرَتْ إن كان مثلاً)؛ لأن ابن الحاجب أطلق في جعل كل مثال تُكسر عينه في المضارع، وليس كذلك؛ إذ إن ٢١

(١) الشافية: ٢٣؛ وشرح الشافية للرضي: ١/١٣٤.

(٢) شرح الشافية: ١/١٣٦.

الصرفيين متفقون أن القياس في مضارع فَعِلَ (بكسر العين) يكون على يَفْعَل (بفتح العين)، غير أنهم يختلفون في ما جاء منه على يَفْعَل (بكسر العين)، فمنهم من يجعل ذلك قياساً مطّرداً في المثال سماعياً في غيره، وهذا مذهب ابن الحاجب^(١)، والسيوطي^(٢)، وأبو حيان^(٣)، وركن الدين^(٤)، والجاربردي^(٥).

فالسيوطي يجعل ذلك واجباً في المثال، وجائزاً في الصحيح مع الفتح، وكذا فعل الباقون. وآخرون جعلوا ذلك كله سماعياً؛ إذ القياس عندهم في فَعِل يَفْعَل (بفتح العين) وما جاء مخالفاً له، فهو شاذّ، ومحصور في أفعال معدودة، وهذا مذهب سيبويه^(٦)، وابن جنبي^(٧)، والزجاجي^(٨)، وابن إسحاق الصيمري^(٩)، وابن عصفور^(١٠)، وابن مالك^(١١)، وابن يعيش^(١٢).

فسيبويه يرى أن الفتح في الأفعال التي كُسِرَتْ عينها هو المقيس.

والزجاجي يقول: «وما كان على فَعِل بكسر العين فمستقبله على يَفْعَل بفتح العين، وقد جاء في أربعة أفعال من الصحيح في المستقبل الكسر والفتح، وقد جاء في أفعال من المعتل على فَعِل يَفْعَل ... وهي ثمانية أفعال لا غير»^(١٣).

(١) ينظر: الشافية: ٢٣؛ وشرح الشافية للرضي: ١٣٤/١.

(٢) ينظر: المزهري: ٣٧/٣؛ والهمع: ٣٢/٦ (الكويت).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ٧٦/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٤٥٤/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ١٤٤/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٩/٤.

(٧) ينظر: المنصف: ١٩٦/١.

(٨) ينظر: الجمل: ٣٩٧.

(٩) ينظر: التبصرة: ٧٤٥/٢.

(١٠) ينظر: الممتع: ١٧٦/١.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٢١٣/٤.

(١٢) ينظر: شرح الملوكي: ٤٢.

(١٣) ينظر: الجمل: ٣٩٧.

والصَّيْمَرِيُّ عَدَّ ما جاء على يَفْعَل شاذًّا من الصحيح والمعتل.

وكذا فعل ابن عصفور، وابن مالك، وابن يعيش.

- ٣ ويوضح الخضر اليزديّ هذا الإطلاق الذي جعل الرضيّ يعترض على ابن الحاجب فيه فيقول: «فيه نظر؛ لأنه لا يخلو إمّا أن يكون معناه يُكسّرُ عينه في كل ما كان مثلاً فينتقض بكلّ مثال جاء مفتوح العين كيَوْجَل وَيَوْحَل، وإما أن يكون معناه لا تُكسر العين إلا إذا كان مثلاً. والظاهر أن مراده هذا؛ لأنه لو حُمِل على المعنى الأول لكان قوله: (أو فتحت إن كانت العين أو اللام حرفَ حلق) في فَعَلَ المفتوح العين المارّ ذكره أيضًا غير سديد؛ لورود مثل: دَخَلَ يدخُل، وَنَبَحَ ينبَحُ، وإن أراد المعنى الثاني فينتقض أيضًا بمثل حَسِبَ يحسِب؛ إذ هو ليس بمثال وقد كُسِرَ»^(١).

- وقد لمس ذلك أيضًا دون اعتراض نقره كار^(٢)، وفسّره على نحو من تفسير الخضر اليزديّ، غير أنه يرى أنه لو قال (مثلاً غالباً) لكان أولى.

- ١٢ ومن هذا يتضح أن إطلاق كسر عين المثال غير سليم لما ينتقضه من مثل وَجَل وَيَوْجَل، وغيره، وأن باب فَعَلَ يفعل باب قليل، والأفعال الواردة عليه قليلة لا تقوم بجعلها قياساً مطرداً.

(١) شرح الشافية: ٩٠/١.

(٢) ينظر: مجموعة الشافية: ٣٦/٢.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في النسب: «وتحذف الياء من المعتلّ اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واوًا كغَنَوِيٍّ وقَصَوِيٍّ وأمَوِيٍّ، وجاء أميّي بخلاف غنويٍّ، وأمويٍّ شاذًّا»^(١).

يقول الرضيّ: «قوله (وجاء أميّي) يعني جاء في فعل من المعتلّ اللام إبقاء الياء الأولى لقلّة الثقل بسبب الفتحة قبلها، ولم يأت نحو غَنِيٍّ، هذا قوله، وقد ذكرنا قبل أنه قد يقال: غَنِيٌّ على ما حكى يونس، وقال السيرافي: إن بعضهم يقول عَدِيٌّ إلا أنه أثقل من أميّي؛ لزيادة الكسرة فيه»^(٢).

اعتراض الرضيّ على ابن الحاجب لقوله في المتن: (بخلاف غنويٍّ) وقوله في الشرح «فإنه لم يجرى غَنِيٌّ»^(٣) فقد أثبت الرضيّ ما نفاه ابن الحاجب مستندًا إلى رواية سيبويه التي تقول: «وزعم يونس أن ناسًا من العرب يقولون: أميّي فلا يغيّرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتلّ، شبهوه به كما قالوا طيّيٍّ، وأما عَدِيٌّ فيقال وهذا أثقل؛ لأنه صارت مع الياءات كسرة»^(٤). وبهذا يتضح صحة اعتراض الرضيّ، لاستدلّاله بالسماع الوارد، وإن كان ابن مالك وأبو حيّان^(٥) يعدّان ذلك شاذًّا لا يقاس عليه، وهو بخلاف ما ذهب إليه المصنّف والشارح؛ إذ لم يعدّ ذلك شذوذًا. وكلام ابن جنّي يوحى بأنّ تلك لغة إذ يقول: «ومع هذا فليس أميّي وعديّي بأكثر في كلامهم، وإنما يقولها بعضهم»^(٦).

(١) الشافية: ٣٨؛ وشرح الشافية للرضيّ: ٢٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٠/٢. وأشار بقوله (وقد ذكرنا قبل) إلى قوله في ص ٢٣/٢: «وقد جاء نحو أميّي وعديّي يباين مشددتين فيهما في كلامهم كما حكى يونس».

(٣) شرح الشافية: ١٤.

(٤) الكتاب: ٣٤٤/٣، ٣٤٥.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٤٩/٤؛ والارتشاف: ٢٨٢/١.

(٦) الحصاص: ٢٣٣/٢.

وقد تابع ابن الحاجب أكثرُ شُراح الشافعية^(١) دون اعتراض.

(١) ينظر: ركن الدين: ٦١٩/١؛ والحضر البيهقي: ١٦٢/١؛ والنيسابوري: ١٢٢؛ والجاربردي: ٢٦٢/١؛ ومجموعة الشافعية: ١٠٧/١، ٧١/٢. إلا أن ركن الدين قال: «ويعلم منه أنه يجوز غنيي إثبات الباء وفتح النون» وهو رأي ينفرد به علي ما أعلم.

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في النسب: «وتحذف الياء من المعتل اللام من المذكر والمؤنث، وتقلب الياء الأخيرة واواً كغَنَوِيٍّ وقَصَوِيٍّ وأمَوِيٍّ، وجاء أُمَيِّيٌّ بخلاف غَنَوِيٍّ، وأمَوِيٍّ شاذٌّ، وأجري تحويٌّ في تحية مجرى غَنَوِيٍّ، وأما في نحو عَدُوٍّ فَعَدُوِّيٌّ اتفاقاً، وفي نحو عدوة قال المبرد مثله، وقال سيبويه عَدُوِّيٌّ»^(١).

يقول الرضي: «وأما فَعُولٌ وفَعُولَةٌ فسيبويه يجريهما مجرى فعيل وفعيلة في حذف حرف اللين في المؤنث دون المذكر قياساً مُطَرِّدًا.... وقال المبرد: شَنَيْيٌّ في شنوءة شاذ لا يجوز القياس عليه،.... وكذا فَعُولَةُ المعتل اللام بالواو أيضاً، عند المبرد فَعُولِيٌّ، وعند سيبويه فَعَلَى كما كان في الصحيح.... وقد خلط المصنف هنا في الشرح فاحذر تخليطه، وقول المبرد هنا متينٌ كما ترى»^(٢).

ينحصر الخلاف بين الرضي وابن الحاجب في خلط الأخير بين رأي سيبويه والمبرد في شرحه، ونص سيبويه هو: «وسألته عن الإضافة إلى عَدُوٍّ فقال: عَدُوِّيٌّ،.... فإن أضفت إلى عدوة قلت: عَدُوِّيٌّ من أجل الهاء، كما قلت في شنوءة، شَنَيْيٌّ»^(٣). ونص المبرد: «إنما يفر من الياء لاجتماع الياءات، والواو لا تكره ههنا والدليل على ذلك اختلافهما في التذكير، ألا ترى أنك تقول في عَدُوٍّ: عَدُوِّيٌّ، لا اختلاف في ذلك، وفي عَدِيٍّ عَدُوِّيٌّ فتحذف، وأما احتجاجه بقولهم في شنوءة شَنَيْيٌّ فإنما هو شاذ»^(٤).

وهذا نص ابن الحاجب في شرحه لمقدمته الشافية: «قوله: (وأما نحو عَدُوٍّ) يعني وأما فَعُولٌ من المعتل اللام فالنسب إلى المذكر فَعُولِيٌّ على القياس في الصحيح، واختلف في النسب إلى المؤنث فالمبرد يخالف فيه باب الصحيح فيقول

(١) الشافية: ٣٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٣/٢، ٢٤.

(٣) الكتاب: ٣٤٥/٣. وقوله: (وسألته أي الخليل).

(٤) الانتصار: ٢٠٩، ولم أجد رأي المبرد هذا في المقتضب والكامل.

في عِدْوَةٍ عِدْوِيٍّ، وسيبويه (رحمه الله) يجريه مُجرى فعولٍ وفَعُولَةٍ في الصحيح
فيقول في عِدْوَةٍ عِدْوِيٍّ، فأجراه المبرد على ما يقتضيه أصل النسب، ولم يثبت عنده
أنه مما استثنى كباب شنوءة لجواز أن يكون أجروه للإدغام مُجرى الحرف الواحد ٣
وسيبويه رحمه الله راعى بابه الذي هو أخصّ فأجراه مجرى فعولة في الصحيح فقال
في مؤنثه عِدْوِيٍّ كما قالوا في شنوءة شنئي، ولم يعتد بالإدغام وكلاهما غير بعيد،
فإن سمع أحدهما اتّبع وإلا فلا يُعد في كلّ واحدٍ منهما^(١). ٦

ويتبيّن من كل ما سبق، أن التخليط الذي نسبته الرضيّ إلى ابن الحاجب،
ووافقه عليه ابن الناطم^(٢)، وركن الدين^(٣)، والخضر اليزدي^(٤) هو من اختلاف
النسخ، وقد أشار إلى هذا ابن جماعة، فليس في نص ابن الحاجب في شرحه ٩
معارضة لمتنه، بل هما متفقان، ولعل الناسخ هو الذي حرّف ذلك، ومما يقوّي هذا
موافقة المتن للرأي المشهور عن سيبويه والمبرد، وكذا موافقة ما ذكره في شرحه
للمفصل^(٥). ١٢

(١) شرح الشافية: ١٤.

(٢) ينظر: بغية الطالب ٦١، ٦٢. وقد ذكر نص ابن الحاجب في شرحه لمقدمته، هكذا: «واختلف في
النسب إلى المؤنث، فسبويه [٩] يخالف به باب الصحيح والمبرد [٩] يجريه مُجرى فعولٍ وفَعُولَةٍ
في الصحيح» وهو واضح الخلط هنا.

(٣) ينظر: شرح الشافية ٦٢٣/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية ١٦٥/١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٥٩٠/١، ومسألة النسب إلى فعولة فيها ثلاثة آراء:

الأول: حذف الواو والضمّة، فيقال: فعلي. وهو مذهب الخليل وسيبويه. ينظر: الكتاب: ٣/٣٤٥.

الثاني: إبقاء الواو فيقال: فعولي. وهو مذهب المبرد، وقد نسبته ابن جنّي إلى الأخفش وزاد الأزهرى في
النسبة إلى الجرمي. ينظر: الانتصار: ٣٣٥؛ والخصائص: ١١٦/١؛ والتصريح: ٣٣١/٢.

الثالث: حذف الواو وإبقاء الضمة، وهو مذهب ابن الطراوة. ينظر: رسالة الإفصاح: ١١٣.

وقال ابن يعيش: «وقول أبي العباس متينٌ من جهة القياس، وقول سيبويه أشدّ من جهة السماع، وهو
قولهم شنئي وهذا نصٌّ في محل النزاع»، شرح المفصل: ١٤٦/٥؛ وينظر: الأصول: ٧٣/٣؛ والمفصل:
٢٠٨؛ والتبصرة: ٥٩٠؛ والمسائل البصريّات: ٧٦٧/٢.

وقال أبو علي فيه ردّاً على المبرد: «وليس اعتراضه بشيء».

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في النسب: «وقال يونس أختي وبنتي وعليه كلتي وكتوي وكتاوي»^(١).

٣

يقول الرضي: «وليس ليونس في كلتا قول، ولم يقل إنه ينسب إليه مع وجود التاء كما نسب إلى أخت وبنت، وليس ما جَوَّز من النسب مع وجود التاء فيهما مطرداً عنده في كل ما أبدل من لامة تاء حتى يقال إنه يلزمه كلتي وكتوي وكتاوي كحُبلي وحُبلاوي وحبلاوي، ولو كان ذلك مطرداً لقال: منتي وهنتي أيضاً ولم يلزمه الخليل ما ألزمه، فقول المصنف: (وعليه كلتي وكتوي وكتاوي فيه نظراً، إلا أن يريد أنك لو نسبت إليه تقديراً على قياس ما نسب يونس إلى أخت وبنت لجاز الأوجه الثلاثة»^(٢).

٦

حظيت أخت وبنت وكلتا وثنتان وهيت ومنت وكيت وذيت بحديث واسع للنحاة؛ إذ تحدثوا عن أصلها واختلفوا فيه، وعن زياداتها واختلفوا في ذلك، وعن النسب إليها واختلفوا فيه.

١٢

ويمكن أن تلخص مقالة العلماء في تاء أخت وبنت في ثلاثة آراء^(٣):

الأول: أنها للإلحاق خالصة، وهو رأي يونس^(٤). وعلى هذا قال في النسب إليهما بنتي وأختي، بإبقاء التاء؛ لأنه رأى أن التاء دخلت في الاسم دخول المُلحق بالأصل.

١٥

(١) الشافية: ٤١، ٤٢؛ وشرح الشافية: ٦٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٧٠/٢.

(٣) ينظر: أبنية الإلحاق في الصحاح: ٣٨ وما بعدها في تفصيل هذه المسألة.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيويه للرماني: ١٩١/١، ١٧٣، ١٧٤.

الثاني: أنها للإلحاق والتأنيث معاً، وهو مذهب سيويوه^(١)، والسيرافي^(٢)، والرماني^(٣).

٣ الثالث: أنها للإلحاق والصيغة تُعطي التأنيث، وهو مذهب أبي علي^(٤)، وابن سيده^(٥)، وابن جني^(٤)، والشيخ خالد^(٦).

٦ ولا خلاف في الرأيين الأخيرين في النسب إليهما، فيقال: أخويّ وبَنويّ بحذف التاء، وردّ المحذوف؛ لأنها وإن كانت للإلحاق إلا أن الصيغة وهي فيها تفيد معنى التأنيث فحذفت.

٩ والسؤال الآن: هل الرأي في كلتا وثنتان وأخواتهما هو ما قيل في أخت وبنت؟

١٢ والجواب: من خلال أحاديث النحاة يُلاحظ أنهم يذكرون أختاً وبنتاً وأخواتهما معاً، فسيويوه يقول: «وكذلك تاء أخت وبنت وثنيتين وكلتا»^(٧) فسوّى بينها في حكم التاء، وكذلك سوّى بينها في حكم النسب، وفعل مثله الرماني^(٨)، وصرّح بذلك الأشموني فقال: «وحكم نظائر أخت وبنت حكمها»^(٩). ومع هذا فقد حظيت كل واحدة منها بحديث يخصّها كما فعل سيويوه^(١٠).

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٢٢١، ٤/١٦٦، ٣١٧.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيويوه: ٨/١٩٥، ١٠/١٢٢. (دار المخطوطات).

(٣) ينظر: شرح كتاب سيويوه: ١/١٧٤، ١٩١.

(٤) ينظر: الخصائص: ١:٢٠١.

(٥) ينظر: المخصص: ١٧/٨٨.

(٦) ينظر: التصريح: ٢/٣٣٤.

(٧) الكتاب: ٤/٣١٧.

(٨) ينظر: شرح كتاب سيويوه: ١/١٧٤، ١٩١.

(٩) ينظر: الأشموني: ٤/١٩٥.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٣/٣٦٠-٣٦٥.

- أما كلتا التي هي حديث الباب، فاختلف في أصلها على ثلاثة مذاهب^(١):
- الأول: أن التاء بدلٌ من الواو الأصلية، ودليلٌ على التأنيث كبنّت، والألف للتثنية، وهو رأي سيويوه^(٢)، والرماني^(٣)، والسيرافي^(٤)، وابن الحاجب في شرحه للمفصل^(٥) وكثير من الصرفيين.
- الثاني: أن التاء بدلٌ من الواو الأصلية، ولا دليل فيها على التأنيث، والألف للتأنيث، ذكر ذلك سيويوه بقوله: «ومن قال: رأيت كلتا أختيك، فإنه يجعل الألف ألف تأنيث»^(٦). وأشار إلى هذا المعنى: أبو علي في التعليقة^(٧).
- الثالث: التاء زائدة، والألف أصلية، وهو رأي أبي عمر الجرمي^(٨).
- ولا نجد ليونس أو الأخفش كلاماً في كلتا خلا ما عزاه له بعضهم^(٩).
- والنسب إلى كلتا في ضوء المذاهب الثلاثة السابقة على وجهين:
- الأول: يقال: كلويّ، على المذهبين الأولين، بحذف ألف التثنية على المذهب الأول، وحذف ألف التأنيث على المذهب الثاني حتى لا تقلب واواً فتجتمع واوان في النسب وذلك ثقیل^(١٠).

(١) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ١٩٠/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣١٧/٤.

(٣) ينظر: شرح الكتاب: ١٨٨/١.

(٤) ينظر: شرح الكتاب: ١٥٢/٤.

(٥) ينظر: الإيضاح: ٦٠١/١، أما في شرحه على الشافية فيقول: «وعلى مذهب سيويوه رحمه الله ينسب إلى كلتا كلويّ؛ لأن التاء عنده للتأنيث فتحذف للنسب وتقلب اللام واواً ويفتح ما قبلها تشبيهاً لها بمثلها». وهذا يخالف ما في شرح المُفَصَّل.

(٦) الكتاب: ٣٦٤/٣.

(٧) ينظر: ١٨٩/٣.

(٨) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ١٨٩/١.

(٩) ينظر: الأشموني: ١٩٥/٤؛ والهمع: ١٧٠/٦. (الكويت).

(١٠) ينظر: الإيضاح: ٦٠١/١، ٦٠٢.

الثاني: يقال على المذهب الثالث: كَلْتَوِيَّ على الأفصح، وكَلْتِيَّ على غير الأفصح، وهو مذهب مردود لأمرين:

٣ الأول: أن التاء ليس من مواضع زيادتها إلا أن تقع في أول الاسم أو آخره^(١).

الثاني: أن (فَعْتَل) مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيحمل هذا عليه^(٢).

٦ أما من زعم^(٣) أن التاء في قصد أبي عمر الجرمي للتأنيث فليس له ما يؤيده من نص أو قياس.

٩ وقد ورد أن الأخفش له وجه آخر في النسب إلى أخت وبنت وأخواتهما، وهو حذف التاء، وإقرار ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، فيقال: أُخْوِيَّ، وَبْنُوِيَّ، وَكَلُوِيَّ، وَتْنُوِيَّ^(٤).

١٢ أما يونس فليس له في كلتا قولاً كما ذكر الرضي. ولكن النحاة قاسوا على (كلتا) ما ذكره يونس في أخت وبنت. وقد تجرأ بعض النحاة فقال: «يقول يونس: كلتي، وكلتوي»^(٥) مع العلم أن المسألة هي قياس على ما ذكر في أخت فقط.

(١) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ١٨٩/١؛ سر الصناعة: ١٥٠/١. وقد أشار ابن جني في الخصائص إلى أنه ورد (الكلتبان) للرجل القواد. ينظر: ٢٠٣/١.

(٢) ينظر: سر الصناعة: ١٥٠/١.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ١٥٢/١؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٦/٦؛ وشرح الشافعية لركن الدين: ٦٦٢/١؛ وشرح الشافعية للحاربردي: ٣٠٠/١.

(٤) ينظر: الأشموني: ١٩٥/٤؛ والهمع: ٧٠/٦ (الكويت).

(٥) شرح الكافية الشافعية: ١٩٥٦/٤. وقد اختلف في رأي يونس في النسب إلى أخت، فمنهم من ذكر أنه يجب في رأيه (أختي) ومنهم من جَوَّز ذلك. ينظر: الرضي على الشافعية: ٦٩/٢؛ والحاربردي على الشافعية: ٢٩٩/١.

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في الجمع: «وإذا صحَّ باب تمرّة قيل تَمَرَات بالفتح، والإسكان فيه ضرورة، والمعتلّ العين ساكنٌ، وهذيلٌ تُسوِّي، وباب كِسْرَةٍ على كِسَرَاتٍ بالفتح والكسر، والمعتلّ العين والمعتلّ اللام بالواو يُسَكَّن ويفتح؛ ونحوه حُجْرَةٌ على حُجَرَاتٍ بالضمّ والفتح، والمعتلّ العين والمعتلّ اللام بالياء يُسَكَّن ويفتح، وقد يُسَكَّن في تميم نحو حُجَرَاتٍ وكِسِرَاتٍ، والمضاعف ساكنٌ في الجميع، وأما الصفات فبالإسكان، وقالوا لَجَبَاتٍ ورَبَعَاتٍ للمح اسميّة أصليّة»^(١).

يقول الرضي: «قوله (لجبات وربعات للمح اسمية أصلية) لم أر في موضع أن لَجْبَةً في الأصل اسم، بلى قيل ذلك في رَبْعَةٍ»^(٢).

قد يكون لابن الحاجب ما يؤيده فيما ذكر، فالجوهري يقول في لَجَبَاتٍ: «وهو شاذٌّ؛ لأنَّ حقّه التسكين، إلّا أنّه كان الأصل عندهم أنه اسم وصف به»^(٣) وذكر هذا الرّمحشريّ^(٤) أيضًا، ولعل ابن الحاجب سايرهما في ذلك.

إلّا أن الفرق بين الجوهريّ وابن الحاجب أنّ الأول عدّد ذلك شاذًّا، ولم يشر الثاني إلى هذا.

ولم يعترض الرضيّ على ابن الحاجب في ربّعات، لورود إمكان كونها للمح الاسميّة في الأصل، وقد آيد ذلك سيبويه بقوله: «وأما رَبْعَةٌ فإنهم يقولون: رجالٌ رَبْعَاتٍ ونسوة رَبْعَاتٍ، وذلك لأنَّ أصل رَبْعَةٍ اسمٌ مؤنث وقع على المذكر والمؤنث

(١) الشافية: ٤٦، وشرح الشافية للرضي: ١٠٩/٢.

(٢) شرح الشافية: ١١٤/٢. ومعنى لَجْبَةٍ: هي الشاة التي حَفَّ لينها. الصحاح: ٢١٨/١، وربّعة: أي مربوع الخلق ليس بالطويل ولا بالقصير. الصحاح: ١٢١٤/٣.

(٣) الصحاح: ٢١٨/١.

(٤) ينظر: المُفَصَّل: ١٩٢.

فوصفا به»^(١).

٣ فاعتراض الرضيّ متعلّق بـ(لَجَبَات)؛ إذ إنه لم يثبت أنّ كانت لَجَبَة اسماً حتى يُلَمَح أصلها، فسيبويه علّل ذلك بتعليل آخر، يقول: «وقالوا شيئاً لَجَبَات فحرّكوا الحرف الأوسط؛ لأن من العرب من يقول: شاة لَجَبَة. فإنما جاءوا بالجمع على هذا واتفقوا عليه في الجمع»^(٢). والكِسَائِي يرى أن تحريك لجبات قياسيٌّ لورود لَجَبَة^(٣). ٦

ومع التسليم بما ذكره الرضيّ في اعتراضه، إلّا أنّ لابن الحاجب فيما قاله الجَوْهَرِيّ سنداً وممتناً.

٩ بقي أن يقال: إنه يجوز على مذهب المُبَرِّد^(٤) أن يقال: لَجَبَات ورَبَعَات بالتسكين على القياس، وتابعه على هذا ابن الحاجب^(٥).

(١) الكتاب: ٦٢٧/٣.

(٢) الكتاب: ٦٢٧/٣.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ٥٢٧/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٩١/٢.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المُفَصَّل: ٥٤٠/١.

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في الجمع: «ونحو شَيْطَانٍ وَسُلْطَانٍ على شياطين وسلاطين وسراحين، وجاء سِرَاحٌ، الصِّفَةُ نحو غضبان على غَضَابٍ وسُكَّارٍ، وقد ضُمَّت أربعة: كُسَالَى وسُكَّارٍ وَعُجَالَى وَغِيَارٍ»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وقد ضُمَّت أربعة) لم أر أحداً حصر المضموم في الأول في أربعة، بلى في الْمُفْصَّل أن بعض العرب يقول: كُسَالَى، وسُكَّارٍ وَعُجَالَى وَغِيَارٍ، بالضم، ولا تصريح فيه أيضاً بالحصر، وقد ذكر في الكشف في قوله تعالى: ﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا﴾ أنه قرئ ضِعَافِي وَضِعَافِي كَسُكَّارٍ وسُكَّارٍ»^(٢).

وقد أكد ابن الحاجب الحصر في شرحه لمقدمته بقوله: «وقد جاءت أربعة اختير فيها الضم وإن كان الأصل الفتح»^(٣). وكلام سيويه لا يفيد حصرًا إذ يقول: «ولا يكون وصفًا إلا أن يكسر عليه الواحد للجمع نحو: عُجَالَى، وسُكَّارٍ وكُسَالَى»^(٤).

ويقول أيضًا: «وقد يكسرون بعض هذا على فَعَالَى وذلك قول بعضهم: سُكَّارٍ وَعُجَالَى ومنهم من يقول: عَجَالَى»^(٥) وهذا لا يفيد الحصر.

وليس في حديث الصرفيين^(٦) ما يفيد الحصر، غير أنهم إن ذكروا وزن فَعَالَى، لا يذكر غير هذه الكلمات، إلا الأشموني^(٦) فإنه ذكر غُضَابِي؛ وقد رجَّح وزن فَعَالَى في جمع نحو سكران على فَعَالَى.

(١) الشافية: ٥٢، ٥٣؛ وشرح الشافية للرضي: ١٧٢/٢.

(٢) شرح الشافية: ١٧٥/٢، والآية في سورة النساء رقم ٩. ونصُّ الْمُفْصَّل: «ويقول بعض العرب كُسَالَى وسُكَّارٍ وَغِيَارٍ وَعُجَالَى بالضم» ١٩٦. وينظر: الكشف: ٥٠٤/١.

(٣) شرح الشافية: ٢١.

(٤) الكتاب: ٢٥٤/٤.

(٥) الكتاب: ٦٤٥/٣.

(٦) ينظر: شَرْحُ الْمُفْصَّل لابن يعيش: ٦٥/٥؛ والتصريح: ٣١٤/٢؛ والأشموني: ١٤٤/٤.



أَمَّا ضُعَافِي فَلَمْ أَجِدْهَا فِي كِتَابِ الصَّرْفِ، وَقَدْ ذُكِرَتْ فِي كِتَابِ الْقِرَاءَاتِ^(١)،
وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ.

(١) ينظر: مختصر ابن خالويه: ٢٤؛ والكشاف: ٥٠٤/١؛ وتفسير الفخر الرازي: ١٩٩/٩؛ وإعراب
القراءات الشواذ: ٣٧٠/١، ٣٧١.



المسألة السابعة:

- قال ابن الحاجب في الوقف: «وإثبات الواو والياء وحذفهما في الفواصل والقوافي فصيحٌ، وحذفهما فيهما في نحو لم يغزوا ولم ترمي وصنعوا قليل»^(١). ٣
- يقول الرضي: «قوله (وحذفهما فيهما قليل) أي حذف الواو والياء في الفواصل والقوافي، وأنا لا أعرف حذف واو الضمير في شيء من الفواصل كما كان في القوافي، وحذف ياء الضمير في الفواصل، نحو ﴿فَأَيَّاهُ فَاعْبُدُون﴾»^(٢). ٦
- ذكر النحاة^(٣) حذف واو الضمير ويائه في شيء من الفواصل كما كان في القوافي، وحذف يائه في الفواصل، ولو كان حذف ذلك قليلاً ومستقبلاً؛ لأن الضمير اسمٌ مستقلٌّ برأسه، بخلاف الواو والياء في نحو: زيد يغزو ويرمي، والقاضي؛ وأما الواو في الفواصل فلم يذكر النحاة مثلاً واحداً لها، فلم يؤثر حذف الواو في الفواصل. ولهذا لو قال ابن الحاجب: (وحذفهما في القوافي، وحذف الياء في الفواصل قليل) لكان أولى وأدق. ١٢
- والمقصود بالفواصل: رُعوس الآيات، ومقاطع الكلام^(٤).

(١) الشافية: ٦٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٠١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٠٦/٢، ٣٠٧؛ والآية رقم ٥٦ من سورة العنكبوت.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٦٧/٤، ١٨٤٠؛ والأصول: ٣٧٤/٢، ٣٧٥، ٣٨٤؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش:

٧٨/٩؛ والارتشاف: ٤١٠/١؛ وبغية الطالب: ١٠٥.

(٤) ينظر: شرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٧٨/٩.

المسألة الثامنة:

٣ قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «وَأَمَّا مَنْحَنِيْقٌ فَإِنْ اَعْتُدَّ بِحَنْقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ، وَإِلَّا فَإِنْ اَعْتُدَّ بِمَجَانِيْقٍ ففَنَعْلِيلٌ، وَإِلَّا فَإِنْ اَعْتُدَّ بِسَلْسَبِيلٍ عَلَى الْأَكْثَرِ ففَعْلَلِيلٌ، وَإِلَّا ففَعْلَنِيلٌ، وَمَجَانِيْقٌ يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ، وَمَنْحَنُوٌّ مِثْلُهُ؛ لِمَجْيِئِ مَنْحَنِيْنٍ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ، وَلَوْلَا مَنْحَنِيْنٍ لَكَانَ فَعْلَلُولًا كَعَضْرَفُوْطٍ، وَخَنْدَرِيْسٍ كَمَنْحَنِيْنٍ»^(١).

٦ يقول الرضوي: «قوله: (وإلا) أي: وإن لم يعتد بمجانيق، فيه نظر؛ وذلك لأنه جمع منحنيق عند عامة العرب، فكيف لا يعتد به؟ وفي الجمع لا يحذف من حروف مفردة الأصول إلا الخامس منها، فحذفهم النون بعد الميم دليل على زيادتها، وليس مجانيق كجَنَقُونَا حتى لا يعتد به؛ لأن ذلك حكاية عن بعض الأعراب، ومجانيق متفق عليه، وكونه فعليلاً مذهب سيوييه، وإنما حكم بذلك لأنه ثبت له بجمعه على مجانيق زيادة النون وأصالة الميم - كما ذكرنا - ولم يحكم بزيادة النون الثانية أيضاً لوجهين: أحدهما ندور فنعيل، بخلاف فعليل كعنتريس، وهي الناقفة الشديدة، من العترة وهي الشدة، والثاني أن الأصل أصالة الحروف، إلا أن يقوم على زيادتها دليل قاهر»^(٢).

١٥ ويقول أيضاً: «قوله: (فإن اعتد بسلسيل على الأكثر) يعني إن ثبت في كلامهم فعليل بزيادة الياء فقط، وذلك أن أكثر النحاة على أن سلسيلاً فعليل، وقال الفرّاء: بل هو فعفليل، وكذا قال في درديس، وذلك لتجويزه تكرير حرف أصلي مع توسط حرف أصلي بينهما، كما مر^(٣)، وفي قول المصنّف هذا أيضاً نظراً؛ وذلك لأن فعليلاً ثابت، وإن لم يثبت أن سلسيلاً فعليل، وذلك نحو برّقيد لقصة

(١) الشافية: ٧٣، ٧٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٤٤/٢. والمنحنيق: هي الآلة التي ترمى بها الحجارة، وهي معربة، فارسية. الصحاح: ١٤٥٤/٤. والمنجنين، والمنجنون: الدولاب التي يُسقى عليها. الصحاح: ٢٢٠١/٦.

(٢) شرح الشافية: ٣٥٠/٢، ٣٥١.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٦٣/١.

٣ في ديار ربيعة، وعَلْطَمِيس للشابة. ولو لم يجمع منجنيق على مجانيق لكان فعلليلاً، سواء ثبت بنحو برقعيد فعلليل أو لا، وذلك لأن جنتونا كما قلنا غير معتد به، والأصل أن لا نحكم بزيادة حرف إلا إذا اضطررنا إليه: إما بالاشتقاق، أو بعدم النظر، أو بغلبة الزيادة»^(١).

ويقول أيضاً في منجنون: «قوله: (ومنجنون مثله) أي مثل منجنيق في احتمال الأوجه المذكورة، وذلك لكون منجنين، وهو لغة في منجنون، يحتمل الأوجه المذكورة، لكونه كمنجنيق، إلا أن إحدى اللامين فيه لا بُدَّ من الحكم بزيادتها إذا حكمت بأصالة الميم والنون الأولى معاً أو بأصالة إحداهما؛ لأن التضعيف لا يكون أصلاً مع ثلاثة أصول دونه أو أربعة، كما مرَّ في أول الكتاب»^(٢)، ويسقط من الأوجه السبعة فتعيل وفعلنيل ومفعنيل، ويحيى فعلليل وفنعليل ومفعليل ومنفعيل، ويستبعد منفعيل، كما ذكرنا في منجنيق، ولم يجرى جنَّ في منجنين كما جاء جنق في منجنيق حتى يرتكب هذا الوزن المستبعد، ومَفْعَلِيل غريب، وفعلليل ثابت، كبرقعيد، فمنجنين إما فعلليل ملحق ببرقعيد بتكرير اللام والنون الأولى أصلية فيكون كعَرْطَلِيل، والعَرْطَل والعَرْطَلِيل: الطويل، وإما فنعليل ملحق به أيضاً بزيادة النون وتكرير اللام، والأولى الحكم عليه بفَعْلَلُول، وعلى منجنين بفعلليل؛ لعدم الدليل على زيادة النون الأولى، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع، وأما إحدى النونين الأخيرين فالغلبة دالة على زيادتها، وجمع مَنَجْنُون ومَنَجْنِين على مناجين، كذا يجمعهما عامة العرب، سواء كان فعللولا أو فعللولا؛ لأنَّ حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفاً أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجيء؛ إذ لو كان الأول لجاز مناجين ومناجين بالتعويض من المحذوف وترك التعويض، كما في سفارج وسفاريج»^(٣).

(١) شرح الشافعية: ٣٥١/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافعية: ٦٢/١.

(٣) شرح الشافعية: ٣٥٣/٢، ٣٥٤.

ويقول أيضاً: «قوله: (ولولا منجنيح لكان فعللولا) يعني منجنيح كمنجنيق فيحتمل جميع ما احتمله منجنيق من الأوزان؛ فلذلك يحتمل منجنون ما احتمله منجنيح، ولولا منجنيح لكان منجنون كعضرفوط، وهذا قول فيه ما فيه؛ وذلك أنا ٣
بيننا أنَّ منجنيناً لا يحتمل إلاَّ فعَلَّيلاً على الصحيح، وفعليلاً على زيادة النون الأولى كما أجاز سيويه، وقد ضعّفناه، وكذا مَنَجْنُون فعللول على الصحيح، وفعللول على ما أجازته سيويه، وعلى كلا التقديرين هو ملحقٌ بعضرفوط؛ فما معنى قوله (ولولا منجنيح لكان فعللولا) وهو مع وجوده فعللول أيضاً^(١)؟.

هذه المسألة طال فيها النقاش، وأشكل فيها الاختلاف؛ والاعتراض.

٩ واعتراض الرضيّ على ابن الحاجب فيها يتلخص في ثلاثة أشياء:

الأول: أنَّ كلام ابن الحاجب يوهّم أن قومًا لا يعتدّون بالجمع (محانيق).

الثاني: أن كلام ابن الحاجب ينصّ على أن ثبوت فعَلَّيْل متعلّق بسلسيل.

١٢ الثالث: أن كلام ابن الحاجب قد سوّى بين منجنون ومنجنيق في احتمال الأوجه الواردة فيهما.

١٥ أما الأوّل: فقد اعتد عامة النحاة^(٢) بالجمع محانيق، واستدل به على زيادة النون، ولم يكن أحدٌ منهم قد استبعد الجمع، ولم يعتدّ به، كما توهم ابن الحاجب في ذلك.

١٨ قد يصحّ ذلك في عدم الاعتداد بالاشتقاق الوارد عن العرب وهو قولهم: «كانت بيننا حروبٌ عُوْنٌ، تُفَقّأ فيها العيون مرة، ثم نُجَنَّقُ، وأخرى نُرَشَّقُ»^(٣)، وما حكاه الفراء من قولهم: «جنقوهم بالمحانيق»^(٢) فقد ذهب قومٌ إلى الاعتداد بها فكان أصول منجنيق: الجيم، والنون، والقاف. وذهب الأكثر إلى

(١) شرح الشافية: ٣٥٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٠٩/٤؛ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣٦/٦؛ والمتصف: ١٤٧/١؛ وسفر السعادة:

٤٧٧/١؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٥٢/٩؛ وشرح الملوكي: ١٥٤؛ والممتع: ٢٥٣/١.

(٣) المتصف: ١٤٧/١.

٣ عدم الاعتداد بها، واختلف في سبب عدم الاعتداد، فمنهم من قال: «أنه مشتق من المنجنيق إلا أن فيه ضرباً من التخليط، وكان قياسه: مجنقوهم، وتمجنق»^(١). ومنهم من قال: «إذ لا تحقق لنقله عند أهل الإعراب واللغة، ولا يستعمله الفصحاء، وهو غير مرضي عند سيويه، ... لو قيل بهذا الاشتقاق واعتبر هذا القول لزم القول بوجود زيادتين متواليتين في أول ما ليس بجار على الأفعال، والثاني باطل لأنه مما عدم في كلامهم»^(٢).

٦ وأما الثاني: فقد ثبت فعَلَّلِيل بغير سلسبيل؛ إذ ورد نحو: برقعيد، وعلطميس، ودرديس، وخندريس، وعندليب^(٣)، ولذلك لا وجه لقول ابن الحاجب (فإن اعتد بسلسبيل على الأكثر ففعَلَّلِيل)، وكان له أن يقول: وإلا ففعَلَّلِيل إن اعتد بأصالة الميم والنون. ويتبين من هذا أن وزن فعَلَّلِيل غير ثابت عند ابن الحاجب إلا بسلسبيل.

١٢ وأما الثالث: فإن منجنون ومنجنين لا يصحّ فيهما إلا أن تكون الميم أصلية، والنون الأولى أصلية، وإحدى النونين المتكررتين زائدة، فيكون وزنهما: فعَلَّلُول، وفعَلَّلِيل، ويلحقان بـ: عضرقوط، وسلسبيل، بزيادة إحدى النونين؛ وقد ثبت أصالة النون الأولى لثبوت مناجين؛ إذ لو كانت زائدة لقل مجانين كما قيل في منجنوق: مناجيق، كما يصحّ على ضعف أن تكون النون الأولى زائدة، وإحدى النونين الأخيرتين أيضاً زائدة لتكررها، ويجمع على مجانين، وهو خلاف المسموع^(٤). ولهذا ترجح الرأي الأول، وضعف الثاني.

١٨ أما الأوزان المحتملة الأخرى التي وردت في منجنيق؛ فإنها تسقط هنا، كما بين ذلك الرضي في تعقيبه، فلا حاجة لقول ابن الحاجب: (ولولا منجنين لكان فعَلَّلُول)؛ لأنه كما بين الرضي أن (منجنون) فعَلَّلُول مع وجود منجنين،

(١) المنصف: ١٤٧/١.

(٢) شرح الشافية لليزدي: ٣٣٥/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٠٢/٤؛ والأصول: ٢٢٢/٣؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٤٣/٦؛ والمتع: ١٦٣/١، ١٦٤؛ وبغية الطالب: ١٢٤؛ والارتشاف: ٦٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٠٩/٤؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٤٠/٦، ١٥٢/٩؛ وشرح الملوكي: ١٥٦.



فمنجنون فعللول، ومنجنين فعلليل، ولعلّ ابن الحاجب نظر إلى أن منجنين
ومنجنون من نسق اشتقاق واحد، وما يسري على واحدٍ منهما من أحكام
يسري على الآخر، ففعلليل - عند ابن الحاجب - ليس ثابتاً قطعاً بسلسيل كما
سبق بيانه - فرأى أن منجنين لا تكون على فعلليل؛ لأنه وزن لم يثبت، وإذا
كان كذلك فالتون زائدة، وهذا أيضاً يسري على منجنون فلا يكون فعللولاً،
وهو مرجوح بما سبق بيانه. ٦



المسألة التاسعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «وَأَمَّا كُنَائِيلُ فَمِثْلُ خَزْعِيلٍ»^(١).

٣ يقول الرضي: «وما يوجد في النسخ: (وَأَمَّا كُنَائِيلُ فَمِثْلُ خَزْعِيلٍ) الظن أنه وهم إمّا من المُصنّف أو من الناسخ؛ لأن كُنَائِيلَ بالألف لا بالهمزة، والألف في الوسط عنده لا يكون للإلحاق كما تقدّم»^(٢).

٦ ما ذكره الرضي صحيح؛ إذ إنّ (كُنَائِيلَ) بالألف وليست بالهمزة، كما في كتب الصرف^(٣) واللغة^(٤)، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الحاجب في الشافية، والسخاوي في سفر السعادة^(٥)، وقد تابعه على هذا شُراح الشافية^(٦)، ولم يعترض أحدٌ غير الرضي، على حين أن ابن الحاجب نفسه ذكر (كُنَائِيلَ) بالألف في شرح المُفصّل^(٧).

(١) الشافية: ٧٤، وهو الهمزة؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٦١/٢ والموجود في نصّ الشافية بالألف لا بالهمزة، وفي شرح الرضي بالهمزة.

(٢) شرح الشافية: ٣٦٣/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٩٤/٤، ٣١٠؛ والأصول: ٢١٧/٣؛ وشرح الكتاب للسيرافي: ٦٩/٦؛ وشرح المُفصّل لابن يعيش: ١٤١/٦؛ والسمت: ١٥٥/١؛ والارتشاف: ٦٥/١.

(٤) ينظر: معجم البلدان: ٤٨٠/٤؛ ومعجم ما استعجم: ١١٣٥/٤؛ وتاج العروس: ٦٦٩/١٥.

(٥) ينظر: سفر السعادة: ٤٥٠/١.

(٦) ينظر: بغية الطالب: ١٣٢؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٩٧٩/٢؛ والريزدي: ٣٤٨/١؛ والنيسابوري: ٢٥٨؛ والجاربردي: ٦٠٣/٢؛ ومجموعة الشافية: ٢٢٢/١، ١٥٢/٢؛ والصافية: ٤٠٧.

(٧) ينظر: الإيضاح: ٦٩٤/١.

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «ويلزمه نحو أَهْرَاق إِهْرَاق»^(١).

- ٣ يقول الرضي: «قوله (يلزمه نحو أَهْرَاق) ليس هاهنا شيء آخر حتى يقول المصنّف نحو أَهْرَاق. اعلم أن اللغة المشهورة أَرَاق يُرِيق، وفيها لغتان أُخْرِيَان: هَرَاق يَبْدَالُ الهمزة هاء، يَهْرِيْق - بإبقاء الهاء مفتوحة؛ لأنه الأصل يُؤْرِيق: حذف الهمزة لاجتماع الهمزتين في الحكاية عن النفس؛ فلمّا أبدلت الهمزة هاء لم يجتمع الهمزتان؛ فقالت: يُهْرِيْق مُهْرِيْق مُهْرَاق، والمصدر هَرَاقة، هَرِق، لا تُهْرِق، الهاء في كلها متحركة، وقد جاء أَهْرَاق - بالهمزة ثم بالهاء الساكنة - وكذا يُهْرِيْق إِهْرَاق، مُهْرِيْق، مُهْرَاق، أَهْرِق، لا تُهْرِق - بسكون الهاء في كلها - قال سيبويه: الهاء الساكنة عوضٌ من تحريك العين الذي فاتها كما قلنا في أسطاع، وللمبرد أن يقول: بل هذه الهاء الساكنة هي التي كانت بدلاً من الهمزة، ولما تغير صورة الهمزة - واللغة من باب أفعل، وهذا الباب يلزم أوله الهمزة - استنكروا خلو أوله من الهمزة؛ فأدخلوها ذهولاً عن كون الهاء بدلاً من الهمزة، ثم لما تقرر عندهم أن ما بعد همزة الإفعال ساكن لا غير أسكنوا الهاء فصار أَهْرَاق، وتوهّمات العرب غير عزيزة، كما قالوا في مصيبة: مصائب - بالهمزة - وفي مسيل: مُسْلَان»^(٢).

- ١٢ يعترض الرضيّ على ابن الحاجب في قوله (نحو) لأنها توحى بكثرة الكلمات التي تماثل (أهراق)، ولا يوجد في كلام العرب نحو من هذه الكلمة، التي تكون الهاء فيها زائدة، وزيادة الهاء في هذه الكلمة في لغة واحدة منها؛ إذ فيها ثلاث لغات: هراق، وأهراق، بالإضافة إلى اللغة الأصلية المشهورة وهي: أراق.

فهراق: الهاء بدلٌ من الهمزة، وهو على وزن أفعل، قال سيبويه: «أبدلوا مكان

(١) الشافية: ٧٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٣/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٨٤/٢، ٣٨٥.

الهمزة الهاء^(١) وورد على هذا كلمات أخرى نحو: هرحت الدابة: أي: أرحتها؛ وقالوا: هردت أن أفعل، أي: أردت أن أفعل، وقالوا: هنزت الثوب في أنزته^(٢).

٣ وأما أهراق فالهاء هنا زائدة، وليست بدلاً، قيل: إنها زیدت عوضاً من حذفهم العين وإسكانهم إياها لما أسند إلى تاء الفاعل^(٣)؛ لأن الأصل: أَرَوَقْتُ أو أَرَيْقْتُ^(٤)، وفي هذا تفصيل ليس هذا مكانه. وإنما القصد أن قول ابن الحاجب (نحو) لا يستقيم مع أهرق، وأهراق؛ إذ لم يكن إلا هذا المثال، أما على هراق، فقد ورد أمثلة أخرى، لكنّ الهاء فيها مبدلة من الهمزة، وهل تكون الهاء المبدلة زائدة أو لا؟ في ذلك خلاف:

٩ فبعض الصرفيين^(٥) يرى أن البدل يأخذ حكم المبدل منه، فإن كان الأصلي أصلياً، أخذ حكمه، وإن كان الأصلي زائداً أخذ حكمه. وعلى هذا ستكون الهاء هنا زائدة في هراق، وهرحت الدابة ونحوها، وعليه يتمشى قول ابن الحاجب (نحو) إن أراد ذلك. ١٢

وبعضهم^(٦) لا يرى ذلك؛ لأنه يترتب على القول بالزيادة أن تكون الطاء في اصطبر زائدة لأنها بدلٌ من التاء وهي زائدة أيضاً، والذال زائدة في ازدجر؛ لأنها كذلك، والطاء والذال ليستا من حروف الزيادة. وعليه فقول ابن الحاجب (نحو) لا يتمشى مع هذا؛ لأنه لم يرد زائداً إلا أهرق، وهو فعلٌ واحد، فلا حاجة إلى قوله (نحو).

(١) الكتاب: ٢٨٥/٤.

(٢) ينظر: شرح الملوكي: ٣٠٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٨٥/٤.

(٤) ينظر: سر الصناعة: ٢٠١/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية للزدي: ٣٦٧/١، فقد نقله دون نسبة.

(٦) ينظر: سر الصناعة: ٥٥١/٢؛ وشرح الملوكي: ٣٠٤؛ والممتع: ٢٢٠/١.

المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن تعدّد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحَبْنَطَى؛ فإن تَعَيَّن أحدهما رُجِّحَ بخروجها كميم مريم ومدين وهمزة أيدع»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وهمزة أيدع) ليس بوجه؛ لأنَّ فِعْلًا -بفتح العين- ليس بخارج عن الأوزان في الصحيح العين، كصيرف وضيغم؛ بلى ذلك خارج في المعتل العين؛ لم يَجْئ إِلَّا عَيْنٌ، قال:

★ ما بال عيني كالشعيب العَيْن ★

وفِعِل -بكسر العين- كثيرٌ فيه، كسيّد، وميّت، وبَيّن، مفقودٌ في الصحيح العين»^(٢).

زيادة الهمزة في (أيدع) متفق عليها^(٣)، واختلف الصرفيون في علة ذلك: فقال جمهور الصرفيين^(٤): إن الهمزة زيدت لأحد ثلاثة أسباب أو هي مجتمعة:

١- زيادة الهمزة أولاً أكثر من زيادة الياء ثانية.

٢- كثرة (أفعل) وقلة (فِعِل).

٣- دلالة الاشتقاق؛ إذ ثبت أنهم يقولون: يدّعت الشيء أيدّعه تيديعاً^(٥)، أي:

(١) الشافية: ٧٨، ٧٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٩٢/٢. والبيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج. ينظر: شرح الشافية: ١٥٠/١، وشرح شواهد الشافية: ٦١-٦٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٩٤/٣، ٢٣٥/٤، ٢٤٥، ٣٠٧؛ والمقتضب: ٣١٥/٣؛ وسر الصناعة: ١١٤/١؛ والمنصف: ١٠٠/١؛ وسفر السعادة: ١٠١/١؛ وشرح الملوكي: ١٣٦؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٤٤/٩.

(٤) ينظر: الصحاح: ١٣١٠/٣؛ والمنصف: ١٠٠/١، وسفر السعادة: ١٠١/١.



صبغته بالزعفران.

ويرى ابن الحاجب: أن سبب زيادة الهمزة هو خروج (فعل) عن الأوزان.

- ٣ وما ذكره غير صحيح؛ إذ ثبت: فَيُصَلِّ، وَيُنْذِرُ، وَضَيَّعَ، وَصَيَّقَلَ، وَهَيَّكَلَ، وَخَيَّفَقَ، وَصَيَّرَفَ، وغيرها^(١). والظاهر أن مراد ابن الحاجب هو قلة فَيَعْلَل لا أنه معدوم؛ لأنه قال في الشرح: «وفعلٌ بعيدٌ، وأفعل كثير»^(٢). إلا أن عبارته في الشافية لا تفيد ذلك، فقله (رُجِّحَ بخروجها) تعني: خروج فَيَعْلَل عن الأوزان.
- ٦

(١) ينظر: المنصف: ١/١٠٠؛ وشرح المَفَصَّل لابن يعيش: ١٤٤/٩.

(٢) شرح الشافية: ٣٥.



المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وكثر الإدغام في باب حَيَّ للمثلين، وقد يُكسرُ الفاء»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (وقد تُكسر الفاء) يعني في حيي المبني للفاعل، والظاهر أنه غلطٌ نقله من المفصل، وإنما أورد سيبويه في المبني للمفعول حَيَّ وحَيَّ، كقولهم في الاسم في جمع قرن ألوى: قرون لِيَّ، - بالضم والكسر»^(٢). ٦

الفعل (حَيَّ) ورد في قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾^(٣) وفيه قراءتان: الأولى: حَيَّ بالإدغام، على الأصل؛ لأنه اجتمع حرفان متماثلان متحرران، وهذه قراءة أبي عمرو، وابن كثير، وحمزة، وعاصم^(٤)، وهي اختيار سيبويه وجمهور الصرفيين^(٥)، وسيبويه مع هذا يحيز الإظهار؛ يقول: «وذلك قولك: قد حَيَّ في هذا المكان، وقد عَيَّ بأمره، وإن شئت قلت: قد حَيَّ في هذا المكان وقد عَيَّ بأمره، والإدغام أكثر، والأخرى عربية كثيرة»^(٦). ١٢

الثانية: حَيَّ بالإظهار، وهي قراءة نافع وأبي جعفر، والبزّي، ويعقوب، وأبي بكر، وخلف^(٧)، وفيها وجهان:

أحدهما: أن الماضي حمل على المستقبل وهو يحيا، فكما لا يدغم في المستقبل لم يدغم في الماضي، وليس شدّ ومدّ كذلك، فإنه يدغم فيهما جميعاً. ١٥

(١) الشافعية: ٩٧؛ وشرح الشافعية للرضي: ١١٢/٣.

(٢) شرح الشافعية: ١١٦/٣.

(٣) الآية: ٤٢ من سورة الأنفال.

(٤) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٩٥؛ والإقناع: ٦٥٥/٢؛ وتجويد التيسير: ١١٨؛ وإتحاف فضلاء البشر: ٢٣٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩٥/٤؛ والمقتضب: ١٨٨/١؛ وإملاء ما من به الرحمن: ٣٠٣.

(٦) الكتاب: ٣٩٥/٤.

الوجه الثاني: أن حركة الحرفين مختلفة، فالأولى مكسورة والثانية مفتوحة، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين^(١).

- ٣ هذا هو ما ورد في الفعل المبني للمعلوم (حيي)، ولم يرد عن واحد من الصرفيين أو القراء^(٢) كسر فاء هذا الفعل إذا أدغم، فما ذكره الرضيّ صحيح، ولعلّ الزّمخشريّ حين قال: «وقد أجروا نحو حيي وعيي مجرى بقي وفني فلم يُعلّوه وأكثرهم يدغم فيقول: حيّ وعيّ بفتح الفاء وكسرهما، كما قيل لبيّ وليّ في جمع ألوي»^(٣) كان دليله القياس لا السماع، مع أنّه قياس فعلٍ على اسم في موضع لا وجه تشابه بينهما، وقد اعترض ابن الحاجب على الزّمخشريّ في هذا القياس إذ يقول: «وكسرهما في لبيّ أظهر لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة، وليس كذلك حيّ لأنها فتحة، والفتحة قبل الياء غير مستكرهة»^(٤). ومع أنّه اعترض على الزّمخشريّ في هذا القياس إلاّ أنّه اعتمده هنا. وقد تابع كثير من شُراح الشافعية^(٥) ابن الحاجب في هذا دون اعتراض. ١٢

(١) ينظر: إملأ ما منّ به الرحمن: ٣٠٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤١١/١؛ ومعاني القرآن للزجاج: ٤١٨/٢؛ وإعراب القرآن للنحاس:

١٨٨/٢؛ والإقناع في القراءات السبع: ٦٥٥/٢؛ والنشر: ٢٧٦/٢؛ والإتحاف: ٢٣٧.

(٣) المُفَصَّل: ٣٩١، ٣٩٢.

(٤) الإيضاح: ٤٧٢/٢.

(٥) ينظر: بغية الطالب: ١٨٥؛ وركن الدين: ١١٧١/٢؛ واليزدي: ٤٨٠/٢، والجاربردي: ٧٥٦/٢؛

والنيسابوري: ٣٥٩؛ والشافعية: ٤٩٩؛ ومجموعة الشافعية: ٢٧٩/١، ١٩٤/٢.



ملحق في الاعتراض بالسماع

- يضاف إلى المسائل التي سبقت، مسائل أُخر وردت في مباحث مختلفة، غير أنها تفيد في هذا المبحث، وهي:
- ٣ - المسألة الثانية في مبحث التعليل: غير أن في هذه المسألة شيئاً آخر يتعلق بالسماع، وهو قول ابن الحاجب: «وَشَدَّ رَحْبَتَكَ الدَّارَ، أَي: رَحِبَتْ بِكَ»، فاعترض الرضيّ على هذا المرويّ، وأنه سُمِعَ عَمَّنْ لَيْسَ بِحِجَّةٍ كَمَا وَرَدَ فِي الْمَسْأَلَةِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى جَعْلِهِ شَاذًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْتَدُّ بِهِ مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ^(١).
- ٦ - المسألة الرابعة في مبحث العبارة، ولها جانب يتعلق بالسماع؛ إذ ينصُّ الرضيّ على أنه لم يرد عن العرب غير الألفاظ التي أوردها ابن الحاجب، ولهذا فلا حاجة إلى قوله (ونحو)^(٢).
- ٩ - المسألة الأولى في مبحث الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب نفسه، غير أن لها جانباً آخر يتعلّق بالسماع، وهو أن أفعالاً وفعلوان قد ورد عليهما بعض الألفاظ مما يخرجهما عن كونهما نادرين^(٣).
- ١٢ - المسألة الثانية في مبحث الأحكام، ولها علاقة بالسماع، وذلك أن الرضيّ اعترض على ابن الحاجب في جعله ضمّ (مذ) واجباً، ورأى أنه جائزٌ لأنه ورد عن العرب أنهم يكسرون ذال (مذ) عند ملاقة الساكن، وإن كانت هذه اللغة قليلة، إلا أنه اعتدّ بها الرضيّ، ولم يعتد بها ابن الحاجب أو لعله لم يطلع عليها، أو رأى أن هذا المختصر غير جدير بضم مثل هذا القليل.
- ١٥
- ١٨

(١) ينظر ص ٣٦٩ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٩٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر ص ٢٨٤ من هذا البحث.



المبحث الثالث: المعتراض بالقياس





مقدمة في القياس

٣ القياس من المصطلحات التي كثر تداولها في العلوم الإنسانية المختلفة، على نحو ما هو في اللغة، أو أصول الفقه، أو النحو والصرف.

فالقِيَاس لغةً: التقدير. يقال: «قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وقِيَّاسًا، واقتاسه وقَيَّسه، إذا قَدَّرَه على مثاله»^(١)؛ ويقال: «بينهما قَيْسُ رُمحٍ وقَاسُ رُمحٍ، أي قَدَّرُ رُمحٍ»^(٢).

٦ وفي اصطلاح النحويين والصرفيين: «عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع»^(٣).

٩ وهي حدود متقاربة كما أشار إلى ذلك أبو البركات الأنباري؛ الذي ذكر تعريفًا آخر في كتابه الإغراب يقول فيه: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(٤).

١٢ يقول السيوطي: «وهو معظم أدلة النحو، والمعول عليه في غالب مسائله»^(٥). ولهذا فإن إنكار القياس لا يكون؛ «لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»^(٦).

١٥ أركان القياس:

يقول أبو البركات الأنباري: «ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعلة، وحكم»^(٧)؛ وهو بهذا يشير إلى أركان القياس، فذكر أنها أربعة وهي:

(١) اللسان: ١٨٧/٦.

(٢) الصحاح: ٩٦٨/٣.

(٣) لمع الأدلة: ٩٣.

(٤) الإغراب في جدل الإغراب: ٤٥.

(٥) الاقتراح: ٢١٤.

(٦) لمع الأدلة: ٩٥.

(٧) لمع الأدلة: ٤٢.



- ١ - الأصل (المقيس عليه)، وهو ما اطرّد من المسموع عن العرب.
- ٢ - الفرع (المقيس) وهو الذي لم يرد في شأنه سماع عن العرب.
- ٣ - العلة. وقد قسم الزجاجي^(١) العلل إلى ثلاثة أقسام: تعليمية، وقياسية، وجدلية نظرية. وهي في العمق على نحو من هذا التدرج.
- ٤ - الحكم. وهو ستة أقسام: واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء^(٢).

أقسام القياس:

- يختلف العلماء في أقسام القياس، وذلك لاختلاف نظرتهم إلى القياس، فمنهم^(٣) من يرى أنه ثلاثة أقسام، وهي:
- ١ - قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل.
- ١٢ - قياس الشبه: وهو حمل الفرع على الأصل لضرب من الشبه غير العلة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل.
- ٣ - قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة. ولم يحتج به كثير من العلماء.
- ١٥ - قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد المناسبة في العلة. ولم يحتج به كثير من العلماء.
- وواضح أن هذا التقسيم يعود إلى أدلة القياس، وهو مُرتَّب على درجة قوته في الاحتجاج به.
- ١٨ - وبعضهم^(٤) يقسم القياس إلى أربعة أقسام، وهي:

(١) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤.

(٢) ينظر: الاقتراح: ١٣٨؛ وأصول النحو العربي: ١٣٦.

(٣) ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥.

(٤) ينظر: الاقتراح: ٢٢٦.

١- حمل فرع على أصل، ويسمى قياس المساوي.

٢- حمل أصل على فرع، ويسمى كسابقه.

٣- حمل نظير على نظير، ويسمى قياس الأولى.

٤- حمل ضدّ على ضدّ ويسمى قياس الأدون.

وهذه الأقسام الأربعة هي لقياس العلة.

ويظهر تقسيم ثالث للقياس^(١)، على أنه قسمان:

١- القياس الأصلي: وهو إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب، حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع.

٢- القياس التمثيلي: وهو إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، غير أنّ بينهما مشابهة من بعض الوجوه، كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث.

وبين أنّ هذه التقسيمات إنما هي تنوّعات للقياس لا تتعارض فيما بينها، وإنما هي توضيحٌ لأوجهٍ مختلفة في القياس.

اختلاف العلماء في نظرهم إلى القياس:

تختلف نظرة العلماء إلى القياس، وذلك لأسبابٍ، منها^(٢):

١- توفر الاستقراء التام لعالمٍ دون توفره التام لآخر؛ ومن هذا أن يقلّ الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه إلّا أنه ليس بقياس كما أشار إلى ذلك ابن جنّي^(٣)، وذلك أنه سمع في النسب إلى شئوة: شئنيّ، ولهذا قاسوا عليه: قنوية، وحلوبة، وركوبة، مع أنه لم يرد إلّا شئوة، وجاز القياس عليه لأنه جميع ما جاء، ولم يأت

(١) ينظر: القياس في اللغة العربية لمحمد الخضر حسين: ٢٧.

(٢) ينظر: القياس في اللغة العربية: ٤٨، ومناهج الصرفيين: ٢٦٠.

(٣) ينظر: الحصائص: ١١٥/١.

٣ ما يناقضه، أما ما هو أكثر منه وليس بقياس فقد ورد: ثقفي في ثقيف، وقرشي في قریش، وسُلّمي في سنيم، فقال ابن جنّي: «فهذا وإن كان أكثر من شنئي فإنه عند سيويه ضعيف في القياس، فلا يجوز على هذا في سعيد: سَعْدِي»^(١).

٦ ٢- اعتماد عالم على مجموعة من الشواهد لفتح باب القياس، وعدم اعتمادها لدى عالم آخر؛ لأنها لم تبلغ الحد الذي يسمح بفتح باب القياس، ولهذا فإن الكوفيين يقيسون على المثال الواحد، والمثاليين، في حين أن البصريين لا يقيسون إلا على الأكثر، وأما الأقل فهي نواذر تحفظ ولا يقاس عليها.

٩ ٣- اختلافهم في قبول الشواهد عن طريق السند، فحين يتشدد عالم في قبول ناقل لغة أو راوي شعر، لا يقبل عالم ذلك، إما لأمانة الناقل أو ما شابه ذلك، واختلافهم في شرط نقل المتواتر والآحاد، فقد ذهب قوم إلى أن شرط نقل المتواتر أن يبلغوا سبعين، وذهب آخرون إلى أن شرط ذلك أن يبلغوا أربعين، وذهب آخرون إلى أن شرطه أن يبلغوا اثني عشر، وغيرهم إلى أن يبلغوا خمسة. وحديث بالقول إن الاختلاف في هذا يؤدي إلى الاختلاف في القياس، وبخاصة في الركن الأول من أركان القياس وهو المقيس عليه.

١٥ وكان الرضي معتدلاً وهو يستخدم القياس؛ إذ لا يقيس دون سماع، كما أنه يقدم السماع عليه، ويعتمد القياس فيما تقرّر من الأصول الصرفية والنحوية المطردة التي أيدها السماع، وأقرتها النصوص.

١٨ ومع هذا لم يتوسع في القياس بحيث يصبح المثال الشاذ قياساً، وإنما يتحرى الدقة في هذا، ويستقري النصوص الواردة، ويجمع بين المتشابهات.

٢١ وأكثر اعتراضه على ابن الحاجب كان من قبيل القياس المطرد الذي استقر عند النحاة قبله.

(١) ينظر: الخصائص: ١/١١٦.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في أبنية الماضي الثلاثي المزيد فيه: «وللمزيد فيه خمسة وعشرون: ملحقٌ بدحرج نحو شَمَلَّلٌ وحوقلٌ وبيطرٌ وقلنسٌ وقلسى، وملحقٌ بتدحرج نحو تجلببٌ وتجوربٌ وتشيطنٌ وترهوكٌ وتمسكنٌ وتغافلٌ وتكلم...»^(١).

يقول الرضي: «قد تقدّم أن نحو تكلمٌ وتغافلٌ ليس ملحقاً، وإن كان في جميع تصاريفه كتدحرج، وفي عدّ النحاة تمدّرعٌ وتمندلٌ وتمسكنٌ من الملحق نظرٌ أيضاً، وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف، وذلك لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق، بل هي من قبيل التوهم والغلط، ظَنُّوا أن ميم مندبلٌ ومسكينٌ ومِدْرَعَةٌ فاءُ الكلمة كقاف قنديلٍ ودال درهم، والقياس تَدْرَعٌ وتَنْدَلٌ وتسكُنٌ كما يجيء في باب ذي الزيادة، وهذا كما تُوهم في ميم مَسِيلُ الأصالة فجمعوه على مُسَلانٍ وأمسلة، كقفزانٍ وأقفزة في جمع قفيز، فتمدّرعٌ وتمندلٌ وتمسكنٌ - وإن كانت على تمفعّل في الحقيقة - لكن في توهمهم على تَفَعَّلٍ»^(٢).

أشار الرضي في أول حديثه أنه سبق الحديث عن تكلمٌ وتغافلٌ؛ إذ يقول عند حديثه عن الإلحاق بالألف: «ولمّا لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطاً في الفعل حكم الرّمخسريّ وتقبله المصنّف بكون ألف نحو تغافلٌ للإلحاق بتدحرج، وهو وهم؛ لأن الألف في مثله غالبية في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعداً، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تماذٍ وترادّ، كما لم يدغم نحو مهددٌ كما بيّنّا، ولو كان الألف في تغافلٌ للإلحاق لكان في مصدره واسمي فاعله ومفعوله أيضاً، فلم يصح إطلاق قولهم: (إن الألف لا تكون للإلحاق في الاسم وسطاً وكذا نحو تكلمٌ ليس التضعيف فيه للإلحاق بتدحرج كما ادّعى؛ لوضوح كون التضعيف لمعنى، وما غرهما إلا موافقة البنّاعين لتدحرج في تصاريفه»^(٣).

(١) الشافية: ١٧؛ وشرح الشافية للرضي: ٦٧/١.

(٢) شرح الشافية: ٦٨/١.

(٣) شرح الشافية: ٥٨/١.

ويشير الرضيّ إلى قول ابن الحاجب في موضع آخر، وهو قوله: «ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً لما يلزم من تحريكها»^(١)، فقال الرضيّ معلقاً على ذلك: «إنما قال: في الاسم احترازاً عن تفاعل فإنه عنده ملحقٌ بتفاعل كما ذكر من قبل، وهو ممنوع كما ذكرنا، لكون الزيادة مطّردة في معنى، أعني لكون الفعل بين أكثر من واحد، ولثبوت الإدغام في نحو تساراً، وتماذا»^(٢).

والمسألة هذه فيها مذهبان، يمكن إيجازهما فيما يلي:

- المذهب الأول: يمثله الزمخشري^(٣)، وابن الحاجب^(٤)، وابن عصفور^(٥) في أحد قوليّه.
- يقول الزمخشريّ: «وأبينة المزيد فيه على ثلاثة أضرب موازن للرباعي على سبيل الإلحاق وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له، فالأول على ثلاثة أوجه: ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وقلنس وقلسى، وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم ... ومصدق الإلحاق اتحاد المصدرين»^(٦). وقد تابعه على هذا السياق ابن الحاجب؛ فهو يرى أن الإلحاق يكون بالألف في الأفعال دون الأسماء إذ يقول: «ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً، لما يلزم من تحريكها»^(٧).
- المذهب الثاني: ويمثله جمهور النحاة^(٨)، وفي مقدمهم سيبويه.

(١) الشافية: ٧٠؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٣٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٣٢/٢، ٣٣٣.

(٣) ينظر: المُفَصَّل: ٢٧٨.

(٤) ينظر: الشافية: ١٧، ٧٠.

(٥) ينظر: الممتع: ١٦٨/١.

(٦) المُفَصَّل: ٢٧٨.

(٧) الشافية: ٧٠.

(٨) ينظر: على التوالي: الكتاب: ٢٩٠/٤؛ والأصول: ٣٥٤/٣؛ والمنصف: ٣٥/١، ٣٦؛ والخصائص: ٣١٩/١؛

والممتع: ٢٠٧/١؛ وشرح المُفَصَّل: ٣٧/٦، ١٥٦/٧، ١٤٦/٩؛ وشرح الملوكي: ١٢٨؛ وشرح الكافية

الشافية: ٢٠٦٩/٤؛ وبغية الطالب: ٢٢، والارتشاف: ١١٣/١-١١٥؛ وشرح الشافية للنيسابوري: ٣٨،

٢٢٩؛ والحاربردي: ٩٥/١، ٥٢٤/٢؛ ومجموعة الشافية: ٣٩/١، ١٩٥، ٢١/٢، ١٣٨.

- وأصحاب هذا المذهب يرون أنه لا يكون الإلحاق بالألف في كلمة (تغافل)
ولا بالتضعيف في كلمة (تكلم) ولا بالميم في كلمة (تمسكن)، وحثّهم في ذلك:
٣ أن حروف المدّ لا تقع للإلحاق في الاسم والفعل إلاّ طرفاً، ولو كانت الألف
لِلإلحاق لفك الإدغام في نحو: تساراً، وتماداً، كما أن الألف والتضعيف يفيدان
معنى مطّرداً، وأمّا تمسكن فالميم ليست للإلحاق، إنما هي من قبيل التوهم، كأنه
٦ توهم أن ميم مسكين فاء الكلمة فبني الفعل على ذاك، فالميم في تمسكن ومثلها
تمدرع خارجة عن القياس، والقياس: تسكّن وتدرّع.
والسيرافيّ يخالف في تمسكن ويعدها للإلحاق^(١).
٩ وحاصل المسألة أن ابن الحاجب قد خرج بمقالته هذه عن أصول الإلحاق
المعلومة^(٢) ومنها:
١- ألا تطرد الزيادة في إفادة معنى؛ فالألف والتضعيف في هذين المثالين
١٢ يفيدان معنى مطّرداً؛ فتغافل يفيد معنى التظاهر وهو معنى مطّرد في تفاعل، وتكلم
يفيد معنى المطاوعة، والتضعيف يكون -دائماً- لمعنى.
٢- ألا تكون الزيادة من حروف المدّ إلاّ طرفاً. مع أنه اختلف في هذا الأصل
١٥ إلى أربعة مذاهب إلاّ أن مذهب الزمخشريّ وابن الحاجب أضعفها.
٣- زيادة الإلحاق لا تكون صدرًا إلاّ بمساعد، وتمسكن إذا تجرّد من التاء
فإن مسكّن لا تلحق بدحرج بالميم لأنها في الصدر بلا مساعد.
١٨ ولهذا فاعتراض الرضيّ كان قويّاً؛ لأنه اعتمد على القياس في باب الإلحاق.

(١) ينظر: شرح كتاب سيويه: ٢٣٧/١.

(٢) ينظر: أبنية الإلحاق في الصحاح -دراسة وتحليل: ٤٤، ٥٠، ٥٦.



المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «وَمَرَجَلٌ فَعَالِلٌ لِقَوْلِهِمْ: ثَوْبٌ مُمَرَجَلٌ»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وَمَرَجَلٌ فَعَالِلٌ) كان ينبغي نظراً إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول، لكن سيبويه حكم بأصالتها، لقول العجاج:

★ بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمُمَرَجَلِ^(٢) ★

والممرجل: الثوب الذي فيه نقوش على صور المراحل، كالمُرَجَلِ: أي الذي فيه كصور الرجال. قال:

★ على إثرنا أذيالَ مِرْطٍ مُرَجَلٍ^(٣) ★

ولا يبعد أن يقال: إن المِرَجَلَ مَفْعَلٌ، ولزوم الميم أوهم أصالتها كما في مسكين، فقيل: مُمَرَجَلٌ، كما قيل: مُمَسْكَنٌ، وأيضاً إنما قال مُمَرَجَلٌ خوف اللبس؛ إذ لو قال مَرَجَلٌ لم يعرف اشتقاقه من المِرَجَلِ»^(٤).

في مسألة مراحل، مذهبان:

الأول: مذهب سيبويه^(٥)، ومن تابعه^(٦)، وهو أن ميم مراحل، أصلية، وإن كانت في موضع يكثر فيها الزيادة، وما ذلك إلا لثبوتها في تصريفه وهو: المُمَرَجَل. لأنه لو لم يكن كذلك لزم أن يكون مُمَفْعَلًا وهو معدوم النظم في كلامهم، فيثبت أنه مُفَعَّلٌ؛ وهذا يستلزم القول بزيادة الميم في مراحل، لوضوح الاشتقاق بينهما.

(١) الشافية: ٧١؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٣٥/٢.

(٢) ينظر: ديوان رؤية: ٤٥، وهو من شواهد سيبويه: ٣١١/٤، وشرح شواهد الشافية: ٢٨٥.

(٣) ينظر: ديوان امرئ القيس: ١٤. وهو في الديوان: على أثرنا ذيل مِرْطٍ مُرَجَلٍ. ولا شاهد فيه على هذا.

(٤) شرح الشافية: ٣٣٧/٢، ٣٣٨.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣١١/٤.

(٦) ينظر: الممتع: ٢٤٨/١؛ والصاحح: ١٨١٨/٥.



الثاني: مذهب أبي عمرو بن العلاء^(١)، والرضي، أن ميم (مراجِل) زائدة، وذلك لثلاثة أمور:

٣ الأول: أن زيادة الميم في أول الكلمة إذا اجتمع معها ثلاثة أحرف أصول، تطرد زيادتها^(٢).

٦ الثاني: أن قولهم (مُمرجل) قليل لم يسمع منه إلا هذا، وإذا ثبت فإنه يحمل على ممسكن، ونحوه.

٩ الثالث: دلالة الاشتقاق تدلُّ على زيادتها؛ إذ ثبت أن المِرْجَل هو: المشط؛ لأنه يُرْجَل به الشعر^(٣)، فيقطع هذا بزيادتها؛ إذ لا يحكم بزيادة في كلمة، وأصالة في كلمة من الاشتقاق نفسه.

(١) ينظر: تاج العروس: ٦٩١/١٥.

(٢) ينظر: سرّ صناعة الإعراب: ٤٢٦/١؛ والممتع: ٢٤٧/١.

(٣) ينظر: اللسان: ٦٢٢/١١.



المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في إعلال الواو والياء بقلبهما ألفاً وهما عينان: «وطائي وَيَاجِلْ شاذٌّ»^(١). ٣

وقال أيضاً في إعلال الواو والياء بحذفهما وهما فاءان: «وشذ في مضارع وَجَلَّ يَجْلُ وَيَجْلُ وَيَجْلُ»^(٢). ٦

يقول الرضي: «قوله (وطائي وياجل شاذ) قد ذكرنا حكم طائي في باب النسب، وكذا ذكرنا أن نحو ياجل مطرد، وإن كان ضعيفاً، وكذا ذكرنا أن بعض الحجازيين يقلب الواو الساكنة ألفاً قياساً في مضارع نحو ايتعد وايتسر»^(٣). ٩

ويقول أيضاً حول نص ابن الحاجب الثاني: «وبعضهم يقلب الواو الواقعة بين الياء المفتوحة والفتحة ألفاً؛ لأن فيه ثقلاً، لكن ليس بحيث يحذف الواو له، فيقول في يوجل: ياجل، وبعضهم يقلبها ياء؛ لأن الياء أخف من الواو، وبعضهم يستشنع قلب الواو ياء لا لعلّة ظاهرة، فيكسر ياء المضارع ليكون انقلاب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة، وليس الكسر فيه كالكسر في نعلم وتعلم؛ لأن من كسر ذلك لا يكسر الياء؛ فلا يقول: يعلم. وظاهر كلام السيرافي وأبي علي يدل على أن قلب واو نحو يوجل ألفاً أو ياء قياس، وإن قل؛ قال السيرافي: يقلبون الواو ألفاً في نحو يوجل ويوجل وما أشبه ذلك، فيقولون: ياجل وياجل، وقال أبو علي: أما فعل يفعل نحو وجل يوجل ووجل يوجل ففيه أربع لغات، وهذا خلاف ظاهر قول المصنف أعني قوله: (وشذ في مضارع وجل كذا وكذا) فإنه مفيدٌ خصوصية الوجوه المذكورة بهذا اللفظ»^(٤). ١٢ ١٥ ١٨

(١) الشافية: ٩٦، وشرح الشافية للرضي: ٩٥/٣.

(٢) الشافية: ٩٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٨٨/٣.

(٣) شرح الشافية: ١١١/٣.

(٤) شرح الشافية: ٩١/٣، ٩٢. وينظر: المسائل الحلييات: ١٢٨، ١٢٩.



إذا كانت الواو فاءً في فَعَلٍ على وزن (فَعِل) فإن مضارعه يحْيِء على قياسه من الصحيح وهو (يَفْعَل) ولا تحذف الواو؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة نحو (وَجَل يَوْجَل)^(١). وهذا هو القياس والكثير الوارد. غير أنه ورد عن العرب ثلاث لغات أخر^(٢).

٣

١- يَاجَل: بقلب الواو ألفاً.

٢- يَيَجَل: بقلب الواو ياءً.

٦

٣- يَيَجَل: بقلب الواو ياء، وكسر ياء المضارعة.

وهذه اللغات الثلاث منهم من قوّاها وجعل القياس عليها جائزاً. ومنهم من جعلها شاذة لا يقاس عليها.

٩

فسيبويه يفهم من حديثه عن هذه اللغات أنها قوية يعتدّ بها؛ إذ يقول: «وأما وَجَل يَوْجَل ونحوه فإن أهل الحجاز يقولون: يَوْجَل، فيجرونه مجرى علمت، وغيرهم من العرب سوى أهل الحجاز يقولون في تَوْجَل: هي يَيَجَل وأنا إِيَجَل ونحن نَيَجَل....»^(٣).

١٢

والمُبرّد يرى أن هذه اللغات جائزة على بُعد^(٤)، وإن كان القياس غيرها، لكنه لم يجعلها شاذة. وابن جني يفهم من حديثه عنها أنها غير شاذة عنده، وإنما هو قياس على لغة^(٥). وابن يعيش جعلها قليلة غير مطّردة^(٦). والجاربردي يرى أنه يمكن أن يقال: «القلب في هذه الصورة على لغة من يقلب حرف العلة الساكنة المفتوح ما

١٥

(١) ينظر: الممتع: ٤٣٢/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١١١/٤، ٥٢، ٥٣؛ والمقتضب: ٩٠/١؛ والمنصف: ٢٠٤/١؛ والمفصل: ٣٧٥؛

وشرحه لابن يعيش: ٦٣/١٠؛ وشرح الملوكي: ٤٩؛ والممتع: ٤٣٢/٢؛ وبغية الطالب: ١٨٣.

(٣) الكتاب: ١١١/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٩٠/١.

(٥) ينظر: المنصف: ٢٠٢/١.

(٦) ينظر: شرح المُفَصَّل: ١٨/١٠، ٦٣.

قبلها ألفاً، فإنه ذكر الواحد في الوسيط في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرَان﴾، أنه قال ابن عباس رضي الله عنه هي لغة بلحارث بن كعب، ثم قال: إجماع النحويين على أن هذه لغة حارثية، وذلك أن بلحارث بن كعب وختماً وزبيداً وقبائل من اليمن يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد وذلك أنهم يقلبون كل ياء ساكنة انفتح ما قبلها^(١).

وقد تابع ابن الحاجب ابن الناطم^(٢)، واليزدي^(٣)، وركن الدين^(٤)، وغيرهم من شراح الشافية^(٥).

ومن المعلوم أن القياس والسماع هما سبب كثير من الخلاف بين أهل النحو والصرف، فالاختلاف فيهما، بين موسّع في دائرتيهما أو مضيق ينشأ من هنا الخلاف.

وفي الحقيقة إنه ينبغي أن ينظر إلى عدد الكلمات التي وردت على هذا النحو، فالصرفيون لا يتحدثون إلا عن (وجل)، وإذا أراد آخر أن يتوسّع ذكر معه (وحل) ولعله هو (وجل) مع حصول تحريف فيه. ولذا فليس في كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيحوز القياس^(٦).

(١) شرح الشافية: ٧٥١/٢.

والواحد: هو علي بن أحمد بن محمد الواحد النيسابوري، إمام مفسّر، صنّف البسيط والوسيط والوجيز في التفسير، توفي سنة ٤٦٨ هـ. ينظر: بغية الوعاة: ١٤٥/٢.

(٢) ينظر: بغية الطالب: ١٨٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٤٧٢/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ١١٥٦/٢، ١١٥٧.

(٥) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٧٣/١ و ١٩٣/٢؛ والنيسابوري: ٣٥٣، ٣٥٦.

(٦) ينظر: القياس في اللغة العربية - محمد الخضر حسين: ٤٨.

ملحق في الاعتراض بالقياس:

- ثمة ثلاث مسائل وردت في مبحث آخر، ولها علاقة من جانب آخر بهذا المبحث، وهي: ٣
- ١- المسألة الرابعة في مبحث الأحكام حيث أورد ابن الحاجب صيماً وقيماً في باب الشذوذ وأخرجها الرضي من ذلك بدعوى قياسيتها، فالقياس هنا من حيث مساواة صيّم وقيم (عتي وجثي) التي قلبت الواو إلى ياء قياساً لأنها في الطرف فأعطي ما قبل الطرف حكم الطرف فصار قياساً على مذهب الرضي، وللخصم أن يمنع إعطاء ما قبل الطرف حكم الطرف فيصبح القلب شاذاً كما أشار إليه ابن الحاجب (١). ٩
- ٢- المسألة الثانية في مبحث التعليل، ولها جانب يتعلّق بالقياس، وذلك أن ابن الحاجب خرّج قولهم (رحبتك الدار) على الحذف والإيصال بقوله: (رحبت بك)، ويرى الرضي أن تخريجها على التضمين أولى وأقيس؛ لأن عامل التضمين عامل قياسي، وباب الحذف والإيصال شاذٌّ عند النحاة (٢). ١٢
- ٣- المسألة الأولى في مبحث الترتيب، إلا أن لها جانباً يتعلّق بالقياس، ويتمثل ذلك في محاولة الرضي أن يضبط مصادر فعّل اللازم بقياس، مع مراعاة السماع في هذا الباب؛ فهذا القياس يخالف ما ذكره الفراء من أن قياس فعّل مما لم يسمع مصدره فعول، وقد انتقد الرضي هذا القياس، رأى أن يضبط بما ذكر؛ وهي محاولة منه لربط السماع والقياس، وعدم إهمال أي منهما على حساب الآخر؛ وهو توفيق جيّد (٣). ١٥ ١٨

(١) ينظر: ص ٣٢٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٣٦٩ من هذا البحث.

(٣) ينظر ص ٤٢٧ من هذا البحث.

المبحث الرابع: الاعتراض بالاشتقاق





مقدمة في الاشتقاق

معنى الاشتقاق:

٣ في اللغة^(١): أقرب أصل للاشتقاق هو الشَّقُّ الذي يدلّ على نصف الشيء، أو جانب منه، أو ناحية. وذكر اللغويون معاني متعددة للفظ الاشتقاق، ومنها:

١- ببيان الشيء من المرتجل.

٦ ٢- الأخذ في الكلام وفي الخصومة يميناً وشمالاً مع ترك القصد.

٣- أخذ الحرف من الحرف. وهو أقرب معنى إلى المعنى الاصطلاحي.

٩ وفي الاصطلاح: الاشتقاق في اصطلاح الصرفيين هو أخذ كلمة من غيرها لتدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات^(٢).

١٢ وقد ذكر كثير من النحاة والصرفيين تعريفات أخرى، إلا أنها عامة، يدخل فيها المعنى اللغوي والنحوي والصرفي، ومن ذلك تعريف عبد الله أمين: «أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ منه في اللفظ والمعنى جميعاً»^(٣).

١٥ وذكر ابن عصفور تعريفاً قال بأنه للاشتقاق الأصغر وهو الذي يعني الصرفيين: وهو: «عقد تصاريف تركيب من تراكيب الكلمة على معنى واحد أو معنيين متقاربين»^(٤).

١٨ وفي المزمهر: «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها»^(٥). ومع هذا الاختلاف في التعريف إلا أنه اختلاف لفظي في غالبه، ولا ينبغي عليه كثير خلاف في حقيقة الاشتقاق.

(١) ينظر: الصحاح: ٤/١٥٠؛ واللسان: ١٠/١٨٤.

(٢) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: ٣٣.

(٣) الاشتقاق: ١.

(٤) المستع: ١/٤٣.

(٥) المزمهر: ١/٣٤٦.



- غير أن نظرية اللغويين إلى الاشتقاق أعم من نظرية الصرفيين والنحويين؛ إذ إن الاشتقاق عند اللغويين هو أخذ كلمة من غيرها سواءً دلت على ذات وحدث معاً أو لا، أما عند النحويين فهو: أخذ كلمة من غيرها لتدلّ على حدث وذات مع علاقة تربط بينهما؛ لأن النحويين يشترطون أن تكون الذات مبهمة، والصرفيون لا يشترطون هذا، وعلى هذا تختلف أنواع المشتقات عند كلٍّ منهم، فعند النحويين أربعة وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، وعند الصرفيين ستة يضاف إلى ما سبق عند النحويين: أسماء الزمان والمكان، واسم الآلة.
- أما عند اللغويين فهو أعمّ؛ إذ إنه يشمل حتى بعض أسماء الأعيان التي تعود إلى بعض الجذور لها كعقار للخمر من العقر^(١).

أقسام الاشتقاق^(٢):

ينقسم الاشتقاق إلى ثلاثة أقسام:

- الأول: وهو ما كان التناسب بين الأصل والفرع في المعنى واللفظ مع ترتيب الحروف الأصول فيهما، ويُسمّى: الاشتقاق الصغير.
- الثاني: وهو ما كان التناسب فيه بين الأصل والفرع في المعنى واللفظ من غير ترتيب الحروف الأصول، ويسمّى الاشتقاق الكبير؛ أو الإبدال اللغوي.
- الثالث: وهو ما كان التناسب فيه بين الأصل والفرع في المعنى وحده، ويكون أكثر حروفهما من نوع واحد، وباقيها من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين. ويسمّى: الاشتقاق الأكبر.
- على أن بعضهم^(٣) يدخل النحت ضمن مباحث الاشتقاق، فيعدّ الأقسام أربعة.

(١) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: ٣٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٣٣/٢؛ والامتع: ٤٠/١؛ والمزهر: ٣٤٦/١، ٣٥١؛ ودروس التصريف: ١٠؛

والاشتقاق لعبد الله أمين: ١، ٢.

(٣) ينظر: الاشتقاق لعبد الله أمين: ١، ٢.

- والنوع الأول هو الذي يُعنى به الصرفيون، ويتبادر إلى الذهن عند الإطلاق، أعني إطلاق الاشتقاق، وهو النوع القياسي، وأما الأنواع الأخرى فإنها تعتمد على السماع، ولذا لم يحفل به العلماء القدامى اعتماداً منهم على أن القول في ذلك إلى حفظة اللغة ونقلتها عن العرب^(١). ولهذا قال ابن جنّي حين عقد باباً في الاشتقاق الأكبر: «هذا موضع لم يسمّه أحدٌ من أصحابنا، غير أن أبا علي - رحمه الله - كان يستعين به، ويُخلد إليه مع إغواز الاشتقاق الأصغر، لكنّه مع هذا لم يسمّه»^(٢).
- والاشتقاق الأصغر من الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي، وقد عدّه الصرفيون أول الأدلة^(٣).
- والرضيّ يعد الاشتقاق كغيره أول أدلة الزيادة، وهو يحاول دائماً أن يتلمس للكلمة اشتقاقاً، ولا يلجأ إلى الأدلة الأخرى إلا إذا أعوزه الاشتقاق، وكان أكثر اعتراضه على ابن الحاجب من هذا الباب.

(١) ينظر: دروس التصريف: ١٤.

(٢) الحصائص: ١٣٣/٢.

(٣) ينظر: الممتع: ٣٩/١، ٤٠؛ والشافية: ٧٠؛ والمغني في تصريف الأفعال: ٥٨؛ ودروس التصريف: ٤٠، ٤١.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في التصغير: «وَيُرَدُّ نَحْوَ بَابِ وَنَابٍ وَمِيزَانٍ وَمَوْقِظٍ إِلَى أَصْلِهِ لَذَهَابِ الْمُقْتَضِيِّ؛ بِخِلَافِ قَائِمٍ وَتُرَاثٍ وَأَدَدٍ»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (وَأَدَدٌ) هُوَ أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ، وَهُوَ أَدَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَأَ بْنِ حَمِيرٍ، وَأَدُّ أَبُو قَبِيلَةٍ، وَهُوَ أَدُّ بْنُ طَابَخَةَ بْنِ إِيَّاسَ بْنِ مَضَرَ، يَعْنِي أَنَّهُ فِي الْأَصْلِ وَدَدٌ بِالْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ، وَاسْتَقْلَلَ الْإِبْتِدَاءَ بِهَا فَقَلَّبَتْ هَمْزَةً كَمَا فِي أَجْوِهِ وَأُقْتُتَ، وَإِبْدَالَ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ضَمَّةً لَازِمَةً هَمْزَةً فِي الْأَوَّلِ كَانَتْ أَوْ فِي الْوَسْطِ قِيَاسٌ مُطَّرَدٌ لَكِنْ عَلَى سَبِيلِ الْحَوَازِ لَا الْوَجُوبِ، وَلَا أَدْرِي عَلَى أَيِّ شَيْءٍ دَعَاهُمْ إِلَى دَعْوَى انْقِلَابِ هَمْزَةِ أَدَدٍ عَنِ الْوَاوِ، وَمَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهِ مِنْ تَرْكِيبِ (أَدَدٍ) وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ الْإِدُّ بِمَعْنَى الْأَمْرِ الْعَظِيمِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ»^(٢). ٦ ٩

وما ذكره الرضي من كون (أَدَدٍ) إنما هو من أَدَدٍ، وليس من ودد، يؤيده أمران:

الأول: أَنَّ أَصْحَابَ الْمَعَاجِمِ^(٣) لَمْ يَشْرُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى أَنَّ أَصْلَهُ (وَدَدٌ) غَيْرَ ابْنِ دَرِيدٍ، الَّذِي قَالَ: «أَحْسِبْ أَنَّ الْهَمْزَةَ فِي أَدٍّ وَادٍّ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْوَدِّ أَيْ الْحُبِّ، فَقَلَّبُوا الْوَاوَ هَمْزَةً؛ لِانْتِزَامِهَا، نَحْوَ أُقْتُتَ وَأَرَخَ»^(٤)؛ وَهُوَ مُتَابِعٌ لِسَيِّوِيهِ فِي هَذَا، الَّذِي يَقُولُ: «وَنَحْوُ أَلْفِ أَدَدٍ إِنَّمَا هِيَ بَدَلٌ مِنْ وَادٍ وَوَدَدٍ، وَإِنَّمَا أَدَدٌ مِنَ الْوَدِّ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ»^(٥). ١٢ ١٥

الثاني: أَنَّ الْكَلِمَةَ عَلَّمًا، مِمَّا يَجْعَلُ مَعْرِفَةَ أَصْلِهَا وَاسْتِقَاقَهَا صَعْبًا، وَلِذَا تَحَامَوْا

(١) الشافية: ٣٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٠٥/١.

(٢) شرح الشافية: ٢١٦/١، ٢١٧.

(٣) ينظر: الصحاح: ٤٤٠/٢؛ واللسان: ٧١/٣؛ والقاموس المحيط: ٢٨٣/١؛ والتاج: ٣٣٢/٤.

(٤) الحمهرو: ١٥/١؛ وينظر: اللسان: ٧١/٣؛ والتاج: ٣٣٢/٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٦٤/٣.

بيان اشتقاق الأعلام، لعدم وجود الدليل، صحيح أن سيويه^(١) ذكر أن العرب تقول (وَدَّ) في (أَدَّ) لكنها قد تكون لغة، لا من قبيل الإبدال.

وابن دريد قاس (أَدَّ) علماً على (أَقْتَت) و(أَرَخ) أفعلاً، وهو قياس لا يستقيم.

ومع هذا فالصرفيون^(٢) يقولون قول سيويه في القلب، وخالف في أصل ذلك الرضي، وهو رأي قوي لما ذكرناه.

٣

(١) ينظر: الكتاب: ٤٦٤/٣.

(٢) ينظر: الأصول: ٥٩/٣؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٢٤/٥؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٥٤٨/١؛ والخضر الزدي ١٢٧/١؛ والنيسابوري: ٥٩؛ والجاربردي: ٢٠٦/١، ومجموعة الشافية: ٨٠/١، ٥٣/٢.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن فُقدَ فيخرجها عن الأصول، كشاء
تَتَفَلُّ وتَرْتُب»^(١). ٣

يقول الرضي: «التَفَلُّ ولد الثعلب، يقال: أمر تَرْتُب: أي راتب ثابت من رَتَبَ
رتوبًا: أي ثبت، وما كان له أن يعدّه في المفقود اشتقاقه؛ إذ اشتقاقه ظاهر كما
قلنا»^(٢). ٦

لا خلاف بين النحاة^(٣) واللغويين^(٤) في أن التاء في (تَرْتُب) زائدة، وأن
الاشتقاق يشهد بذلك. وإنما الخلاف في الاستشهاد بعدم النظر على زيادة التاء مع
أنَّ الاشتقاق المحقق يشهد بذلك، والاشتقاق مقدّم في الاستدلال على الزيادة من
عدم النظر. ٩

ولعلَّ الاشتقاق لم يثبت عند ابن الحاجب فلهذا ذكره في عدم النظر، مع أن
غيره^(٥) ذكر أن التاء زائدة في ترتب لوجهين: أحدهما: الاشتقاق، والثاني: عدم
النظر. ولا يمتنع اجتماع دليلين^(٦)، غير أنه لا يصحُّ أن يقدم عدم النظر مع إمكان
حملة على المقدّم عليه وهو الاشتقاق، الذي هو أصرح وأقوى أدلة الزيادة. ١٢

ولا يُسَوِّغُ قول من أراد أن يحد مسوِّغًا لابن الحاجب بقوله: «المراد من ١٥

(١) الشافية: ٧٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٥٨/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٥٨/٢، ٣٥٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣١٥/٤؛ وسفر السعادة: ١١٧/١، ١٧٦؛ وشرح المَفَصَّل لابن يعيش: ١١٧/٦؛
والارتشاف: ٢٦/١.

(٤) ينظر: الصحاح: ١٣٣/١، وفيه: «وأمر راتب، أي دائم ثابت، وأمر تَرْتُب على تَفَعَّل بضم التاء وفتح
العين، أي ثابت»؛ وتاج العروس: ١٥/٢.

(٥) ينظر: شرح تصريف ابن مالك لابن إياز: ٦.

(٦) ينظر: حاشية ابن جماعة على الجاربردي: ٢١٨/١.



ذكره هنا بيان أنه يخرج عن الأصول بتقدير أصالة التاء من غير نظر إلى اشتقاق^(١) وذلك أن الاشتقاق إذا دلّ على زيادة حرف ما، لم ينظر إلى غيره.

٣ وثمة اعتراض آخر للرضي يتعلق بهذه المسألة؛ إذ يقول: «وكان ينبغي أن لا يذكر المصنّف ههنا إلا ما يخرج عن الأصول بأحد التقديرين دون الآخر؛ لأنه يذكر بعد هذا ما يخرج عن الأصول بالتقديرين معاً، وهو قوله (فإن خرجتا معاً) وتنفّل وترتّب يخرج عن الأصول بكلا التقديرين؛ إذ ليس في الأوزان الاسميّة تفعّل وفعلّل، وكذا كُتّال؛ لأن فعللاً وفُعلاً وفُنعلاً نوادر، وكذا كنهّل؛ لأن فعللاً وفُنعلاً نادران، وكذا خنفساء؛ لأنّ فُعلاً وفُنعلاً غريبان، وكذا ألنجوج؛ لأن فعللوا وأفعنولاً شاذان»^(٢).

١٢ ويقصد بقوله (بأحد التقديرين) أي بتقدير أصالة الحرف، وتقدير زيادته، وابن الحاجب بقوله (فإن فُقد) يقصد: إن فقد الاشتقاق فالمعرفة بخروج الزنة عن أوزان الأصول على تقدير كون الحرف أصلاً. وما أورده ابن الحاجب من أمثلة يندرج تحت ما يخرج بأحد التقديرين.

وقد قسم المصنّف عدم النظير ثلاثة أقسام^(٣):

١٥ الأول: أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة.

الثاني: ألا تخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها.

الثالث: أن تخرج تلك الكلمة عن الأصول على تقديرَي الأصالة والزيادة معاً.

١٨ ولهذا فإن القسم الأول يدخل في الثالث، وإفراده له لا معنى له، وإن كان الجاربردي قد حاول أن يجد مسوغاً لذلك، فقال: «وغاية ما أمكنني فيه أن يقال: مراد المصنّف أن يبيّن أنه إذا خرج اللفظ عن الأصول بتقدير أصالة حرف فإنه

(١) شرح الشافية لزكريا الأنصاري: ١٥٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٦٠/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ٥٩٠/٢.





يحكم بزيادة ذلك الحرف، مثلاً لذلك بما يخرج على تقدير الأصالة، ولم يعبأ
 بخروجه على تقدير الزيادة أيضاً فإنه ليس منظوراً فيه ههنا^(١)؛ وهو - كما يبدو -
 غير قوي، وقد حظي هذا القسم بالاعتراض أيضاً من الزيدي^(٢) وابن جماعة^(٣).

٣

(١) شرح الشافية: ٥٩١/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٣٤١/١.

(٣) ينظر: حاشية ابن جماعة: ٢١٧/١.



المسألة الثالثة:

٣ قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن خرجنا معاً فزائد أيضاً، كنون نرجسٍ وجنطاً، ونون جُنْدَبٍ إذا لم يثبت جُنْدَبٌ، إلا أن تشدّ الزيادة»^(١).

يقول الرضي: «والجُنْدَب: ضَرْبٌ من الجراد، وهو من الجذب، واشتقاقه ظاهر؛ فلم يكن لإيراده فيما لا اشتقاق فيه وجه»^(٢).

٦ ويقول أيضاً: «قوله (ونون جُنْدَبٍ إذا لم يثبت جُنْدَبٌ) يعني إذا ثبت جندب - بفتح الدال - فلا يخرج جُنْدَبٌ بأصالة النون عن الأصول، والأولى أن جُنْدَباً فُتْعِلَ ثبت جندب أو لا؛ للاشتقاق؛ لأن الجراد يكون سبب الجَدْب، ولهذا سمي جراداً لجرده وجه الأرض من النبات»^(٣).

لا خلاف في أنَّ النون زائدة في جندب عند من لم يثبت لديه جُنْدَبٌ، وإنما الخلاف في سبب زيادة هذه النون، وهو على وجهين:

١٢ الأول: أنه لم يثبت فُتْعِلَ، وعلى تقدير أصالة النون يكون وزن (جندب) فُتْعِلَ، وهذا يؤدي إلى عدم النظر، فحكم على النون بالزيادة^(٤).

١٥ الثاني: أن الاشتقاق يدل على زيادة النون^(٥). يقول ابن فارس: «ومن ذلك قولهم للجرادة جُنْدَبٌ، فهذا نونه زائدة وهو من الجَدْب»^(٦).

وكان سيويوه قد ذكر الوجهين، فقال في الوجه الأول: «والنون من جُنْدَبٍ وعُنْصَلٍ وعُنْظَبٍ زائدة؛ لأنه لا يجيء على مثال فُتْعِلَ شيءٌ إلا وحرف الزيادة لازمٌ

(١) الشافية: ٧٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٦١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٦١/٢، ٣٦٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٢٠/٤؛ والممتع: ٢٦٨/١؛ والمنصف: ١٣٨/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٢١/٤؛ وشرح الملوكي: ٩٧٦؛ واللباب: ٢٦٤/١.

(٥) معجم مقاييس اللغة: ٥١٢/١.

له، وأكثر ذلك النون ثابتة فيه»^(١). وقال في الوجه الثاني: «وأما جُنْدَب فالنون فيه زائدة؛ لأنك تقول: جَدُب، فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ما لا نون فيه، وإنما جعلت جُنْدَبًا وَعُنْصَلًا وَخُنْفَسًا نوناتهنّ زوائد؛ لأن هذا المثل يلزمه حرف الزيادة، فكما جعلت النونات فيما كان على مثال اخرجنم زائدة؛ لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة، كذلك جعلت النون في هذا زائدة»^(٢).

٣

وهو يشير أيضًا إلى دليل من أدلة الزيادة وهو الغلبة وال لزوم، أي غلبة أو لزوم زيادة النون ثانية في مثل هذا المثل.

٦

ومن المعلوم أنّ الاشتقاق مقدّم في أدلة الزيادة، ولن يستدلّ بعدم النظير إلاّ أحد شخصين: إما شخص لم يثبت لديه الاشتقاق، وإما من رأى أن الاشتقاق غير محقق كالحاربردي^(٣).

٩

والاشتقاق قويّ هنا؛ لأنه مشتق من الجَدُب، فالأرض تجذب مع الجراد، فلهذا سمّي الصغير من الجراد: جندب؛ ولو لم يكن فيه إلاّ شبهة الاشتقاق لكان يكفي دليلًا، وتقدّمًا مع عدم النظير.

١٢

(١) الكتاب: ٣٢٠/٤.

(٢) الكتاب: ٣٢١/٤. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٦/٦. وقد عدّ النون زائدة.

(٣) ينظر: شرح الشافعية: ٦٠١/٢.

المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن تعدّد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحَبْنَطِيٍّ؛ فإن تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرِّيم ومَدَّين، وهمزة أَيْدِع، وِياء تَيْحَان، وتاء عَزْوِيَّتٍ، وطاء قَطَوُطِيٍّ ولام اذلولي، دون ألفهما لوجود فَعَوَّلٍ وافعوعل، وعدم فَعَوَّلِيٍّ وافعُولِيٍّ»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وطاء قَطَوُطِيٍّ) لأن فَعَوَّلًا موجود كعثوثل، وهو المسترحي، ونحن قد عرفنا زيادة طاء قَطَوُطِيٍّ بالاشتقاق؛ لأنه بمعنى القَطَوَان، أي: الذي يتبختر في مشيه؛ وكذا اذلولي افعوعل، كاعشوشب، وفَعَوَّلِيٍّ وافعُولِيٍّ غير موجودين»^(٢).

الرضي هنا يرى أن الطاء زیدت بدلیل الاشتقاق، لا بالغلبة كما ذكر ابن الحاجب؛ لأن الطاء ليس من حروف الزيادة حتى يمكن أن يكون من الغوالب، وإنما زيادة الطاء في قَطَوُطِيٍّ عرفت من طريق آخر وهو الاشتقاق، وكذلك عدم النظر.

والاشتقاق واضح الدلالة على زيادة الطاء الثانية المكررة بدليل قولهم: القَطَوَان وهو الذي يقارب المشي من كل شيء، وكذلك: القَطُوء وهو مقاربة الخطو مع النشاط، يقال منه: قَطَا في مشيته يقطو، واقطوطى مثله فهو قَطَوَان، وقَطَوُطِيٍّ أيضًا^(٣).

أما وزنه: فإنه يتردد وزنه بين ثلاثة: فَعَوَّلٍ، وفَعْلَعْلٍ، وفَعُولِيٍّ.

(١) الشافية: ٧٨، ٧٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٩٣/٢.

(٣) ينظر: اللسان: ١٥/١٩٠.



أما فعول: فهو رأي سيبويه وبعض الصرفيين^(١)، وذلك أن تكون الواو والطاء الثانية زائدتين، وأما فعلل فقد نسب الرضي^(٢) هذا الرأي إلى المبرّد، وقد سار على هذا ابن عصفور^(٣)، والعكبري^(٤)، وذلك بأن كررت فيها العين واللام، فأصلها من قطوطو، فقلبت الواو الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. وقد أثبت سيبويه في موضع آخر أن تكون قوطى من باب صمحمح أي فعلل^(٥).

٣

وأما فعولى: فقد أنكره سيبويه، فقال: «ليس في الكلام فعولى»^(٦)، وقد أثبت غيره فعولى: نحو عدولى^(٧).

٦

ويترجّح وزن فعَلَل لأمرين:

الأول: أن ثبت زيادة الطاء والواو عن طريق الاشتقاق.

٩

الثاني: أن حملة على باب صمحمح أولى من الحمل على باب عثوثل؛ لأنّ الأوّل أكثر.

(١) ينظر: الكتاب: ٣١١/٤، ٢٧٥، ٤٢٩/٣؛ والأصول: ٢٣٤/٣؛ وشرح الكتاب للسيرافي: ٧١/٦؛
والصاحح: ٢٤٦٥/٦؛ وسفر السعادة: ٤٣٠/١.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢٥٣/١. ولم أجد رأي المبرّد في المقتضب أو الانتصار أو الكامل.

(٣) ينظر: الممتع: ٢٨٣/١.

(٤) ينظر: اللباب: ٢٤٨/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩٤/٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣١١/٤.

(٧) ينظر: سفر السعادة: ٣٦٨/١؛ والمخصص: ٢٠٨/١٥.





ملحق في الاعتراض بالاشتقاق:

- ومن المسائل التي وردت في غير هذا المبحث ولها علاقة من جانب آخر
 بهذا المبحث، مسألتان: ٣
- ١- المسألة الرابعة في مبحث التعليل، وفي هذه المسألة جانب آخر من جهة
 الاشتقاق؛ إذ إن أفعوان مشتق من فعوة السم، وأرض مفعاة، ولهذا كان على وزن
 أفعالان^(١). ٦
- ٢- المسألة الثانية في مبحث النظم وعدمه، وهذه المسألة لها تعلق
 بالاشتقاق، حيث إن ابن الحاجب قضى بزيادة التاء في عزويت لأنها من الغوالب،
 على حين أن الرضيّ عدّ الزيادة فيها للاشتقاق^(٢). ٩

(١) ينظر ص ٣٧٥ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٢٣٣ من هذا البحث.



المبحث الخامس:

الاعتراض بالنظير وعدمه



مقدمة في النظير وعدمه

معنى النظير:

٣ في اللغة: قال الجوهري: «ونظير الشيء: مثله، وحكى أبو عبيدة النظر والنظير بمعنى واحد»^(١) فهو بمعنى المثل والشبيه.
وعدم الشيء: فقده^(٢).

٦ في الاصطلاح: استعمل هذا الدليل في الزيادة، ولهذا قال ابن عصفور في تعريف النظير: هو: «أن يكون في اللفظ حرف لا يمكن حمله إلا على أنه زائد، ثم يُسمع في ذلك اللفظ لغة أخرى، يحتمل فيها ذلك الحرف أن يُحمل على الأصالة، وعلى الزيادة، فيُقضى عليه بالزيادة، لثبوت زيادته في اللغة الأخرى التي هي نظيرة هذه»^(٣). ومثل بنحو: تنفل، فإن فيه لغتين: تنفل، وتنفل، فمن فتح الفاء فلا بُدَّ أن تكون التاء زائدة؛ إذ لا نظير لـ(فَعُلَّ)، ومن ضمَّ التاء أمكن أن تكون التاء أصلية لأن له نظيراً وهو (فُعُلَّ) كبرثن، إلا أنه يُقضى عليها بالزيادة لثبوت زيادتها في لغة من فتح التاء.
١٢ وأما عدم النظير فهو: «أن يكون الحرف إن قُدر زائداً كان للكلمة التي يكون فيها نظيراً، وإن قُدر أصلاً لم يكن لها نظير أو بالعكس»^(٤). ولهذا ينبغي أن يحمل على ما لا يؤدي إلى عدم النظير. وذلك نحو: عزويت، فإن التاء تكون زائدة؛ لأنه لو قُدر أصلها لأدى ذلك إلى عدم النظير، وهو فعويل.

الاستدلال بالنظير وعدمه:

١٨ قال ابن جني: «أما إذا دلَّ الدليل فإنه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكتاب، فإنه حكى فيما جاء على فعلٍ (إِبْلا) وحدها، ولم يمنع الحكم بها عنده أن

(١) الصحاح: ٨٣١/٢.

(٢) ينظر: الصحاح: ١٩٨٢/٥.

(٣) الممتع: ٥٧.

(٤) الممتع: ٥٨.



لم يكن لها نظير؛ لأن إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنما هو للأنس به، لا للحاجة إليه، فأما إن لم يقم دليل فإنك محتاج إلى إيجاد النظير^(١). ومثل ابن جنّي على ذلك بنحو عزويت. وعلى هذا فإنه دليلٌ على النفي لا على الإثبات؛ ولهذا قال ابن يعيش: «إذا قام الدليل فلا عبرة بعدم النظير، أما إذا وجد فلا شك أنه يكون مؤنسًا، وأما أن يتوقف ثبوت الحكم على وجوده فلا»^(٢)، غير أنهم استدّلوا بزيادة التاء في تَتَفَلُّ بضمّ التاء لمحيء لغة نظيرة لها وهي تَتَفَلُّ بفتح التاء، ويمكن أن يحاب على هذا بأن جعل التاء في تَتَفَلُّ أصلية يؤدي إلى عدم النظير، ولهذا كان الاحتجاج على النفي لا على الإثبات.

ومرتبة الاحتجاج بعدم النظير تالية للاشتقاق، والتصريف، والكثرة واللزوم، ولزوم حرف الزيادة للبناء، وكون الزيادة لمعنى. هذا ما أشار إليه ابن عصفور^(٣)، غير أن ابن الحاجب ذكره قبل الغلبة^(٤)، وهو ما اعترض عليه الرضي، وكان له أثرٌ في اختلاف الرأي والحكم والترجيح والاختيار. وسيأتي تفصيل ذلك في مكانه^(٥).

(١) الخصائص: ١٩٧/١.

(٢) شَرْحُ الْمُفَصَّل: ١٠٦/٢.

(٣) ينظر: الممتع: ٣٩/١، ٤٠.

(٤) ينظر: الشافية: ٧٠-٨٠.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٣٥٨/٢؛ وص ٤٣٥ من هذا البحث.



المسألة الأولى:

٣ قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «وَأُمُّ فَعْلٌ بدليل الأمومة، وأجيب بجواز أصالتها، بدليل تأمّنت، فتكون أُمّهة فَعْلَةٌ كَأُبّهة ثم حُذِفَت الهاء، أو هُما أَصْلانِ كَدَمْتُ وِدِمْتُ، وَثَرَّةٌ وَثَرْتُ، وَلَوْلُو وَلَّالٌ»^(١).

٦ يقول الرضي: «أشار المصنّف بقوله: (أجيب بجواز أصالتها) إلى أن أصل الأم يجوز أن يكون أُمّهة فحذف الهاء التي هي لام وَقَدَّرَ تاء التأنيث، كما في قَدَّرَ ونار، ولا يتمشّي مثل هذا العذر في لفظ الأمومة؛ إذ هو فَعُولَةٌ بلا خلاف، ولا يجوز أن يكون فَعُوْعَةٌ؛ بحذف الهاء التي هي لام، والأصل أُمُوْمَهة؛ إذ فَعُوْعَلَةٌ غير موجود؛ فهذا الجواب منه غير تام؛ بلى قوله (أو هما أَصْلان) جواب آخر أقرب من الأول مع بعده؛ لأن نحو دَمْتُ وِدِمْتُ، وَلَوْلُو وَلَّالٌ من الشاذ النادر، والمتنازع فيه لا يُحْمَلُ على الشاذ، فالأولى القول بزيادة الهاء في الأُمّهة والأمّهات»^(٢).

١٢ نسب ابن جنّي^(٣) إلى المُبرّد القول بأصالة الهاء، وأنها لا تكون من حروف الزيادة، وتبع ابن جنّي كثير^(٤) في ذلك، والذي في كتب المُبرّد خلاف ذلك، ففي المقتضب يقول: «فأما أمّهات فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد؛ تزداد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدت»^(٥).

ولعلّ ابن جنّي وهم في هذا، يقول: «وقد أخرج أبو العباس الهاء من حروف الزيادة، وقال: إنما تأتي منفصلة لبيان الحركة والتأنيث»^(٦)؛ فالنص الذي ذكره

(١) الشافية: ٧٧، ٧٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٢/٢، ٣٨٣.

(٢) شرح الشافية: ٣٨٤/٢.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ٦٢/١، ٥٦٣/٢.

(٤) ينظر: شرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٤٣/٩، والممتع: ٢١٧/١؛ وشرح الشافية لركن الدين: ١٠٠٨/٢؛

واليزدي: ٣٦٤/١؛ والحاربردي: ٦٢٥/٢، وغيرهم.

(٥) المقتضب: ١٦٩/٣.

(٦) سر الصناعة: ٥٦٣/٢.

للمُبَرَّد، قريب مما هو في المقتضب وهو قوله: «والهاء تزداد لبيان الحركة ولخفاء الألف»^(١). والنص كما هو واضح يدل على القول بزيادة الهاء، فإن فهم من هذا النص الدلالة على أصلتها، فلم لم يفهم من قول سيويه: «وأما الهاء فتزداد لتبين بها الحركة، ... ، وبعد ألف المد في الندية والنداء...»^(٢) الأصالة أيضًا، ولعل القائل بالأصالة غير المُبرَّد، إلا أنه لم يُعرف.

٣

ولم يكن اعتراض الرضي على ابن الحاجب في هذا المدخل، غير أنَّ له علاقة، وهو مبني عليه. إذ إنَّ الهاء في (الأمهات) فيها ثلاثة آراء:

٦

الأول: القول بالأصالة.

الثاني: القول بالزيادة.

٩

الثالث: القول بأن الأمَّ والأمهات أصلان مختلفان.

أما الأول: فعلى أن الهاء محذوفة من الأمَّ، وأصلها: الأمَّهات، والقائل بأصالة الهاء هو صاحب العين، لا كما نسب ابن جنِّي ذلك إلى ابن السراج^(٣)، يقول صاحب العين: «والهاء فيه أصلية، ولكن العرب حذفت تلك الهاء إذا أمنوا اللبس»^(٤). واستدل على هذا بأنه قد جاء عن العرب قولهم: تأمَّهت، وهذا يدل على أن الهاء أصلية. رغم أن هذا القول ليس موجودًا في العين كما عزوه إليه، والذي في العين هو قوله: «تأمم فلان أمًا: أي اتخذ لنفسه أمًا»^(٤). وابن السراج ليس هو القائل بأصالة الهاء؛ إذ إنه يرى زيادتها ويجوز أصلتها، فيقول: «فأما أمهات فوزنها فعلها، يدل على ذلك أنهم يقولون: أم وأمها، فيحيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد. وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ أنَّ من العرب من يقول: (أمَّهت) فإن كان هذا صحيحًا فإنه جعلها فعلة وألحقها بجُحَدَب، ومن لم يعترف بجُحَدَب

١٢

١٥

١٨

(١) المقتضب: ٦٠/١.

(٢) الكتاب: ٢٣٦/٤.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ٥٦٤/٢.

(٤) العين: ٤٣٣/٨.

ولم يثبت عنده أنَّ في كلام العرب فُعْلًا وجب عليه أن يقول: أُمَّهَةٌ فُعْلُهُ، كما قال: إِنَّ جُنْدَبًا فُنْعَلٌ ولم يقل: فُعْلٌ^(١). ووضح أنه يقول بالزيادة، إلا على فرض ثبوت جُحْدَب فتكون الهاء أصلية، والقول بالزيادة لعدم النظير.

وأما الثاني: فجمهور الصرفيين^(٢) على ذلك، ومما يدلّ على زيادة الهاء في أُمَّه قولهم: أُمٌّ بَيِّنَةُ الْأُمُومَةِ، ولو كانت أصلية لثبتت في المصدر.

وأما الثالث: فقد ذكره ابن الحاجب، ولعله له، فتكون الأم على وزن: فُعْلٍ، وتكون: الْأُمَّهَةُ على وزن فُعْلَةٍ، وهو من تداخل الأصول الثلاثية والرباعية، كدمث ودمثر، وسبط وسبطر. وهو كثير جدًا، كما أشار إلى ذلك ابن جنّي^(٣)؛ وأشار الرضيّ إلى هذا بأنه شاذ، ولذا لا يحمل المتنازع فيه على الشاذ، وابن جنّي أشار إلى أن تداخل الأصول الثلاثية مع الرباعية كثير جدًا، ولم تكن ثَمَّة قاعدة خرجت عنها هذه الأصول حتى تكون شاذة، فإطلاق الرضيّ على هذا بالشاذ غير مستقيم؛ ولو قال: قليلة لأمكن قبول ذلك، ومع هذا فيبقى القول بزيادة الهاء هو أقرب الآراء وأرجحها لثلاثة أمور:

الأول: أنَّ الهاء حرف زيادة متفق عليه؛ فلا مانع من أن يكون زائدًا هنا، بخلاف بعض الأمثلة التي وردت في أصليين مختلفين كسبط وسبطر، فالراء ليست حرف زيادة، فالقول بالأصليين فيهما أولى.

الثاني: دلالة النقل الصحيح على زيادة الهاء، وهو قولهم: (أُمٌّ بَيِّنَةُ الْأُمُومَةِ) فقد ثبت هذا القول من طريق ثعلب، كما نقل ذلك ابن جنّي، وقال: «وحسبك به ثقة»^(٤).

(١) الأصول: ٣٣٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٠٠/٣؛ والمقتضب: ١٦٩/٣؛ والأصول: ٣٣٦/٣؛ ومسر الصناعة: ٥٦٣/٢-٥٦٨؛ والمفصل: ٣٥٩؛ واللباب: ٢٧٥/٢؛ وشرح ابن معطر: ١٣٢٧/٢؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٥٠/١٠؛ والإيضاح: ٣٨٨/٢؛ والممتع: ٢١٧/١؛ والنصريح: ٣٦٢/٢؛ والأشموني: ٢٦٩/٤.

(٣) ينظر: الخصائص: ٤٤/٢-٥٥.

(٤) مسر الصناعة: ٥٦٨/٢.

الثالث: دلالة القياس في أن الزيادة أفشى وأكثر من الحذف، فالحمل على الزيادة أقوى من الحمل على الحذف^(١).

وابن الحاجب يرى زيادتها بدليل أنه يقول: «وإنما يلزمه نحو أمّهات»^(٢)، وقوله في الإيضاح: «وزيدت الهاء في جمع أمّ هو المحقق في زيادة الهاء»^(٣)؛ ولذا فاعتراض الرضيّ هنا لم يكن مجدياً؛ لأنه يتفق مع ابن الحاجب في القول بالزيادة.

٣

(١) سر الصناعة: ٥٦٧/٢.

(٢) الشافية: ٧٧.

(٣) الإيضاح: ٣٨٨/٢.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحَبْنَطِيٍّ؛ فإن تَعَيَّنَ أَحَدُهُمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرِّيم ومَدَّين، وهمزة أيدع، وياء تَيَحَّان، وتاء عزويت»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وتاء عزويت) ليس التاء في نحو عَفْرِيت من الغوالب كما ذكرنا؛ فلم يكن للمصنّف عدّها منها؛ فنحن إنما عرفنا زيادة تاء عزويت دون واوه بثبوت فعليت كعفريت، دون فعويل»^(٢).

ويقول أيضاً في زيادة التاء: «قوله (وفي نحو رغبت) يعني إذا كانت التاء في آخر الكلمة بعد الواو الزائدة وقبلهما ثلاثة أصول فصاعداً، وسيبويه لم يجعل ذلك من الغوالب، فلماذا قال في سُبُرُوت فعلول، بل جعلوا الزيادة في مثله إنما تعرف بالاشتقاق كما في جَبْرُوت وملكوت؛ لأنهما من الجبر والملك، وكذا الرغبت والرحموت والرهبت، وكذا لم يجعل سيبويه التاء في الآخر بعد الياء - إذا كان قبلها ثلاثة أصول كعفريت - من الغوالب، فعفريت عنده عرف زيادة تائه باشتقاقه من العِفْرِ - بكسر العين - وهو الخبيث الداهي»^(٣).

التاء في عزويت زائدة بلا خلاف^(٤)، وذلك لأنه لا يخلو من أن تجعل التاء زائدة، أو الواو أصلية، أو يجعلها أصليين، أو زائدين، فجعلهما أصليين يؤدي إلى كون الواو أصلاً في بنات الأربعة، وهذا لا يكون، وجعل الواو زائدة، والتاء أصلية يؤدي إلى بناء (فعويل) وهو غير موجود، وجعلهما زائدين معاً يؤدي إلى أن يبقى

(١) الشافية: ٧٨، ٧٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٦/٢؛ وعزويت وردت في اللسان بالعين المهملة، وقال: «وفسره ثعلب بأنه القصير». اللسان: ٥٤/١٥.

(٢) شرح الشافية: ٣٩٢/٢، ٣٩٣.

(٣) شرح الشافية: ٣٧٩/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣١٥/٤؛ والأصول: ٢٤٣/٣؛ والمنصف: ١٦٩/١؛ وسر الصناعة: ١٥٧/١؛ والمفصل: ٣٥٩؛ وشرحه لابن يعيش: ١٥٠/٩؛ وسفر السعادة: ٣٧٢/١؛ والمتع: ٢٧٧/١.

الاسم المتمكن على حرفين، وهذا لا يكون، فلم يبق إلا جعل التاء زائدة والواو أصلية، ويكون وزنها: فعليت، ولها نظائر كعفريت^(١).

ولهذا فزيادة التاء لعدم النظير في عزويت، وللاشتقاق في رغبوت.

٣

والقضية هنا هي: اعتراض الرضيّ على ابن الحاجب في جعله عزويتاً، ورغبوتاً فيما تعدّد فيه الغالب، والتاء ليست غالباً عند جمهور الصرفيين، فسيبويه يرى أن التاء لا تزداد إلاّ بثبت^(٢)، وسار على هذا ابن السراج وغيره^(٣)، وقد خالف في هذا الزّمخشرّيّ فذكر أن التاء قد اطّردت زيادتها أولاً وآخر^(٤)، ومعلوم أن الاطراد هو ما لا يحتاج إلى دليل، والظاهر أن ابن الحاجب قد تابع الزّمخشرّيّ في هذا، مع أنه في شرحه على الشافية ذكر أنّ سبب زيادة التاء دون الواو هو «وجود فعليت وعدم فعويل»^(٥)، هذا في عزويت، أما رغبوت فالاشتقاق يدل على زيادة التاء.

٩

(١) ينظر: الممتع: ٢٧١/١؛ وشرح الشافية للجاربردي: ٦٣٧/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣١٥/٤.

(٣) ينظر: الأصول: ٢٤٣/٣؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٥٠/٩؛ والممتع: ٢٧٢/١ وما بعدها.

(٤) ينظر: المُفَصَّل: ٣٥٩.

(٥) شرح الشافية: ١٣٥.

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن تعدد الغالب مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها أو فيهما كحِطَّيْ؛ فإن تعيَّن أحدهما رُجِّحَ بخروجها كميم مَرِّم ومَدَّين... وأول يَهَيِّر والتضعيف دون الثانية»^(١).

يقول الرضوي: «قوله (وأول يَهَيِّر والتضعيف) في يَهَيِّر ثلاثة غوالب: التضعيف، والياءن، فهو إما يَفْعَلْ، أو فَعِيلٌ، أو يَفْعِلْ، والثلاثة نواذر، ففي عدَّ المُصَنَّف له فيما يخرج بأحدهما عن الأوزان دون الآخر نظر، بلى إنه يقبله سيبويه، فإنه لم يبال بتشديد الراء وجعله كالمخفف اللام، وقال: يَفْعَلُ موجود كيرَمَعٍ ويلمع وفَعِيلٌ معدوم، والحق أن يقال: إن يَفْعَلُ من الأوزان الثلاثة المذكورة؛ إذ لو جعلناه فَيَعْلًا لم يكن فيه شبهة الاشتقاق؛ إذ تركيب (ي هـ ر) غير مستعمل، فهو إما يَفْعَلُ من الهَيِّر، أو يَفْعِلُ من الهَرِّ، والتضعيف في الأسماء أغلب زيادةً من الياء المتحركة في الأول، وأيضًا يَفْعَلُ قريب من الوزن الموجود وهو يَرَمَعٌ ويلمع، وأيضًا فإن يَفْعَلُ ثابتٌ وإن كان في الأفعال، كيَحْمَرُ بخلاف يَفْعِلُ»^(٢).

اليهَيِّر عند أكثر الصرفيين^(٣) مخففة الراء، ووزنها يَفْعَلُ نحو يرمع ويلمع، ثم تشدد الراء، ويقابلها حيثئذ تشديد اللام في (يَفْعَلُ)، فعلى هذا الوزن موجودٌ تقديرًا، وفي الأفعال حقيقة نحو يحمر. أما ابن الحاجب فلعله نظر إلى وجود يَفْعَلُ حقيقة في الأفعال، وتقديرًا في الأسماء فحمل عليه، وأخرج ما عداه، وله فيما ذكر سيبويه سندٌ قوي، يمكن له أن يبنى عليه؛ إذ يقول: «فأما يَهَيِّر فالزيادة فيه أولاً؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ، وقد ثقل في الكلام ما أوله زيادة، ولو كانت يهَيِّر مخففة الراء

(١) الشافية: ٧٨، ٧٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٩٢/٢.

(٣) ينظر: الأصول: ٢٣٥/٣؛ والمنصف: ١٤٠/١؛ والممتع: ١١١/١؛ وسفر السعادة: ٥٢٩/١؛

والارتشاف: ٤٦/١؛ والمزهر: ٢١/٢.

كانت الأولى هي الزيادة؛ لأن الياء إذا كانت أولاً فهي بمنزلة الهمزة، ألا ترى أن يَرْمَعًا بمنزلة أَفْكَلٍ؛ لأنها تلحق أولاً كثيراً^(١). ويقول السيرافي: «ومنه: يهيري ويهيري من ذوات الثلاثة؛ لأنهم يقولون يَهَيِّر ويَهَيِّر فيعلم أن الياء الأولى زائدة؛ لأنها بمنزلة الياء في يرمع ويعمل ولا تجعل الثانية زائدة لأننا لو جعلنا الياء الثانية زائدة لجعلنا الأولى أصلية وصارت الكلمة على فَعِيل وليس في الكلام فَعِيل إلا حرفاً زعموا أنه مصنوع وهو ضهيد^(٢)»، وواضح أنهما لم يجعلا يهيري منظرًا ليرمع، وإنما الياء منظرًا للياء في يرمع؛ فتكون زائدة عنده لأمرين:

الأول: شبهها بالياء الزائدة المتفق عليها في يرمع.

الثاني: عدم ثبوت فَعِيل، فلو قيل بزيادة الياء الثانية لأدى ذلك إلى وزن معلوم.

والرضي يرى أن شبهة الاشتقاق هي التي دلت على الزيادة في (يَهَيِّر)؛ والحق أن ما ذكره الرضي يجمع بين الأدلة التي تقوي زيادة الياء الأولى وكونه على وزن: (يفعل).

(١) الكتاب: ٣١٣/٤.

(٢) شرح الكتاب: ٦٤/٦، ٦٥.

المبحث السادس:

الاعتراض بالرأي النحوي



مقدمة في الرأي النحوي

تبرز هنا قضيتان:

٣ الأولى: الإجماع في النحو والصرف.

الثانية: الاجتهاد.

٦ أما الإجماع فإنه لا يمكن أن يُجعل دليلاً في الاعتراض؛ لأن الاعتراض يخلو منه، والإجماع دليلٌ من أدلة الاحتجاج، وهو ينقسم إلى قسمين^(١):

٩ ١- إجماع العرب، يقول السيوطي: «وإجماع العرب أيضاً حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه»^(٢)، والمنقول عن العرب لا يدخل هنا في رأي الجمهور؛ إذ هو السماع بعينه.

١٢ ٢- إجماع النحاة والصرفيين: وهو حجةٌ إذا لم يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، وقد عقد ابن جني له باباً في الخصائص بعنوان: القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة؟ فقال: «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص»^(٣).

١٥ وذكر في هذا الباب أنه يجوز مخالفة الإجماع إذا خالف ذلك، غير أنه استدرك بقوله: «إلا أننا - مع هذا الذي رأيناه وسوّغنا مرتكبه - لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها وتقدّم نظرها، وتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل، والقوم الذين لا نشك في أن الله - سبحانه وتقدّست أسماؤه - قد هداهم لهذا العلم الكريم، وأراهم وجه الحكمة في الترجيب له والتعظيم، وجعله بيركاتهم، وعلى أيدي طاعاتهم، خادماً للكتاب المنزل، وكلام نبيه المرسل، وعوّناً على فهمهما، ومعرفة ما أمر به، أو نُهي عنه الثقلان منهما، إلا بعد

(١) ينظر: مناهج الصرفيين: ٣٨١-٣٩٣؛ وقد جمع د. هنداي في جمعاً موفّقاً.

(٢) الاقتراح: ٢٠٧.

(٣) الخصائص: ١٨٩/١.

٣ أن يناهضه إتقاناً، ويثابته عرفاناً، ولا يخلد إلى سائح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره. فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال، أمضى الرأي فيما يريد الله منه، غير معازٍ به، ولا غاض من السلف -رحمهم الله- في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سُدَّ رأيه، وشُيِّع خاطره، وكان بالصواب مئةً، ومن التوفيق مظنة»^(١).

٦ وكلام ابن جنّي هذا كلام العالم المحقّق المدقّق، الذي قد هيّأه الله لعلوم العربية فغاص في أعماقها واستخرج الدرر والكنوز الثمينة، وهو دليلٌ على أن احترام كلام العلماء الأوائل، وتقدير آرائهم، وتثمين أفكارهم وأصولهم المستنبطة التي أطلّوا فيها النظر، وأداموا فيها الفكر من مئة التوفيق والصواب لهؤلاء العلماء.

والممتنع لكتب الخلاف النحوي يحد الإجماع دليلاً من أدلة النحاة في الاحتجاج، كالإنصاف لابن الأنباري، وإن لم يذكره دليلاً في كتابه لمع الأدلة^(٢).

١٢ وإجماع النحويين لا يكون حجة عند ابن جنّي فيما يتحاكم فيه إلى النفس والحس؛ إذ يقول: «وذلك أنّ هذا موضع إنما يتحاكم فيه إلى النفس والحس، ولا يرجع فيه إلى إجماع ولا إلى سابق سنّة ولا قديم ملة، ألا ترى أن إجماع النحويين في هذا ونحوه لا يكون حجة؛ لأن كل واحد منهم إنما يردّك ويرجع بك فيه إلى التأمل والطبع لا إلى التبعية والشرع»^(٣). وهذا كثير من مسائل التصريف التي تعتمد على الحس والطبع.

١٨ وأما الاجتهاد: «فهو تفريغ الوسع في تحصيل المقصود»^(٤)، ولهذا لا يقال لمن عرف الحكم بالنص: إنه اجتهد.

(١) الخصائص: ١/١٩٠.

(٢) ينظر: أصول النحو العربي: ٨١.

(٣) الخصائص: ٢/٣٢٦.

(٤) الكافية في الحد: ٥٨.

ويشترط للمجتهد في اللغة: أن يكون مدرّكاً محيطاً بقضايا اللغة وما فيها من أصول وقياس. يقول ابن فارس: «إن لعلم العرب أصلاً وفرعاً: أما الفرع فمعرفة الأسماء والصفات، كقولنا: رجلٌ وفرسٌ وطويلٌ وقصير، وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلّم.» ٣

وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليّتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها، وما لها من الافتنان تحقيقاً ومجازاً. ٦

والناس في ذلك رجلان: رجلٌ شغل بالفرع فلا يعرف غيره، وآخر جمع بين الأمرين معاً، وهذه هي الرتبة العليا؛ لأنّ بها يُعلم خطاب القرآن والسنة، وعليها أهل النظر والفتيا»^(١). ٩

وابن فارس بهذا يرسم خطّاً قوياً لمن يستطيع أن يجتهد ويفتي في اللغة.

والاجتهاد هو أساس الرأي النحوي؛ إذ الرأي هو «طلب الحق بضربٍ من التأمل»^(٢)، وكذا فإن الرأي النحوي والصرفي أحد دعائم الإجماع، والاجتهاد أساسه؛ إذ إجماع النحاة والصرفيين عبارة عن آراءٍ قد اتفقت اتجاهاتها، وتوحّدت آراؤها، وقد تكون عبارة عن تأييد تالٍ لسابق، ومناصرة له، واقتناع منه بعد طول تأمل وتدبّر بما توصل إليه، ويبقى التأييد متتالياً متتابعاً حتى تصبح المسألة في حيّز الإجماع. ١٢ ١٥

غير أنّ الذي يثير التساؤل هو: إلى أي زمن يبقى الإجماع فيه دليلاً؟

وللإجابة على هذا التساؤل نتذكر كلام ابن جنّي السابق الذي تحدّث عن العلماء الذين سبقوه، وهو يعيش في القرن الرابع، ولعلّه أراد بهؤلاء العلماء الذين عاشوا مع اللغة في عصر ازدهارها وقوتها، ويومٌ أن كانت في موطن الاحتجاج، ١٨

(١) الصاحبي: ٣، ٤.

(٢) الكافية في الجدل: ٥٨.

وهؤلاء العلماء من أمثال الخليل، ويونس، وسيبويه، والمبرد، والفراء، والكسائي، الذين كانت آراء كل واحدٍ منهم تمثل مدرسة بكاملها.

٣ وعلى هذا فالمقصود بالرأي النحوي هو: رأي العلماء الذين عاشوا في زمن صفاء اللغة، واستطاعوا أن يستنبطوا أحكامهم من معينها، وأن يعتمدوا في ذلك على الاستقراء والتتبع؛ أما الذين جاءوا متأخرين فإن دراساتهم اعتمدت في غالبها على ما سنّه السابقون، واتجهت إلى التحليل والتأمل والاعتراض أحياناً على كلام السابقين. ٦

كما أنه يقصد به مذهب جماعة من النحاة كالبرصيين والكوفيين؛ ويقصد به رأي الرضي نفسه واجتهاده، فهو يعتدّ برأيه ويعترض به، ولا أدلّ على ذلك من قوله: «هذا ما قالوا، وأنا لا أرى منعاً من أن يزداد للإلحاق، لا في مقابلة الحرف الأصلي»^(١) في باب الإلحاق؛ ولو كان هذا الرأي مخالفاً لما عليه الجمهور.

ولا غرابة أن يحظى جمهور النحويين والصرفيين بتقدير آرائهم، وتأمين أفكارهم؛ لأنها خرجت بعد دراسة واستقراء، كما أن دراسة اللغة مثلها مثل أي دراسة لا بد أن يكون لها أصول ومصطلحات وقواعد كلية يبنى عليها جزئيات وفروع، وبموجبها يتفاهم ويتباحث أرباب العلم الواحد، وعلى سبيل المثال: عندما اتفق الصرفيون على الميزان الصرفي، واتفقوا على الفاء والعين واللام له، إنما هو في أصله تحكّم وتواضع غير اعتباطي، إلا أن هذا التحكّم تفرضه طبيعة الدراسة والعلم؛ لأن الاتفاق على مثل ذلك يوفر وقتاً وجهداً، فالأخذ برأي الجمهور هنا واجب، والخروج عنه يؤدي إلى الخلط والاضطراب. ١٢ ١٥ ١٨

ومما يتصل بهذا الجانب الاحتجاج بقول المخالف والمقصود به أن يجمع النحاة أو الصرفيون على أمرٍ ثم يخالف عالمٌ فينشئ رأياً جديداً مخالفاً به من سبق، فيحتج عليه بأنه رأي مخالف لما عليه الجمهور؛ وقد أشار ابن جني^(١) إلى هذا، وبين أنه يصحّ المخالفة ما لم يُلَوِّ بنصٍّ أو ينتهك حرمة شرع. ٢١

(١) شرح الشافية: ٥٥/١.

وكان الرضيّ يحتجّ بآراء النحاة ومذاهبهم متى اتضح لديه الدليل، وتبيّنت الحجة، فلم يكن موقفه منهم موقف التبعية؛ إذ لم يناصر مذهباً نحويّاً معيناً لأن صاحبه فلانٌ من النحاة، وإنما لأن الدليل والحجة تقف معه.

٣

فقد وقف مع البصريين في أغلب اختياراته، ومع هذا لم يكن متعصباً لهم ولا لأحد من نحاتهم. وقد اختار أيضاً بعض آراء الكوفيين وأيدهم فيها، ولهذا فهو مستقل الرأي والتفكير، قوي الاجتهاد، وهو ينهج المنهج العلمي في مناقشاته وآرائه، ويميل إلى السهولة والتيسير في كثير من اختياراته وآرائه، ويتعد عن التعقيد والتكلف^(١). وفي المسائل القادمة شواهد على ذلك.

٩

(١) ينظر: الرضيّ الأستراباذي: ٢٥٣.



المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في بناء المرة والنوع: «والمرة من الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه على فعلة، نحو ضربية وقتلة، وبكسر الفاء للنوع نحو: ضربية وقتلة، وما عداه على المصدر المستعمل، نحو إناخة، فإن لم تكن تاء زدتها، ونحو أتيته إتيانة ولقيته لقاء شاذ»^(١).

يقول الرضي: «اعلم أن بناء المرة إما أن يكون من الثلاثي المجرد أو غيره، والثلاثي المجرد إما مجرد عن التاء أو لا، فالمجرد عنها تجعله على فعلة بفتح الفاء، وحذف الزوائد إن كانت فيه، نحو خرجت خرجة ودخلت دخلة.

وذو التاء تبقيه على حاله، نحو دريت دراية ونشدت نشدة، ولا تقول درية ونشدة، كذا قال المصنف؛ ولم أعثر في مصنف على ما قاله، بل أطلق المصنفون أن المرة من الثلاثي المجرد على فعلة».

المرة: هو اسم يدل على حدوث الفعل مرة واحدة.

وفي كونه مصدرًا كلام؛ فبعض الصرفيين لا يعدّه مصدرًا، وإنما هو شبيه بالمصدر؛ لأنه من عوارضه، فابن السراج يذكره في باب المصادر التي تضارع الأسماء، ثم يقول: «التي ليست بمصادر»^(٢).

والخضر اليزدي يقول: «من عوارض المصدر أن تقصد إلى واحدة من المرات من حقيقته»^(٣).

وتحرز النحاة من إطلاق لفظ المصدر عليه؛ لأنهم ينظرون إلى المصدر أنه الأصل، والمرة والهيئة ليست كذلك.

(١) الشافية: ٢٩، وليس فيها قوله (وبكسر الفاء للنوع نحو: ضربية وقتلة)؛ وشرح الشافية للرضي: ١٧٨/١.

(٢) الأصول: ١٠٩/٣.

(٣) شرح الشافية: ١١٣/١.



أما الاعتراض في هذه المسألة، فخلاصته أن ابن الحاجب ذكر أن المرة تكون من الثلاثي على نوعين:

- ٣ الأول: على (فَعْلَة)، وذلك إذا كان مصدره الأصلي مجرداً من التاء.
- الثاني: على المصدر المستعمل، إذا لم يكن مجرداً من التاء.
- والذي عليه الصرفيون^(١) أنَّ الثلاثيَّ يكون على (فَعْلَة) حكماً واحداً، ولم يكن غير ابن الحاجب يقول خلاف ذلك، ومن تابعه من شراح الشافية^(٢).
- ٦ فسيبويه يذكر أنَّ الثلاثيَّ يكون على فَعْلَة أبداً إذ يقول: «إذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبداً على فَعْلَة على الأصل»^(٣).
- ٩ ولقد حاولت أن أتلمس رأياً سابقاً، بنى ابنُ الحاجب رأيه عليه، فلم أجده، ولعلّه ينفرد به عن غيره، فيكون بهذا اعتراض الرضيِّ صحيحاً مقبولاً؛ لأن ابن الحاجب وحيدٌ في هذا القول، حتى الزمخشريُّ الذي يتابعه كثيراً ابن الحاجب لم يشذَّ عن الجمهور^(٤).
- ١٢ وفي الحقيقة إن المصدر الأصلي للثلاثي الذي يكون بالتاء قليلاً جداً؛ إذ لم يكن منه إلا مصدر الفعل اللازم (فَعْل) الدال على لون نحو سمر سُمرَة^(٥)، ونحوه، ومع هذا فليس مبرراً لابن الحاجب ما قال، فإذا كان بمقدور الصرفي أن يغيّر المصدر البعيد عن بنيته إلى أن يصبح على فَعْلَة، ويحذف الزوائد، أفليس من الأولى أن يغيّر الحركات فقط، أو قليلاً من التغيير ليصبح الوزن على (فَعْلَة)، وهو عمل يسير، أقلّ كلفة من التغيير والحذف في المرة من خرج، فإن المصدر الأصلي: خروج، ليصبح للمرة خرَجَة.
- ١٨

(١) ينظر: الكتاب: ٤٥/٤؛ والأصول: ١٠٩/٣؛ والمفتاح في الصرف: ٦٥؛ وشرح الأشموني: ٣١٠/٢؛ والتصريح: ٧٧/٢، وغيرها.

(٢) ينظر: ركن الدين: ٥٠٨/١؛ والحضر اليدي: ١١٣/١، ١١٤؛ والنيسابوري: ٨٣؛ والجاربردي: ١٨١/١؛ ومجموعة الشافية: ٦٩/١، ٤٦/٢.

(٣) الكتاب: ٤٥/٤.

(٤) ينظر: المُفَصَّل: ٢٢٢، ٢٢٣.

(٥) ينظر: التبيان في تصريف الأسماء: ٤٠.

المسألة الثانية:

- قال ابن الحاجب في التصغير: «وَيُرَدُّ نحو بابٍ ونابٍ وميزانٍ ومَوْقِظٍ إلى أصله لذهاب المُقْتَضِي؛ بخلاف قائمٍ وتُراثٍ وأَدَدٍ، وقالوا عَيَّنَدُ لقولهم أعياد»^(١). ٣
- يقول الرضي: «أقول: اعلم أنَّ الاسم إما أن يكون فيه قبل التصغير سبب قلب أو حذف أو لا: فإن كان فيما أن يزيل التصغير ذلك السبب، أو لا؛ فما يزيل التصغير سبب القلب الذي كان فيه نحو باب وناب، ونحو ميزان ومَوْقِظ، ونحو طيٍّ وليٍّ، ونحو عطاء وكساء، ونحو ذرائب وماء وشاء عند المُبَرَّد، وفم، ونحو قائم وبائع، ونحو أدور والنُّور»^(٢)، ونحو مُتَلَجٍّ ومُتَعَدٍّ.... فالقسم الذي أزال التصغير سبب القلب الذي كان فيه اختلف في بعضه: هل ينتفي المُسَبَّب لزوال السبب أو لا؟ واتفق في بعضه على أنه ينتفي ذلك بانتفاء سببه.... وما اختلف في هذا القسم في رجوع الحرف المقلوب فيه إلى أصله باب قائم ونائم، وباب أدور والنُّور»^(٣) ٦
- بالحمزة، وباب مُتَعَدٍّ، قال سيبويه في الجميع: لا تُرَدُّ إلى أصولها في التصغير، بل تقول: قويثم، وأديثر، بالهمزة بعد الياء فيهما.... ولعلَّ ذلك لأن قلب العين همزة في باب قائل، وقلب الواو تاء في مُتَعَدٍّ - وإن كانا مُطَرَّدَيْنِ - إلا أن العلة فيهما ليست بقوة؛ إذ قلب العين ألفاً في قائم ليس لحصول العلة في جوهره، ألا ترى أن ما قبل العين أي الألف ساكنٌ عريقٌ في السكون، بخلاف سكون قاف أقوم، ومع هذا لم يكن حرف العلة في الطرف الذي هو محلُّ التغير كما كانت في رداء، فلا جَرَمَ ضعف علة القلب فيه ضعفاً تاماً حتى صارت كالعدم، لكنه حمل في الإعلال على الفعل نحو قال، فلماً كانت علة القلب ضعيفة لم يُيَالَ بزوال شرطها في التصغير ٩
- ١٢ ١٥ ١٨

(١) الشافية: ٣٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٠٥/١.

(٢) هكذا ضبطت بضم النون في الأولى، والفتح في الثانية؛ ومعناها: دخان الشحم الذي يلزق بالطست، وهو الغنج أيضاً، والمرأة النفور من الريّة، ولم ترد في اللسان إلا بالفتح، وأصلها: النور، فقلبت الواو همزة جوازاً لكونها مضمومة ضمّاً لازماً، فإذا صغر زال سبب قلبها همزة لأنها تقع ثانياً في المصغر. ينظر: اللسان: ٢٤٤/٥؛ وحاشية محققي شرح الشافية: ٢٠٧/١.

بزوال الألف فلما ضعفت علتنا قلب عين نحو قائم وفاء مُتعد صار الحرفان كأنهما أبدلا لا لعة، فلم يُبَالَ بزوال علتين في التصغير، فقل: قويثم بالهمزة، ومُتعد بالتاء وحذف تاء الافتعال، كما في تصغير نحو مرتفع.

٣

وخالف الجرمي في الأول، فقال: قَوَّيْلٌ وبُويَّع بترك الهمزة لذهاب شرط العلة، وهو وقوع العين بعد الألف، وقد اشترط سيويه أيضاً في كتابه في قلب العين في اسم الفاعل ألفاً ثم همزة وقوعها بعد الألف، واتفق عليه النحاة، فلا وجه لقول المُصنِّف في الشرح إن علة قلب العين ألفاً فيه حاصلة، وهي كونه اسم فاعل من فَعَلَ مُعَلٍّ، فإن هذه العلة إنما تؤثر بشرط وقوع العين بعد الألف باتفاق منهم^(١).

٦

اعتراض الرضي هنا على ابن الحاجب ليس في نص الشافية وإنما في شرح ابن الحاجب لها، يقول ابن الحاجب هناك: «فتحو قائم العلة في قلب الواو والياء همزة كونه اسم فاعل من فعلٍ معتلٍ وذلك موجود في مكبره وفي مصغره فلذلك يقال: قائم وقويثم»^(٢). فأثبت ابن الحاجب وجود العلة في المصغر كما كانت في المكبر، وهذا ما ينفيه الرضي الذي لا يعارض في بقاء الهمزة في المصغر، وإنما في علة بقاء القلب.

٩

١٢

وقد أجمع النحاة^(٣) على أن تصغير نحو قائم وبائع: قَوَّيْمٌ، وبُويَّعٌ، بإثبات الهمزة، إلا الجرمي، فإنه لا يقلب هنا العين ألفاً بل يردها إلى أصلها؛ لذهاب المقتضي، الذي يتفق عليه النحاة. غير أن استمرار قلب العين همزة في المصغر ليس لبقاء العلة كما ذهب إليه ابن الحاجب، وإنما مشاكلة للتكسير؛ إذ يقال: قوائم وبوائع، فالهمزة قوية فتبقى، ذكر ذلك سيويه؛ إذ يذكرون^(٤) أن التصغير والتكسير

١٥

١٨

(١) شرح الشافية: ٢٠٦/١-٢١٦.

(٢) شرح الشافية: ١٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٦٣/٣؛ والأصول: ٥٩/٣؛ والمفصل: ٢٠٣؛ وشرحه لابن يعيش: ١٢٢/٥، ١٢٣؛

وشرح الكافية الشافية: ١٩٠٩/٤؛ وشروح الشافية جميعاً.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ٣٦٢؛ والارتشاف: ١٧٦/١.

من وادٍ واحد. لكن ابن مالك لم يرضَ بهذه العلة، وإنما العلة عنده هو اللبس إذ يقول: «والصحيح ما ذهب إليه سيويو؛ لأن قُوِّمًا يؤهم أن مكبره قَوِّمٌ أو قِوَامٌ أو قَوَّامٌ، وقوِّمٌ لا إيهام فيه فكان أولى»^(١).

٣

والإيهام الذي ذكره ابن مالك هنا موجودٌ في قَوِّمٌ وقِوَامٌ وقَوَّامٌ إذ تصغيرها: قَوِّمٌ، فما ذكره ابن مالك لا يستقيم.

ومع أنَّ الجمهور قد انساق مع سيويو ولم يخالفه أحدٌ إلا الجرميُّ، في بقاء القلب، إلا أن رأي الجرميِّ جديرٌ بالتأمل والتدبر، وبخاصةً أنَّ مسائل الصرف إنما يتحاكم في معظمها إلى النفس والحس ولا يرجع فيها إلى إجماع ولا إلى سابق سُنَّة، كما ذكر ذلك ابن جنِّي^(٢). فوجود الواو والياء والهمزة في وسط الكلمة يضعفها بقوة ثقلها، على حين وجود الواو ثم الياء مشددة يعطي للكلمة سهولة في نطقها.

٦

٩

(١) شرح الكافية الشافية: ١٩٠٩/٤.

(٢) الخصائص: ٣٢٦/٢.

المسألة الثالثة:

- قال ابن الحاجب في النسب: «وتحذف الياء الثانية في نحو سَيِّد ومَيِّت ومُهَيِّم من هَيِّم، وطَائِي شاذٌّ، فإن كان نحو مُهَيِّم تصغير مُهَوِّم قيل مُهَيِّمِي بالتعويض»^(١).
- يقول الرضي: «قال جار الله^(٢) وتبعه المصنّف: إنك إذا نسبت إلى هذا المصغّر المدغم فالواجب إبدال الياء من الواو المحذوفة، فتقول: مُهَيِّمِي لأنك لو جوّزت النسب إلى ما ليس فيه ياء البذل وهو على صورة اسم فاعل من هَيِّم فإن لم تحذف منه شيئاً حصل الثقل المذكور، وإن حذفت التيس المنسوب إلى هذا المصغّر بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّم، فألزمت ياء البذل ليكون الفاصل بين الياءين المشددتين حرفين: الياء الساكنة والميم، فتباعدان أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفاً، فلا يستثقل اجتماع الياءين المشددتين في كلمة حتى يحصل الثقل بترك حذف شيء منهما أو الالتباس بحذفه، وكذا ينبغي أن ينسب على مذهبهما إلى مصغر مُهَيِّم اسم فاعل من هَيِّم، أعني بياء العوض، وهذا الذي ذكرنا في تصغير مُهَيِّم ومُهَوِّم أعني حذف أحد المثلين مذهب سيبويه في تصغير عَطَوْد^(٣) على ما ذكرنا في التصغير^(٤)، أمّا المُبرّد فلا يحذف منه شيئاً^(٥)؛ لأن الثاني وإن كان متحرّكاً يصير مدة رابعة فلا يختلّ به بنية التصغير كما قال سيبويه في تصغير مُسَرَّوْل مُسَرِّيل، فعلى مذهبه ينبغي أن لا يجوز في تصغير مُهَوِّم ومُهَيِّم إلّا مُهَيِّم بياء ساكنة بعد المشددة كما تقول في تصغير عَطَوْد: عطّيد لا غير، فعلى مذهبه لا يجيء أنّه إذا نسب إلى مصغر مهوّم أو مهيم يجب الإبدال من المحذوف؛ لأنه لا يحذف شيئاً

(١) الشافية: ٣٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٢/٢.

(٢) هو أبو القاسم محمود بن عمر الزّمخشرّي. ت ٥٣٨هـ. ينظر: المُفَصّل: ٢٠٨.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٢٩/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢٥٣/١.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢٤٤/٢.

- حتى يبدل، فلا ينسب هو أيضاً إلى المصغّر إلاّ مُهَيِّمِي، لكن الياء ليس بعوض كما
ذكرنا، ومذهب سيويه وإن كان على ما ذكرنا من حذف إحدى الواوين في نحو
عطود، إلاّ أنه لم يقل ههنا أنك لا تنسب إلى المصغّر إلاّ مع الإبدال كما ذكر جار الله،
بل قال: إنك إذا نسبت إلى مهَيِّم الذي فيه ياء ساكنة بعد المشددة لم تحذف منه
شيئاً، قال: لأننا إن حذفنا الياء التي قبل الميم بقي مهَيِّم والنسبة إلى مهَيِّم توجب
حذف إحدى الياءين فيبقى مُهَيِّمِي، كما يقال في حُمَيْر: حُمَيْرِي، فيصير ذلك
إخلالاً به، يعني يختل الكلمة بحذف الياءين منها، فاختاروا ما لا يوجب حذف
شيئين، يعني إبقاء الياء التي هي مدة، ليتباعد بها وبالميم الياءان المشددتان أكثر
فيقل استثقال تجاورهما، هذا قوله، ويجوز أن يكون سيويه ذهب ههنا مذهب
المُبرّد من أن النسبة إلى مثله لا تكون إلاّ بالمد؛ إذ لا يحذف من الكلمة شيء، فلا
يكون الياء في مهَيِّمِي للتعويض، ويجوز أن يكون ذهب ههنا أيضاً إلى ما ذهب إليه
في عطود، أعني: حذف أحد المثلين وجواز التعويض منه، وتركه إلاّ أنه قصد إلى
أنك إن نسبت إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف منه شيئاً خوفاً إجحاف الكلمة
بحذف الياءين، وإن نسبت إلى المصغّر الذي ليس فيه ياء العوض حذفت الياء
المكسورة وقلت: مُهَيِّمِي، كما تقول في المنسوب إلى اسم الفاعل من هَيِّم وفي
المنسوب إلى حُمَيْر إذ لا إجحاف فيه إذن، ولا يبالى باللبس، وثاني الاحتمالين في
قول سيويه أرجح؛ لئلا يخالف قوله في عطود، وعلى كلّ حال فهو مخالف لما
ذكر جار الله والمُصنّف^(١).

قلت: لا خلاف في النسب إلى مهَيِّم مصغّر مهوّم، أو مهَيِّم اسم فاعل من
هَيِّم، فالأول: مهَيِّمِي، والثاني: مُهَيِّمِي.

- والخلاف الذي ذكره الرضيّ يخصّ الياء التي قبل الميم في مُصغّر مهوّم
(مهَيِّمِي) فقد قسّم نظرة النحاة لهذه الياء ثلاث نظرات:

(١) شرح الشافية: ٣٣/٢، ٣٤، ٣٥.

- الأولى: نظرة سيويه، وقد اضطرب الرضيّ في تحديد هذه النظرة، ورأى أنه
يحتمل أحد أمرين: إما أنه ذهب مذهب المُبرّد من أنّ النسبة إلى مثل هذا لا تكون
إلاّ بالمد؛ إذ لا يحذف من الكلمة شيء، فلا تكون الياء في مهيّميّ للتعويض. وإما
أنّه ذهب مذهبّه في عطوّد؛ فقصد إلى أنّه إنْ نُسِبَ إلى ما فيه ياء العوض لم تحذف
منه شيئاً خوفاً إجحاف الكلمة بحذف الياءين. ورجّح الرضيّ الاحتمال الثاني. ٣
- الثانية: نظرة المُبرّد^(١)، وهي أن هذه الياء ليست عوضاً أو بدلاً؛ لأنه لا يحذف
في ذوات الأربعة شيئاً، وإنما تقلب هذه الياء إلى حرف مدّ. ٦
- الثالثة: نظرة الرّمحشريّ^(٢) وابن الحاجب ومن تابعهما^(٣) إلى أن هذه الياء ياء
عوض وبديل من الياء المحذوفة، ومن الواجب هذا الإبدال. ٩
- ومراد الرضيّ بهذا التقسيم أن يبيّن أن الرّمحشريّ وابن الحاجب مخالفان لما
عليه سيويه والمُبرّد. ١٢
- فسيويه يقول: «وإذا أضفت إلى مُهيمّ قلت: مُهيّميّ؛ لأنك إن حذفت الياء
التي تلي الميم صرت إلى مثل أُسيديّ فتقول: مُهيّميّ، فلم يكونوا ليجمعوا على
الحرف هذا الحذف كما أنّهم إذا حَقَّروا عيضموز لم يحذفوا الواو؛ لأنّهم لو حذفوا
الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفاً آخر حتى يصير إلى مثال التحقير، فكهوا أن
يحملوا عليه هذا وحذف الياء.... فكان ترك هذه الياء إذ لم تكن متحركة كياء
تَمِيم، وفصلت بين آخر الكلمة والياء المشدّدة، فكان أحبّ إليهم ممّا ذكرتُ لك،
وخفّ عليهم تركها لسكونها، تقول: مهيّميّ فلا تحذف منها شيئاً، وهو تصغير
مُهوّم^(٤). ١٥ ١٨

(١) ينظر: الانتصار: ٢١٧.

(٢) ينظر: المُفَصَّل: ٢٠٨.

(٣) ينظر: ركن الدين: ٦٢٥/١؛ والحضر الزديّ: ١٦٧/١؛ والنيسابوريّ: ١٢٢، والجاربرديّ: ٢٦٤/١،

وقره سنان: ٢٥٢، ومجموعة الشافية: ١٠٨/١؛ ٧١/٢، ٧٢.

(٤) الكتاب: ٣٧١/٣، ٣٧٢. وينظر: التعليقة: ٢٠٦/٣؛ والخصائص: ٢٣٢/٢.

- وأما المبرّد فيقول ردّاً على سيبويه في تصغيره لعطود: «ولا ينبغي ذلك، ولكن
نثبت الأولى لأنها ملحقة، ونثبت الثانية؛ لأنها كذلك وهي تابعة، والملحق بمنزلة
الأصليّ فينبغي له أن يحذف واو مسرول؛ لأنه ملحق بمدحرج»^(١). ٣
- وأما الزمخشريّ فنصّه: «وأما مهمّم تصغير المهورم فلا يقال فيه إلّا مهمّمي على
التعويض، والقياس في مهمّم من هيّمه مهمّميّ بالحذف»^(٢).
- وإذا دققنا النظر فيما سبق، يتبيّن أن المبرّد ينفرد في عطود وما شابهها بعدم
حذف الواو الأولى أو الثانية، بل يقيهما ويقلب الثانية إلى ياء مدّ. ولذا فالياء في
عطّيد التي تلي الدال ليست ياء عوض أو بدل وإنما هي الواو وقد قلبت ياء مدّ.
- أما سيبويه فإنه يذكر في تصغير عطود: عطّيد وعطّيد. وهذا يدل أن الياء
الثانية ياء بدل لإقراره بحذف إحدى الواوين وهي الأولى، فلم يبق إلّا أن تكون الياء
التي تلي الدال في عطّيد ياء بدل. أما في مهمّميّ فإنه يقول: «فلا تحذف منها
شيئاً» وهذا النص ربّما أنه هو الذي جعل الرضيّ يضطرب في تفسير كلامه مع قلة
نصوصه. ولهذا فحمل قوله (فلا تحذف منها شيئاً) على عدم حذف إحدى الياءين
المدغمتين في النسب، والتعويض بالياء؛ لأن الياء هذه لم تكن لازمةً في التصغير
حتى يُطلق عليها حذفاً. وبهذا يظهر لنا أن الزمخشريّ وابن الحاجب لم يخالفا
سيبويه في شيء، لا كما ذهب إلى ذلك الرضيّ.

(١) الانتصار: ٢١٧.

(٢) المفصل: ٢٠٨. وينظر: الإيضاح: ٥٨٩/١، ٥٩٠. وفيه: «وفرقوا بين مهمّم مصغراً ومكبراً عند النسبة
إليه فأجروا مهمّماً المكبر على القياس بالحذف، وزادوا ياءً ساكنةً في المصغر بعد المشددة فرقاً بينهما،
وكان إجراء المكبر على القياس أولى؛ لأنه حذف فيما لم يحذف منه شيء، ولو عكسوا لحذفوا فيما
حذفوا منه قبل النسب».

المسألة الرابعة:

٣ قال ابن الحاجب في النسب: «وما كان على حرفين إن كان متحرك الأوسط أصلاً والمحذوف هو اللام ولم يُعوّض همزة الوصل، أو كان المحذوف فاءً وهو معتلّ اللام وجب رده كَأَبَوِيٍّ وَأَخَوِيٍّ وَسَتَهِيٍّ فِي سَتٍ وَوَشَوِيٍّ فِي شَيْءٍ، وقال الأَخْفَشُ وَشَيْءٌ عَلَى الْأَصْلِ»^(١).

٦ يقول الرضوي: «وقال المُصَنَّف: إنَّ الرَّدَّ إِلَى الْمُثَنَّى والمجموع إحالة على جهالة، فأراد أن يضبط بغير ذلك، فقال: إن لم يكن العين حرف علة نظر فإن كان في الأصل متحرك الأوسط ولم يُعوّض من اللام المحذوفة همزة وصل وجب ردها لئلا يلزم في النسب الإجحاف بحذف اللام، وحذف حركة العين، مع أن الحذف في الآخر الذي هو محل التغيير أولى، فمن ثم لم يحز إلاَّ أبويٍّ وأخويٍّ، وإن كان في الأصل ساكن العين جاز الرد وتركه، نحو غَدِيٍّ وَغَدَوِيٍّ وَحِرِيٍّ وَحِرَجِيٍّ؛ إذ لا يلزم الإجحاف، وكذا إن عوض الهمزة من اللام جاز ردّ اللام وحذف الهمزة وجاز الاقتصار على المعوض نحو ابْنِيَّ وَبَنَوِيٍّ، واستيَّ وسْتَهِيَّ. قلت: الذي التجأ إليه خوفاً من الردّ إلى جهالة ليس في الإحالة عليها بدون ما قال النحاة؛ لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل هو فَعْلٌ بالسكون أو فَعَلَ كيدٍ وِدَمٍ»^(٢).

١٨ اشترط ابن الحاجب شروطاً ثلاثة لوجوب ردّ المحذوف وهي: أن يكون المحذوف اللام، وأن تكون الكلمة متحركة الأوسط في أصله، ولم يُعوّض همزة وصل.

(١) الشافعية: ٤١؛ وشرح الشافعية للرضي: ٦٠/٢.

(٢) شرح الشافعية: ٦٥/٢، ٦٦. وكلام ابن الحاجب المعترض عليه في الإيضاح ٥٩٧/١؛ إذ يقول: «قال الشيخ: وقد ضبط بعضهم بأن كلّ موضع رُدّ في التثنية وجب الرد في النسب، ... وليس بجيد؛ لأنه رُدّ إلى عَمَاة».

- على حين أنه لم يُبشر إلى ما اشترطه النحاة^(١) وهو أن يجبر المحذوف اللام
بردها في التثنية أو جمع السلامة، وكأنه أراد أن يحدد شروط ما يرد في التثنية
والجمع إلى أصله، وهو ما تحققت فيه الشروط الثلاثة السابقة. ولكنه لم يتدعها، ٣
وإنما استنبطها من حديث النحاة كسيبويه والمبرد عند حديثهما عن النسب إلى دم،
فسيبويه يرى^(٢) أنه (فَعَل) أي ساكن الوسط، والمبرد يرى^(٣) أنها (فَعَل) محرك
الوسط، وينبني على ذلك النسب، ومن الملاحظ أن شراح الشافية^(٤) متابعون لابن
الحاجب، فلم يكن أحدٌ منهم مشيراً إلى أقوال النحاة غير الرضي، وإشارته هنا قوية؛
لأن ابن الحاجب لو ذكر مع الشروط الثلاثة ما قاله النحاة لكان أولى. وقد اعترض ٦
ابن النازم^(٥) على ابن الحاجب بنحو (دم) فإنه يرى أنه محرك الوسط بدليل قولهم:
(دَمَيَان) في التثنية، فعلى رأي ابن الحاجب يجب ردّ المحذوف في النسب على
هذا، والأمر خلاف ذلك؛ إذ جوز سيبويه النسب إليه على الأمرين، هذا قوله، ومن
المعلوم أن سيبويه^(٦) جوز إليه النسب على الوجهين لأنه ساكن الوسط لا كما ذهب ١٢
ابن النازم، وبهذا يتدفع اعتراضه لسقوط الاستدلال. والله أعلم.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٣٥٩؛ والمقتضب: ٣/١٥٢-١٥٧؛ والتبصرة: ٢/٥٩٨، ٥٩٩؛ والتوطئة: ٣٢٧؛

والكافية الشافية: ٤/١٩٥٤؛ والارتشاف: ١/٢٨٦؛ والهمع: ٦/١٦٧؛ والتصريح: ٢/٣٣٣؛ وغيرها.

وكلها متبعة لسيبويه في ذكر شرط الرد إلى المثني والمجموع.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/٥٩٧.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/١٥٢، ١٥٣.

(٤) ينظر: ركن الدين: ١/٦٤٩؛ والخضر اليزدي: ١/١٨٠؛ والنيسابوري: ١٣٠؛ والحاربردي: ١/٢٨٤؛

٢٨٥؛ ومجموعة الشافية: ١/١١٨، ١١٩، ٧٨/٢.

(٥) ينظر: بغية الطالب: ٦٥، ٦٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/٥٩٧.



المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في النسب إلى المركب: «والمركب يُنسبُ إلى صدره كِبْعَلِيٍّ وتَابِطِيٍّ وخمسيٍّ في خمسة عشر علماً، ولا ينسب إليه عددًا، والمضاف إن كان الثاني مقصوداً أصلاً كابن الزبير وأبي عمرو قيل: زُبَيْرِيٌّ وَعَمْرِيٌّ، وإن كان كعبد منافٍ وامرئ القيس قيل: عبديٍّ ومرثيٍّ»^(١).

يقول الرضي: «فقول المُصَنَّف (وإن لم يكن الثاني مقصوداً في الأصل كما في عبد القيس وامرئ القيس فالنسبة إلى الأول) مردود بما مر من الاعتراض على قول المُبرِّد»^(٢).

ورده على المُبرِّد هو قوله: «وللخصم أن يمنع ويقول: بم علمت أن القيس ليس شيئاً معروفاً مع جواز أن يكون شيئاً معروفاً إما قبيلة أو رجلاً أو غير ذلك أضيف إليه امرؤ وعبد في الأصل للتخصيص والتعريف كما في عبد المطلب وعبد العزى وعبد اللات»^(٣).

الأصل في باب النسب إلى المركب عمومًا هو النسب إلى الأول وحذف الثاني سواء كان مركباً إسنادياً أو مزجياً أو إضافياً، مع أنه ورد غير ذلك.

أما الإضافي الذي هو حديث الباب، فيكاد ينعقد عليه الإجماع لولا مخالفة المُبرِّد^(٤)، والزَّمَخْشَرِيَّ^(٥) وابن الحاجب، على أنه ينسب في الأصل كما سبق إلى الأول، ولا يُعدل عن ذلك إلا بما يوجب العُدول، وذلك في موضعين^(٦):

(١) الشافية: ٤٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٧١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٧٦/٢.

(٣) المصدر السابق: ٧٥/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٤١/٣.

(٥) ينظر: المُفَصَّل: ٢١٠.

(٦) ينظر: شَرْح المُفَصَّل لابن يعيش: ٨/٦؛ والتصريح: ٣٣٢/٢؛ والأشْمُونِي: ١٩١/٤. وقد ذكروا ثلاثة مواضع، لكنني رأيت أن أضَمَّ الأول والثاني في واحد.





الأول: أن تكون الإضافة كُنيةً، ومعرفةً صدره بعجزه.

الثاني: أن يُخاف اللبس.

٣ فالأول كقولهم في: أبي بكر، وأم كلثوم، وابن الزبير، وابن عباس: بكري، كلثومي، وزيري، وعباسي. وقد قال بعض النحاة في ذلك: «أن يكون الأول علمًا بالغلبة» احترازًا من مثل: غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد فينسب إليه.

٦ وأما الثالث فكقولهم في: عبد مناف، وعبد الأشهل: منافي وأشهلي.

أما المُبرّد فيقول: «اعلم أن الإضافة على ضربين:

أحدهما: ما يكون الأول معروفًا بالثاني، نحو قولك: هذه دار عبد الله، وغلام زيد، فإن نسبت إلى شيء من هذا فالوجه أن تنسب إلى الثاني؛ لأن الأول إنما صار معرفة به. وذلك قولك في ابن الزبير: زيري، وفي غلام زيد: زيدي.

١٢ والوجه الآخر في الإضافة: أن يكون المضاف وقع علمًا، والمضاف إليه من تمامه، فالباب النسب إلى الأول، وذلك قولك في عبد القيس: «عدي»^(١).

١٥ وابن الحاجب قد تابع المُبرّد في هذا، وإن حاول أن يتجنب بعض ما وقع فيه المُبرّد، فذكر أن الثاني في أمثال هذه الكنى في الأصل مقصود، وذلك أن هذه الكنى على سبيل التفاضل، ذكر ذلك دفعًا لما ألزم به المُبرّد من النسب إلى الأول في الكنى لأنهم يَكُونُ الصبيان بنحو أبي مسلم وأبي جعفر قبل أن يوجد لهم ولد بهذا الاسم، فليس المضاف إليه على هذا معروفًا؛ إذ هو اسم على معدوم^(٢)، ألزمه بهذا السيرافي؛ إذ يقول: «ويلزم المُبرّد في الكنى أن يضيف إلى الأول لأن الثاني غير معروف معين كأبي مسلم وأبي بكر وأبي جعفر، وليست الأسماء المضاف إليها أبو بأسماء معروفة مقصود إليها ولا كنى الناس موضوعة على ذلك؛ لأن الإنسان قد

(١) المقتضب: ١٤١/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٧٦/٢.



يُكْنَى ولا ولد له»^(١).

- وبعد: فإن ما ذكره الرضيُّ يُعد مستقيماً ومسايراً لما عليه النحاة، يقول
٣ سيبويه: «فأما ما يحذف منه الأول، فنحو ابن كراع، وابن الزبير، تقول: زبيريٌّ
وكُرَاعِيٌّ، تجعل ياءِي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة، فهو أُيْن وأشهر
إذ كان به صار معرفة»^(٢)، ويقول في موطن آخر: «وأما ما يحذف منه الآخر فهو
٦ الاسم الذي لا يعرف بالمضاف إليه ولكنه معرفة كما صار معرفةً بزيد، وصار الأول
بمنزلته لو كان علماً مفرداً؛ لأنَّ المجرور لم يَصِر الاسم الأول به معرفة؛ لأنك لو
جعلت المفرد اسمه صار به معرفةً كما يصير معرفةً إذا سَمِيَتْه بالمضاف، فمن ذلك:
٩ عبد القيس، وامرؤ القيس، فهذه الأسماء علاماتٌ كزيد وعمرو، فإذا أضفت قلت:
عبدِي وامرئِي، ومرئِي فكذلك هذا وأشباهه»^(٣). وهذا يدل على أنه لا ينسب إلى
الثاني ويترك الأول إلا فيما صار الثاني مُعرِّفاً للأول. كما سبق أن ذكرنا، ولهذا إذا
١٢ تكافأ الأول والثاني في التعريف فإنه يُقدَّم الأصل وهو حذف الثاني والنسب إلى
الأول؛ لأن النسب يطلب الأعرف، فإذا وُجد الأعرف توجَّهت النسبة إليه^(٤). ومن
الملاحظ في هذه المسألة أنها حظيت باعتراض شُرَّاح الشافية^(٥)، ولم يكن الرضيُّ
١٥ وحده في هذا.

(١) شرح الكتاب: ١٦٧/٤؛ وينظر: شرح الشافية للرضي: ٧٥/٢.

(٢) الكتاب: ٣٧٥/٣.

(٣) المصدر السابق: ٣٧٦/٣.

(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني: ٢٣٠/١.

(٥) ينظر: ركن الدين: ٦٦٤/١؛ والجاريري: ٣٠٤، ٣٠٥.

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في النسب بغير الياء المشددة: «وكثر محيي فعّال في الحرف كبتات وعوّاج وثوّاب وجمّال، وجاء فاعل أيضاً بمعنى ذي كذا كتامر ولابن ودارع ونابل، ومنه ﴿عيشة راضية﴾ وطاعم وكاس^(١)».

يقول الرضي: «قال الخليل: وقالوا طاعم كاس على ذا: أي على النسبة: أي هو ذو كسوة وذو طعام، وهو ممّا يذم به، أي ليس له فضل غير أن يأكل ويلبس، قال:

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي^(٢)

ولا ضرورة لنا إلى جعل طاعم بمعنى النسبة، بل الأولى أن نقول: هو اسم فاعل من طعم يطعم مسلوباً منه معنى الحدوث، وأما كاس فيجوز أن يقال فيه ذلك؛ لأنه بمعنى مفعول: كماء دافق، ويجوز أن يقال: المراد الكاسي نفسه، والأظهر هو الأول؛ لأن اسم الفاعل المتعدي إذا أطلق فالأغلب أن فعله واقع على غيره^(٣).

أجمع النحاة^(٤) ما عدا الرضي على أن (طاعم)، و(كاس) لمعنى النسب، ولم يفرقوا بينهما، فهما بمعنى: ذو طعام وذو كسوة.

ولا وجه لما ذكره الرضي، من أن طاعم يختلف عن كاس، في أن (طاعم) يُحمل على أنه اسم فاعل مسلوب من الحدوث، وذلك لأن حمله على النسب أقوى من وجهين:

(١) الشافية: ٤٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٨٤/٢. و﴿عيشة راضية﴾: آية رقم (٢١) من سورة الحاقة، ورقم (٧) من سورة القارة.

(٢) قاله: الحطية، يهجو به الزبرقان بن بدر، ولما سمع الزبرقان قول الحطية: (دع المكارم - البيت) استعدي عليه عمر بن الخطاب. ينظر: ديوانه: ١٠٨؛ وشرح شواهد الشافية: ١٢٠.

(٣) شرح الشافية: ٨٩/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٨٢/٣؛ والمقتضب: ١٦٣/٣؛ وشرح الكتاب للرماني: ٢٥٧/١؛ والتبصرة: ٦٠٦/٢؛ والمفصل: ٢١٢؛ وسفر السعادة: ٥٩٨/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٥/٦؛ والتصريح: ٣٣٧/٢؛ والأشموني: ٢٠٠/٤؛ وشروح الشافية، وغيرها.

الأول: أنَّ حمل طاعمٍ على معنى، وحمل كاسٍ على معنى آخر مع إمكان حملهما معاً على معنى واحد يخلُّ بالمطابقة في بيت الحطيئة، وبالمعنى الذي يريد أن يؤديه وهو التأكيد على الذم بأمرين معاً. ٣

الثاني: أن حمل الكلمة على اسم الفاعل مجردة من الحدوث، حملٌ غير مسوّغ؛ إذ إن اسم الفاعل يدلُّ على الحدث والحدوث معاً^(١)، ولم يثبت أن تجرّد اسم الفاعل عن واحدة منهما -فيما بحث-. ويؤيد هذا ما ذكره الحسين الرومي بقوله: «في قولهم كاسٍ من باب لابن وتامر؛ لأن الكاسي من كسوت زبدًا جُبة يقتضي مفعولين فلو أريد ذلك لاختلَّ المعنى لأن الكاسي في (طاعم كاسٍ) بمقابلة الطاعم، وهو آكل الطعام فكذا كاسي وجب أن يكون معناه ذا الكسوة أي اللابس، ليطابق الثاني الأول، وإذا أريد غير ذلك انتفت المطابقة، وانتفاؤها متسف، فيحمل الكاسي على النسب ومعناه ذو كسوة، حمل الطاعم على معنى ذو طعام، ولا يصحّ أن يدعي فيهما أسماء فاعلين إذ ليس مرادهم في استعمالهم لها أن ثمة فعلاً هو طعم وكسا، فلذا وجب العدول إلى معنى النسب»^(٢). ٦ ٩ ١٢

(١) ينظر على سبيل المثال: التصريح: ٦٥/٢.

(٢) مجموعة الشافية: ١٢٦/١.

المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في الجمع: «ويجمع الجميع جمع السلامة للعقلاء المذكور، وأما مؤنثه فبالألف والتاء لا غير، نحو عِبَلَاتٍ وحُلُواتٍ وحَذِيرَاتٍ وَيَقْطُضَاتٍ إِلَّا نحو عِبَلَةٌ وَكَمْشَةٌ فَإِنَّهُ جَاءَ عَلَى عِبَالٍ وَكِمَاشٍ، وقالوا عَلِجٌ فِي جَمْعِ عِلْجَةٍ»^(١).

يقول الرضي: «أقول: قال سيبويه: يجمع فَعَلَةٌ نحو حَسَنَةٍ عَلَى حَسَانٍ، وَلَا يجمع عَلَى فِعَالٍ إِلَّا مَا جَمَعَ مَذْكَرُهُ عَلَيْهِ، كَمَا تَقُولُ فِي جَمْعِ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ: حِسَانٍ، وَلَمَّا لَمْ يَقُلْ فِي جَمْعِ بَطَلٍ بِطَالٍ لَمْ يَقُلْ فِي جَمْعِ بَطَلَةٍ أَيْضًا، فَكُلُّ صِفَةٍ عَلَى فَعَلٍ جَمَعَتْ عَلَى فِعَالٍ يَجْمَعُ مُؤَنَّثُهَا أَيْضًا عَلَيْهِ، فَهَذَا الَّذِي قَالَهُ سَبِيوِيهِ مُخَالِفٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ»^(٢).

قلت: لم يتنبه لهذه الإشارة من سيبويه غير الرضي، وهي أَنَّ فَعَلَةً إِذَا كَانَتْ صِفَةً وَمَذْكَرُهَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ فَإِنَّهَا تَجْمَعُ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَإِذَا كَانَ الْمَذْكَرُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ فَإِنَّ الْمُؤَنَّثَ يَتَّبِعُهُ. وَذَلِكَ مُحْفُوظٌ فِي كَلِمَاتٍ مِثْلَ: حَسَنٌ وَحَسَنَةٌ؛ لِأَنَّ النَّحَاةَ^(٣) لَا يَعْدُونَ جَمْعَ الصِّفَةِ (فَعَلٌ) عَلَى فِعَالٍ مُطَرِّدًا.

واعترض الرضي هنا على ابن الحاجب في قوله: (وَأَمَّا مُؤَنَّثُهُ فَبِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَا غَيْرَ) أَيِ مُؤَنَّثِ فَعَلٍ، وَسَبِيوِيهِ يَقُولُ: «وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ فَعَلٍ عَلَى أَفْعَالٍ فَإِنَّ مُؤَنَّثَهُ إِذَا لَحِقَتْهُ الْهَاءُ جَمَعَ بِالتَّاءِ نَحْوُ: بَطَلَةٌ وَبَطَلَاتٍ، مِنْ قَبْلِ أَنَّ مَذْكَرَهُ لَا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ فَيَكْسَرُ هُوَ عَلَيْهِ»^(٤). وَوَاضِحٌ أَنَّ سَبِيوِيهِ يَعُدُّ (فَعَلٌ) مِمَّا يَجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ؛ إِذْ يَقُولُ: «وَأَمَّا مَا كَانَ فَعَلًا فَإِنَّهُمْ يَكْسِرُونَهُ عَلَى فِعَالٍ كَمَا كَسَرُوا الْقَعْلَ، وَاتَّفَقَا عَلَيْهِ، كَمَا

(١) الشافعية: ٤٨؛ وشرح الشافعية للرضي: ١٢٤/٢. والعبلة: التامة الخلق. ينظر: الصحاح: ١٧٥٦/٥.

والكمشة: الصغيرة الضرع من الإبل. ينظر: اللسان: ٣٤٣/٦.

(٢) شرح الشافعية: ١٢٤/٢.

(٣) ينظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لِابْنِ بَيْشٍ: ٢٦/٥؛ وَالْمُسَاعَدُ: ٤٢٨/٣؛ وَالْهَمْعُ: ٩٨/٦ (الكويت)؛

والتصريح: ٣٠٨/٢؛ وَالْأَشْمُونِي: ١٣٤/٤.

(٤) الكتاب: ٦٢٨/٣، ٦٢٩. وينظر: التعليقة: ١٠٥/٤.



أنهما متفقان عليه في الأسماء، وذلك قولك: حَسَنَ وحَسَانٌ وَسَبَّطَ وَسَبَّاطٌ، وقَطَطَ وقَطَاطٌ^(١) ومع هذا فهو قليل لم يَطْرُدْ بدليل قوله: «ومع ذا إنهم ربّما كَسَرُوا الصفة كما يكسرون الأسماء»^(٢). أما ابن مالك فقد عدّه مقيسًا؛ إذ يقول: «وفِعَالٌ أيضًا مقيسٌ في فَعَلٍ وفَعَلَةٍ ما لم يُضَاعَفَا أو تَعْتَلَّ لَامُهُمَا، وذلك نحو: جَمَلٌ وجَمَالٌ، ورقبة ورقَابٌ»^(٣). وأمثله من الأسماء.

٣

(١) الكتاب: ٦٢٨/٣، ٦٢٩. وينظر: التعليقة: ١٠٥/٤.

(٢) شرح الكافية الشافية: ١٨٥٠/٤.



المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في الوقف: «وكذلك قلب ألف نحو حُبْلَى همزةً أو واوًا أو ياءً»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (أو واوًا أو ياءً) اعلم أن فزارة وناسًا من قيس يقلبون كل ألف في الآخر ياء، سواء كان للتأنيث كحُبْلَى، أو كمثْنَى، كذا قال النحاة، وخصَّ المصنّف ذلك بألف نحو حُبْلَى، وليس بوجه»^(٢). ٦

قلب الألف في الوقف ياءً أو واوًا أو همزة لغةً لقبائل معينة، وليس لغة جميع العرب، ولذلك فهي قليلة؛ وله ثلاثة أوجه:

الأول: قلب الألف ياءً، وهي لغة لفزارة، وناس من قيس. ٩

الثاني: قلب الألف واوًا، وهي لغة لبعض طيئ^(٣).

الثالث: قلب الألف همزة، وهي لغة لبعض طيئ^(٣).

وهذه الألف عامة أي سواء كانت أصلاً، أو للتأنيث، أو للإلحاق؛ ولم يُشر أحدٌ من النحاة إلى أنها خاصة، بل كانت أمثلتهم تدل على أنها عامة^(٤)، بدليل أن سيبويه مثل بقول بعض العرب في أفعى -والألف فيها للإلحاق-: أفعى، وفي حبلى -والألف للتأنيث-: حبي، وفي مثني -والألف أصل-: مثني^(٥). ١٢ ١٥

(١) الشافية: ٦٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٨٥.

(٢) شرح الشافية: ٢/٢٨٦.

(٣) ينظر: الهمع: ٣/٣٨٩ (بيروت).

(٤) ينظر: الكتاب: ٤/١٨١؛ والأصول: ٢/٣٧٨؛ والمفصل: ٣٤٠؛ وشرح المُفَصِّل لابن يعيش: ٩/٧٧؛

والتسهيل: ٣٢٨؛ وشرح الكافية الشافية: ٤/١٩٨٤؛ والارتشاف: ١/٣٩٣؛ والمساعد: ٤/٣٠٦؛

والهمع: ٣/٣٨٩ (بيروت)؛ وبغية الطالب: ١٠٠، ١٠١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤/١٨١.

ولم ينصّ على أن هذه الألف مختصة بالتأنيث غير ابن الحاجب^(١)، ومن تابعه من شراح شافيته^(٢)، غير الخضر اليزدي^(٣) الذي اعترض على ذلك.

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣٧؛ والإيضاح: ٣١١/٢.

(٢) ينظر: ركن الدين: ٨٣٩-٨٤١؛ والنيسابوري: ٢٠٤؛ والجاربردي: ٤٦٤/١، ٤٦٥؛ وقره سنان:

٣٥١؛ ومجموعة الشافية: ١٧٣/١؛ ١٢٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٧٦/١.

المسألة التاسعة:

٣ قال ابن الحاجب في الوقف: «وحذف الياء في نحو القاضي وغلّامي حُرّكت أو سُكّنت، وإثباتها أكثر، عكسَ قاضٍ، وإثباتها في نحو يا مُري اتفاق»^(١).

٦ يقول الرضي: «وأما ياء المتكلم الساكنة فإن كانت في الفعل فالحذف حسن؛ لأن قبلها نون عمادٍ مشعراً بها، كقوله تعالى: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنُ﴾، ﴿رَبِّي أَهَانُ﴾^(٢) وإن كانت في اسم فبعض النحاة لم يجوز حذفها، والوقف على الحرف الذي قبلها بالإسكان، نحو (غلامٌ) كما جاز في المنقوص؛ حذراً من الالتباس، وأجازه سيويه^(٣) اعتماداً في إزالة اللبس على حال الوصل، فعلى هذا قول المصنّف (حُرّكت أو سُكّنت) وهم؛ لأنها إذا تحركت لم يوقف عليها بالحذف، بل بالإسكان كما نصّ عليه سيويه وغيره»^(٤).

١٢ الخلاف هنا في ياء المتكلم المتحركة وصلاً، وفي الوقف عليها عند جمهور النحاة^(٥) وجهان، وزاد ابن الحاجب^(٦) ومن تابعه^(٧) وجهاً ثالثاً: الوجه الأول: إثبات الياء ساكنة، فيقال: هذا غلامي يا زيد. الوجه الثاني: إلحاق هاء السكت مع الياء المتحركة، فيقال: هذا غلامي.

(١) الشافية: ٦٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٠٠/٢.

(٢) الآيتان رقم ١٥، ١٦ من سورة الفجر.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٨٦/٤.

(٤) شرح الشافية: ٣٠٠/٢، ٣٠١.

(٥) ينظر: الكتاب: ١٨٥/٤، ١٦٣؛ والتبصرة: ٧٢٠/٢؛ والمفصل: ٣٤٠؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش:

٨٥/٩؛ والتسهيل: ٣٢٨؛ والارتشاف: ٣٩٦/١؛ والهمع: ٣٨٨/٣ (بيروت).

(٦) ينظر: الإيضاح: ٣١٧/٢، ٣١٨.

(٧) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٨٦٠/٢؛ والجاربردي: ٤٨٦/١؛ واليزدي: ٢٨٦/١.

الوجه الثالث: ولم يذكره غير ابن الحاجب، ومن تابعه: وهو حذف الياء، والوقوف عليها بغير ياء، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾^(١)، وهذه الآية اختلف في قراءتها على أربعة أوجه^(٢):

٣

١- إثبات الياء في الوصل والوقف، وهذه قراءة قالون^(٣)، وحفص^(٤)، وأبي عمرو^(٥) مع الاختلاف في هذه الرواية عنهم في الوقف؛ ورويس^(٦) بلا خلاف.

٢- إثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف. وهذه رويت عن ورش^(٧) وأبي جعفر^(٨).

٦

٣- حذف الياء في الوصل، وإثباتها في الوقف، وهذه رويت عن روح^(٩).

٤- حذف الياء في الوصل والوقف. وعليه الباكون.

٩

والذي عليه الخلاف بين الرضي وابن الحاجب هو الوجه الثاني، ولم يرو إلا عن ورش وأبي جعفر، ومع أنها لغة قليلة إلا أنها لا تُنكر.

(١) الآية رقم ٣٦ من سورة النمل.

(٢) ينظر: الإقناع: ٧٢٢/٢؛ وتحرير التيسير: ١٥٧؛ والنشر: ١٨٨/٢؛ والإتحاف: ٢٣٦.

(٣) قالون: هو أبو موسى عيسى بن مينا المدني، أحد رواة نافع، مات سنة ٢٠٥هـ. (ينظر: الإقناع: ٥٩/١).

(٤) حفص: هو أبو عمر حفص بن أبي داود سليمان الأسدي الكوفي، وهو ثقة في القراءة، توفي سنة ١٧٠هـ. (الإقناع: ١١٧/١).

(٥) أبو عمرو: هو ابن العلاء، أحد القراء المشهورين، عالم بالغريب والعربية والقرآن والشعر، مات سنة ١٥٤هـ. (الإقناع: ٩٢/١-٩٤).

(٦) رويس: هو محمد بن المتوكل البصري المعروف برويس، أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب الحضرمي. توفي سنة ٢٣٨هـ. (النشر: ١٨٠/١).

(٧) ورش: هو عثمان بن سعيد المصري، أحد رواة نافع، توفي بمصر سنة ١٩٧هـ. (الإقناع: ٥٨/١).

(٨) أبو جعفر: هو إمام قراء المدينة يزيد بن القعقاع المدني، توفي سنة ١٣٠هـ. (النشر: ١٧٨/١).

(٩) روح: هو ابن عبد المؤمن أبو الحسن الهذلي، مقرئ جليل، من رواة يعقوب الحضرمي. توفي سنة ٢٣٤هـ. (النشر: ١٨٧/١).

المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «والنون كَثُرَتْ بَعْدَ الألفِ آخِرًا، وثالثة ساكنة نحو شرنبث وعُرْنُد، واطَّردت في المضارع والمطاوع»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (والمطاوع) يعني أَنْفَعَلَ وافْعَلَل وفروعهما من المصدر والأمر والمضارع؛ وعندني أن حروف المضارعة حروف معنًى لا حروف مبنًى كنوني التثنية والجمع، والتثنية على ما تقدّم في أوّل شرح الكافية»^(٢). ٦

يمثّل الرضيّ مذهبًا وحده، بعدّه حروف المضارعة حروف معنًى لا مبنًى، كالتثنية، ونوني التثنية والجمع، وذلك أنه يرى أن هذه النون حرف مضارعة، ولا تكون للمضارعة هذه الحروف إلّا باعتبار معانيها، فأكرمت في أوله همزة وليست للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب، فلا يكون الفعل بسببها مضارعًا^(٣). ٩

وقد أشار إلى زيادة هذه النون في هذه الأفعال جمهور الصرفيين^(٤)، وعلى رأسهم سيويوه الذي يقول: «ولا تلحق النون أولاً إلّا في انفعّل»^(٥). بل وصل ببعضهم^(٦) أن يجعل دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة وألف اسم الفاعل من أدلة الزيادة، كالأشموني. ١٢

وابن الحاجب كان دقيقاً في عبارته حين قال (واطردت) إذ إنّ المطّرد هو الذي لا يحتاج إلى دليل، بعكس النون في غيرها. ١٥

(١) الشافية: ٧٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٧٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٧٦/٢، ٣٧٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١٨/٤.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٨٣/٤؛ وسر الصناعة: ٤٤٤/٢؛ والمفصل: ٣٥٨؛ وشرحه: ١٥٥/٩؛ والمتع: ٢٥٧؛ والارتشاف: ٩٩/١.

(٥) الكتاب: ٢٨٣/٤.

(٦) ينظر: الأشموني: ٢٥٢/٤.

وأحسن ما يقال في هذا: إن الحرف الدال على المعنى إن كان مما يتغير به وزن الكلمة ومعناها فهو من حروف الزيادة، وإن لم يكن كذلك فليس من حروف الزيادة^(١).

٣

فتكون بهذا حروف المضارعة حروف زيادة؛ لأنها تغيّر الوزن بخلاف التنوين ونوني التثنية والجمع، فهي لا تغيّر وزناً.

ومما يدفع ما ارتآه الرضي: أنه لا ينكر كون حرف المطاوعة حرف زيادة ولا ينكر الميم التي في اسم الفاعل والمفعول ونحوها حروف زيادة، وكلها يشبه حروف المضارعة.

٦

كما أنّ حروف الزيادة تفيد معنى، ولا يسلم بأن حروف الزيادة مجردة من المعنى، فقد سلّم الرضيّ بزيادة السين في استفعل مع إفادتها معنى، ولا ينكر أحدّ زيادة الهمزة في (أفعل) مع إفادتها معنى.

٩

(١) ينظر: حاشية المحققين على شرح الشافية للرضي: ٣٧٦/٢.



المسألة الحادية عشرة:

- قال ابن الحاجب في الإعلال: «الفاء: تقلب الواو همزةً لزومًا في نحو أوصل وأوصل، والأول؛ إذا تحركت الثانية بخلاف وُوري»^(١). ٣
- يقول الرضي: «وقول المصنف: (إذا تحركت الثانية) هذا شرطٌ لم يشترطه الفحول من النحاة كما رأيت من قول الخليل: أوى من ووى، وقال الفارسي أيضًا ٦ إذا اجتمع الواوان أبدلت الأولى منهما همزة كأوصل، ثم قال: ومن هذا قولهم الأولى في تأنيث الأول، ثم قال: وإن كانت الثانية غير لازمة لم يلزم إبدال الأولى منهما همزة كما في وُوري، وقال سيويه: إذا بنيت من وعد مثل كوكب قلت: أوعد، فقد رأيت كيف خالفوا قول المصنف»^(٢). ٩
- وهو كما ذكر الرضي، فالصرفيون^(٣) أجمعوا على أنه إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى منهما همزة، سواء كانت الثانية متحركة أو ساكنة، غير أنهم اشترطوا شرطًا للساكنة وهو أن تكون متأصلة الواوية، وهو المقصود بقول بعضهم (لازمة)^(٤) أو (غير مبدلة)^(٥). ١٢
- ويمّا يمكن الردّ به على ابن الحاجب قولهم (الأولى) فإن أصلها (الوُولى) ١٥ والثانية ساكنة، ومع هذا قلبت الأولى همزة.

(١) الشافية: ٩٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٧٦/٣.

(٢) شرح الشافية: ٧٧/٣. وينظر: البغداديات: ٩١-٩٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٣٣/٤؛ المنصف: ٢١٩/١؛ وسر الصناعة: ٩٨/١؛ والمفصل: ٣٦٠؛ وشرحه لابن

يعيش: ١٠/١٠؛ وشرح الملوكي: ٤٨٢؛ وشرح الكافية الشافية: ٢٠٨٨/٤؛ واللباب: ٢٩٥/٢؛ وبغية الطالب: ١٨٠.

(٤) ينظر: المنصف: ٢١٩/١؛ وشرح الملوكي: ٤٨٢؛ وشرح المفصل: ١٠/١٠.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٨٨/٤؛ وبغية الطالب: ١٨٠.



والذي دعا ابن الحاجب إلى هذا الشرط هو ما ورد في قوله تعالى: ﴿مَا
وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوَاتِهِمَا﴾^(١) مع أن السبب في صحة الواو في (ووري) هو أن
الواو الثانية مبدلة عن الألف؛ إذ أصل الفعل: واريت^(٢)، وليس السبب السكون؛ فهي
واو في اللفظ ألف في النية^(٣).

٣

(١) الآية ٢٠ من سورة الأعراف.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٠٦/٦، ٢٢٦.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٠٨٩/٤.

المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في الإبدال: «وقد ضورع بالصّاد والزّاي دونها وضورع بها متحرّكة أيضاً، نحو صدَرَ وصدَقَ، والبيان أكثر فيهما، ونحو مسّ زَقَرَ كَلْبِيَّةً، وأجْدَرُ وأشدَقُ بالمضارعة قليل»^(١).

يقول الرضيّ: «قوله (وأجْدَرُ وأشدَقُ) يعني: إشرابُ الجيم والشين المعجمتين الواقعتين قبل الدال صوت الزاي قليل، وهذا خلاف ما قاله سيويوه، فإنه قال في إشراب مثل هذا الشين صوت الزاي: إن البيان أكثر وأعرف، وهذا عربيّ كثير»^(٢).

ذكر كثيرٌ من شُرّاح الشافية^(٣) أنّ قصده هنا هو: مضارعة الجيم الشين، ومضارعة الشين الجيم، فإن ذلك قليل، لم يأت في القرآن ولا الكلام الفصيح.

وليس ما قالوه هو المراد، ولا الصحيح، وذلك لأنّه يتحدث في مضارعة الزاي للصاد والسين ثم الشين والجيم. ثمّ إنه يحدو حدو الزَمْخَشَرِيّ^(٤) الذي ينصّ على إشراب الشين والجيم صوت الزاي، هذا أمرٌ. والأمر الآخر أن إشراب الشين صوت الجيم كثيرٌ ومستحسنٌ في قراءة القرآن وبه قال سيويوه^(٥)، وذكر أن إشراب الجيم صوت الشين هو القليل.

ولهذا فما ذكره الرضيّ هو المراد، وهو الصحيح.

أما أنه المراد فلما سبق.

(١) الشافية: ١١٩؛ وشرح الشافية للرضيّ: ٢٣٢/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٣٣/٣.

(٣) ينظر: ركن الدين: ١٣٣٣/٢؛ والحاربرديّ: ٨٩٩/٢؛ واليزدي: ٥٥١/٢؛ والنيسابوري: ٤٤٤، ولكنه قال: «أو إشراب كل منهما صوت الزاي قليل»؛ والصادية: ٥٦٧، ومجموعة الشافية: ٢٣٠/٢.

(٤) ينظر: المُفَصَّل: ٣٧٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤.

وأما أنه الصحيح فيؤيده ما ذكر الجمهور، يقول سيوييه: «وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين؛ لأنها استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين، وهي من الهمس والرخاوة كالصا والسين، وإذا أجريت فيها الصوت وجدت ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثنيتين، وذلك قولك: أشدق فتضارع بها الزاي، والبيان أكثر وأعرف، وهذا عربي كثير، والجيم أيضاً قد قُرِبت منها فجعلت بمنزلة الشين، ومن ذلك قولهم في الأجدر: أشدر...»^(١).

ويقول ابن يعيش: «قال (ونحو الصا في المضارعة الشين والجيم قالوا أشدق) في أشدق، فضارعوا بالشين نحو الزاي؛ لأنها وإن لم تكن من مخرج الزاي فإنها قد استطالت حتى خالطت أعلى الشين فقربت من مخرجها وهي في الهمس والرخاوة كالصا فجاز أن تضارع بها الزاي كما تضارع بالصا؛ لأنها من موضع قد قرب من الزاي، وكذلك الجيم قريوها من الزاي؛ لأنها من مخرج الشين فقالوا في أجدر: أجدر ولا يجوز إبدالها زائاً خالصة؛ لأنها ليست من مخرجها»^(٢).

ولكن ابن الحاجب في الشرح المنسوب له على الشافية^(٣) ذكر أن المراد هو مضارعة الجيم الشين، ومضارعة الشين الجيم، وأن ذلك قليل، وإن كان هذا مراده فليس على إطلاقه كما سبق بيانه، وفرق بين الشين التي كالجيم، والجيم التي كالشين في الكثرة والقلّة.

(١) الكتاب: ٤٧٩/٤.

(٢) شَرْحُ الْمُفَصَّل: ٥٣/١٠. وينظر: سر الصناعة: ٥٠/١؛ والممتع: ٦٦٥/٢.

(٣) ينظر: ٥٧.

المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الأصلية: «وللّام ما دون طرف اللسان إلى متناه وما فوق ذلك»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله (وما فوق ذلك) أي: ما فوق ما دون طرف اللسان إلى رأسه، وهو من الحنك ما فوق الثنية، وعبرة سيويه (من بين أدنى حافة اللسان إلى منتهى طرفه، وبين ما يليها من الحنك الأعلى مما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية) واللام ابتداءه - على ما قال سيويه - من الضاحك إلى الثنية؛ لأن الضاد يخرج من بين الأضراس وحافة اللسان، واللام يخرج من فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية لا من نفس الأسنان وحافة اللسان، وجميع علماء هذا الفن على ما ذكر سيويه، والمُصنّف خالفهم كما ترى، وليس بصواب»^(٢).

٦

٩

يقول سيويه في هذا: «ومن حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فوق الضاحك والنايب والرابعة والثنية مخرج اللام»^(٣) وعلى ما قال سيويه سار الصرفيون^(٤)، بل إنهم ردّدوا كلامه.

١٢

وحرف اللام هو المشارك لأكثر الحروف، وأوسعها مخرجاً؛ ولذلك فإن ابن الحاجب حين ذكر أن اللام تخرج فوق طرف اللسان وهي تحاذي الثنية فإنه يجعل مخرجها أقل مما هي عليه؛ لأنها تأخذ مساحة أوسع في الفم؛ إذ تحاذي ما فوق الضاحك من الأضراس، والنايب، والرابعة؛ فهي تحاذي اثني عشر سنّاً^(٥).

١٥

(١) الشافية: ١٢١؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٥٠/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٥٣/٣.

(٣) الكتاب: ٤٠٥/٢ (بولاق) وقد سقط مخرج اللام فقط من طبعة (هارون) ٤٣٣/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٩٣/١، والأصول: ٤٠٠/٣؛ وسر الصناعة: ٤٧/١؛ والتبصرة: ٩٢٧/٢؛ والمفصل: ٣٩٤؛ وشرحه لابن يعيش: ١٢٥/١٠؛ والممتع: ٦٦٩/٢؛ والتسهيل: ٣١٩؛ والهمع: ٤٤٨/٣ (بيروت).

(٥) ينظر: الصافية في شرح الشافية: ٥٧٩، وفيه: «والثنايا هي الأسنان المتقدمة، اثنتان فوق، واثنتان أسفل، جمع ثنية، والرّباعيات بفتح الراء وتخفيف الياء هي: الأربع خلفها، والأنياب أربع أخرى خلف الرّباعيات، ثم الأضراس وهي: عشرون ضرساً من كلّ جانب عشر منها الضواحك وهي: أربعة من الجانبين، ثم الطواحن اثنا عشر طاحاً من الجانبين، ثم النواخذ وهي: الأواخر في كلّ جانب اثنتان واحدة من أعلى وأخرى من أسفل، ويقال لها: ضرس الحلم وضرس العقل». وينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٥٢/٣.

المسألة الرابعة عشرة:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الفرعية: «وأما الصاد كالسين والطاء
كالتاء والفاء كالباء والضاد الضعيفة والكاف كالجيم فمستهجنة. وأما الجيم
كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق»^(١).

يقول الرضي: «قوله (والكاف كالجيم) نحو جافر في كافر، وكذا الجيم التي
كالكاف، يقولون في جَمَل: كَمَل، وفي رَجُل: رَكَل، وهي فاشية في أهل البحرين،
وهما جميعاً شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الجيم وأصل الآخر الكاف، كما
ذكرنا في الجيم كالشين والشين كالجيم، إلا أن الشين كالجيم مستحسنة وعكسه
مستهجن، والكاف كالجيم وعكسه مستهجنان، فقوله (لا يتحقق) فيه نظر، وكأنه
ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم، وكذا ظن أن مرادهم
بالجيم كالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم وهو وهم»^(٢).

يقول سيويه في عدد الحروف العربية: «وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف
هُنَّ فروع، وأصلها من التسعة والعشرين، وهي كثيرة يؤخذ بها وتُسْتَحْسَن في قراءة
القرآن والأشعار، وهي: النون الخفيفة، والهمزة التي يَنْبِئُ بَيْنَ، والألف التي تُمال
إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم، يعني
بلغه أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة. وتكون اثنين وأربعين حرفاً
بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من تُرتضى عربيته، ولا تُستحسن في قراءة
القرآن ولا في الشعر؛ وهي: الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف،
والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء،
والظاء التي كالتاء، والباء التي كالفاء»^(٣).

(١) الشافية: ١٢٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٥٤/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٥٧/٣.

(٣) الكتاب: ٤٣٢/٤.

ويقول الأعلم الشنتمري: «والجيم التي كالكاف وهي كذلك وهما جميعاً شيء واحد؛ إلا أن أصل أحدهما الجيم، وأصل الآخر الكاف، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما»^(١).

٣

وهو يوافق الرضي، في أنهما حرف واحد، أعني: إشراب الجيم صوت الكاف، أو العكس، أو إشراب الجيم صوت الشين أو العكس، فإن مخرج هذا الإشراب لا محالة واحد، وإنما الذي دعا سيويه أن يجعل الشين التي كالجيم مستحسنة، والجيم التي كالشين مستقبحة هو أن هذا الإشراب لصوت أحدهما في الأخرى يكون قبل الدال والتاء، ولهذا كره الجمع بين الشين وبين الدال والتاء لما بينهما من التباين والتنافر، وأما إذا كانت الجيم مقدمة كالأجدر واجتمعوا فليس بين الجيم وبين الدال والتاء من التنافي والتباعد ما بين الشين وبين الدال والتاء، فلذلك حَسُنَ الأول، وضعف الثاني^(٢). ويقول أبو حيان في الفرق بينهما: «أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوي في جعلهم الشين كالجيم، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجري من وسط اللسان، مجهور شديد مفتوح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته، والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله، وفيه بعض قوة لتفشيه، فلذلك كان تقريه من الجيم مستحسناً، وكان تقريب الجيم منه مستقبحاً، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزاي لهذا المعنى»^(٣). ولا شك أن الرأي الأول في التعليل هو ما عليه أكثر الصرفيين، وهو أقوى، مع أنه لا يُعارض بما ذكره أبو حيان، بل يقويه ويعضده، فإن إشراب الشين صوت الجيم هو إشراب للحرف الضعيف صوت الحرف القوي، والحرف القوي لا ينافر الدال والتاء ولذا حَسُنَ هذا، وضعف إشراب الجيم وهو

٦

٩

١٢

١٥

١٨

(١) النكت: ١٢٤٣/٢.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٤٤٨/٦؛ والنكت: ١٢٤٣/٢؛ وشرح المُفَصِّل لابن يعيش: ١٢٧/١٠؛

والممتع: ٦٦٥/٢؛ والمساعد: ٢٤٤/٤.

(٣) الهمع: ٤٥٣/٣، ٤٥٤ (بيروت).

حرف قوي صوت الشين وهو حرف ضعيف، لما يؤدي إليه من التنافر مع الحرف الذي بعده وهو الدال والتاء.

- ٣ وابن الحاجب حين قال (لا يتحقق) أي لا يتحقق الفرق في التلفظ بينهما، ولهذا يقول في شَرْحِ الْمُفَصَّل: «قوله (عدا ذلك حروف مستهجنة) ثم عدّها فمناها ما يتحقق، ومنها ما يعسر تحقيقه وذلك يدرك تحقيقه، وأصل تحقيقه بالتلفظ
- ٦ (فالكاف التي كالجيم، والجيم التي كالكاف) لا تتحقّق واحدة منهما فإن إشراب الكاف صوت الجيم متعذر، وكذلك العكس، ولو جعلت الشين مكان الجيم لكان أقرب، أو قد يتوهم إشراب الكاف صوت الشين بنوع من التكلف، وأما إشرابها صوت الجيم فبعيد، (والجيم التي كالشين) وهذه متحققة مقطوع بصحة النطق بها، وهي واقعة في كلام العرب إلا أن الفرق كما زعم النحويون بين الجيم التي كالشين وبين الشين التي كالجيم متعذر متى جعلت الشين التي كالجيم فصيحة، والجيم التي كالشين مستهجنة، وذلك لا يدرك باللفظ، وإنما يدرك بالتلفظ بحرف واحد بين الجيم والشين»^(١). وهو واضح أنه ينظر إلى مراد الصرفيين بأنهما حرفان كما ذكر الرضي.

١٥ واختلف موقف شُرَّاح الشافية من ابن الحاجب على ثلاثة مواقف:

- الأول: موقف المعترض، ويمثله: ابن الناطم^(٢)، وركن الدين^(٣)،
والجاربردي^(٤)، وابن جماعة^(٥). يقول ابن الناطم: «لأنه وإن لم يتحقق الفرق في النطق بين الجيم كالكاف والجيم كالشين، وبين الكاف كالجيم، والشين كالجيم فليس ذكرهما تكراراً ولا فائدة فيه، وهذا لأنّ منهم من يأتي في موضع الجيم من

(١) الإيضاح: ٤٨٣/٢.

(٢) ينظر: بغية الطالب: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١٣٧٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٩٤١/٢.

(٥) ينظر: مجموعة الشافية: ٣٤٠/١.

نحو: (جزر، وهجم، وخلج) بحرف بين الجيم والكاف، ومن يأتي في موضعه بحرف بين الجيم والشين، ومن يأتي في موضع الكاف من نحو (كسب، وركد، وملك) بحرف بين الكاف والجيم، ومن يأتي في موضع الشين من نحو: (شكر، وحشد، ونهش) بحرف بين الجيم والشين، فلا بُدَّ من التنبيه على هذه اللغات، ولا يصح الاستغناء بذكر بعضها عن بعض؛ لأنه لا يلزم من المجيء بجيم كالكاف في موضع الجيم، وبجيم كالشين في موضع الجيم المجيء بشين كالجيم في موضع الشين، وبكاف كالجيم في موضع الجيم، كما لا يلزم من المجيء بصاد كالزاي في موضع الصاد المجيء بزاي كالصاد في موضع الزاي، فمن ثم احتيج إلى التنبيه على ذلك كله^(١). وقد ردّد هذا الكلام ركن الدين والجاربردي. ولم يُشر أحدٌ منهم إلى أن ابن الحاجب قد تَوَهَّم أن مراد الصرفيين ليس حرفين بل حرفاً واحداً كما سبق بيانه، ووضّحه الرضي.

الثاني: موقف الموافق، ويمثله: النيسابوري^(٢)، ونقره كار^(٣)، وزكريا الأنصاري^(٤)، وقره سنان^(٥).

الثالث: موقف المتوسط بين الموقفين، ويمثله: اليزدي؛ يقول بعد أن ذكر كلام المصنّف في شرح المُفَصَّل: «فهذا يدلّ على كونه أمراً واحداً، وكلام الشارحين على أنه أمران، وحكم المصنّف بحسب التلفظ فقط، وحكم الشارحين بحسب الاعتبار فقط، فإن اعتدّ بالتلفظ فلا شك أن الناشئ حرفاً واحداً، فالحقّ مع المصنّف، وإن اعتدّ بالاعتبار فالحقّ مع الشارحين»^(٥).

(١) بغية الطالب: ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٤٥٩.

(٣) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٣٩/٢.

(٤) ينظر: الصافية: ٥٨٣.

(٥) شرح الشافية: ٥٧٢/٢.



وبعد: فإن ما ذكره الرضيّ هو أقوى الآراء التي بينت موقف الصرفيين؛ إذ لم يكن مراد الصرفيين أن الكاف التي كالجيم أو الحيم التي كالكاف، أو الشين التي كالجيم، أو الجيم التي كالشين حرفان، بل هما شيء واحد، إلا أن أصل أحدهما الجيم، وأصل الآخر الكاف أو الشين، ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما؛ وإذا عُرِفَ هذا الموقف على حقيقته زال وهم ابن الحاجب، ومن سار على هذا الوهم.



المسألة الخامسة عشرة:

٣ قال ابن الحاجب في مسائل التمرين: «وسأل ابن جني ابن خالويه عن مثل كَوَكَب من وأيتُ مخفَّفًا مجموعًا جمع السلامة مضافًا إلى ياء المتكلم فتحير أيضًا، فقال ابن جني: أَوَيَّ»^(١).

٦ يقول الرضي: «إذا بنيت من وأيت مثل كوكب قلت: وَوَيَّ، أعلت الياء كما في فتى، فقلت: وَوَأَيَّ فإذا خففت همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها وحذفها قلت: وَوَيَّ، قلبت الواو الأولى همزة كما في أوأصل صار أَوَيَّ. قال المُصنَّف: الواو الثانية في تقدير السكون، فلو قلت وَوَيَّ من غير قلب جاز. قلت: لو كانت الواو الثانية ساكنة أيضًا نحو وَوَأَيَّ وجب الإعلال كما مرَّ تحقيقه في باب الإعلال، فإذا جمع أَوَيَّ وهو كفتي جمع السلامة بالواو والنون صار أَوَوْن؛ فإذا أضفته إلى ياء المتكلم سقطت النون وبقي أَوَوَيَّ، تقلب الواو وتدغم كما في مُسْلِمِي»^(٢).

١٢ سبق أصل هذه المسألة، في مسألة أخرى^(٣)، وبيان ذلك: أن ابن الحاجب يشترط لقلب الواو إذا وقعت فاءً إلى همزة أن تتحرك الثانية^(٤). وهو ما اعترض عليه الرضي بقوله: «هذا شَرَطٌ لم يشترطه الفحول من النحاة»^(٥). وقد وافقه الصرفيون^(٦) على هذا؛ إذ أجمعوا على أنه إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى منهما همزة، سواء كانت الثانية متحركة أو ساكنة، غير أنهم اشترطوا شرطًا للساكنة وهو أن تكون متأصلة الواوية، والذي دعا ابن الحاجب أن يشترط هذا الشرط هو لفظ

(١) الشافية: ١٣٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٠٢/٣. وينظر: المنصف: ٣٤١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٠٣/٣، وينظر: ٧٧/٣.

(٣) ينظر: المسألة الحادية عشرة ص ٢٦٧.

(٤) ينظر: الشافية: ٩٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٧٦/٣.

(٥) شرح الشافية: ٧٧.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٣٣/٤؛ والبغداديات: ٩٣؛ والمنصف: ٢١٩/١؛ والمفصل: ٣٦٠؛ وشرحه لابن

يعيش: ١٠/١٠؛ وشرح الكافية الشافية: ٢٠٨٨/٤؛ واللباب: ٢٩٥/٢؛ وبغية الطالب: ١٨٠.

(وُورِي)، مع أن سبب عدم القلب فيها ليس هو سكون الواو الثانية؛ وإنما لأن الواو منقلبة عن الألف في وارىت، فليست أصلاً.

٣ ولهذا فإن قلب الواو الأولى همزة في وَوَّأى واجبٌ لتحقيق شروط الإعلال عند الجمهور، وإن لم تتحقق عند ابن الحاجب الذي يرى لزوم تحرك الثانية، يقول: «قلب الواو الأولى في مثله [وَوَّأى] غير لازم؛ لأنَّ الثانية في حكم الساكن لعروض النقل عليها»^(١). ٦

وما ذُكر في تلك المسألة يغني عن إعادته هنا. غير أن الذي يُذكر هنا هو أن ابن الحاجب يرى في نحو: وَوَّأى أن تبقى الواو الأولى بلا قلب، وإن تمَّ القلب فذلك جائز، ونظرته مبنية كما سبق على أن الواو الثانية في حكم الساكن لأن الأصل: وَوَّأى، ثم نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت للتخفيف فليست حركة الهمزة أصلية، ولهذا جاز عنده القلب وعدمه. غير أن هذا كله يندفع بإجماع الجمهور أن تحرك الواو الثانية ليس شرطاً. ١٢

(١) شرح الشافية: ٦٥.

المسألة السادسة عشرة:

- قال ابن الحاجب في الخط: «ونقصوا من نحو للرجل وللرجل وللدار وللدار جرّاً وابتداءً الألف لئلا يلتبس بالنفي، بخلاف بالرجل ونحوه، ونقصوا مع الألف واللام ممّا في أوله لامٌ نحو للحم وللبن كراهية اجتماع ثلاث لامات»^(١).
- يقول الرضي: «قوله (كراهية اجتماع ثلاث لامات) يعني لو كتب هكذا للحم، وفيما قاله نظره؛ لأن الأحوط في مثله أن يكتب بثلاث لامات لئلا يلتبس المعروف بالمنكر»^(٢).
- قلت: أجمع النحاة^(٣) على حذف إحدى اللامات الثلاث: (لام القسم، أو الابتداء، أو الجر، ولام التعريف، واللام الأصلية) إذا اجتمعت في أول الكلمة، وذكر ابن درستويه^(٤) أن الذي يحذف هي التي في أول الكلمة، وذكر غيره أن الذي يحذف هي لام التعريف^(٥)؛ لأن غيرها جاءت لمعنى فتبقى؛ وأكثرهم على حذف إحدى هذه اللامات دون تحديد.
- أمّا ما ذكره الرضي من أن حذف إحدى اللامات الثلاث يؤدي إلى لبس المعروف بالمنكر، فهو كما ذكر في نحو قولهم: (لم يخلق الإنسان لله ولا للعب) إذا بقيت هكذا بلا حركات؛ إذ الحركات والشدة مبيّنة للمراد؛ إلا أن النحاة الأوائل يعتمدون في توضيح مرادهم على الحروف لا الحركات أو النقاط.
- ورأي الرضي في كتابة اللامات الثلاث لم يُشاركه فيه أحد؛ وهو بهذا يخالف أمرين: الأول: الإجماع، والثاني: أصل في اللغة وهو كراهة توالي الأمثال سواء كان لفظاً أم خطأ.

(١) الشافعية: ١٤٤؛ وشرح الشافعية للرضي: ٣٢٨/٣.

(٢) شرح الشافعية: ٣٣١/٣.

(٣) ينظر: أدب الكاتب: ١٧٦؛ وكتاب الكتاب: ٧٥؛ واللباب: ٤٩٠/٢؛ والتسهيل: ٣٣٧؛ والمساعد:

٣٧٦/٤؛ والهمع: ٤٧٩/٣ (بيروت).

(٤) ينظر: كتاب الكتاب: ٧٥.

(٥) ينظر: الهمع: ٤٧٩/٣ (بيروت).



ملحق في الاعتراض بالرأي النحوي

وردت مسألة في مبحث القياس، وهي المسألة الرابعة من ذلك المبحث، إذ
استدل الرضي برأي السيرافي وأبي علي على أن قلب واو نحو يوجل ألفاً أو ياء
قياس وإن قلّ.

٣



المبحث السابع:

الاعتراض ببعض أقوال ابن

الحاجب نفسه

مقدمة في الاعتراض بأقوال ابن الحاجب نفسه

٣ معلوم أن أي مصنف ينشد لمصنفه الكمال، ويريد له الاستقرار والتمام، وأن يكون آخر كلامه مؤيداً لأوله، وأن يتعد عن التناقض والتعارض؛ ولا يذهب إلى النفس أن يكون المصنف قاصداً هذا التعارض والتضاد، وإنما يأتي من عدة أمور:

٦ ١- أن يغفل المصنف عن العلاقة بين بايين أو فصلين في الكلام، ولا يعلم العلاقة بينهما، إما لبعد أحدهما عن الآخر، أو أن العلاقة بينهما فيها بعد وعمق لم يتسن له اكتشافه وبيانها، وهذا قليل الوقوع.

٩ ٢- أن يفسر شارح كلام المصنف على طريقة تؤدي إلى تناقض بين حديثين منفصلين، ومثال ذلك أن الزجاج ذكر في سورة البقرة أن الرفع يدخل الأفعال المضارعة لوقوعها موقع الأسماء، وذكر في موضع آخر أن رفع المستقبل بالمضارعة، وقد غلطه أبو علي، وذكر أن المضارعة هي موجب الإعراب، أما موقع الاسم فهي موجب الرفع^(١).

١٥ ٣- أن يخطئ أحد النساخ فيضيف كلمة أو يغيرها بأخرى تؤدي إلى التعارض مع كلام آخر، مثال ذلك أن المبرد اتهم سيبويه بالتناقض لأنه أجاز أن تقول: هو قائماً رجلاً، فأجاز محيي صاحب الحال نكرة، ولم يجز أن تقول: هو رجل قائماً، وما نسب المبرد إلى سيبويه ليس من الكتاب، ولكنه ورد في نسختين من نسخ المخطوط، وقد تنبه الأعلام الشتمري إلى ذلك فقال: «وهو سهو لم يتفقد»^(٢).

٢١ ٤- أن يجمع أحد الشراح أو المتبعين لحديثين في كتابين مختلفين فيمزج بينهما، وهذا يؤدي إلى تعارض وتضاد؛ مع أنه ينبغي أن ينظر نظرة فاحصة إلى الكتابين، فلعل المؤلف تراجع عن أحدهما، أو غير رأيه في بعضها.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٥٧/١، ٦٣/٢-٦٤؛ والمواخذات النحوية: ٣٤٤.

(٢) النكت: ٥٠٥، وينظر: الانتصار: ٢٣، ٢٤، ١٣٤.



وكان الرضيّ يعتمد على الجمع بين آراء ابن الحاجب في كتبه الأخرى مع ما في الشافية، وهو ما يعرف بالنظرة الكلية إلى الرأي، مع أن التضاد في كلام ابن الحاجب في الشافية وغيرها قليل، لا يعدّ ظاهرة، ولعل للنساخت دوراً في بعضها.

٣



المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن ثبتت فيهما رجح بأغلب الوزنين، وقيل: بأقيسهما، ومن ثم اختلف في موزق دون حومان، فإن ندرا احتملها كأرجوان»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (فإن ندرا) أي: الوزنان (احتملها): أي احتمل اللفظ ذينك الوزنين وفي قوله ندرا نظر، أما أولاً فلأنه في أقسام ما لا يخرج الوزنان فيه عن الأوزان المشهورة، فكيف يندران؟ وأما ثانياً فلأن أفعالان قد جاء فيهما أسحمان وهو جبل، وألعبان في اللعاب، وكذا أفعوان، بدليل قولك: دواء مقحوق، وأفعوان لقولهم مفعاة، وفعوة السم، وفعلوان جاء فيه عنفوان وعنظوان، ولعله أراد كون الوزنين لقلتهما في حد الندرة»^(٢). ٦ ٩

اعتراض الرضي على ابن الحاجب في جعله أفعالان، وفعلوان من الأوزان النادرة، وسبب اعتراضه يرجع لأمرين:

الأول: أن ابن الحاجب ذكر هذه الأوزان في القسم الذي لا يخرج الوزن فيه عن الأوزان المشهورة؛ إذ يقول ابن الحاجب: «فإن لم تخرج فيهما رجح بالإظهار الشاذ....»^(٣). ١٢

الثاني: أن وزن (أفعالان) و(فعلوان) قد ورد عليهما عدد من الألفاظ نحو: أسحمان، وأرجوان، وأفعوان، وأقحوان، وألعبان، وأملدان، وعنقوان، وعنظوان، وخنزوانة^(٤). وهذا العدد من الكلمات لا يسوغ إطلاق النادر على هذين الوزنين، بالقياس إلى الألفاظ ذات الأحرف الخمسة. وأراد الرضي أن يعتذر لابن الحاجب، ١٥ ١٨

(١) الشافية: ٨١؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٩٥/٢، ٣٩٦.

(٣) الشافية: ٨٠.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٦٢/٤، ٢٤٧؛ وشرح الملوكي: ١٤٠؛ وسفر السعادة: ٨٤/١، والممتع: ١٣١/١، ١٣٣، والكافية الشافية: ٢٠٤٧/٤، وبغية الطالب: ١٤٦.

فقال: (ولعله أراد كون الوزنين لقلتهما في حدّ الندرة)، ومعلوم أن النادر غير القليل؛ إذ هو أقلّ من القليل^(١)؛ ومع هذا فإنّ ابن الحاجب لو عدّهما قليلاً لكان أكثر قبولاً من النادر.

٣

ويمكن أن يترجّح وزنُ أفعالٍ على فُعُلوان؛ لأنه أكثر منه، وجاء منه في الاسم والصفة، بخلاف فعلوان الذي لم يأتِ صفةً؛ إذ يقول سيويّه: «ويكون على فُعُلوان في الاسم نحو: العنظوان، والعنفوان، ولا نعلمه جاء وصفاً»^(٢)؛ ويقول أيضاً: «ويكون على أفعالٍ في الاسم والصفة....»^(٣). وعلى هذا فالحمل على أفعالٍ أولى من فعلوان^(٤).

٦

(١) ينظر: الاقتراح: ١٦٦.

(٢) الكتاب: ٢٦٢/٤.

(٣) الكتاب: ٢٤٧/٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٣٨٩/١.

المسألة الثانية:

- قال ابن الحاجب في الإمالة: «والاستعلاء في غير باب خافَ وغابَ وصَغَا مانعٌ قبلها يليها في كلمتها، وبحرفين على رأي، وبعدها يليها في كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الأكثر»^(١).
- يقول الرضي: «قوله (وبحرفين على الأكثر) إن أراد نحو مناشيط فهو مخالف لقوله: (وبحرفين على رأي) في نحو مصباح، وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرح به في الشرح فغلط؛ لأنه لا خلاف في منعه إذن للإمالة»^(٢).
- من موانع الإمالة حروف الاستعلاء المجموعة في قولهم: (فَطْ خُصَّ ضَغَطُ)^(٣) وفي هذا تفصيلٌ يطول، نذكر منه ما يفيد هذا الاعتراض:
- من المعلوم أن حروف الاستعلاء إما أن تقع بعد الألف المراد إمالتها، أو قبله. وفي كلا الحالين إما أن تكون متصلة بالألف، أو منفصلة.
- فإذا وقع حرف الاستعلاء بعد الألف متصلاً به أو منفصلاً بحرف واحد منعت الإمالة بالاتفاق.
- وإن فصل بين حرف الاستعلاء والألف حرفان منعت الإمالة على الأكثر، واحترز ابن الحاجب بقوله (على الأكثر) من اللغة التي أوردها سيبويه حين قال: «وقد قال قوم: المناشيط، حين تراخت، وهي قليلة»^(٤)؛ على حين أن المُبرِّد^(٥) قد منع الإمالة في هذه الحالة مطلقاً، ولم يعتدّ باللغة التي أوردها سيبويه، وهي لغة وصفها سيبويه بأنها قليلة، إلا أنه يعتدّ بها.
- وإذا وقع حرف الاستعلاء قبل الألف متصلاً به مُنعت الإمالة.

(١) الشافية: ٨٤، ٨٥؛ وشرح الشافية للرضي: ١٤/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١٤/٣.

(٤) الكتاب: ١٢٩/٤.

(٥) ينظر: المقتضب: ٤٦/٣.

- فإن كان حرف الاستعلاء قبل الألف بحرف، وكان مكسوراً أو ساكناً جازت الإمالة، ولم يكن لقول ابن الحاجب -إن صحّ- «وبحرفين على رأي» داعٍ؛ ولعلّ النصّ الصحيح هو (وبحرف على رأي) وذلك لأنّ بعض النسخ^(١) أشارت إلى هذا وهو الصواب، والظاهر أنه سهوٌ من الناسخ؛ بالإضافة إلى أن ابن الحاجب في الشرح صرّح بقوله: «فإن وقعت قبلها بحرف فالمشهور أنها لا تؤثر كصعاب»^(٢). وهذا دليلٌ قويٌّ على أن النصّ الصحيح هو (وبحرف على رأي)؛ ومما يدلّ على ذلك أيضاً: أنه تجوز الإمالة مع الفصل بالحرف عند أكثر الصرفيين^(٣)، فمن باب أولى إن فصل بأكثر، نحو: صفحتي^(٤)، ولم يخالف في هذا أحد، ويمثّل بعضهم^(٥) على هذا بـ(مصباح) مع أنه لا يقال: هذا الحرف قبل ذلك الحرف بحرفين؛ لأنه لا يفصل بين الصاد والألف سوى الباء.

وعلى هذا يندفع التعارض الذي ذكره الرضيّ.

- وأما قول الرضيّ (وإن أراد نحو نافخ وفاسق كما صرّح به في الشرح فغلط). فلم أجد تصريح ابن الحاجب هذا في الشرح، وكل ما ذكره في الشرح هو قوله: «ومانعةٌ إذا وقعت بعدها بحرفٍ وبحرفين على الأكثر فيهما لأن الاستعلاء إذا كان قبلَ عدلٍ عن علوٍّ إلى سفليٍّ فلم يستكره استكراههم العدل من سفليٍّ إلى علوٍّ»^(٦). وواضح أنّ ابن الحاجب يريد -كغيره من الصرفيين^(٧)- نحو: مناشيط.

(١) ينظر: بغية الطالب: ١٥٧، ونصّه: «وبحرف في كلمتها على رأي»؛ وأشار إلى ذلك محقق الشافعية أن الأصل فيه (وبحرف)؛ وينظر: شرح الشافعية لركن الدين: ١٠٦٣/٢؛ ومجموعة الشافعية: ١٦٩/٢؛ وكلها تنص على أنه (وبحرف) واحد.

(٢) شرح الشافعية: ٣٧أ.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣٠/٤؛ والمقتضب: ٤٦/٣؛ والأصول: ١٦٤/٣، والتسهيل: ٣٢٥؛ واللباب: ٤٥٤/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافعية للحاريري: ٦٦٨/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافعية للرضيّ: ١٨/٣.

(٦) شرح الشافعية: ٣٧.

(٧) ينظر: الكتاب: ١٢٩/٤؛ والأصول: ١٦٤/٣؛ والتبصرة: ٧١٢/٢؛ والمفصل: ٣٣٦؛ وشرحه لابن يعيش: ٥٩/٩، وغيرها.

ملحق في الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب

- وردت مسألة واحدة تتعلق بهذا المبحث، وقد ذكرت في غيره، وهي المسألة الأولى في مبحث القواعد الصرفية، غير أن لها علاقة بهذا المبحث من جانب استدلال الرضي بقول ابن الحاجب في شرحه: «إنما لم يوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل، فقال الرضي: «هذان حاصلان في فَحَصُّطُ وفي فُزْدُ»، والرضي يستدل على أن المبدل من تاء الافتعال يمكن أن توزن بلفظ البدل.
- ٣
- ٦

الفصل الثالث:

الاعتراضات في القواعد الصرفية والأحكام:

- الاعتراض في القواعد الصرفية
- الاعتراض في الأحكام

المبحث الأول:

الاعتراض في القواعد الصرفية

مقدمة في القواعد الصرفية

معنى القواعد:

٣ في اللغة: القواعد: جمع قاعدة، والقاعدة هي: أصل الأس، والقواعد: الأساس، وقواعد البيت: أساسه؛ وقواعد السحاب: أصوله المعترضة في آفاق السماء، وقواعد الهودج: خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان الهودج فيها، فكأنها أصول الهودج.

٦ وقال الزجاج: القواعد: أساطين البناء التي تعمد^(١)، وهي بحسب ما تضاف إليه.

في الاصطلاح: هي: القضايا الكلية التي يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها^(٢).

٩ والقواعد الصرفية هي تلك التي تتفرع منها مسائل الصرف، كالأصليّ

والمزيد، والصحيح والمعتلّ، ونحوها؛ ولكل مبحث من هذه المباحث قواعد

تضبطه، وأصول تحكمه، وينشأ من هذه القواعد مسائل وفروع، غير أن قواعد

١٢ الصرف كغيرها من العلوم النظرية التي تعتمد في كثير منها على اللغة المنقولة ليست

بذات اتفاق بين العلماء جميعاً؛ إذ تنشأ اعتراضات واختلافات إما في أصل القاعدة،

وعلى هذا يتسع الخلاف، نحو الخلاف بين البصريين والكوفيين في الأصليّ والمزيد من

١٥ الأفعال والأسماء^(٣)، وإما أن يكون في أحد شروط بعض القواعد، فبعضهم يرى هذا

الشرط ضرورياً، وآخر لا يرى ذلك؛ وهو أكثر الاعتراضات شيوعاً في القواعد الصرفية.

وكثر هذا عند الرضيّ في اعتراضاته على ابن الحاجب في هذا المبحث.

١٨ كما أن الرضيّ يحرص على أن تقيّد القواعد بقيودها، وألاً تطلق إطلاقاً لا

يحدّد القاعدة ويبرز محترزاتها.

(١) ينظر: الصحاح: ٥٢٥/٢؛ واللسان: ٣٦١/٣؛ وتاج العروس: ٢٠١/٥؛ والكلّيات: ٧٢٨.

(٢) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٢٤؛ وتعليق محقق شرح الشافية للرضي: ٢/١؛ وتحديد علم المنطق:

١٦.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٣.



المسألة الأولى:

- قال ابن الحاجب في الميزان الصرفي: «ويعبر عنها^(١) بالفَاء والعَيْن واللام، وما زاد بلام ثانية وثالثة، ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المبدل من تاء الافتعال فإنه بالتاء...»^(٢). ٣
- يقول الرضي: «قوله (إلا المبدل من تاء الافتعال) يعني تقول في مثل اضْطَرَبَ وازْدَرَعَ افْتَعَلَ، ولا تقول افْطَعَلَ ولا افْدَعَلَ، وهذا مما لا يُسَلَّم، بل تقول: اضطرب على وزن افطعل، وفحصط^(٣) وزنه فَعْلَطُ، وهراق^(٤) وزنه هَفْعَلُ، وقيمج^(٥) وزنه فُعِلْجُ؛ فيعبر عن كل الزائد المبدل منه بالبدل، لا المبدل منه، وقال عبد القاهر^(٦) في المبدل عن الحرف الأصلي: يجوز أن يُعبر عنه بالبدل؛ فقال في قال: إنه على وزن فال. اهـ. قال في الشرح^(٧): إنما لم يُوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستتقال أو للتنبيه على الأصل، قننا: هذان حاصلان في فَحَصَطُ وفي فُرْدُ^(٨) ولا يوزنان إلا بلفظ البدل، ولو قال: ويعبر عن الزائد بلفظه، إلا المدغم في أصلي فإنه بما بعده، والمكرر فإنما بما قبله، ليدخل فيه نحو قولك: ازَّيْنِ وادَّارِكْ على وزن افْعَلْ وافَاعَلْ، وقولك قَرَدَدَ وقَطَّعَ واطَّلَبَ على وزن فَعْلَلْ وفَعَّلْ وافْعَلْ؛ لكان أولى وأعم»^(٩). ١٢
- فالرضي -على ضوء ما تقدّم- يرى أنَّ وزن المبدل منه تاء الافتعال يكون على

(١) عنها: أي الأبنية؛ يدل على ذلك أن الحديث عن الأبنية قبل هذا.

(٢) الشافية: ٦؛ وشرح الشافية للرضي: ١٠/١.

(٣) فَحَصَطُ: أصلها: فَحَصَتُ، فالتاء هي ضمير المتكلم، وأبدلت طاءً شذوذاً، وهي لغة بني تميم، وليست بالكثيرة. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٦/٣.

(٤) هراق: أصلها: أراق، وإبدال الهمزة هاءً مسموع. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٢/٣.

(٥) فقيمج: أصلها: فقيمي، منسوب إلى فقيم بطن من كنانة؛ وقلب الياء المشددة جيماً شاذاً. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٩/٣.

(٦) ينظر: المفتاح: ٢٨.

(٧) المراد بالشرح هو شرح ابن الحاجب لشافيته. ينظر: ١ من المخطوط.

(٨) فُرْدُ: أصلها: فرت، وحالها كحال فحصط. ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٢٨/٣.

(٩) شرح الشافية: ١٨/١، ١٩.



لفظه لا أصله، فكما أنه يقال في وزن فَحَصَّطُ فَعَلْتُ، وفي هراق هفعل، فلم لا يقال في اضطرب افطعل؛ ونلاحظ أنه يستدل بما أورده ابن الحاجب نفسه في الشافية^(١)؛ إذ إن ابن الحاجب هو من أورد (فحصط)، و(فزد)، و(هراق)، و(فقيمج)، والرضي -أيضاً- يدفع تعليقات ابن الحاجب ببعض ما ذكره، ثم يقترح تعديلاً للعبارة حتى يدخل فيها ما لم يذكره ابن الحاجب (أزين)، أو ذكره ولم يكن فيه دقيقاً (قردد)، ومن هنا فالرضي يعترض على أمرين في عبارة ابن الحاجب:

الأول: على الوزن.

الثاني: على التعليقات.

ويمكن لنا إيراد آراء العلماء فيهما، لتبين الموقف بعد ذلك:

أما الوزن: فلم أعثر على أحد غير الرضي يرى رأيه في وزن المبدل من تاء الافتعال إلا إشارات بأن في المسألة قولين^(٢).

وأما التعليق: فاختلف العلماء في ذلك، فمنهم من تابع ابن الحاجب، وآخرون تصدّوا لتعليقه بالنقد، وأتوا بتعليقات أخرى.

فالتابعون يمثلهم كثير ممن شرح الشافية وغيرهم، ومنهم: ركن الدين الأسترباذي^(٣)، والجاربردي^(٤)، والنيسابوري^(٥)، والحسين الرومي^(٦)، ونقره كار^(٧)، وابن جماعة^(٨)، وقره سنان^(٩)، وزكريا الأنصاري^(١٠)، وابن القواس^(١١)،

(١) ينظر: الشافية: ١١٦، ١١٧، ١١٨.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥١/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٥٧/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢٦/١.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٩.

(٦) ينظر: مجموعة الشافية: ١٦/١.

(٧) ينظر: مجموعة الشافية: ٧/٢.

(٨) ينظر: شرح الشافية: ١٢٨.

(٩) ينظر: شرح ألفية ابن معطي ١٣١٤/٢.

والأزهري^(١)، والسيوطي^(٢).

ويمثل المعترضين: الخضر اليزدي^(٣)، والصّبّان^(٤)، ولم يكن له سوى أن تابع الخضر اليزدي في تعليقه. ٣

فالخضر اليزدي ينتقد العَلَتَيْن اللتين أوردهما ابن الحاجب بقوله: «وكلاهما فيه ضعيف، أما الأول: فلاستلزامه التخصيص بلا مخصص؛ إذ قد يقلبون الزنة لقلب الموزون ... ولا يراعون بيان أصل الموزون، وأما الثاني: فلتخلف المعلول عن العلة؛ إذ الاستتقال لو كان علة لعدم التعبير عن الزائد بلفظه لما قالوا في زنة هبلع مثلاً هِفْعَل....»^(٥). ٦

ثم يقول بعد أن بيّن عدم صحة العلة: «فعدم التعبير عن الزائد بلفظه في المُبدَل؛ لعدم المقتضي للإبدال إذ لو كان المقتضي قائماً في الزنة كما هو في الموزون لقلب التاء فيها قبلها فيه»^(٦). ٩

ويدفع ابن جماعة اعتراض الخضر اليزديّ إذ يقول: «ويجاب عن الأول بأن مراعاتهم بيان الأصل في المقلوب مخلّ بما هو مقصود لهم من الوزن، وهو بيان محل الأصل بخلاف المبدل من تاء الافتعال فإن مراعاة أصله لا يخلّ بشيء من مقصودهم فلا تخصيص، وعن الثاني بأن الاستتقال في هفعل مثلاً إن سلم محتمل للضرورة، ولا يلزم من اغتفار ما لا مندوحة عنه اغتفار ما لا ضرورة إليه هذا»^(٧). ١٢ ١٥

(١) ينظر: التصريح على التوضيح: ٣٥٨/٢.

(٢) ينظر: الهمع: ٤١٠/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١٣/١، ١٤.

(٤) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني: ٢٥٣/٤.

(٥) شرح الشافية: ١٤/١.

(٦) شرح الشافية: ١٤/١.

(٧) مجموعة الشافية: ١٧/١.

- وبعد، فإنه يمكن القول أن الرضيّ اعتمد على أمثلة نادرة وشاذة في إثبات أن يكون الوزن على اللفظ لا على الأصل، وقد يُبين ذلك، والاعتماد على بعض الأمثلة التي ليس لها حكم الشائع المطرد لا ينقض أمثلة وقاعدة لها حكم القياس المطرد. ٣
- وصحيح أن العلتين اللتين ذكرهما ابن الحاجب لا تستقيم؛ لدخول غيرها فيها، فإن العلة التي ذكرها الخضر اليزدي ووافقه عليها الصبان مستقيمة؛ إذ إن مقتضى الإبدال في الوزن انتفى وهو وجود حرف إطباق بعد التاء، لكنّ المقلوب تبقى معه العلة في الميزان، فمثلاً: قال وأصله قول، ووزنه فَعَل، ولو كان وزنه على أصله وقيل فَوَل، فإن الواو حتماً ستقلب في الميزان إلى فَاَل، فلا يكون هنا فائدة من بيان الأصل في المقلوب، مضافاً إلى ذلك أن الواو أصلٌ في الكلمة فهي تقابل أحد أصول الميزان. ٩

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في القلب المكاني: «ثم إن كان قلبُ في الموزون قُلبت الزنة مثله.... وكذلك الحذف كقولك في قاضٍ فاعٍ، إلا أن يبيّن فيهما»^(١).

يقول الرضي: «قوله (إلا أن يبيّن فيهما) أي: يبيّن الأصل في المقلوب والمحذوف، يعني: أنك إن أردت بيان الأصل في المقلوب والمحذوف لم تقلب في الوزن ولم تحذف فيه، وهو وهم؛ لأنك لا تقول: إن أشياء مثلاً عند سيويته فعلاء إذا قصدت بيان أصله، بل الذي تزن بفعلاء ما ليس فيه قلب وهو أصل هذا المقلوب، تقول: أصل أشياء على وزن فعلاء، وكذا لا تقول إذا قصدت بيان أصل قاضٍ: إن (قاضٍ) فاعل، بل نقول: أصل قاضٍ فاعل، فلا يكون أبداً وزن نفس المقلوب والمحذوف إلاّ مقلوباً ومحذوفاً، فلا معنى للاستثناء بقوله: (إلا أن يبيّن فيهما)»^(٢).

وحاصل الاعتراض: أن ابن الحاجب ذكر أنه إذا حصل قلبٌ في الموزون، حصل ما يقابله في الميزان نحو: ناءٌ يَناءٌ من النأي، فيكون وزنه فلعٍ؛ إذ تقدمت الهمزة على الألف، والهمزة تقابل اللام، والألف يقابل العين، فيحصل تقديم اللام على العين في الميزان، وكذلك إذا حصل حذفٌ في الموزون يحصل حذفٌ مقابلٌ له في الميزان نحو: قاضٍ، فقد حُذفت الياء وهي تقابل اللام في الميزان، فتحذف اللام من الميزان أيضاً فيصير وزنه فاعٍ، إلا إن أريد بيان أصل الكلمة قبل القلب والحذف، فيبيّن الأصل، ولعلّ الرضيّ استعجل في الحكم على ابن الحاجب أنه واهمٌ فيما ذكر، وإن خانت ابن الحاجب عبارته؛ لأنه أراد ما قصد إليه الرضيّ، ودليل ذلك ما ذكره في شرحه على الشافية بقوله: «قوله (إلا أن يبيّن فيهما) يعني إلاّ أن يبيّن في المقلوب والمحذوف، ونعني بالتبيين أن يقول أصله كذا، فلو قلت في

(١) الشافية: ٨، ٩؛ وشرح الشافية للرضي: ٢١/١.

(٢) شرح الشافية ٣١/١، ٣٢.

أيس وزنه في الأصل فَعِل، وفي أشياء على مذهب سيبويه وزنه في الأصل فعلاء، وفي قاضٍ وزنه في الأصل فاعل لكان مستقيماً^(١) ولعلّ ابن الحاجب أراد الاختصار كحاله في مقدمته هذه أعني الشافية، وقد كان الرضيّ يريد أن يدفع من يتوهم أنّ الكلمة توزن على أصلها كمن يقول في وزن قال: قال^(٢)، دون أن يشير إلى أصل الزنة؛ ولعلّه ظنّ ابن الحاجب منهم^(٣).

٣

(١) شرح الشافية ٣.

(٢) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٤٠.

(٣) ينظر: الهمع: ٤١٠/٣.



المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في الجمع: «وَفَعِيلٌ بمعنى مَفْعُولٍ بآئه فَعَلَى كَجَرَحَى ٣ وَأَسْرَى وَقَتَلَى، وجاء أُسَارَى، وشَذَّ قَتْلَاءَ وَأُسْرَاءَ، ولا يجمع جمع الصحيح، فلا يُقال جريحون ولا جريحات لِيَتَمَيَّزَ عن فعيل الأصل، ونحو مَرَضَى محمولٌ على جَرَحَى، وإذا حملوا عليه هَلَكَى ومَوْتَى وجَرِبَى فهذا أجدر كما حملوا أَيَامَى وِيَتَامَى ٦ على وَجَاعَى وَحَبَاطَى»^(١).

يقول الرضي: «اعلم أنَّ فَعِيلًا إذا كان بمعنى مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث؛ إلا إذا لم تجرِ على صاحبها، كما مضى في شرح الكافية»^(٢)، وليس يجمع كل فعيل بمعنى مفعول على فَعَلَى، بل إنما يجمع عليه من ذلك ما كان متضمنًا ٩ للآفات والمكآره التي يُصاب بها الحي، كالقتل وغيره، حتى صار هذا الجمع يأتي أيضًا لغير فعيل المذكور إذا شاركه في المعنى المذكور كما يتبين، فإن أتى شيء منه ١٢ بغير المعنى لم يجمع هذا الجمع، نحو رجل حميد؛ ومنه سَعِيدٌ في لغة من قال سَعِدَ - بضم السين على بناء ما لم يسم فاعله - فلا يقال: حَمَدَى ولا سَعَدَى، وكذلك لا يقال فَعَلَى في جمع ما انتقل إلى الاسم من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة ١٥ والأَكِيلَة والضَّحِيَّة والنطِيحَة، وإنما قلنا انتقلت إلى الاسم لأن الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط حتى يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب، بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويُعدُّ له من النعم...»^(٣).

(١) الشافعية: ٥٠؛ وشرح الشافعية للرضي: ١٤١/٢.

(٢) يقول الرضي في شرح الكافية ٣/٣٣٣: «ومما يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا تلحقه التاء: فعيل بمعنى مفعول، إلا أن يحذف موصوفه، نحو: هذه قتيلة فلان وجريحته، ولشبهه لفظًا بفعيل بمعنى فاعل، قد يُحمل عليه فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضًا نحو: امرأة قتيلة، كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فتحذف منه التاء نحو: ملحفة جديد، من جدُّ يجدُّ جدَّةً، عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى محدود، من جدُّه بمعنى قطعه».

(٣) شرح الشافعية: ١٤١/٢، ١٤٢، ١٤٣.





يتضح من حديث الصرفيين في هذا الموضوع، أن الذي يجمع من فعيل بمعنى مفعول على فعلى يشترط له شرطان:

٣ الأول: أن يكون (فعيل) صفة لم تنتقل.

الثاني: أن يكون بمعنى الآفات والمكروهات والتشتت.

٦ واعتراض الرضويّ هنا على ابن الحاجب في الشرط الثاني؛ إذ لم يذكره مع أنه أمر متفق عليه بين الصرفيين^(١)، ولعله تابع الزمخشريّ في عبارته^(٢)، فلم يتنبّه لهذا الشرط، وإن لم يذكره في شرح المِفْصَل أيضاً.

(١) ينظر: الكتاب: ٦٤٧/٣-٦٥٠؛ والمقتضب: ٢/٢١٩؛ وشرح المِفْصَل لابن يعيش: ٥١/٥؛ وشرح الكافية الشافية: ٤/١٨٦١؛ وبغية الطالب: ٨١، ٨٢؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٧٣٢/١، وقد نقل نصّ ابن الناظم كاملاً؛ وشرح الشافية للحضر اليزدي: ٢١٧/١؛ وابن جماعة: ١٤١/١.
(٢) ينظر: المِفْصَل: ١٩٤.



المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «والنون كُثِرَتْ بعد الألف آخرًا، وثالثة ساكنة نحو شرنبث، وعُرُنْد»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وثالثة ساكنة) كان ينبغي أن يَضُمَّ إليه قيدًا آخر، بأن يقول: ويكون بعد النون حرفان، كَشَرَنْبَثْ، وقلنسوة، وَحَبَنْطَى، أو أكثر من حرفين كَجَعَنْظَار، وأما ما ذكر من (عُرُنْد) فليس النون فيه من الغالب بل إنما عرفنا زيادته بالاشتقاق؛ لأنه بمعنى العَرْنَدَد والعُرْد: أي الصلب، وأيضًا بأننا لو جعلنا النون في عُرُنْد أصلية لزم زيادة بناء من أبنية الرباعي المجرد، واعلم أن المصنّف كثيرًا ما يورد في هذه الغوالب ما يعلم زيادته بالاشتقاق؛ فإن بنى جميع ذلك على قوله قبل (فإن فقد) أي: الاشتقاق؛ فهو غلط، وإن قصد ترك ذلك، وبيان الغوالب سواء عرف زيادتها بمجرد الغلبة أو بها وبشيء آخر من الاشتقاق وعدم النظر؛ فصحيح»^(٢).

لا خلاف في أن النون إذا وقعت ثالثة ساكنة تكون زائدة، ويكاد يكون ذلك إجماعًا بين الصرفيين^(٣)، دون نظر إلى اشتقاق أو تصريح.

وأكثر الصرفيين^(٤) يضيف شرطين آخرين وهما: أن يلي النون حرفان أو أكثر، وألا تكون النون مدغمة. وقد سكت ابن الحاجب عن الشرطين معًا، وسكت الرضي عن الشرط الثالث متبعًا سيبويه في ذلك؛ إذ لم يذكره.

(١) الشافية: ٧٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٧٦/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٧٧/٢، ٣٧٨. والشرنبت: الغليظ الكفين والرجلين. الصحاح: ٤٢٨٥/١ والحبطنى:

القصير البطن. الصحاح: ١١١٨/٣ والجعنظار: القصير الرجلين الغليظ الجسم. اللسان: ٤٤٢/٤

والعُرُنْد: الغليظ، والصلب. اللسان: ٢٨٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٢٢/٤، ٢٣٦؛ المنصف: ١٣٦/١؛ وشرح الملوكي: ١٧٩، ١٨٠؛ والممتع:

٢٦٣/١؛ واللباب: ٢٦٢/٢؛ والارتشاف: ١٠١/١؛ والأشموني: ٢٦٦/٤؛ والتصريح: ٣٦١/٢.

(٤) ينظر: الممتع: ٢٦٣/١؛ والارتشاف: ١٠١/١؛ والأشموني: ٢٦٦/٤؛ والتصريح: ٣٦١/٢؛ وأوضح

المسالك: ٣٦٥/٤.

وأما عُرُند: فأشار سيويوه^(١) إلى زيادة النون، بدليل الاشتقاق، وعدم النظر، وليس بالغلبة كما ذكر ابن الحاجب.

٣ ويذكر ابن منظور أن النون بدلٌ من إحدى الدالين في عُرُند^(٢)؛ وهذا دليلٌ على أنَّ الاشتقاق دالٌّ على زيادتها.

٦ وحين ذكرها ابن الحاجب في باب الغلبة إمّا لأنه لا يعتدّ بالشرط الثاني، أو أنه سها عن هذا الشرط؛ وقد حاول الصرفيون أن يذكروا العلة في زيادة النون في هذا الموقع، فقال سيويوه: «لأن هذه النون في موضع الزوائد، وذلك نحو: ألف عذافر، وواو فدوكس، وياء سميدع»^(٣) فواضح أن الشرط الثاني قويٌّ، للعلة التي ذكرها سيويوه، فإنه يلي الألف حرفان، وكذا الواو والياء، وهنّ أمهات الزوائد.

١٢ وما ذكره الرضيّ من أن ابن الحاجب يذكر أمثلة في الغوالب، وحقّها في الاشتقاق، فصحيح، وأمثلة ذلك كثيرة، وقد سبق بعضها في مسائل خاصّة بها، ولعلّ (عُرُند) أحد هذه الأمثلة، وحقّ هذا المثال أن يذكره في الاشتقاق؛ لأنه علم اشتقاقه، وإن لم يكن ففي عدم النظر، وإن كانت الغلبة مقدّمةً على عدم النظر^(٤) إلّا عند ابن الحاجب، وسيأتي الحديث عنها^(٥).

(١) ينظر: الكتاب: ٣٢٢/٤.

(٢) ينظر: اللسان: ٢٨٧/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٢٢/٤.

(٤) ينظر: الارتشاف: ١٣/١؛ والهمع: ٤١٠/٣؛ والأشموني: ٢٥١/٤.

(٥) ينظر: المسألة: الرابعة في مبحث الترتيب ص ٤٣٥.

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن خَرَجْنَا رُجَحَ بأكْثَرهما كالتضعيف في تَفَنٍّ، والواو في كَوَالٍ، ونون حنْطَاو وواوها»^(١).

يقول الرضي: «قوله (كَوَالٍ) فيه غالبان: الواو والتضعيف، فجعلناهما زائدين؛ فوزنه: فَوَعَلَّ ملحَق بَسَفَرَجَل، وليست الهمزة غالبة، ففي عدها من الغوالب نظر، وفي حنْطَاو غالبٌ واحد وهو الواو، وأما النون والهمزة فليستا بغالبتين، إلاَّ أنَّ النون مساوٍ للهمزة في مثل هذا المثال، نحو كتَّأو، وسندأو، فجعل كالغالب»^(٢).

إذا وقعت الهمزة أولاً مع ثلاثة أصول فإنه يُقْضَى بزيادتها سواء أعرف الاشتقاق أم لا، حتى تقوم الدلالة على كون الهمزة أصلاً؛ فإن وقعت الهمزة مع أربعة أحرف أصول فالهمزة أصل، وإذا وقعت الهمزة وسطاً أو آخرًا فإنه يُقْضَى بأنها أصل حتى تقوم الدلالة على زيادتها^(٣)، ولذا فالهمزة في كَوَالٍ ليست من الغوالب، وإنما هي أصل؛ لأنه لم يَقم دليل على زيادتها، ومع هذا ذكرها ابن الحاجب مع الغوالب، ولم يكن مُحَقِّقاً في ذلك، فنظر الرضي في هذه المسألة صحيح، وأمَّا وزنها فهو فَوَعَلَّ، بلا خلاف^(٤).

أمَّا حنْطَاو فلَمَّا جاءت النون في أمثلة أخرى، ومثلها الهمزة، فقد جعلت كالغالب، وإن لم تكن من الغوالب، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة، لكثرة زيادة النون وسطاً، بخلاف الهمزة^(٥)؛ يقول السيرافي: «واستدلَّ على ذلك [يقصد سيبويه] بشيء لطيف، وذلك أنه قد تبَيَّن زيادة الواو لكثرة كونها زائدة

(١) الشافعية: ٧٩؛ وشرح الشافعية للرضي: ٣٨٦/٢. وكوَالٍ هو: القصير الغليظ. الصحاح: ١٨٠٨/٤.

(٢) شرح الشافعية: ٣٩٤/٢.

(٣) ينظر: سر الصناعة: ١٠٧/١؛ والممتع: ٢٢٧/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٤؛ والأصول: ٢٠٩/٣؛ والممتع: ٩٨/١.

(٥) ينظر: شرح الشافعية للرضي: ٣٦٢/٢.



.... وبقيت النون والهمزة، وإحداهما لازمة للأخرى في هذا البناء فيجوز أن تكون
 الهمزة على الأصل، والنون زائدة، ويجوز أن تكون النون الأصل والهمزة زائدة،
 ٣ فجعل الهمزة أولى بالأصل، والنون أولى بالزيادة؛ لأن زيادة النون حشواً أكثر من
 زيادة الهمزة، فإن قال قائل ولم يكونان جميعاً أصليتين قيل له قد بينّا أنّ الحرف إذا
 لزم بناءً أو حرفاً فهو بمنزلة دخوله لمعنى، وإذا دخل لمعنى فهو زائد فيما دخل
 ٦ فيه^(١)؛ ولهذا فإن الغالب هو الواو، أما النون والهمزة فليستا بغالبتين؛ لأن الهمزة
 تُساوي النون في هذا البناء للزومها له.

(١) شرح الكتاب: ٨٥/٦، ٨٦.



المسألة السادسة:

- ٣ قال ابن الحاجب في الإمالة: «ولا تُؤثّر الكسرة في المنقلبة عن واوٍ، ونحو من بابهِ ومَالِهِ وَالْكِبَا شاذٌّ»^(١).
- ٦ يقول الرضي: «أقول أظنّ قوله: (ولا تؤثّر الكسرة في المنقلبة عن واوٍ) وهمًا نشأ له من قول صاحب المُفَصَّل: (إن إمالة الكِبا شاذ) قال: أي الرَّمْخَشَرِيّ: (أما إمالة الربا فلاجل الراء)^(٢) هذا قوله، وقال سيبويه: (ومما يميلون ألفه قولهم: مررت ببابه، وأخذت من ماله. في موضع الجر، شبهوه بكاتب وساجد، قال: والإمالة في هذا أضعف؛ لأن الكسرة لا تلزم)^(٣)؛ فضعفها سيبويه لأجل ضعف الكسرة لا لأجل أن الألف عن واوٍ، ولو لم تؤثّر الكسرة في إمالة الألف منقلبة عن واوٍ لم يقل إن الإمالة ضعيفة لضعف الكسرة، بل قال: ممتنعة؛ لكون الألف عن واوٍ قال - أعني سيبويه -: إنما يمال مال إذا كسرت اللام بعدها^(٤)، فتيّس أنّه لم يفرّق في تأثير الكسرة بين الألف المنقلبة عن واوٍ وبين غيرها، ولم أر أحدًا فرّق بينهما إلا الرَّمْخَشَرِيّ والمُصَنِّف»^(٥).
- ١٢

- مفهوم حديث ابن الحاجب أن الكسرة لا تؤثّر في المنقلبة عن واوٍ في الأسماء فقط، بدليل أنه تحدّث عن الأفعال في موضع آخر حين قال «والمنقلبة عن مكسورٍ»
- ١٥

(١) الشافية: ٨٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٨/٣. والكِبا: مقصور: الكَنَاسَة. اللسان: ٢١٣/١٥.

(٢) ينظر: المُفَصَّل: ٣٣٧، ونصه يقول: «وقد شدّ عن القياس قولهم: الحجاج، والناس ممالين وعن بعض

العرب هذا مال وباب، وقالوا: العشا والمكا والكِبا وهؤلاء من الواو وأما قولهم الربا فلاجل الراء».

(٣) الكتاب: ١٢٢/٤، والخلاف بينه ونص الكتاب يسير جدًا.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٢٨/٤، وما ذكره الرضي هو فهمه، أما نصّ الكتاب: «وأما الناس فيميله من لا يقول

هذا مال بمنزلة الحجاج، وهم أكثر العرب؛ لأنها كآلف فاعل إذ كانت ثانية، فلم تعمل في غير الجرّ

كراهية أن تكون كباب رميت وغزوت؛ لأن الواو والياء في قُلْتُ وبعثْتُ أقرب إلى غير المعتل وأقوى».

(٥) شرح الشافية: ٨/٣.

نحو: خاف....^(١)، فيؤخذ عليه أنه أطلق هنا، وهناك دون تحديد، ولعله رأى في المثال تحديداً للمراد.

٣ واعتراض الرضيّ هنا عليه: في أنه فرق بين الألف المنقلبة عن ياء، والمنقلبة عن واو في الأسماء، فأجاز الإمالة في الأولى، ومنع في الثانية مع وجود الكسرة. والصرفيون في هذا على مذهبين:

٦ الأول: أن الإمالة تجوز في الألف المنقلبة عن ياء فقط، وهو رأي الزجاجي^(٢)، وابن جني^(٣)، والزّمخشرّي^(٤)، وابن الحاجب، وابن مالك^(٥)، وابن عقيل^(٦).

٩ المذهب الثاني: أن الإمالة تجوز في الألف المنقلبة عن واو، إذا كسرت، أو قلبت ياءً في بعض أحوالها، وأصحاب هذا المذهب ينقسمون إلى قسمين:

١٢ فالمبرد^(٧)، وابن السراج^(٨)، والصيمري^(٩)، والعكبري^(١٠)، وابن يعيش^(١١)، وابن القواس^(١٢) يرون أنه تجوز الإمالة في الألف المنقلبة عن واو في الأسماء إذا زادت على ثلاثة أحرف؛ لأنها تقلب في بعض أحوالها ياء.

(١) الشافية: ٨٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٨٤.

(٢) ينظر: الجمل: ٣٩٤.

(٣) ينظر: النعم: ٣١١.

(٤) ينظر: المُفَصِّل: ٣٣٧.

(٥) ينظر: التسهيل: ٣٢٥.

(٦) ينظر: المساعد: ٢٨٣/٤.

(٧) ينظر: المقتضب: ٤٢/٣.

(٨) ينظر: الأصول: ١٦١/٣.

(٩) ينظر: التبصرة: ٧١٠/٢.

(١٠) ينظر: اللباب: ٤٥٢/٢.

(١١) ينظر: شَرَح المُفَصِّل: ٥٧/٩.

(١٢) ينظر: شرح ابن معطر: ١٢٨٠/٢.

والرضي: يرى أنه يستوي في ذلك الثلاثي وغيره، ويذكر أنه مذهب سيويه.
على حين يرى ابن مالك^(١) أن مذهب سيويه هو أن إمالة ذوات الواو في
الثلاثي من باب الشذوذ.

وفي الحقيقة إن سيويه ذكر إمالة باب، ومال، وعاب، في باب (ما أميل على
غير قياس وإنما هو شاذ)^(٢) وليس معنى هذا أن إمالتها على الإطلاق شاذة، فقد
قيدها بغير حالة الجر، لقوله: «فلم تُمل في غير الجر كراهية أن تكون كباب رमित
وغزوت؛ لأنّ الواو والياء في قلت وبعث أقرب إلى غير المعتل وأقوى»^(٣).

ثم يقول: «وقال ناسٌ يُوثق بعربيتهم: هذا بابٌ، وهذا مالٌ، وهذا عابٌ»^(٤)،
وهو واضح في أنه يقيّد شذوذ ذلك بغير حالة الجر.

وما ذكره الرضي من أنه لم يفرق غير الزّمخشرّي والمُصنّف غير دقيق،
فالزجاجي ذكر إمالة ما كان منقلبا عن الياء فقط، ولم يذكر غيره، وكذا فعل ابن
جنّي، على حين صرح كلٌّ من: الزّمخشرّي، وابن الحاجب، وابن مالك بأن الإمالة
في الأسماء شاذة.

(١) ينظر: الكافية الشافية: ١٩٧١/٤.

(٢) الكتاب: ١٢٧/٤.

(٣) الكتاب: ١٢٨/٤.

المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وتحذف الواو من نحو يَعِدُ وَيَلِدُ؛ لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية، ومن ثم لم يُنَّ مثل وَدَدْتُ - بالفتح - لما يلزم من إعلالين في يَدُ»^(١).

يقول الرضي: «وقولهم لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة فيه نظر؛ لأنهم يجمعون بين أكثر من إعلالين في كلمة، وذلك نحو قولهم من أويت مثل إجرد: إي، وذلك ثلاث إعلالات، كما يتبين في مسائل التمرين، وكذا في قولهم إيأة - مثل إوزة - من أويت، وفي قولهم إيأة - مثل إوزة - من أويت جمع بين إعلالين، وكذا قولهم: حَيَّ على فَعَل من حويت، وغير ذلك مما يكثر تعداده، ولعلهم قالوا ذلك في الثلاثي من الاسم والفعل؛ لأنه لخفته لا يحتمل إعلالاً كثيراً، على أنهم أعلوا نحو ملء وشاء بإعلالين، لكنه قليل، واضطرب في هذا المقام كلامهم، فقال السيرافي: الإعلال الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعاً من جهة الإعلال، وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي، أما إذا لم يكن كذلك كما تقول في أيمن الله: من الله، بحذف الفاء، ثم تقول بعد استعمالك من الله كثيراً: من الله، فليس بمكروه.

ومثل ما منع المصنف من الإعلالين في يَدُ لا يتجنبون منه، ألا ترى أنك تقول في أفعل منك من الأم: هو أوم أو أيم، على المذهبين تقلب الفاء وتدغم العين وهما إعلالان، وكذا في أيمة قلبوا وأدغموا، وأما نحو قه وشيه فليس فيهما إلا إعلال واحد؛ لأنه مأخوذ من تقي وتشى، فحذفت اللام للوقف»^(٢).

(١) الشافية: ٩٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٨٧/٣.

(٢) شرح الشافية: ٩٣/٣، ٩٤.

«الجمع بين إعالين في كلمة لا يصح»، هذا أصل من الأصول غير المستقرة عند الصرفيين، فسيبويه لم يصرح به، بل إنه ناقضه في كلمة (جاء) حيث رأى أنها تَعْلُ بقلب العين همزة، وقلب اللام ياء^(١).

ولعل السيرافي^(٢) والفارسي^(٣) هما أول من صرحا بهذا الأصل، مستنبطين هذا الأصل من قول الخليل في (جاء) إذ إنه يرى أنه قد تقدم اللام وتأخرت العين، وهو إعلال واحد، فنظروا إلى هذا وقالوا: كأن الخليل إنما فرَّ إلى القول بالقلب كراهية توالي إعالين.

وتبع الفارسي في هذا ابن جني^(٤)، وابن عصفور^(٥)، وابن يعيش^(٦)، ونظرتهم إلى هذا الأصل لم يكن إلا في هذه المسألة.

ولعل توالي الإعالات في كلمة واحدة مستكرة، لكنه غير ممنوع، كما صرح بالمنع ابن عصفور إذ يقول: «توالي إعالين على الكلمة من جهة واحدة لا يوجد في كلام العرب إلا نادراً في ضرورة الشعر»^(٧). وهو مخالف لقول سيبويه في (جاء)؛ إذ إن فيها ثلاثة إعالات، وهي: قلب العين همزة، وقلب اللام ياء، وحذف اللام كقاض. ومذهب الرضي - كما أفصح به هنا - وهو أن توالي الإعالين ممنوع في الثلاثي من الأسماء والأفعال، وإن اعترض عليه بنحو: ماء، وشاء، فاستدرك وذكر أنه قليل، ومع هذا يبقى هو الرأي القريب إلى الصواب؛ إذ إن توالي الإعالين في كلمة قليلة الأحرف ينهكها ويخرجها عن صورتها الأصلية، فلهذا منع.

(١) ينظر: الكتاب: ٣٧٧/٤.

(٢) ينظر: شرح الكتاب: ٢١٥/٦؛ ٢٣٥.

(٣) ينظر: التكملة: ٢٥٥؛ والبغداديات: ٢٣٣.

(٤) ينظر: المنصف: ٥٣/٢.

(٥) ينظر: الممتع: ٥٠٩/٢.

(٦) ينظر: شرح المفضل: ٧٨/١٠.

(٧) الممتع: ٥٠٩/٢.

المسألة الثامنة:

- قال ابن الحاجب في الإعلال: «وصحَّ بابُ ما أفَعَلَه لعدم تصرُّفه، وأفَعَلُ منه
محمولٌ عليه أو للبس بالفعل»^(١). ٣
- يقول الرضي: «قوله (وأفعل منه) أي أفعل التفضيل محمولٌ عليه: أي مشابهة
لأفعل التعجب؛ لأن التعجب من الشيء لكونه أفضل في معنى من المعاني من غيره،
ولذلك تساوى في كثير من الأحكام كما تبين في بابينهما، ولا وجه لقوله (محمول
عليه) لأنه اسم، وأصل الاسم أن لا يُعَلَّ هذا الإعلال كما ذكرنا، وقد يُعَلَّ من جملة
الأسماء المذكورة كما مرّ، وشرط القسم المزيّد فيه الموازن للفعل إذا قصدنا إعلال
عينه أن يكون مخالفاً للفعل بوجهٍ كما تقدّم، وهذا لا يخالف الفعل بشيء؛ فكان
يكفي قوله: (أو للبس بالفعل)»^(٢). ٩
- من المعلوم أن (أفعل) التفضيل اسم، والتعجب له فعّالان جامدان لا
يتصرّفان، ولهذا ذكر سيبويه^(٣) أن (أفعل) التفضيل لا يُعَلَّ لأنه اسم، وهو يشبه
الفعل، فلذا صُحِّح ليفصل التصحيح بينه وبين الفعل المتصرّف نحو أقام وأقال.
ثم حمّل فعل التعجب نحو ما أقولُه وأبيعه على أفعل التفضيل؛ لأنه يُشَبَّه في
كونه لا يتصرّف تصرفه، وهو في معناه، وسيبويه في هذا عكس ابن الحاجب،
الذي حمّل أفعل التفضيل على التعجب، والحق أن مذهب سيبويه أقوى لأن
الإعلال أصلٌ في الأفعال فرع في الأسماء^(٤)، ولذلك يُحمّل الفعل على الاسم
في عدم الإعلال. ١٢ ١٥ ١٨

(١) الشافية: ٩٨؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٢٤/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٥٠/٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٨٨/٣.

والرضيّ هنا يرى أن ابن الحاجب لو قال في أفعل التفضيل أنه للبس بالفعل
لكان يكفي؛ لأن أفعل التفضيل لا يُحمل على أفعل التعجب؛ لأنه عكس للأصل كما
سبق بيانه.

٣

وقد سار الصرفيون^(١) على مذهب سيويّه، ولم يخالف في هذا إلا ابن
الحاجب، وقد اعترض بعض شُراح الشافية^(٢) على ابن الحاجب في هذا.

(١) ينظر: المنصف: ٣١٥/١، ٣١٦؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٧٦/١٠؛ والممتع: ٤٨١/٢؛ وشرح
الكافية الشافية: ٢١٤٠/٤.

(٢) ينظر: بغية الطالب: ١٩١؛ وركن الدين: ١١٨٠/٢؛ والجاربردي: ٧٦١/٢؛ واليزدي: ٤٨٤/٢.

المبحث الثاني :

الاعتراض في الأحكام

مقدمة في الأحكام

معنى الأحكام:

- ٣ في اللغة: الأحكام جمع حكم، والحكم هو: القضاء، والعلم، والفقہ^(١).
في الاصطلاح^(٢): هو إثبات أمرٍ لآخر أو نفيه عنه استنادًا على منقول أو معقول.

أقسام الأحكام:

- ٦ قسّم السيوطي^(٣) الحكم النحوي إلى ستة أقسام وهي:
واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.
وقسّمه^(٤) من جهة أخرى إلى رخصة وغيرها. فالرخصة: «ما جاز استعماله
٩ لضرورة الشعر ويتفاوت حسنًا وقبحًا، وقد يلحق بالضرورة ما في معناها وهو
الحاجة إلى تحسين النثر بالازدواج»^(٤).
ولم يجعل السيوطي الشاذ من الأحكام؛ لأن الشاذ لا يندرج تحت أي من
١٢ الأقسام المذكورة.
وثمة مسألة ناقشها ابن الأنباري وهي: هل إثبات الحكم بالنص أو بالعلة؟
فذكر أن العلماء اختلفوا في ذلك، «فذهب الأكثرون إلى أنه يثبت بالعلة لا بالنص»؛
١٥ لأنه لو كان ثابتًا بالنص لا بالعلة لأدّى ذلك إلى إبطال الإلحاق، وسدّ باب القياس؛
لأن القياس حمل على أصل بعلة جامعة، فإذا فقدت العلة الجامعة بطل القياس، وكان
الفرع مقيسًا من غير أصل وذلك محال وذهب بعضهم إلى أنه يثبت في محل
١٨ النصّ بالنص، ويثبت فيما عداه بالعلة، وذلك نحو النصوص المقبولة عن العرب

(١) ينظر: الصحاح: ١٩٠١/٥؛ واللسان: ١٤٠/١٢، ١٤١؛ وتاج العروس: ١٦٠/١٦.

(٢) ينظر: الكليات: ٣٨١؛ والتعريفات: ٩٢.

(٣) ينظر: الاقتراح: ١٣٨.

(٤) ينظر: الاقتراح: ١٤٠.

- المقيس عليها بالعلة الجامعة في جميع أبواب العربية، وتمسكوا في الدلالة على ذلك بأن النص مقطوع به، والعلة مظنونة، وإحالة الحكم على المقطوع به أولى من إحالته على المظنون. ولا يجوز أن يكون الحكم ثابتاً بالنص والعلة معاً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الحكم مقطوعاً به مظنوناً، وكون الشيء الواحد مقطوعاً به مظنوناً في حالة واحدة محال، وهذا ليس بصحيح^(١). ويؤيد ابن الأنباري كون الحكم ثابتاً بالعلة، ويردّ على أدلة من ذهب إلى أن الحكم يثبت بالنص بقوله: «الحكم إنما يثبت بطريق مقطوع به وهو النص، ولكن العلة هي التي دعت إلى إثبات الحكم، فنحن نقطع على الحكم بكلام العرب، ونظن أن العلة هي التي دعت الواضع إلى الحكم، فالظن لم يرجع إلى ما يرجع إليه القطع، بل هما متغايران فلا تناقض بينهما»^(١).

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالأحكام وهي: القياس على أصلٍ مختلف في حكمه، هل هو جائزٌ أو غير جائز؟.

- يقول ابن الأنباري: «اعلم أن العلماء اختلفوا في ذلك: فذهب قومٌ إلى أنه جائز، وذلك مثل أن يُستدل على أن (إلا) تنصب المستثنى فيقول: حرفٌ قام مقام فعل يعمل النصب فوجب أن يعمل النصب كـ(يا) في النداء، فإن إعمال (يا) في النداء مختلف فيه، فمنهم من قال العامل (يا)، ومنهم من قال فعل مقدر بعد (يا)، وتمسكوا في الدلالة على جواز ذلك بأن الأصل المختلف فيه إذا قام الدليل عليه صار بمنزلة المتفق عليه.

- وذهب قوم إلى أنه لا يجوز، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدّى ذلك إلى محال، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضدّ الأصل، وهذا ليس بصحيح؛ لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء، وأصلاً لشيء آخر، فإن اسم الفاعل فرعٌ عن الفعل في العمل وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل، وكذلك (لات) فرع على (لا) و(لا) فرع على (ليس) ف(لا) أصلٌ لـ(لات) وفرع لـ(ليس) ولا تناقض في ذلك. وإنما يقع التناقض أن يكون

(١) لمع الأدلة: ١٢١، ١٢٢.

فرعاً من الوجه الذي يكون أصلاً، وأما من وجهين مختلفين فلا تناقض في ذلك»^(١).

- وقد عقد ابن جنّي باباً في كتابه الخصائص بعنوان: (ترافع الأحكام)^(٢)، وهو موضوع فيه عمقٌ وسبقٌ، وهو يقصد من هذا الباب أنه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضى كل أمرٍ منهما إذا انفرد بحكم يناقض صاحبه، فكأن هذا يبطل حكم هذا، وهذا يبطل حكم هذا، وضرب ابن جنّي مثالا لهذا الترافع بأن فعلَ يجمع على أفعال، على حين تجمع فعلة على أفعلٍ، والسبب في هذا أن حركة العين تعاقب في بعض المواضع تاء التانيث وذلك في الأدواء، فإذا ألحقوا تاء التانيث أسكنوا العين نحو: حَقْلٌ وحَقْلَةٌ، وجَفَنَةٌ وجَفَنَاتٌ، لما حذفوا التاء حركوا العين، قال ابن جنّي: «فلما تعاقبت التاء وحركة العين جريا لذلك مجرى الضدين المتعاقبين، فلما اجتمعا في فعلة ترافعا أحكامهما، فأسقطت التاء حكم الحركة، وأسقطت الحركة حكم التاء، فآل الأمر بالمثل إلى أن صار كأنه فعلٌ، و(فعلٌ) باب تكسيره (أفعلٌ)»^(٣)، ثم قال: «وهذا حديث من هذه الصناعة غريب المأخذ، لطيف المضطرب، فتأمله فإنه مُجدٍ عليك، مقوٌّ لنظرك»^(٣).

- وفي الأحكام يكثر اختلاف النحويين والصرفيين؛ وسبب ذلك ما سبق بيانه من أن النظر إلى القياس يؤدي إلى هذا الاختلاف في الأحكام، فالذي يرى أمراً إنه واجب يراه غيره بأنه جائز استدلالاً بنص مخالف، أو قياس آخر.
- وتبرز دقة الرضيّ في إطلاق الأحكام، فلا يريد أن تطلق الأحكام دون تفصيل وبخاصة إذا كان ثمة ما يستدعي هذا التفصيل، كأن ترد لغة تحتمل حكماً خاصاً بها، وهو يحرص على ألا يطلق حكم الشذوذ إلا إذا لم يجد سبيلاً إلى الخروج منه.

(١) لمع الأدلة: ١٢٤، ١٢٥.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٠٨/٢.

(٣) الخصائص: ١٠٩/٢.

المسألة الأولى:

٣ قال ابن الحاجب في المضارع وأبوابه: «ولزموا الضم في الأجوف بالواو والمنقوص بها، والكسر فيهما بالياء، ومن قال طَوَّحْتُ وأَطَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ وأَتَوَّهْتُ فطاح يطيح وتاه يته شاذٌ عنده أو من التداخل»^(١).

٦ يقول الرضي: «وقال المصنف (من قال طَوَّحْتُ وتَوَّهْتُ فطاح يطيح وتاه يته شاذان) بناء على أن الماضي فَعَلَ بفتح العين، ووجه الشذوذ فيه أن الأجوف الواوي من باب فَعَلَ المفتوح العين لا يكون مضارعه إلا مضمومها. وفي بعض نسخ هذا الكتاب: (أو من التداخل) وكأنه ملحق، وليس من المصنف نظراً إلى ما في الصحاح^(٢) أنه يقال: طاح يطوح، فيكون أخذه من طاح يطوح الواوي الماضي، ومن طاح يطيح اليائي المضارع فصار طاح يطيح، والذي ذكره الجوهري من يَطُوح ليس بمسموع، ولو ثبت طاح يطوح لم يكن طاح يطيح مركباً، بل كان طاح يطوح كقال يقول وطاح يطيح كباع يبيع، وليس ما قال المصنف من الشذوذ بشيء؛ إذ لو كان طاح، كقال لَقِيلَ طُحْتُ كُفُلْتُ بضم الفاء، ولم يسمع، والأولى أن لا تحمل الكلمة على الشذوذ ما أمكن»^(٣).

١٥ اعترض الرضي في هذا النص على أمرين مما ذكره ابن الحاجب:

الأول: إطلاق ابن الحاجب لفظ الشذوذ على المثالين المذكورين آنفاً.

الثاني: التداخل.

١٨ أمّا الأوّل، فخلاصة المسألة: أنّ هذين الفعلين طاح يطوح، وتاه يتوه، ورد فيهما لغتان: الأولى: العين واوية (طاح يطوح، وتاه يتوه)، ومما يؤكد ذلك قولهم:

(١) الشافية: ٢٣؛ وشرح الشافية للرضي: ١١٥/١.

(٢) ينظر: الصحاح: ٣٨٩/١، وفيه: «طاح يَطُوح ويطيح: هلك وسقط، وكذلك إذا تاه في الأرض.

وطَوَّحَه، أي تَوَّهه وذهب به هَهُنًا وهَهُنًا، فتَطَوَّحَ في البلاد، إذا رمى بنفسه ههنا وههنا».

(٣) شرح الشافية: ١٢٨/١، ١٢٩.

هو أطوح منك، وأتوه منك. الثانية: العين يائية (طاح يطيح، وتاه يتيه) فالعلان مأخوذان من طيحت وتيحت، ولم يثبت لديهم واوية العين.

٣ فعلى اللغة الأولى: يكون الوزن: فَعَلَ يَفْعُلْ، وهذا مستقيم مع القاعدة.

وعلى اللغة الثانية: يكون الوزن: فَعَلَ يَفْعِلْ، وهو مستقيم أيضاً.

٦ أما الإشكال الوارد في المسألة فهو قولهم: طاح يطيح وتاه يتيه عند من يثبت لديهم واوية العين، فيكون الوزن على هذا فَعَلَ يَفْعِلْ، مع أن ما كانت عينه واوًا وماضيه على فَعَلَ بفتح العين، يكون مضارعه على يَفْعُلْ بضم العين، لمناسبة الضمة للواو، ولدفع التباس الواوي باليائي، ولأجل هذا حاول ابن الحاجب أن تستقيم لزوم ضم عين الأجوف الواوي فأجاب عنه بأمرين:

١- شذوذ هذين الفعلين عند القائل بطوحت وتوّهت، فإن الصحيح عنده أن يقال: طاح يطوح.

١٢ ٢- أنها من التداخل؛ إذ قد جاء طاح يطوح، كقال يقول، وطاح يطيح كباع يبيع، فيكون طاح من الواوي، ويطيح من اليائي.

١٥ على حين جعله الخليل وسيبويه^(١) على وزن آخر وهو: فَعَلَ يَفْعِلْ كحسب يحسب، فلم يكن الماضي مفتوح العين على هذا، ولم يكونا من باب فَعَلَ يَفْعِلْ؛ لأنه لا يكون في بنات الواو؛ كراهية الالتباس بينات الياء، ولم يكونا من باب فَعَلَ يَفْعُلْ لأنه لا يكون في بنات الياء؛ كراهية الالتباس بينات الواو، وأصل طاح يطيح إذا عندهم: طَوَّحَ يَطْوُحُ، قلبت الواو في الماضي ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وفي المضارع بعد نقل حركة العين إلى الفاء، فسكنت الواو إثر كسرة قلبت إلى ياء، وقد تابع الخليل وسيبويه: ابن جنّي^(٢)، وابن يعيش^(٣)، والخضر اليزدي^(٤).

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٤/٤.

(٢) ينظر: المنصف: ٢٦١/١.

(٣) ينظر: شرح الملوكي: ٥٤، ٥٥.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٨٦/١.

وقد ردّ ابنُ عصفور على مذهب الخليل وسيبويه فقال: «ولا يمكن أن يكونا -على هذا- فَعِلَ بكسر العين؛ لأن فَعِلَ يَفْعُل شاذٌّ من الصحيح والمعتل، وفَعَلَ يَفْعُل وإن كان شاذًّا فيما عِنه واو فليس بشاذٍّ في الصحيح، فحملهما على ما يكون مقيسًا في حالٍ أولى»^(١). وهو بهذا متابع لابن الحاجب، وقد تابعه أيضًا: ركن الدين^(٢)، والنيسابوري^(٣)، ونقره كار^(٤)، وقره سنان^(٥)، وزكريا الأنصاري^(٦).

٦ أمّا التداخل الذي ذكره ابن الحاجب، فقد ضعفه الصرفيون^(٧)، كما قلّل الرضيّ من صحة إيراد ابن الحاجب له في الشافية، ومسألة ثبوت ذلك لابن الحاجب تثبتتها النسخ المتعددة للشافية، والشروحات المختلفة التي لا يخلو أحدٌ منها من لفظ التداخل. وسبب ضعف ذلك أن التداخل^(٨) هنا معناه: أن تتداخل لغتان، فيؤخذ من إحداها الماضي، ومن الأخرى المضارع، ويؤلف ذلك لغة ثالثة؛ كأن يؤخذ الماضي الواوي، والمضارع اليائي. يبيّن أن هذا لا يتحقق هنا بسبب أن الماضي فيهما واحد، وإن اختلفا في المضارع، ولم أجد من وافق ابن الحاجب على ذلك.

١٥ وأما الرضيّ وموقفه مما ذكر في الشافية: فهو ميله القوي إلى ما ذكره الخليل وسيبويه؛ إذ يقول: «فالصحيح كما حكى سيبويه عن الخليل أنهما من باب حَسِب يحسب فلا يكونان أيضًا شاذين»^(٩).

وبخلاصة القول إن وجود هذين الفعلين يسبب إشكالاً على كل حال، فإن

(١) الممتع: ٤٤٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٤٣٩/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٦٢.

(٤) ينظر: مجموعة الشافية: ٣٤/٢.

(٥) ينظر: الصافية: ١٨٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٤٤٠/١، والحضر اليزدي: ٨٦/١، والجاربردي: ١٣٩/١.

(٧) ينظر: الخصائص: ٣٧٦/١.

(٨) شرح الشافية: ١٢٧/١.

حملة على الشنوذ مع إمكان حملة على شيء آخر إشكال، وحملة على باب فَعِل حملة على إشكال آخر، لكن أن يحمل على الشنوذ أولى لأمرين:

٣ الأول: أن باب فَعِل يفعل قليل، لم يرد فيه إلا أفعال قليلة صحيحة محصورة، أو معتل الفاء فيها، أما معتلة العين فلم يكن عليه إلا فَعِل واحد وهو أن يبين.

٦ الثاني: أن حملة على باب فَعِل يفعل ولم يثبت في هذه الأفعال فتح عينها، دليل على بعدها عن هذا الباب؛ لأن هذا يجوز في عينها أن تفتح نحو: حَسِب يحسب. والله أعلم.

المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: «والكسر الأصل فإن خولف فلعارض: كوجوب الضم في ميم الجمع، ومُذ، وكاختيار الفتح في ألم الله»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (ومذ) لا يجب ضم ذال مذ كما ذكر المصنف، بل ضمها للساكنين أكثر من الكسر: إما لأن أصلها الضم على ما قيل من كونها في الأصل منذ، وإما لاتباع الذال للميم، وإما لكونه كالغايات كما مر في باب»^(٢). ٦

اختلف في أصل (مذ) و(منذ) على أقوال ليس هذا مكانها، وقد سبق بيان ذلك^(٣)، والذي يذهب إلى وجوب الضم في (مذ) عند ملاقة الساكن، يريد أن يقرر أن أصل (مذ) هو (منذ)، وقد حذفت النون من (مذ) فلمّا التقت الساكن حُرّكت بالحركة الأصلية لها وهي الضم، ولو لم يقل بهذا لأعوزه الدليل في أصل (مذ). ٩

وفي الحقيقة أن (مذ) عند ملاقة الساكن فيها وجهان:

الأول: الضم، ومع أنه خلاف الأصل في التقاء الساكنين، إلا أنه الأكثر والأعرف. ١٢

الثاني: الكسر، ومع أنه الأصل في التقاء الساكنين، إلا أنه الأقل^(٤).

فليس لوجوب الضم - كما ذكر ابن الحاجب - وجه، ولعلّه نظر إلى أن الكسر لغة قليلة، لم يعتد بها؛ أو لم تصله هذه اللغة. وقد أغفل ذلك كثير من النحاة^(٥). ١٥

(١) الشافية: ٥٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٤٠.

(٢) شرح الشافية: ٢/٢٤١، ٢٤٢؛ وقصده بقوله: (كالغايات) وهي الظروف المقطوعة عن الإضافة تسمى: غايات، نحو: قبل وبعد. ينظر: شرح الكافية: ٣/١٦٩.

(٣) ينظر: المسألة الأولى في مبحث الاستدلال.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٢٤١؛ والتسهيل: ٩٤، وليس فيه إلا قوله: «وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها»؛ وشرح المفضل لابن يعيش: ٩/١٢٤.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/٤٥٠، ٥٣٣، والمقتضب: ٣/١٧٠؛ وسر صناعة الإعراب: ٢/٥٥٧؛ والارتشاف: ١/١٦٤؛ ومعني اللبيب: ٤٤٢؛ والهمع: ٢/١٦٤ (بيروت).

وهذا مما يسوّغ لابن الحاجب قوله: (كوجوب الضم)؛ وكسر ذال (مذ) لغة، فقد حكى اللحياني: (مذ اليوم) و(مذ الليلة) بكسر الذال^(١). وقال ابن جنّي: «هذه اللغة، أعني (همّ القضاة، ومنهم الحجاب) من القلة ومخالفة الجمهور على ما حكيناه عن الفراء، وما كانت هذه صفته وجب أن يُلغى ويَطرح ولا يقاس عليه غيره. وأما حكاية اللحياني فكذلك أيضاً، وتكون كغيرها مما دفعه أصحابنا وعجبوا منه»^(٢).

وبعض العرب يعتمد القياس في ذلك، فيحرك لالتقاء الساكنين بحركة ما قبله اتباعاً^(٣).

(١) سرّ صناعة الإعراب: ٥٥٩/٢. وينظر: شرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٣٢/٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥٣٢/٣؛ وينظر: الخصائص: ٣٤٢/٢، ٣٤٣. وقد جعل ابن جنّي ضمّ ذال (مذ) عند ملاقة الساكن من باب مراجعة الأصل الأقرب دون الأبعد.

المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في الوقف: «والأكثر على أن لا رَوْمَ ولا إشمَامَ في هاءِ التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة»^(١).

قال الرضي: «لم أرَ أحدًا: لا من القراء ولا من النحاة، ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة المذكورة؛ بل كلُّهم منعوهما فيها مطلقًا، وأرى أن الذي أوهم المصنّف أنه يجوز الروم والإشمام فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله:

وفي هاءِ تأنيث وميم الجمع قُلْ وعَارِضٌ شَكْلٌ لم يكونا لِيَدْخُلَا

وفي الهاءِ للاضممار قومٌ أبوهما ومن قبله ضمُّ أو الكسرُ مَثَلًا

أو أمّا هُما واوٌ وياءٌ وبعضُهُم يُرى لَهُمَا في كلِّ حالٍ مُحَلَّلًا

فظنَّ أنه أراد بقوله (في كلِّ حال) في هاءِ التأنيث وميم الجمع وعَارِضُ الشكل وهاءِ المذكر، كما وهم بعضُ شُرَّاح كلامه أيضًا، وإنما عني الشاطبي في كلِّ حال من أحوال هاءِ المذكر فقط»^(٢).

لم تَنَلْ هذه المسألة عناية النحويين؛ إذ خلت كتبهم من تناولها، وإن ذكروها فإن ذلك يقتصر على هاءِ التأنيث، ويغفلون ميم الجمع، والمتحرك بحركة عارضة^(٣)، إلّا شُرَّاح الشافعية^(٤) الذين تابعوا ابن الحاجب فيما ذكر.

(١) الشافعية: ٦٣؛ وشرح الشافعية للرضي: ٢٧٦/٢. والرَّومُ هو: الإشارة إلى الحركة بصوت خفي.

والإشمام هو: ضمُّ الشفتين بعد تسكين الحرف الأخير. فالروم يدركه الأعمى والبصير، على حين أن الإشمام لا يدركه إلّا البصير. ينظر: التبصرة: ٧١٦/٢؛ والارتشاف: ٣٩٧/١؛ والحاربردي: ٤٥٦/١.

(٢) شرح الشافعية: ٢٧٦/٢، ٢٧٧. وينظر: النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية: ٢٤٥، ٢٤٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافعية: ١٩٨٨/٤؛ والارتشاف: ٣٩٧/١؛ والأشموني: ٢٠٩/٤.

(٤) ينظر: ركن الدين: ٨٢٦/٢؛ واليزدي: ٢٧٠، ٢٧١؛ والنيسابوري: ٢٠١؛ والحاربردي: ٤٥٧/١؛

وقرء سنان: ٣٢٧؛ ومجموعة الشافعية: ١٦٩/١؛ ١٢٢/٢.

- ٣ على حين أنَّ كتب القراءات^(١) تناولتها بتفصيل جيد، وذكرت أنه يمتنع الروم والإشمام في خمسة مواضع باتفاق الأئمة، وقد شدَّ مكِّي^(٢) في إجازة الروم والإشمام في ميم الجمع؛ إذ قاس ذلك على هاء الضمير، وهو قياسٌ غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف ميم الجمع^(٣).
- ولعلَّ ابن الحاجب حين قال (والأكثر) نظر إلى أمرين:
- ٦ الأول: مذهب مكِّي في جواز الروم والإشمام في ميم الجمع.
- الثاني: التفصيل في أحكام ميم الجمع؛ إذ إنه يجوز الروم والإشمام فيمن وصل الميم بالواو إن لم يحسن ذلك، وقد ردَّه الرضوي.
- ٩ ومع هذا، فلا عذر لابن الحاجب في هاء التأنيث، والحركة العارضة، إن صحَّ التعليل السابق في ميم الجمع.

(١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ١٢٢/٢؛ والتيسير في القراءات السبع: ٥٤؛ وتحبير التيسير: ٧٦. والمواضع الخمسة هي: ١- ما كان ساكنًا في الوصل نحو: لم يلد. ٢- ما كان في الوصل متحركًا بالفتح غير منون، ولم تكن حركته منقولة نحو: لا ريب. ٣- هاء التأنيث نحو: الحنة. ٤- ميم الجمع. ٥- المتحرك بحركة عارضة.

(٢) ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١٢٧/١.

المسألة الرابعة:

٣ قال ابن الحاجب في الإعلال: «وتقلب الواو عيناً أو لاماً أو غيرهما ياءً إذا اجتمعت مع ياءٍ وسكن السابق، وتُدْغَمُ ويكسر ما قبلها إن كان ضَمَّةً وصِيَمَ وقيَمَ شاذٌّ»^(١).

٦ يقول الرضي: «قوله (وصيَمَ وقيَمَ شاذ) يعني أن حقَّ الواو إذا جامعت الياء، وأولاهما ساكنة قلبها ياء، وههنا اجتمعت الواوان وأولاهما ساكنة فقلبنا ياءين، فلذا شذَّ؛ والأولى أن يذكر شذوذ مثله بعد ذكر فصل دُلِّيٍّ ومَرَضِيٍّ، وذلك لأن الواو المشددة - وإن قربت من الحرف الصحيح - لكنها تقلب ياءً إذا وقعت في الجمع طرفاً؛ لثقل الجمع، وكون الطرف محل التخفيف، فهي في قُومٍ وصُومٍ لم تقع طرفاً، ومع ذلك قلبت ياء، فهو شاذ، ووجه القلب فيه - مع ذلك - قربه من الطرف في الجمع، ويحيى بعد أن القلب في مثله قياسي»^(٢).

١٢ أجاز جمهور الصرفيين^(٣) القلب في (صُومٍ) و(قُومٍ) إلى (صِيَمٍ) و(قِيَمٍ) مع أن هذا القلب يُعَدُّ ضعيفاً، لكن تَلَمَّسُوا له عِلَّةٌ للقلب فقالوا: إنَّ الواو إذا وقعت طرفاً بعد ضَمَّةٍ فإنها تقلب إلى ياء، بعد قلب الضمة إلى كسرة، كما في عُتَيٍّ وَجُثَيٍّ، وهنا لم تقع طرفاً لكنها مجاورة للطرف، والشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة^(٤)، ولهذا رأى الرضي أن تذكر في فصل قلب الواو ياء في الطرف أي بعد قول ابن الحاجب: «وتقلب الواو طرفاً بعد ضَمَّةٍ في كل متمكن ياءً فتقلب الضمة كسرة»^(٥)؛ وقول الرضي: «ويحيى بعد أن القلب في مثله قياسي»

(١) الشافية: ١٠٢؛ وشرح الشافية للرضي: ١٣٩/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٤٣/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٢/٤؛ والمقتضب: ١٢٨/١؛ والمنصف: ١/٢؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٩٣/١٠.

(٤) ينظر: المنصف: ٢/٢؛ والخصائص: ٢١٨/٣.

(٥) الشافية: ١٠٥.

إشارة إلى القلب في نحو: عَتِيَ وَجُتِيَ. والقلب في هذا قياسي عند جمهور
الصرفيين^(١)؛ يقول سيبويه: «وقالوا: عَتِيَ وَمَعَزِيَ، شبهوها حيث كان قبلها حرف
مضموم، ولم يكن بينهما إلا حرف ساكن بأذل، فالوجه في هذا الواو، والأخرى
عربية كثيرة»^(٢). وهو يريد أن يلحق صِيمًا وَقِيمًا بها، فيكون القلب فيهما قياسيًا،
وليس شاذًا كما ذكر ابن الحاجب، بدليل أن الرضي ذكر في موضع آخر أن القلب
في صِيم ليس شاذًا، وإنما هو مطرّد يقول: «وكذا ذكرنا أن نحو صِيم مطرّد وإن
كان ضعيفًا»^(٣).

٣

٦

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨٤/٤؛ والمقتضب: ١٨٩؛ والمنصف: ١٢٣/٢؛ والتبصرة: ٨٢٧/٢؛ وشرح
المفصل لابن يعيش: ١١٠/١٠.
(٢) الكتاب: ٣٨٤/٤.
(٣) شرح الشافية: ٢١٠/٣.

المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «ويجوز الحذف في نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وكَيِّنُونَةٍ وقِيلُولَةٍ»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله (ويجوز الحذف في نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ وكَيِّنُونَةٍ وقِيلُولَةٍ) فيه نظر؛ وذلك لأن الحذف جائز في نحو سَيِّدٍ ومَيِّتٍ، واجب في نحو كَيِّنُونَةٍ، إلّا في ضرورة الشعر، قال:

٦

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمْنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيِّنُونَةً»^(٢).

أجمع الصرفيون^(٣) على أن الحذف في كَيِّنُونَةٍ وقِيلُولَةٍ ونحوهما واجب؛ لأن الكلمة طالت فكانت بالحذف أجدر؛ يقول سيبويه: «وأما قولهم: مَيِّتٌ وَهَيِّنٌ وَلَيِّنٌ فَإِنَّهُمْ يَحذفون العين كما يحذفون الهمزة من هَائِرٍ؛ لاستئصالهم الياءات، كذلك حذفوها في كَيِّنُونَةٍ وقِيدُودَةٍ وصيرورة لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل، ألزموهن الحذف إذا كثر عددُهنَّ وبلغن الغاية في العدد»^(٤).

٩

١٢

ولهذا فإن ما ذكره ابن الحاجب من كون الحذف جائزاً يعدّ مخالفاً للإجماع، وقد ذكر ابن الحاجب في شرحه على الشافعية أن الحذف في كَيِّنُونَةٍ أكثر من سيد ومَيِّتٍ^(٥). وقد اعترض على ابن الحاجب كثير من شُرّاح الشافعية^(٦).

١٥

(١) الشافعية: ١٠٣؛ وشرح الشافعية للرضي: ١٤٤/٣. ومعنى كَيِّنُونَةٍ: هو مصدر من كان، مثل الكون.

والقيلولة: نومة نصف النهار. ينظر: اللسان: ٣٦٨/١٣؛ ٥٧٧/١١.

(٢) شرح الشافعية: ١٥٢/٣. والبيت من الرجز، ولم يعرف قائله، وأنشده النهشلي، وينظر: المنصف:

١٥/٢؛ وسفر السعادة: ٥٧٩/٢؛ والممتع: ٥٠٥/٢؛ وأسند ابن عصفور إلى المُبرِّد في الرواية. ولم

أجده في كتب المُبرِّد؛ وشرح شواهد الشافعية: ٣٩٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٥/٤؛ والمقتضب: ١٢٥/١؛ والأصول: ٢٦٢/٣؛ والمنصف: ٩/٢، ١٠؛ وشرح

المُفَصَّل لابن يعيش: ٧٠/١٠.

(٤) الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٥) ينظر: شرح الشافعية: ١٥٢.

(٦) ينظر: بغية الطالب: ٢١٥؛ وركن الدين: ١٢٣٩/٢؛ والجاردي: ٨٠٢/٢، ٨٠٣؛ واليزدي: ٥٠٦/٢.

فإن قيل: وما الذي يدلّ على أنّ كَيِّنونة وقَيِّدودة قد حذف منهما الياء؟.

فأجاب عن هذا ابن عصفور بقوله: «الذي يدلّ على ذلك شيئان: أحدهما
أنهما من ذوات الواو، فلولا أنّ الأصل ذلك لقليل (قَوْدُودَة، وَكَوْنُونَة) إذ لا موجب
لقلب الواو ياء. والآخر أنّه ليس في كلام العرب فَعْلُولَة»^(١) وفي إثبات وزنها وأصلها
خلاف يطول، يغني عن إعادته ما فُصِّل في كثير من كتب الصرفيين^(٢).

٣

(١) الممتع: ٥٠٣/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف: ٧٩٦-٨٠١؛ والممتع: ٥٠٢/٢-٥٠٥. ويتردد وزنها بين: فَعْلُولَة وفَعْلُولَة وفيعلول.

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف زائدة نحو كِسَاءٍ ورداء بخلاف رايٍ وثايٍ، ويُعتدُّ بتاء التأنيث قياساً نحو شَقَاوَةٍ وَسِقَايَةٍ، ونحو صَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ وعبَاءَةٍ شاذٍّ»^(١).

يقول الرضي: «قوله (ونحو عِظَاءَةٍ وَصَلَاةٍ وعبَاءَةٍ شاذٍّ) قد ذكرنا ما يُخرجها عن الشذوذ، ولو اتفق غير هذه الثلاثة في مثل حالها من غير المصادر المزيد فيها لحاز فيه أيضاً الوجهان قياساً، والهمزة في نحو علباء وحرباء من الملحقات أصلها الألف المنقلبة عن الياء الزائدة للإلحاق؛ بدليل تأنيثهم لمثلها كدِرْحَايَةٍ ودِعْكَايَةٍ والتاء لازمة كما في خَزَايَةٍ، فلذا لم تقلب الياء، بخلاف حرباء»^(٢).

يرى ابن الحاجب أن نحو: صَلَاةٍ وَعِظَاءَةٍ وعبَاءَةٍ خارجة عن القياس، الذي هو قلب الواو والياء همزة إذا تطرفت بعد ألف زائدة، وهنا لم تطرف؛ لأنه يُعتدُّ بتاء التأنيث في الكلمة، مما أخرجها عن كون الواو والياء متطرفتين؛ ولم يفرّق ابن الحاجب هنا بين كونها لازمة وغير لازمة؛ كما فعل الرضي^(٣)، وجمهور الصرفيين^(٤) وعلى

(١) الشافية: ١٠٦؛ وشرح الشافية للرضي: ١٧٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٧٧/٣.

(٣) شرح الشافية: ١٧٤/٣. وفيه: «فإن كانت التاء غير لازمة -وهي التاء الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات- كسِقَاءَةٍ وَغَزَاءَةٍ لقولهم: سِقَاءٌ وَغَزَاءٌ، وتاء الوحدة القياسية نحو اسْتِقَاءَةٍ واصْطِفَاءَةٍ، أو ألف المثني غير اللازمة نحو كِسَاءَانٍ وَرِدَاءَانٍ، قلبتا؛ لكونهما كالمتطرفتين، وإنما جاز عِظَاءَةٍ وَعِظَاءَةٍ وعبَاءَةٍ وعباية وصلواة وصلاية بالهمز، والياء -وإن كانت التاء فيها أيضاً للوحدة كما في استقاء واصطفاء- لكون تاء الوحدة في المصدر قياسية كثيرة؛ فعروضها ظاهر، بخلاف اسم العين، فإن ما يكون الفرق بين مفردة وجنسه بالتاء منه سماعي قليل: من المخلوقات كان أو من غيرها كثرة وتفاحة وسفينة ولينة، فجاز الهمزة في الأسماء الثلاثة نظراً إلى عدم لزوم التاء....»

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٨٧/٤؛ والمقتضب: ١٨٩/١؛ والأصول: ٢٩٩/٣؛ والمنصف: ١٢٨/٢-١٣١؛ وسر الصناعة: ٩٣/١؛ والمفصل: ٣٨٩؛ وشرح المفصل: ١٠٨/١٠؛ والمنتع: ٥٤٧/٢؛ وشرح الكافية الشافية: ٢٠٨٢/٤.

- رأسهم الخليل وسيبويه، فيقول سيبويه: «وسألته [يقصد الخليل] عن قولهم: صَلَاةٌ، وَعِبَاءَةٌ، وَعِظَاءَةٌ؟ فقال: إنما جاءوا بالواحد على قولهم: صَلَاةٌ وَعِظَاءٌ وَعِبَاءٌ، كما قالوا: مَسْنِيَّةٌ وَمَرْضِيَّةٌ حيث جاءتا على مَرْضِيٍّ وَمَسْنِيٍّ، وإنما ألحقت الهاء آخرًا حرفًا تُعْرَى منها ويلزمه الإعراب، فلم تَقْوِ قُوَّةَ ما الهاء فيه على أن لا تفارقه، وأما من قال صَلَايَةً وَعِبَايَةً فإنه لم يَجِئ بالواحد على الصَّلَاةِ والعِبَاءِ، كما أنه إذا قال خُصِيَّانَ لم يُشْه على الواحد المستعمل في الكلام، ولو أراد ذلك لقال خُصِيَّتَانِ»^(١).
- وسار على هذا جمهور الصرفيين^(٢)، ولم يكن لهم إلا تناول هذا بالشرح والتعليل. وقد حاول ابن جنِّي في كتبه أن يقوِّي رأي الخليل ويُعضِّده، فقال: «إلا أن الخليل -رحمه الله- قد علَّل ذلك، فقال: إنَّهم إنما بنوا الواحد على الجمع، فلمَّا كانوا في الجمع يقولون: عِظَاءٌ، وعِبَاءٌ، وصَلَاةٌ، فيلزمهم إعلال الياء لوقوعها طرفًا، أدخلوا الهاء وقد انقلبت اللام همزة، فبقيت اللام معتلة بعد الهاء كما كانت معتلة قبلها.
- فإن قيل: أولست تعلم أن الواحد أقدم في الرتبة من الجمع، وأنَّ الجمع فرعٌ على الواحد، فكيف جاز للأصل -وهو عِظَاءَةٌ- أن يُنَى على الفرع وهو عِظَاءٌ؟ وهل هذا إلا كما عابه أصحابك على الفَرَّاء من قوله: إن الفعل الماضي إنما بني على الفتح لأنه حُمِلَ على ألفِ التثنية، فقيل: ضرب لقولهم (ضربًا) فمن أين جاز للخليل أن يحمل الواحد على الجمع، ولم يحز للفَرَّاء أن يحمل الواحد على التثنية؟ فالجواب: أنَّ الانفصال من هذه الزيادة يكون من وجهين:
- أحدهما: أن بين الواحد والجمع من المضارعة ما ليس بين الواحد والتثنية والوجه الآخر الذي جوِّز للخليل حمل الواحد على الجماعة هو أنه وإن كان قد

(١) الكتاب: ٣٨٧/٤.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٧٠/٦، ٢٧١. وفيه: «لو كانت تأنيث عِبَاءٍ وصلَاةٍ لقليل: عِبَاءَةٌ وصلَاةٌ، ولكنَّها جاءت على غير المذكور المستعمل»؛ والتعليق: ٩٢/٥، وفيه: «قال أبو علي: (عِظَاءَةٌ) لم يصحَّ اللام فيها؛ لأنه بني على التذكير فدخلت تاء التأنيث عليه، وقد لزم الإعلال وقلب اللام همزة»؛ وسر الصناعة: ٩٤/١-٩٦.



٣ حمل الواحد على الجمع نحو عطاء وعطاء فقد عدل هذا الأمر الذي في ظاهره بعض التناقض، بأن حمل لفظ (العطاء) -وهي مؤنثة- على لفظ (العطاء) -وهو مذكر- فهذا يُعادل به حمل الواحد على الجماعة، ثم ينضاف إليه ما ذكرنا من مضارعة الواحد للجماعة وبعد، فليس (العطاء) في الحقيقة جمعاً، وإنما هو واحد وقع على الجمع، بمنزلة تمر وبُسر ودجاج وحمام، وهذا واضح^(١). وهم بذلك يجعلون التطرف حقيقياً وحكمياً، والحكمي: هو هذا.

٦ وبعد، فإن ابن الحاجب ينفرد بين الصرفيين المتقدمين في جعل هذا الإعلال شاذاً، على حين عدّه جمهور الصرفيين قياساً^(٢)، ومنهم الرضيّ.

٩ كما أنه انفرد أيضاً بجعل القلب من الواو والياء إلى الهمزة، على حين جعله الجمهور إلى الألف ثم إلى الهمزة، ولعلّ ابن الحاجب تحوّل في ذلك كما هي عادة النحاة في التحوّل لمثل هذه الأمور.

(١) سر الصناعة: ٩٤/١، ٩٥، ٩٦؛ وينظر: المنصف: ١٢٨/٢-١٣١.

(٢) ينظر: بغية الطالب: ٢١٩؛ والجاردي: ٨٢٥/٢.





المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في إدغام اللام: «واللام المعرفة تُدغمُ وجوباً في مثلها وفي ثلاثة عشر حرفاً، وغير المعرفة لازمٌ في نحو ﴿بَلْ رَانَ﴾ وجائزٌ في البواقي»^(١).

يقول الرضي: «وإذا كانت اللام الساكنة غير المعرفة نحو لام هل وبلى وقل فهي في إدغامها في الحروف المذكورة على أقسام:

أحدها: أن يكون الإدغام أحسن من الإظهار، وذلك مع الراء لقرب مخرجيهما، ولك أن لا تدغم نحو هل رأيت، ففي قول المُصنّف «لازم في نحو ﴿بَلْ رَانَ﴾ نظر؛ بلى لزم ذلك في لام هل وبلى وقل خاصة مع الراء في القرآن، والقرآن أثرٌ يتبع»^(٢).

يقول سيبويه: «فإذا كانت غير لام المعرفة نحو لام هل وبلى فإن الإدغام في بعضها أحسن وذلك قولك: هرأيت؛ لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها فصارعت الحرفين اللذين يكونان من مُخرَج واحد؛ إذ كانت اللام ليس حرفاً أشبه بها منها ولا أقرب، كما أن الطاء ليس حرف أقرب إليها ولا أشبه بها من الدال، وإن لم تدغم فقلت: هل رأيت فهي لغة لأهل الحجاز وهي عريضة جائزة»^(٣). وقد سار الصرفيون^(٤) على هذا، فأجازوا الإدغام مع الراء، ولم يجعلوه واجباً كما فعل ابن الحاجب، الذي قد خالف جمهور الصرفيين، ولم يخالف في ذلك غيره، مع أنه في الإيضاح قال: «وإن كانت غيرها فأمر منقسم إلى متأكد وحسن، فالمتأكد

(١) الشافية: ١٢٧؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٧٩/٣. والآية رقم ١٤ من سورة المطففين.

(٢) شرح الشافية: ٢٧٩/٣.

(٣) الكتاب: ٤٥٧/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢١٣/١؛ والتبصرة: ٩٥٨/٢؛ والمفصل: ٣٩٩؛ وشرحه لابن يعيش: ١٤١/١٠؛

والممتع: ٦٩٢/٢، والتسهيل: ٣٢٣؛ والمساعد: ٢٧٢/٤؛ وبغية الطالب: ٢٥٩؛ وشرح الشافية لركن

الدين: ١٤٠٩/٢؛ وشرح الشافية لليزدي: ٥٨٨/٢، وذكريا الأنصاري: ٢٤٨/٢.





إدغامها في الراء في مثل: هل رأيت^(١) وهو يوحى بأنه يحيز ذلك، بخلاف الشافية.

- ٣ وابن الباذش في الإقناع يقول: «وأما لام بل فأجمعوا على إدغامها عند الراء»^(٢) مع أنه أورد أن حفصاً قد رَوَى الإظهار في قوله تعالى: ﴿بَلْ رَانَ﴾، وليس الإجماع الذي ذكره صحيحاً لا عند الصرفيين ولا عند القراء؛ فقد ورد عن حفص الإظهار، كما ورد عن قالون عن نافع^(٣).
- ٦

(١) الإيضاح: ٥٠٤/٢.

(٢) ٢٤٣/١، وينظر: ٨٠٦/٢.

(٣) ينظر: المبسوط: ٤٠٣؛ والإتحاف: ٤٣٥.





المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في إدغام تاء الافتعال: «وتدغم التاء فيها وجوباً على

الوجهين نحو: أثَّار وأثَّار»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (وتدغم التاء فيها وجوباً) فيه نظر؛ لأن سيويوه ذكر أنه

يقال: مُثَرَّدٌ، مُثَرَّدٌ، ونحوه»^(٢). ٣

يقول سيويوه: «وإذا كانت هذه الحروف المتقاربة في حرف واحد، ولم يكن

الحرفان منفصلين ازدادا ثقلاً واعتلالاً، كما كان المثالان؛ إذ لم يكونا منفصلين

أثقل؛ لأن الحرف لا يفارقه ما يستقلون فمن ذلك قولهم في مُثَرَّدٌ: مُثَرَّدٌ؛ لأنهما

متقاربان مهموسان، والبيان حَسَنٌ، وبعضهم يقول: مُثَرَّدٌ، وهي عريضة جيدة،

والقياس: مُثَرَّدٌ؛ لأن أصل الإدغام أن يُدغم الأول في الآخر»^(٣). ٩

وواضح أن سيويوه يحيز الإدغام والإظهار، وأن في الإدغام لغتين: الأولى وهي

القياس: بإدغام الأولى في الثانية فيقال: مُثَرَّدٌ، والثانية وهي خلاف القياس في الإدغام

إدغام الثانية في الأولى فيقال: مُثَرَّدٌ لأنهم كرهوا أن يدغموا الأصلي في الزائد»^(٤). ١٢

ولم يخالف في هذا إلا الزمخشري^(٥) وتبعه ابن الحاجب وابن يعيش^(٦) في إطلاق

وجوب الإدغام، وعدم جواز الإظهار، مع العلم أن سيويوه^(٧) جعل الإظهار حَسَنًا. ١٥

وقد اعترض على ابن الحاجب بعض شراح الشافية^(٨).

(١) الشافية: ١٢٨؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٨٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٨٨/٣.

(٣) الكتاب: ٤٦٧/٤.

(٤) ينظر: الأصول: ٢٧١/٣؛ والنكت: ١٢٦٥/٢؛ والأشمونى: ٣٣٢/٤.

(٥) ينظر: المُفَصَّل: ٤٠٣.

(٦) ينظر: شَرْح المُفَصَّل: ١٥٠/١٠.

(٧) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٥٩٥/٢؛ وزكريا الأنصاري: ٢٥١/٢.





ملحق في الاعتراض في الأحكام:

وثمة مسائلُ أُخر يفاد منها في هذا المبحث وهي:

- ٣ ١- المسألة الثانية عشرة في مبحث العبارة، وذلك أن ابن الحاجب أطلق في موضع التقييد، ولها جانبٌ يتعلق بالأحكام، وهو الإطلاق في حكم وجوب الضمّ في ميم الجمع، وليس هذا الحكم على إطلاقه، بل في ذلك تفصيل^(١).
- ٦ ٢- المسألة الثانية عشرة في مبحث السماع، ولها جانبٌ آخر يتعلق بالحكم هنا، وذلك أن ابن الحاجب ذكر أنه يجوز كسر فاء (حيي) المبني للفاعل إذا أدغم، ولم يدلّ السماع على جواز ذلك، فهو حكمٌ ليس له ما يعضّده^(٢).
- ٩ ٣- المسألة الخامسة عشرة في مبحث الاعتراض بالرأي النحوي، ولها جانب يتعلق بالأحكام، وذلك أن ابن الحاجب وغيره يرون أن حكم الكلمة التي يجتمع في أولها ثلاث لامات يجب حذف إحداهما، وقد خالف في هذا الرضيّ، حتى لا يلتبس المعروف بالمنكر^(٣).

١٢

(١) ينظر ص ١١٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ١٩٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر ص ٢٧٧ من هذا البحث.



الفصل الرابع:

الاعتراضات في الأمور الإجرائية والتحليل والتمثيل

- الاعتراض في الأمور الإجرائية
- الاعتراض في التحليل
- الاعتراض في التمثيل



المبحث الأول:

المعتراض في الأمور الإجرائية





مقدمة في الأمور الإجرائية

الجرى: هو المرّ السريع، ويقال: «جَرَى الماءُ والدمُ ونحوه جَرِيًّا وَجَرِيَّةً وَجَرِيَانًا، وَإِنَّهُ لَحَسَنُ الْجَرِيَّةِ، وَأَجْرَاهُ هُوَ وَأَجْرِيَّتُهُ أَنَا»^(١).

واستعمل بعد ذلك لمعانٍ مختلفة^(٢) ومنها:

أ- الدلالة على الأصل، كقولهم: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي أصل له.

ب- الدلالة على الموازنة في الحركات والسكنات، كقولهم: اسم الفاعل جارٍ على المضارع، أي يوازيه في الحركات والسكنات.

ج- الدلالة على الاعتماد على شيء، كقولهم: الصفة جارية على شيء، أي ذلك الشيء صاحبها إما مبتدأ لها أو موصولة أو موصوفة.

د- الدلالة على أخذ شيء لحكم آخر خاص به، وهو الذي يعني هذا المبحث.

هـ- بيان مراحل تصريف الكلمة، وتنقلاتها الصرفية المفترضة.

وتتعدد أمثلة هذا المعنى، ومنها:

١- إجراء اللازم مجرى غير اللازم، كقول الشاعر^(٣):

★ الحمد لله العليّ الأجلل ★

فظهر تضعيف الأجلل؛ لأنهم عاملوا حركة المثل الثاني معاملة الحركة غير اللازمة للكلمة^(٤).

(١) اللسان: ١٤٠/١٤؛ وينظر: تاج العروس: ٢٨٠/١٩، ٢٨١.

(٢) ينظر: الكليات: ٣٥٤.

(٣) هو أبو النجم العجليّ، وهو من شواهد الخصائص: ٨٧/٣؛ والتصريح: ٤٠٣/٢؛ وأوضح المسالك:

٤١٢/٤.

(٤) ينظر: الخصائص: ٨٧/٣؛ ١٦١/١.





- ٢- إجراء غير اللازم مجرى اللازم^(١)، وذلك نحو إدغامهم في: ضربك وجعلك، مع أن حركة المثل الثاني غير لازمة، فأجروها مجرى اللازمة.
- ٣- إجراء المتعدي مجرى غير المتعدي^(٢): إذا كان المفعول ليس مقصوداً لذاته، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿وتركهم في ظلمات لا يبصرون﴾^(٣).
- ٤- إجراء غير المتعدي مجرى المتعدي^(٢): وهو طريقة الحذف والإيصال والتضمين.
- ٥- إجراء الأصلي مجرى الزائد^(٢): كقولهم في النسب إلى تحية: تحوي، فأجريت مجرى غنوي، أي عوملت الياء الأصلية معاملة الزائد؛ لأن وزن تحية: تفعلة بخلاف غنية التي هي: فعيلة.
- ٦- إجراء الزائد مجرى الأصلي^(٢): وذلك كقولهم: تمسكن وتمدرع، فعاملوا الميم معاملة الأصلي وهي زائدة.
- ٧- إجراء الوصل مجرى الوقف^(٢)، كقراءة نافع ﴿محيي﴾^(٤) بإسكان الياء، وقولهم: ثلاثهيرة^(٥).
- ٨- إجراء الصفة مجرى الاسم، وذلك نحو إجراء الدنيا والعليا مجرى الأسماء فأعلت^(٦).
- ٩- إجراء المتصل مجرى المنفصل: وذلك نحو قولهم: اقتتل القوم^(٧)؛ إذ التقى مثلاًن فعوملاً معاملة المنفصل ولهذا لم يُدغما.

(١) ينظر: الخصائص: ٨٧/٣.

(٢) ينظر: الكليات: ٤٨.

(٣) الآية: ١٧ من سورة البقرة.

(٤) الآية: ١٦٢ من سورة الأنعام.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٢٩٣/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٧٨/٣، ١٧٩.

(٧) ينظر: الخصائص: ٩٣/٣.





- ١٠- إجراء المنفصل مجرى المتصل، نحو قولهم: هاللة ذا أجري مجرى دابة وشابة^(١).
- ٣ ١١- إجراء الصحيح مجرى المعتل، كإجرائهم بناء إيتع مجرى اسود في عدم الإعلال^(٢).
- ١٢- إجراء المعتل مجرى الصحيح، كقول ابن قيس الرقيات:
- ٦ لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهن مطلب^(٣)
- فأجرى الغواني مجرى الضوارب فأعربه.
- ١٣- إجراء الحركة مجرى حرف اللين، وذلك أنهم أجروا ندى - وهو فعل - مجرى فعال، فصار لذلك في الجمع على أندية^(٤).
- ٩ ١٤- إجراء الوسط مجرى الطرف في الإعلال، كإجرائهم الواو في صوم مجرى الواقعة طرفاً فقلب إلى ياء^(٥).
- ١٢ ومما يجدر ذكره أنّ هذه الأمثلة ليست بهذا التقسيم اتفاق جميع النحويين والصرفيين، بل إن بعضهم يعترض على بعض الأمور الإجرائية، ومن ثمّ ظهرت بعض الاعتراضات في هذا الجانب، ووجد بعض الخلاف.
- ١٥ وثمة غير ما ذكر من الأمور الإجرائية كثير^(٦)، وإنما هذه أمثلة أتت بها من الأمور الكلية لا من الجزئيات.

(١) ينظر: الخصائص: ٩٤/٣.

(٢) ينظر: الشافية: ١٣٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٠٣/٣.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢٦٢/١، ٣٤٧/٢؛ والبيت من شواهد سيويه: ٣١٣/٣؛ والمقتضب: ١٤٢/١،

٣٥٤/٣؛ والمنصف: ٦٧/١، ٨١.

(٤) ينظر: الخصائص: ٥٣/٣.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٤٣/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، ١٠٨، ١٧٥، ٢٥٣، ٣١٤.





المسألة الأولى:

- ٣ قال ابن الحاجب في الجمع: «ونحو بَطَلٍ على أبطالٍ وحِسَانٍ وإخوان وذكُراَن ونُصْف»^(١).
- ٦ يقول الرضي: «وما كان للمصنف أن يعدّ الثلاثة في الصفات؛ لأنها إنما كسّرت عليها لاستعمالها كالأسماء من دون الموصوف، وفَعَلَ بفتح العين أقلّ في الصفات من فَعَلَ بسكونها»^(٢).
- ٩ الكلمات التي اعترض الرضيّ عليها في حقيقتها صفات لا أسماء، إلّا أنها تلحق بالأسماء؛ من حيث إنه يكثر استعمالها من غير موصوف^(٣).
- وقد أثبت الجوهريّ أن النصف صفة بقوله: «وتصغيرها نُصيف بلا هاء؛ لأنها صفة»^(٤). وقد عدّها جميعاً الجاربرديّ في الصفات^(٥).
- ١٢ ولم يكن من الحَسَن أن يذكُر ابنُ الحاجب هذه الكلمات في الأسماء؛ ولا أظنّ ذلك مراد الرضيّ، وإنما مراده أن يشير إلى إجراء الصفة مجرى الاسم.
- ومعلوم أن تكسير الصفة ضعيف، وكلّما خلصت في الوصف ضعف تكسيرها؛ لأنها تجري مجرى الفعل. والقياس على هذا جمعها بالواو والنون^(٦).
- ١٥ ولعلّ مما يتعذر لابن الحاجب أن يكتب في مقدمة لا تحتمل الشرح والتطويل.

(١) الشافية: ٤٧؛ وشرح الشافية للرضيّ: ١١٩/٢. والنصف: المرأة بين الحدثة والمسنّة. الصحاح: ١٤٣٢/٤.

(٢) شرح الشافية: ١١٩/٣.

(٣) ينظر: الكليات: ٥٤٤.

(٤) الصحاح: ١٤٣٢/٤.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٣٥٦/١.

(٦) ينظر: شرح السيرافي للكتاب: ٢٨٦/٤؛ والتعليق: ١١٢/٤، وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٢٤/٥.





المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: «فإن لم يكن مدّة حُرْكَ، نحو اذهب

أذهب، ولم أَبْلِه وألم الله واخشَوْا الله واخشَى الله»^(١).

وقال في الوقف: «وإبدال تاء التانيث الاسميّة هاءً في نحو رَحْمَةٍ على الأكثر،

وتشبيه تاء هيهات به قليل، وفي الضاربات ضعيف، وعِرْقَاتٌ إن فُتِحَتْ تَأْوُهُ في

النصب فبالهاء، وإلا فبالتاء، وأما ثلاثة اربعة فيمن حَرَّكَ فَلأنّه نقل حركة همزة القطع

لما وَصَلَ، بخلاف أَلَمْ الله فَإِنَّهُ لما وَصَلَ التقى ساكنان»^(٢).

يقول الرضيّ معترضاً على النص الثاني: «قال [يعني ابن الحاجب]: وأما (ألم

الله) فلا يجوز أن يكون فتحة الميم فيه منقولة إليها من همزة أل كما في ثَلْثَهْرُبَعَة

لأن هذه الكلمات - أعني أسماء حروف التهجي - عند المصنف ليس موقوفاً عليها،

بخلاف ثَلْثَهْرُبَعَة؛ فإن ثلاثة موصولة مُجرّاة مُجرى الموقوف عليها بسبب قلب التاء

هاء، فإذا لم يكن أَلَمْ موقوفاً عليه ولا موصولاً مجرى مجراه، بل كان موصولاً بالله،

فلا بُدَّ من سقوط أَلَمْ في الدرج، والهمزة إذا سقطت في الدرج سقطت مع

حركاتها، ولا ينقل حركاتها إلى ما قبلها إلا على الشذوذ فإذا سقطت همزة

الوصل مع حركاتها التقى ساكنان: ميم أَلَمْ، ولام الله، فحرّك الميم بالفتح للساكنين،

وإنما فتحت إبقاءً على تفخيم الله تعالى، وفراراً من الكسرة بعد الياء والكسرة كما

مرّ في بابهِ^(٣)، وهذا من المصنف عجيب؛ وذلك لأن أَلَمْ كلمات معدودة كواحد

اثنان ثلاثة ولا فرق بينهما، وقد ثبت رعاية حكم الوقف في كل واحدة من كلمات

ألفاظ العدد، بدليل قلب تائها هاء وإثبات همزة الوصل في اثنان؛ وذلك لعدم

الاتصال المعنوي بين الكلمات، وإن اتصلت لفظاً، فهلاً كان نحو أَلَمْ أيضاً هكذا؟

ولو كان في أسماء حروف التهجي همزات الوصل في الأوائل وتاء التانيث في

(١) الشافية: ٥٧؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣١/٢؛ و«ألم الله» الآية الأولى والثانية من سورة آل عمران.

(٢) الشافية: ٦٣، ٦٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٨٨/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٣٦/٢.





الأواخر، لثبتت تلك وانقلبت هذه وجوباً كما في ألفاظ العدد، وكذلك إذا عُدَّت نحو رجل امرأة ناقة بغلة، فإنك تثبت همزة الوصل، وتقلب التاء هاء، وهما من دلائل كون كل كلمة كالموقوف عليه، لكن قلب التاء هاء لازم، وحذف همزة الوصل مع نقل حركتها إلى ما قبلها مختار، كما مرّ في التقاء الساكنين، فلما ثبت أن كل كلمة من أسماء حروف الهجاء في حكم الموقوف عليه قلنا: ثبت همزة الوصل في الله إذ هو في حكم المبتدأ به، ثم لما وصلها لفظاً بميم نقل حركتها إلى الساكن كما نقل حركة همزة القطع في ثلاثة أربعة^(١).

تعددت أوجه الخلاف في (ألم الله)، وهي على وجهين:

الأول: الخلاف في حركة الميم:

اختلف النحاة في حركة ميم (ألم الله) على ثلاثة آراء:

الأول: فتح الميم، وهو رأي الجمهور، وبه قرأ أكثر القراء؛ وإليه ذهب سيبويه، وقال الزجاج: «وفتح الميم إجماع»^(٢)، ولم يشذ من النحويين غير الأنخفش^(٣).

الثاني: كسر الميم، ذكره أبو الحسن الأنخفش قياساً لا سماعاً، وهذا بناءً على أن الحركة للساكنين وليست للنقل؛ وقد رد رأي الأنخفش هذا، إذ يؤدي إلى توالي الأمثال، حيث الكسرة تكون بعد ياء قبلها كسرة، وكسر الميم يؤدي إلى ترقيق لفظ الجلالة في موضع كثر استعماله مفخماً. وقال الزجاج: «الذي حكاه الأنخفش من كسر الميم خطأ لا يجوز، ولا تقوله العرب لثقله»^(٤).

(١) شرح الشافية: ٢٩٣/٢، ٢٩٤.

(٢) معاني القرآن المنسوب للزجاج: ٣٧٣/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٥٣/٤، ١٥٤؛ ومعاني القرآن للفراء: ٩/١؛ ومعاني القرآن للزجاج: ٣٧٣/١؛ والأصول: ٣٦٩/٢؛ وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٣/١، ٣٥٤؛ والمحتسب: ٢٤٠/١؛ وإملاء ما من به الرحمن: ١٢٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٩، وغيرها.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ٣٧٣/١؛ وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٣/١؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٣٧/٢، وفيه: «وبه قرأ عمرو بن عبيد».





الثالث: سكون الميم، وقطع همزة الله. وهذه قراءة رويت عن أبي جعفر
الرؤاسي، وعاصم بن أبي النجود، قال الزجاج: «والمضبوط عن عاصم في رواية أبي
بكر بن عيَّاش وأبي عمرو فتح الميم»^(١)؛ وقد بنوا ذلك على أنَّ الهمزة في (الله)
همزة قطع، وإنما حُذفت لكثرة الاستعمال، قال العكبري: «وهذا يصحُّ على قول من
جعل أداة التعريف (أل)»^(٢)، وهذا بعيد؛ إذ الألف واللام على الأرجح من الكلمة
نفسها، وهو لفظٌ متقدِّمٌ على كل لفظ وعبارة، ويشهد بصحة ذلك قوله تعالى:
﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾^(٣).

الثاني: الخلاف في علة فتح الميم:

٩ اختلف في العلة التي من أجلها حركت الميم بالفتحة، على رأيين:
الأول: حُرِكت الميم بالفتحة لالتقاء الساكنين، وإليه ذهب أكثر البصريين^(٤)،
وهو ما أيده ابن الحاجب.
١٢ الثاني: طرحت الفتحة على الميم نقلاً من الهمزة بعدها، وبه قال الكوفيون^(٥)،
وأيده الرضي.
وعلى هذا فالفتحة مجلوبة على الرأي الأول، ومنقولة على الثاني.
١٥ وعلى هذا بُني الخلاف بين ابن الحاجب والرضي؛ فابن الحاجب يرى أنَّ ثمة
فرقاً بين ثلاثه أربعة و(ألم الله)، إذ إن أسماء حروف التهجي عنده مبنية على

(١) معاني القرآن: ٣٧٣/١؛ وينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣٥٣/١، ٣٥٤.

(٢) إملاء ما من به الرحمن: ١٢٩.

(٣) نتائج الفكر: ٥٢، ٥١؛ وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٥٣/٤، ١٥٤؛ والأصول: ٣٦٩/٢، ٣٧٠؛ وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٣/١؛

والمسائل المنثورة: ٢٥٧؛ وإملاء ما من به الرحمن: ١٢٩؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٤/٩؛

وشرح الشافية الكافية: ٢٠٠٧/٤.

(٥) ينظر: معاني القرآن للقراء: ٩/١؛ ومعاني القرآن للزجاج: ٣٧٣/١؛ وإعراب القرآن للنحاس: ٣٥٣/١؛

والكشاف: ٤١٠/١، وقد أيد الزمخشري هنا ما ذهب إليه الكوفيون ودلَّ على ذلك.





السكون، وألفاظ الأعداد موقوف عليها.

أما الرضي فقد استدل على صحة الرأي الثاني بالنقل في: ثلاثة أربعة، فيقول:
«وذلك لأن ألم كلمات معدودة كواحد اثنان ثلاثة، لا فرق...»^(١) وهو استدلال
بمحل نزاع الخصم.

وقد وصف ابن جني الرأي الثاني بالفحش^(٢)، ويقول العكبري: «وهذا بعيد؛
لأن همزة الوصل لا حظ لها في الثبوت في الوصل حتى تلقى حركتها على
غيرها»^(٣).

ورأي ابن الحاجب - كما رواه الرضي، وفصله ابن الحاجب في شرحه
لمقدمته، والإيضاح - أن سكون الميم في (ألم) وما مائلها من حروف التهجّي بناء،
ولا يجري آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه، فيقول: «وإذا فقد مقتضى
الإعراب وجب البناء، إذ لا متوسط، وإذا كان كذلك وجب الحكم بالبناء، وإذا
وجب الحكم بالبناء ورأينا العرب أسكتها حكماً بصحة البناء على الساكن، وإن
كان قبله ساكن؛ لأنه حرف مدّ ولين، أو حرف لين، والذي يدل على ذلك أن بعض
العرب يكسرها، ولا وجه لكسرها إلا البناء فثبت أنها مبنية»^(٤).

والرضي لا يعارض كون أسماء حروف الهجاء مبنية؛ فسيويه يثبت ذلك في
قوله: «فأما قاف وياء وزاي وياء وواو، فإنما حكيت بها الحروف ولم ترد أن تلفظ
بالحروف كما حكيت بغاق صوت الغراب، وبَقَبْ وقع السيف، وبَطِيخ الضحك،
وبنيت كل واحد بناءً الأسماء. وقَبْ هو وقع السيف»^(٥)، والعكبري ينص على
كونها مبنية، فيقول: «والدليل على أنها أسماء أن كلاً منها يدل على معنى في نفسه،

(١) شرح الشافية: ٢٩٣/٢.

(٢) ينظر: المحتسب: ٢٤٠/١.

(٣) إملاء ما من به الرحمن: ١٢٩.

(٤) الإيضاح: ٣٥٦/٢.

(٥) الكتاب: ٣٢٣/٣.





وهي مَبْنِيَّةٌ؛ لأنك لا تريد أن تخبر عنها بشيء، وإنما يحكى بها ألفاظ الحروف التي جعلت أسماء لها فهي كالأصوات نحو: غاق»^(١).

٣ أما الرضيّ فإنه حاول أن يردّ على ابن الحاجب في أنها لا تأخذ حكم الموقوف عليه، فجمع بين كونها مبنية، وتأخذ حكم الموقوف عليه فيقول: «والحق أنها مبنية على السكون، فجرى آخر كل واحدة منها مجرى الموقوف عليه، كما يوقف على مَنْ، وكم، ونحوهما»^(٢).

٩ وبعد، فهذه القضية مع تعدد أوجه الخلاف، وكون بعضه يفتقد إلى الدليل القاطع، كهذه أعني: الخلاف في كونها مبنية لا تأخذ حكم الموقوف عليه، أو تأخذ حكم الموقوف عليه، فإنه لا ينبغي على هذا الخلاف اختلاف في حقيقة الموقوف عليه، وما دام أنّ الأدلة احتماليّة، ليس فيها ما يقطع برأي، فيصعب الاستناد إلى أحدها.

(١) إملأ ما منّ به الرحمن: ١٧.

(٢) شرح الشافية: ٢٣٦/٢.





المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: «والتضعيف في المتحرك الصحيح غير الهمزة المتحرك ما قبله، نحو جَعْفَرٌ، وهو قليل، ونحو القصبَا شاذٌّ ضرورة»^(١).

٣

يقول الرضي: «.... فلما جاز لهم في الشعر أن يحركوا لأجل المجيء بحرف الإطلاق ما حقه في غير الشعر السكون جوزوا تحريك اللام المضعف في نحو قوله:

٦

★ بيازل وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلٌ ★^(٢)

مع أن حقه السكون لأجل حرف الإطلاق، وكذا الباء المضعف في قوله:

★ أَوْ الْحَرِيقُ وَأَفَقَ الْقَصْبَا ★^(٣)

٩

أصله السكون فحرك لأجل حرف الإطلاق والقوافي كلها موقوف عليها وإن لم يتم الكلام دون ما يليها من الأبيات، ولهذا قلما تجد في الشعر القديم نحو الشجرتي بالتاء وبعدها الصلة، بل لا تجيء إلا بالهاء الساكنة، وإنما كثر ذلك في أشعار المولدين، فعلى هذا التقرير ليس قوله (القصبَا) بشاذٍ ضرورة.... وليس في كلام سيوييه ما يدل على كون مثله شاذًا أو ضرورة، بل إنما لم يكثر مثله غاية الكثرة؛ لقلة تضعيفهم في الوقف لما ذكرنا أن الوقف حقه التخفيف لا الثقل»^(٤).

١٥

(١) الشافية: ٦٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٣١٤/٢.

(٢) بيت من الرجز المشطور، لمنطور بن مرثد الأسدي. ينظر: الكتاب: ١٧٠/٤؛ والخصائص: ٣٥٩/٢،

وشرح شواهد الشافية: ٢٤٦/٤، وغيرها.

(٣) البيت من الرجز، وهو مختلف في نسبه على قولين: الأول: لرؤبة بن العجاج، والثاني: لربيعه بن صبح.

ينظر: الكتاب: ١٧٠/٤؛ وسفر السعادة: ٤٥/١، ٧٣٥/٢؛ وشرح شواهد الإيضاح: ٢٦٤؛ وشرح شواهد

الشافية: ٢٥٤/٤؛ وهو في ملحقات ديوان رؤبة: ١٦٨. وغيرها.

(٤) شرح الشافية: ٣١٨/٢ - ٣٢٠.





الوقف بتضعيف الحرف الأخير، ذكر النحاة له شروطاً أربعة، وهي^(١):

٣ ١- أن يكون الحرف المضعف متحركاً في الوصل؛ لأنَّ التضعيف لبيان تحرك الحرف في الوصل.

٢- أن يكون الحرف المضعف صحيحاً؛ إذ يستقل تضعيف حرف العلة.

٣- أن لا يكون الحرف المضعف همزة؛ إذ هي وحدها مستقلة.

٦ ٤- أن يتحرك ما قبل الآخر؛ لأن المقصود بالتضعيف بيان كون الحرف الأخير متحركاً في الوصل، وإذا كان ما قبله ساكناً لم يكن هو إلا متحركاً في الوصل لئلا يلتقي ساكنان.

٩ وقول الراجز (القَصْبَا) متحققة فيه هذه الشروط الأربعة، إلا أنَّ الاعتراض أنها غير موقوف عليها؛ لوجود ألف الإطلاق؛ ولذلك قالوا: أُجري الوصل مُجرى الوقف، واختلفت مواقف النحاة منه على ثلاثة آراء:

١٢ الأول: أن ذلك خاصٌّ بالشعر، إلا أنه لا يعد شاذاً، أشار إلى هذا سيبويه^(٢)، ووافقه ابن السراج^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وأبو حيَّان^(٥).

١٥ الثاني: أن ذلك ليس خاصاً بالشعر، ولا شاذاً، وقد صرح بهذا الزمخشري^(٦)، وهو رأي الرضي.

الثالث: أن ذلك شاذ، وضرورة، وهو رأي ابن الحاجب^(٧)، وتبعه ابن الناظم

(١) ينظر: التبصرة: ٧١٦/٢، ٧١٧؛ والارتشاف: ٣٩٧/١؛ وشرح الشافية للرضي: ٣١٥/٢.

(٢) ينظر: الكتاب: ١٦٩/٤، وليس كما ذكر الرضي أن سيبويه لا يرى أنها ضرورة بدليل قوله: «ومن ثمَّ

قالت العرب في الشعر في القوافي (سبباً)».

(٣) ينظر: الأصول: ٣٧٢/٢، ٤٥١/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٦٧/٩.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٣٩٧/١.

(٦) ينظر: المفصل: ٣٤٢.

(٧) ينظر: الإيضاح: ٣١٥/٢، ٣١٦؛ وشرح الشافية: ٢٨.





- وشرّاح الشافية^(١). وأصرّ ابن الحاجب على شذوذه سواء من حيث الإتيان بحكم الوقف وهو التضعيف حال الوصل، أو من جهة من قال: إن تحريكها؛ لأنه قد زيد عليها حرفٌ مدٌّ يوقف عليه، وهو الذي يسمى إطلاقاً، وليس ذلك في نية الوصل؛ فهو شاذٌّ أيضاً من هذه الجهة؛ لأن فيه جمعاً بين الحركة والتشديد، إذ شرط وجود أحدهما انتفاء الآخر؛ لأنه كالعوض منها. ويردّ الرضيّ على ابن الحاجب فيقول: «واعلم أن النحاة قالوا: إن الشاعر في نحو قوله: عيهلّ والقصبأ أجرى الوصل مجرى الوقف، يعنون أن حرف الإطلاق هو الموقوف عليه، إذ لا يؤتى به إلا للوقف عليه، فإذا كان هو الموقوف عليه لم يكن ما قبله موقوفاً عليه، بل في درج الكلام، وهذا إجراء الوصل مجرى الوقف. هذا، وقال سيبويه: (حدثني من أثق به أن سمع أعرابياً يقول: أعطني أبيضه، يريد أبيض^(٢))، والهاء للسكت، وهو أقبح الشذوذ؛ لأن هاء السكت لا يلحق إلا ما حركته غير إعرابية، وأيضاً حرك المضعف لا لأجل حرف الإطلاق كما ذكرنا^(٣). وهو يريد أن يثبت أن إجراء الوصل مجرى الوقف غير شاذ، وإن كان قليلاً؛ لأن هاء السكت قد لحقت الكلمة المعربة بحركة إعرابية، وكذا حرك المضعف لا لأجل الإطلاق، ولكن لأجل أن الشاعر حمل النصب على الرفع والجر وقاسه عليهما كما في لغة ربيعة^(٤)».

ويمكن القول: إن القصبأ له حكم الموقوف عليه، وذلك أن التضعيف مع الفتحة لما اجتماعا في آخر القافية تولد منهما الألف، وكأن الألف هي متنفس هذا

(١) ينظر: بغية الطالب: ١٠٩؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٨٧٤/٢؛ والجاربردي: ٥٠٢/١، ٥٠٣؛ والخضر اليزدي: ٢٩٥/١؛ والنيسابوري: ٢١٩، وقره سنان: ٢٦٧؛ ومجموعة الشافية: ١٨٧/١، ١٣٢/٢.

(٢) الكتاب: ١٧٢/٤، والنص بتمامه: «وحدثني من أثق به أنه سمع أعرابياً يقول: أعطني أبيضه، يريد: أبيض، وألحق الهاء كما ألحقها في: هُنَّ، وهو يريد: هُنَّ».

(٣) شرح الشافية: ٣٢٠/٢، ٣٢١.

(٤) لغة ربيعة هي الوقف على المنصوب المنون بالسكون. ينظر: الارتشاف: ٣٩٢/١؛ والمساعد:

٣٠٢/٤؛ والهمع: ٣٨٦/٣ (بيروت).





التضعيف مع الفتحة، خاصة أنَّ الباء من الحروف المُشْرِبة التي إذا وَقَفَ عليها خرج معها من الفم صوتٌ ونَبَا اللسان عن موضعه^(١)، وذلك أنها من حروف القلقة، فله على هذا حكم الموقوف عليه، وإن لم تكن الباء وقفًا.

٣

(١) ينظر: الكتاب: ١٧٤/٤.





المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في إعلال اللام: «اللام: تُقْلَبَانِ أَلْفًا إِذَا تَحَرَّكَا وَاِنْتَفَحَ مَا

قبلهما إن لم يكن بعدهما موجبٌ للفتح، كَغَزَا وَرَمَى، وَيَقْوَى، وَيَحْيَى، وَعَصَا
وَرَحَى بخلاف غَزَوْتُ وَرَمَيْتُ وَغَزَوْنَا وَرَمَيْنَا وَيَخْشَيْنَ وَيَأْيَيْنَ وَغَزَوْا وَرَمَوْا
وبخلاف غَزَوْا وَرَمَوْا وَعَصَوْا وَرَحَّيْنَا لِلْبَاسِ، وَاخْشَا نَحْوَهُ؛ لَأَنَّهُ مِنْ بَابِ لِنَ
يَخْشَا، وَاخْشَيْنَ لَشَبْهِهِ بِذَلِكَ، بِخِلَافِ اخْشَوْا وَاخْشَوْنَا وَاخْشَى وَاخْشَيْنَ»^(١).

يقول الرضي: «قوله (لشبهه بذلك) يعني أَنَّ النون اللاحق بالفعل من غير

توسط ضمير بينهما مثل الألف، فقولك: اخْشَيْنَ مثل اخْشَا، وقد ذكرنا ما على هذا
الكلام في آخر شرح الكافية^(٢)؛ فالأولى أَنَّ عدم القلب في اخْشَيْنَ لَأَنَّ اللام قد رُدَّ
كما ذكرنا هناك^(٣)، فهو قلب لوجب حذفه فلم يَتَبَيَّنْ رَدُّهُ، وفي اخْشَا لكونه فرع
يَخْشِيَانِ، ولا نقول بعروض الحركة؛ إذ لو لم يُعْتَدَ بالحركة في مثله لم يرد العين في
خَافَا وَخَافَيْنَ»^(٤).

ويقول أيضًا: «والحق أن يُقال: إن أصل اخْشَوْا وَاخْشَى لحقته الواو والياء؛

وأصل اخْشَوْنَا وَاخْشَيْنَ اخْشَوْا وَاخْشَى لحقته النون فحركات الواو والياء للساكنين،
ولم يُحذفَا، لأنهما ليسا بمدتين كما في اغزَّ وارين، ولا يجوز حذف كلمة تامة،
أعني الضميرين بلا دليل عليهما، ولم يُقلب الواو والياء أَلْفًا في اخْشَوْنَا وَاخْشَيْنَ؛
لأن كل واحد منهما كلمة برأسها فلا يغيران بالكلية، وأيضًا حركتهما عارضة
للساكنين كما ذكرنا»^(٥).

أشار الرضي في اعتراضه في النص الأول على ابن الحاجب في جعله اخْشَيْنَ

(١) الشافية: ١٠٤، ١٠٥؛ وشرح الشافية: للرضي: ١٥٧/٣.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٤٩٤/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية: ٤٩٦/٤.

(٤) شرح الشافية: ١٥٨/٣، ١٥٩.

(٥) شرح الشافية: ١٦٠/٣.





- مثل اخشيًا إلى أنه جعل النون اللاحقة بالفعل من غير توسّط ضمير بينهما مثل ألف الاثنين، وحمله ما ذكره في الكافية من قوله: «وهما في غيرهما مع الضمير البارز كالمتفصل، فإن لم يكن فكالمتصل، ومن ثم قيل: هل ترين وترون وترين، واغزوين واغزوين»^(١). وذكر الرضي هنا أنه قد ردّ عليه في شرح الكافية إذ يقول هناك: «ويردّ عليه أن المتصل ليس هو الألف فقط، بل الواو والياء في: ارضوا، وارضى متصلا أيضًا، وأنت لا تثبت اللام معهما كما تثبتها مع الألف، فليس قوله -إذن- فكالمتصل على إطلاقه بصحيح، وأيضًا يحتاج إلى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل، إذا سئل، مثلاً: لِمَ لَمْ تُحذف اللام في: اخشيًا وارميًا واغزوا كما حذفت في: اخش وارم واغز، ولم ضُمَّت الواو في: ارضوا الرجل، وكُسِرت الياء في: ارضي الرجل، ولم تُحذف في: ارموا الرجل وارمي الغرض، وكل علة تذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول، فما فائدة الحمل، وإنّما يُحمل الشيء على الشيء إذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه، بل يشابهه من وجه فيُلحق به لأجل تلك المشابهة، وإن لم تثبت العلة في المحمول، كحمل (إنّ) على الفعل المتعدي وإن لم يكن في (إن) العلة المقتضية للرفع والنصب، كما كانت في المتعدي»^(٢).

- ويرى الرضي أن عدم القلب في اخشينّ ليس لأنها تجري مجرى اخشيًا، وإنما لأن اللام تُردّ عند الاتصال بنون التوكيد، ولو قلبت إلى ألف لوجب حذفها لالتقاء الساكنين. ومن ثم لا يُعرف الردّ. أما اخشيًا فلم تُقلب؛ لأنها تجري مجرى يخشيان فهي فرعه لأن الأمر فرع المضارع، ولم يعتدّ الرضي في اخشيا بعروض حركته؛ لأنه قد رُدّت العين مع أن الحركة الموجبة للرد عارضة في نحو: خافا وخافن؛ لأن

(١) شرح الشافية: ٤/٤٨٤.

(٢) شرح الكافية: ٤/٤٩٤. ويقصد بالألف ألف الاثنين، ومعلوم أن لام الفعل مع ألف الاثنين تسلم إذا كانت واوًا أو ياء وتُقلب إذا كانت ياء. أما إذا أسندت إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فإن لام الفعل تُحذف مطلقًا.





الألف في خاف تُحذف عند الأمر إذا سكن آخره لالتقاء الساكنين، فإن تحرك آخره بحركة لازمة -عند العكيري^(١)- وغير لازمة -عند الرضي- رُدَّ المحذوف؛ وهو استدلال قوي.

٣

وأما اخشوا واخشى، واخشون واخشين: فقد حصل فيها الإعلال المذكور عند ابن الحاجب^(٢)، وذلك أنه يرى أن أصل اخشوا: اخشيوا، فقلبت الياء ألفاً على هذا الأصل، وهو قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركت إحداهما وانفتح ما قبلهما، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ومثلها اخشي. وأما اخشون واخشين فقد اتصلت نون التأكيد باخشوا واخشى، فكانت نون التأكيد كالكلمة المنفصلة لبروز الضمير فحركت الواو والياء بحركة من جنسهما لالتقاء الساكنين، والإعلال فيهما قد حصل قبل النون.

٦

٩

وعند الرضي: لا إعلال في ذلك؛ لأنه أصل اخشوا واخشى: اخشَ بعد حذف حرف العلة للبناء، ثم لحقت الواو والياء الفعل، وأصل اخشون واخشين: اخشوا واخشى، فلحقته النون دون حذف، وإنما تحركت الواو والياء للساكنين، ثم إنه لم تقلب الواو والياء فيها؛ لأنها كلمة قائمة برأسها، تؤدي معنى، وأيضاً حركتهما عارضة للساكنين، ومعلوم أن من شروط قلب الواو والياء ألفاً: ألا تكون الحركة عارضة.

١٢

١٥

ولم أرَ من قال برأي الرضي قبله، ولعله ينفرد به، وفي الحقيقة إنَّ الإعلال عند ابن الحاجب يتجنب كثيراً من التأويل الذي يقتضيه رأي الرضي؛ ومنها: أن علامة البناء والحزم قد تكررت مرتين؛ ووجدت معاً في كلمة واحدة؛ لأنه قد حذف الألف من اخش للبناء، ثم حذفت النون من اخشوا مرة أخرى للعلة نفسها، فاجتمع في اخشوا حذف الألف وحذف النون للبناء؛ على حين لا يرد على رأي ابن الحاجب شيء من هذا.

١٨

٢١

(١) ينظر: الباب: ٤/٣٨٨، ٣٩٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: لابن الحاجب: ٣٥، ب.





المسألة الخامسة:

- قال ابن الحاجب في الإعلال: «وتقلب الياء واوًا في فَعَلَى اسمًا كَتَقْصَى وَبَقَى، بخلاف الصِّفَةِ، نحو صَدَيًا وَرِيًّا، وتقلب الواو ياءً في فَعَلَى اسمًا كالدُّنْيَا والعُلْيَا، وشذ نحو الْقُصْوَى وَخُزْوَى، بخلاف الصِّفَةِ كَالْغُزْوَى، ولم يُفَرَّقْ في فَعَلَى من الواو نحو دَعْوَى وَشَهْوَى، ولا في فَعَلَى من الياء نحو الْفُتْيَا وَالْقُصْيَا»^(١).
- يقول الرضي: «وذكر سيبويه من فَعَلَى الاسمية الدُّنْيَا والعُلْيَا وَالْقُصْيَا، وإن كانت تأنيث الأَدْنَى والأَعْلَى والأَقْصَى أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ؛ إِذِ الْفُعْلَى الَّذِي هُوَ مُؤَنَّثُ الْأَفْعَلِ حَكَمَهُ عِنْدَ سَبِيْوِيَه حَكَمُ الْأَسْمَاءِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ وَصْفًا بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَأَجْرِيَتْ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ الَّتِي لَا تَكُونُ وَصْفًا بِغَيْرِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، كَمَا تَقْدَمُ فِي هَذَا الْبَابِ. فَعَلَى هَذَا فِي جَعْلِ الْمُصَنِّفِ الْقُصْوَى اسْمًا وَالْغُزْوَى وَالْقُصْيَا تَأْنِيثًا الْأَغْزَى وَالْأَقْصَى صِفَةً نَظَرًا؛ لِأَنَّ الْقُصْوَى أَيْضًا تَأْنِيثُ الْأَقْصَى، قَالَ سَبِيْوِيَه: وَقَدْ قَالُوا الْقُصْوَى فَلَمْ يَقْلُبُوا وَاهَا يَاءً؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَكُونُ صِفَةً بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَعَلَى مَذْهَبِ سَبِيْوِيَه الْغُزْوَى وَكُلُّ مُؤَنَّثٍ لِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ لَامُهُ وَاهَا يَاءً لِقِيَاسِهِ الْيَاءَ؛ لِجَرِيهِ مَجْرَى الْأَسْمَاءِ، قَالَ السِّيرَافِي: لَمْ أَجِدْ سَبِيْوِيَه ذَكَرَ صِفَةً عَلَى فَعَلَى بِالضَّمِّ مِمَّا لَامُهُ وَاهَا إِلَّا مَا يُسْتَعْمَلُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، نَحْوُ الدُّنْيَا وَالْعُلْيَا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَهَذِهِ عِنْدَ سَبِيْوِيَه كَالْأَسْمَاءِ، قَالَ: وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّ فَعَلَى مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ إِذَا كَانَتْ صِفَةً تَكُونُ عَلَى أَصْلِهَا، وَإِنْ كَانَ لَا يُحْفَظُ مِنْ كَلَامِهِمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلَى فَعَلَى؛ لِأَنَّ الْقِيَاسَ حَمْلَ الشَّيْءِ عَلَى أَصْلِهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ أَصْلِهِ شَاذٌ عَنْ بَابِهِ، وَخُزْوَى: اسْمٌ مَوْضِعٌ»^(٢).

اختلف الصرفيون في إعلال (فَعَلَى) أهو الاسم أم الصفة، على قولين:

(١) الشافعية: ١٠٦؛ وشرح الشافعية: للرضي: ١٧٧/٣.

(٢) شرح الشافعية: ١٧٨/٣، ١٧٩. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢٧٦/٦، ٢٧٧.





القول الأول: وهو مذهب سيوييه، والمتقدمين من أهل التصريف^(١)، ورأيهم أن (فُعَلَى) التي هي من بنات الواو تُعَلّ بقلب واوها ياءً إذا كانت اسماً، ومثلوا لها بالذُنْيا، والعُلْيا والقُصْيا، وقالوا: «إنما ذكر العُلْيا والدُنْيا والقُصْيا في موضع الأسماء؛ لأنها وإن كان أصلها الصفة فإنها الآن قد أخرجت إلى مذاهب الأسماء بتركهم إجماعها وصفاً في أكثر الأمر، واستعمالهم إياها استعمال الأسماء، كما تقول في (الأجرع والأبطح، والأبرق) إنها الآن أسماء؛ لأنهم قد استعملوها استعمال الأسماء، وإن كانت في الأصل صفات»^(٢). وقد خرج عن القياس: القصوى، وحزوى.

٣

٦

القول الثاني: وهو مذهب ابن مالك^(٣)، ونسبه إلى الفارسيّ وابن السكيت والفراء، ورأيهم أن فُعَلَى التي هي من بنات الواو تُعَلّ بقلب واوها ياءً إذا كانت صفة محضة، أو جارية مجرى الأسماء. وذكر أن ما قاله مؤيد بالدليل، وموافق لقول أئمة أهل اللغة، وذكر أنه حكى الأزهري عن الفراء وعن ابن السكيت أنهما قالوا: ما كان من النعوت مثل العُلْيا والدُنْيا فإنه بالياء^(٤).

٩

١٢

وقد سار على هذا القول كثيرٌ من النحاة، منهم: ابن الناطم^(٥)، وأبو حيّان^(٦)، وابن هشام^(٧)، وابن عقيل^(٨)، والأزهري^(٩)، والأشْموني^(١٠).

١٥

(١) ينظر: الكتاب: ٣٨٩/٤؛ والمقتضب: ١٧١/١؛ وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٧٦/٦، ٢٧٧؛ والمنصف:

١٦١/٢؛ وسر الصناعة: ٨٨/١؛ والمفصل: ٣٩١؛ وشرحه لابن يعيتش: ١١٢/١٠.

(٢) المنصف: ١٦١/٢.

(٣) ينظر: التسهيل: ٣٠٩، وشرح الكافية الشافية: ١٢١٢؛ وإيجاز التعريف: ٢٤ - ٢٦.

(٤) ينظر: التصريح: ٣٨٠/٢؛ والأشْموني: ٣١٢/٤.

(٥) ينظر: بغية الطالب: ٢٢١.

(٦) ينظر: الارتشاف: ١٤٣/١، وقال: «واختاره ابن مالك وشيخنا بهاء الدين بن النحاس».

(٧) ينظر: أوضح المسالك: ٣٨٨/٤.

(٨) ينظر: المساعد: ١٥٧/٤.

(٩) ينظر: التصريح: ٣٨٠/٢.

(١٠) ينظر: الأشْموني: ٣١٢/٤.





- وأما القصوى: فلا خلاف في أنها صفة استعملت استعمال الأسماء، إذ نابت
عن الموصوف في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى﴾^(١)،
أي الغاية القصوى. قال الفراء: «والعدوة: شاطئ الوادي، والدنيا: ما يلي المدينة،
والقصوى مما يلي مكة»^(٢)، وتميم وغيرهم يقولون القصيا، وأهل الحجاز هم الذين
يقولون: القصوى. وهي تأنيث للأقصى^(٣)، ولكونها لا تستخدم صفة إلا بالالف
واللام، كانت كالأسماء، غير أنها على المذهبين شاذة، فعلى المذهب الأول، هي
خلاف القياس؛ لأنهم يُعلّون الأسماء، وهي عندهم في منزلة الاسم فلم تُعلّ، وإن
كان سيويوه يقول: «وقالوا: القصوى فأجروها على الأصل؛ لأنها قد تكون صفة
بالالف واللام»^(٤)؛ فإن أريد بقوله (الأصل) الصفة، فتصحيحها على مذهبه ليس
شاذًا، وإنما هو قياس. وإن أريد بقوله (الأصل) عدم القلب، فهي شاذة، إلا أن
المعنى الأول أرجح؛ لأنه علل قوله (قد تكون صفة).
وأما على المذهب الثاني: فهي شاذة في لغة أهل الحجاز؛ لأنها وصف لم
يُعلّ؛ ولم يحتج هذا الشذوذ عندهم إلى تأويل.
وبعد: فإن ابن الحاجب لم يصرّح في الشافية ولا في الشرح^(٥) بكون القصوى
اسمًا، فاعتراض الرضي عليه ليس له ما يوجب في كلام ابن الحاجب، وإن كان ما
ذكره الرضي من الاستدلال والتوجيه يُعدّ قويًا في مذهبه.

(١) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٢) معاني القرآن: ٤١١/١.

(٣) ينظر: اللسان: ١٨٤/١٥.

(٤) الكتاب: ٣٨٩/٤.

(٥) ينظر: ٥٤ ب.



المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في مسائل التمرين: «ومثلُ اطمأنَّ ابيَّعَ مُصَحَّحًا»^(١).

- ٣ يقول الرضي: «أقول: أصل اطمأنَّ اطمأنَّ بدليل اطمأنت واطمأن في الأمر، قوله (مُصَحَّحًا) فيه نظر؛ لأن نحو اسودَّ وَاَبْيَضَّ إِنَّمَا امتنع من الإعلال؛ لأن ثلاثيه ليس مُعَلًّا حتى يحمل عليه كما حمل أقام على قام، أو لَأَنَّا لو أعلنناهما لصارا سادَّ وباضَّ فالتبسا، وليس الوجهان حاصلين في ابيَّعَ؛ إذ ثلاثيه مُعَلٌّ، ولا يلتبس لو قيل باعَّ، وأمَّا سكون ما بعد الياء فليس بمانع؛ إذ مثل هذين الساكنين جائز اجتماعهما نحو الضالين، والأخفش يقول في مثله: ابيَّعَ بتشديد العين الثانية»^(٢).
- ٩ ذكر المازني وابن جني أن نحو ابيَّعَ وأقولل لا يُعْلَن، وعَلَّل المازني ذلك بقوله: «لأن هذا الموضع لا يعتلَّن فيه ويجريان مجرى غيرهما»؛ ووضح ابن جني ذلك بقوله: «إنما لم يعتلَّا في هذا الموضع لسكون ما قبلهما، فجرى في الصحة في هذا الموضع مجراهما في ابيضَّ واسودَّ»^(٣). ولهذا فإنَّ لابن الحاجب سندًا من أقوال الصرفيين في عدم إعلاله للمثال المذكور. يَدَّ أَنَّ الرضي اعتمد على منع إجراء الصحيح مجرى المعتل في الإعلال، فهو يرى أن اسودَّ واعوارَّ لم يُعْلَّا؛ لأن الثلاثييه فيهما قد صُحِّحا، وابن الحاجب قد عَلَّل عدم الإعلال في اعوارَّ واسودَّ باللبس الحاصل بفاعل المضاعف؛ إذ يقال: سادَّ، وعارَّ»^(٤).

- ١٨ وقد رأى الرضي أنه لو سلَّم بأن اللبس هو المانع من الإعلال، فليس في باعَّ لبسٌ حتى يُصَحَّح، ولذا فإنَّ الإعلال في ثلاثيه يُقَوِّي الإعلال في مزیده؛ فلم يمنع

(١) الشافية: ١٣٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٠٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ٣٠٣/٣.

(٣) المتصف: ٢٦٣/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٢٤/٣. وقد اعترض الرضي على ابن الحاجب؛ إذ جعل العلة في تصحيح باب اعوارَّ واسودَّ اللبس بباب فاعل المضاعف، ويرى الرضي أنه لا حاجة إلى هذا لأنه لم يحصل فيهما سبب الإعلال حتى يعتذر عنه. وينظر: المسألة: السادسة في مبحث التعليل، ص ٣٨٢ من هذا البحث.



باعّع، بعد حذف همزة الوصل لعدم الحاجة لها.

وسار شُراح الشافعية على نسق ابن الحاجب، غير أن النيسابوري مال إلى رأي
الرضي، فقال: «والإعلال غير بعيد عن القياس حملاً على ثلاثيه، أو لعدم الإلباس
بباب آخر لو قيل: باعّع، ولا بأس بالساكنتين؛ لأنهما على حدّهما»^(١).

٣

(١) شرح الشافعية: ٥١٦.





ملحق في الاعتراض في الأمور الإجرائية:

وفي هذا الملحق مسألتان وردتا في غير هذا المبحث ولهما علاقة من جانب بالأمور الإجرائية:

٣

١- المسألة الأولى في مبحث القياس، ولها جانب آخر يتعلق بالأمور الإجرائية، وذلك أن النحاة أجروا تمدرع وتمسكن وتمنل مجرى الأفعال الأصلية، فأجروا الحرف الزائد مجرى الحرف الأصلي؛ ففي عدّها ملحقة بهذا الإجراء نظر، كما ذكر ذلك الرضي^(١).

٦

٢- المسألة الرابعة في مبحث الأحكام، ولها جانب آخر يتعلق بهذا المبحث، وذلك أنهم أجروا الواو في صُوم وقُوم مجرى الواقعة طرفاً فقلبت إلى ياء؛ وبهذا يخرج القلب بهذا الإجراء عن كونه شاذاً، وهذا هو رأي الرضي^(٢).

٩

(١) ينظر: ص ٢٠٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٢٣ من هذا البحث.



المبحث الثاني :

المعتراض في التعليل



مقدمة في التعليل

معنى التعليل:

٣ في اللغة: العلة هي المرض، وتأتي بمعنى العذر، والسبب: يقال: هذا علة لهذا أي سبب له^(١)، وقيل: إن العلة «عبارة عن معنى يحلّ بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار ومنه يُسمّى المرضُ علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف»^(٢). ٦

والتعليل: هو فعلُ المعلّل، أي الذي يحاول إظهار العلة.

٩ في الاصطلاح: «هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجاً ومؤثراً فيه»^(٣). ٩

أقسام العلة:

١٢ ذكر الزجاجي^(٣) أن علل النحو على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية. ١٢

فالتعليمية هي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب، كقولهم: بم نصبتم زيداً في إنّ زيداً قائمٌ، قيل: إنّ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

١٥ وأما القياسية فهي التي تلي التعليمية في العمق والسؤال، وذلك بأن يقال: ولم نصبت (إن) الاسم؟ قيل: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته. ١٥

١٨ وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب إن ونحوها بعد هذا، مثل أن يقال: فمن أي جهة شابها هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال

(١) ينظر: الصحاح: ١٧٧٣/٥؛ واللسان: ٤٩٨/١٣؛ وتاج العروس: ٥١٨/١٥.

(٢) التعريفات: ١٥٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.



شُبّهت؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تأتي بعد هذا، «وكلُّ شيء اعتلّ به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخلٌ في الجدل والنظر»^(١).

٣ وروى السيوطي أنّ أبا عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الحليّ ذكر في كتابه ثمار الصناعة أن «اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرّد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم، ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشدّ تداولاً»^(٢).

٩ وذكر محمد الخضر حسين أن العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها وبنّت عليها أحكام ألفاظها ترجع إلى ثلاثة أقسام:

«أحدها: ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين

١٢ ثانيها: ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردّها على قائلها، كما أنك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه. وهذا كما قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعاً عن الإضافة لفظاً إنهما شابها الحرف في احتياجهما إلى معنى المحذوف وهو المضاف إليه

١٨ ثالثها: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل، ومثال هذا أن هل تختصّ في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال، نحو: هل كتب عمرو، وقد تخرج عن هذا الأصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو هل عمرو كاتبٌ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل؛ نحو هل عمرو كتب، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم وعدم دخولها على اسم خبره فعل فقال: لأن هل إذا لم تر الفعل في خبرها تسلت عنه

(١) الإيضاح في علل النحو: ٦٥.

(٢) الاقتراح: ٢٤٨.

ذاهلة، وإن رآته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض إلا بمعانفته،
وكلام هذا النحويّ وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو
يسبح في لحج الخيال:

٣

مليحة عشقت ظيًّا حوى حورًا فمذ رآته سعت فورًا لخدمته
كَهَلْ إذا ما رأت فعلًا يميّزها حنت إليه ولم ترض بفرقه»^(١).

وهذه التقسيمات المختلفة للعلة لا تضادّ بينها ولا تنافر، فحين قسّم
الزجاجيّ العلل إلى ثلاث إنما قصد إلى بيان ذات العلة وتدرُّج وضعها، من
السهل الواضح القريب، إلى العميق البعيد؛ وحين قسّم الدينوري فيما رواه
عنه السيوطيّ العلة إلى قسمين فإنما قصد إلى علاقة العلة بالسماع؛
واطرادها معها.

٦

أما الخضر حسين فقد قاس العلة بدرجة قبولها من حيث القرب والوضوح
والبعد والخيال.

١٢

مسائل في العلة:

اهتمّ العلماء ببحث العلة، على أنها ركنٌ من أركان القياس، بل إن درجة
اهتمامهم بها وصل إلى أن أفردت في البحث في باب مناظرٍ للقياس^(٢)، وما
ذلك إلا لأنهم آمنوا أن العرب لم تنطق بما نطقت به إلا على صورة مستقرة
في أذهانهم وإن لم تكن ظاهرة مكشوفة، ولهذا جهد الباحثون لتلمّس هذه
الصورة المضمرّة، وحاولوا بقدر إطالة نظرهم، وتتبع لغة العرب أن يبرزوا العلة
الدافعة لما سار عليه العرب في كلامهم، ومن هنا كان تلمّس البحث والخوض
في الأمور المسبّبة للغة كبيرًا.

١٥

١٨

(١) القياس في اللغة العربية: ٧٥-٧٧.

(٢) ينظر: مناهج الصرفيين: ٣٣٩-٣٧٩.

وقد شغل ابن جنّي عقله، وأهم نفسه بالبحث والتقصي للعلة، ولا أدل على ذلك من تأليفه كتابه (الخصائص) الذي أفرد فيه بضعة عشر باباً في العلة^(١)، ويتبين من خلال ما ذكره ابن جنّي في العلة أن الاختلاف والاعتراض بين العلماء في العلة إنما سببه مقصورٌ في بيان العلة أحياناً، وعدم استيفاء لشرح العلة وتقصيها؛ وسأحاول إبراز بعض الأصول العامة التي ذكرها في مباحث العلة:

١- لقد درج النحويون على إدراج العلة أي ترك بسطها، والإسراع في إيرادها بحذف بعض مقوماتها، ولهذا كثر الاعتراض على ذلك الشيء المحذوف؛ إذ إن أصل العلة لم يستوف، ولم يُتَقَصَّ شرح العلة^(٢).

٢- العلة إذا لم تتعدّ لم تصح، ومعنى هذا ألا تكون العلة قاصرة عن إدخال ما هو داخل في الحكم بسببها، ولا يدخل فيها ما هو من غيرها، مما يضطر المعلّل إلى زيادة وصف العلة، ومثال ذلك:

العلة في بناء كم، ومن، وما، وإذا؛ وذلك أن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابته بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو هل، وبل، وقد، فلماً شابته الحرف من هذا الموضع وجب بناؤها، كما أن الحروف مبنية، «وهذه علة

(١) منها: باب ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية: ٤٨/١-٩٥.

باب في تخصيص العلل: ١٤٤/١-١٦٣.

باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المحوِّرة: ١٦٤/١-١٦٦.

باب في تعارض العلل: ١٦٦/١-١٦٨.

باب في أنّ العلة إذا لم تتعدّ لم تصح: ١٦٩/١-١٧٢.

باب في العلة وعلة العلة: ١٧٣/١-١٧٤.

باب في حكم المعلول بعلتين: ١٧٤/١-١٨٠.

باب في إدراج العلة واختصارها: ١٨١/١-١٨٢.

باب في دور الاعتلال: ١٨٣/١-١٨٤.

باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة: ١٨٤/١-١٨٦.

باب في الاعتلال لهم بأفعالهم: ١٨٦/١-١٨٨. وغيرها.

(٢) ينظر: الخصائص: ١٨١/١.



غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء على حرفين نحو يد، وأخ، وأب، ودم، وفم، وجر، وهن، ونحو ذلك. فإن قيل: هذه الأسماء لها أصل في الثلاثة، وإنما حذف منها حرف، فهو لذلك متعد، فالجواب أن هذه زيادة في وصف العلة، لم تأت بها في أول اعتلالك^(١).

٣- إن علل النحويين علل قوية تشبه علل المتكلمين، وهي إليها أقرب من علل المتفقهين، وذلك أن النحاة «إنما يحيلون على الحس، ويحتججون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليست كذلك حديث علل الفقه، وذلك أنها أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا، غير بادية الصفحة لنا»^(٢).

٩- ٤- الحكم الواحد قد تتجاذبه علتان أو أكثر، وتعارضهما يؤدي إلى الاختلاف في التعليل فقط، لا الاختلاف في الأحكام؛ كتعليل رافع المبتدأ.

وقد يكون الحكمان في الشيء الواحد المختلفان دعت إليهما علتان مختلفتان، كإعمال (ما) عمل ليس من جهة، وإبطال عملها من جهة أخرى^(٣).

١٥- ٥- أن ذكر العلة يحتاج إلى تخصيص^(٤)، بألا تجعل مطلقة، حيث تحتاج إلى أن تستوفي محترزاتها، وهي تشبه الحد؛ وإن كان ابن الأنباري يعارض تخصيص العلة إذ يرى أن الطرد شرط في العلة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها في كل موضع^(٥).

١٨- ٦- إن ثمة فرقاً بين العلة الموجبة والعلة المجوزة، فذكر ابن جني أن العلة الموجبة كرفع المبتدأ، والخبر ونصب الفضلة، أما العلة المجوزة فهو سبب يجوز ولا يوجب كالأسباب التي تجوز الإمامة^(٦)؛ وقد استفاد السيوطي من هذا فقال:

(١) الخصائص: ١٦٩/١.

(٢) الخصائص: ٤٨/١.

(٣) ينظر: الخصائص: ١٦٦/١.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٤٤/١.

(٥) ينظر: لمع الأدلة: ١١٢.

(٦) ينظر: الخصائص: ١٦٤/١.



«فظهر بهذا الفرق بين العلة والسبب، وأنَّ ما كان موجباً يسمّى: علّة، وما كان مجوّزاً يسمّى: سبباً»^(١).

- ٣ ٧- إن كثيراً من العلل ليست قاطعةً على صحتها بل هي محتملة، ولهذا يكثر كثيراً من النحاة والصرفيين من إيراد عدد من العلل التي يحتمل صحة أحدها أو مجموعها، فينشأ عن هذا الإيراد اختلاف النحاة في أهمية إحدى تلك العلل وعدم أهمية بعضها، أو تقديمها على أخرى، أو أنه لا حاجة إلى التعليل في ذلك الموضع، ٦ كما سيتضح في المسائل التي ترد في هذا المبحث.

(١) الاقتراح: ٢٥٥.

المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب: «وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمُصَغَّر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف؛ وقد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذو الزيادة؛ وقد تكون للمجانسة كالإمالة؛ وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والإعلال والإبدال والحذف»^(١).

يقول الرضي: «وفي جعله للمقصور والممدود وذو الزيادة من باب التوسع مطلقاً نظراً؛ لأنَّ القصر والمدَّ إنما صير إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال كاسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي المجرد، واسمي الزمان والمكان، والمصدر مما قياسه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، وسائر ما ذكره في المقصور، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعَل وفَاعَلٌ وافْتَعَلَ كالإعطاء والرَّمَاء والاشتراء، وسائر ما نذكره في الممدود، وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعَل التفضيل، ومؤنث أفعَل الصفة، وكذا ذو الزيادة: قد تكون زيادته للحاجة كما في زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضها للتوسع في الكلام، كما في سعيد وجمار وعصفور وكنابيل ونحو ذلك...»^(٢).

١٨ وشارحو الشافية في هذا منقسمون إلى فريقين:

الأول: مؤيدٌ مع تفصيلٍ وشرح.

الثاني: معارضٌ، مع تقسيم آخر.

٢١ أما الفريق الأول:

(١) الشافية: ١٥، ١٦؛ وشرح الشافية للرضي: ١/٦٥، ٦٦.

(٢) شرح الشافية: ١/٦٦، وكنابيل: اسم موضع. ينظر: اللسان: ١١/٥٩٩.

فشرح كلام ابن الحاجب دون اعتراض، ومن ذلك: النيسابوري^(١)،
والجاربردي^(٢)، وابن جماعة^(٣)، ونقره كار^(٤)، وقره سنان^(٥)، وزكريا الأنصاري^(٦).

٣ فالجاربردي يرى أن الحاجة تنقسم إلى قسمين: الاحتياج المعنوي، والاحتياج
اللفظي، ثم عرف ذلك بقوله: «ما يتوقف عليه فهم المعنى، أو التلفظ بالكلمة»^(٧)،
وتابعه على هذا التقسيم الباقر.

٦ أما الفريق الثاني: فاعترض على ابن الحاجب في ذلك، مع اختلاف في طريقة
الاعتراض، أو مؤداه، ويمثلهم: الرضي^(٨)، وركن الدين الأسترآبادي^(٩)، والخضر
اليزدي^(١٠).

٩ أما ركن الدين فقد قسم أحوال الأبنية إلى قسمين: ما تمس الحاجة إليه، وما
لا تمس الحاجة إليه، وجعل الأنواع الأخرى من النوع الثاني، وهي التوسع،
والاستثقال، وهو بهذا مع ابن الحاجب، إلا أنه استدرك في نهاية حديثه في هذه
المسألة بقوله: «ولقائل أن يقول: جميع الأبنية والأحوال التي ذكرها تمس الحاجة
إلى وضعها، وإلا كان وضعها عبثاً، وحينئذ لا يجوز قسمتها إلى ما تمس الحاجة
إليه وإلى ما لا تمس الحاجة إليه»^(١١). ثم أراد أن يوضح ويخفف من هذا التساؤل،
فقال: «إلا أن مس الحاجة إلى البعض أكثر من بعض؛ لأن الحاجة تنتهي إلى
١٥

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣٥.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٩٠، ٨٩/١.

(٣) ينظر: مجموعة الشافية ٣٧/١.

(٤) ينظر: مجموعة الشافية: ١٩/٢.

(٥) ينظر: الصافية شرح الشافية: ١٥٦.

(٦) ينظر: مجموعة الشافية: ١٩/٢.

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٦٦/١.

(٨) شرح الشافية: ٣٥٧/١.

(٩) ينظر: شرح الشافية: ٤٨/١.

(١٠) شرح الشافية: ٢٦١/١.

الضرورة ، والوجوب في البعض دون البعض»^(١).

٣ وهو بهذا وإن لم يكن اعتراضاً صريحاً، إلا إنه لامس شيئاً مهماً، وهو: أن هذه الأبنية والأحوال إن قلنا إننا لسنا في حاجة إلى بعضها، فيمكن أن تكون بهذا من باب العبث، فأراد أن يبين ذلك، وأن الحاجة متصورة في كل الأبنية والأحوال، إلا أنها درجات، ويمكن أن يدخل معها غيرها.

٦ وأما الخضر اليزدي فكان محيراً في رأيه، إذ إنه ذكر رأي ركن الدين الأسترآبادي وانتقده فقال: «ثم اعلم أن بعض الشارحين أشار أولاً إلى أنَّ الأحوال كلها للحاجة والحق أن الحاجة ما يلزم من انتفائه محذور، فتكون الإمالة مما لا حاجة إليه مثلاً».

١٢ فإن قلت: الحاجة المناسبة، قلت: لك أن تقول: كل مطلوب حاجة، ولكن الأقرب أن يحمل قول المصنف على ما ذكرناه؛ وحينئذ لو قدر انتفاء الإمالة أصلاً لم يختل الكلام قطعاً، بخلاف الماضي والمضارع مثلاً»^(٢).

وهو بهذا كأنه يتابع ابن الحاجب، في أن الأبنية والأحوال تنقسم إلى قسمين: ما اقتضته الحاجة، وما اقتضاه غيرها.

١٥ وأما الرضي فقد أوردنا نصه، وهو يوحى أن المقصور والممدود اقتضاه أمران: الأول: الحاجة. الثاني: الاستثقال.

ولذا فليس كما ذكر ابن الحاجب أن المقصور والممدود إنما هما من باب التوسع.

وقد مثل لما اقتضاه الاستثقال باسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي المجرد، نحو: أعطى فهو معطى، فالمقصود هنا: أن معطى مقصور، وقد اقتضاه

(١) شرح الشافية: ٢٦١/١.

(٢) شرح الشافية: ٤٩/١.

الاستثقال، ووجه الاستثقال هنا: أن أصل الألف في معطًى ياء، فقلبت الياء ألفاً لاستثقال الياء بعد الفتحة، وهذا الاستثقال جاء لنا بالمقصور (معطًى).

٣ ثم مثل للحاجة بمؤنث أفعل التفضيل، نحو: أفضل فهي فضلى، إذ إن فهم المؤنث من أفضل متعذر، إلا إذا قلنا: فضلى، فيتوقف فهم المعنى على هذه الكلمة.

والفرق بين الاستثقال والحاجة هنا - كما يتضح ذلك من الأمثلة التي أوردها الرضي - هو أن الحاجة؛ عليها يتوقف فهم المعنى، أو النطق بالكلمة، أما الاستثقال فلا يتوقف عليه شيء من ذلك إلا أن في ذات الكلمة عسراً وثقلاً يحتاج إلى التخفيف، وهو يشبه في ذلك الفرق بين التعذر والثقل في النحو.

٩ وبعد، فإن علة التوسع التي ذكرها ابن الحاجب وأدخل فيها المقصور والممدود، قد أخرجها الرضي، فلا يرى ذلك، وهو يرى - كما سبق - أن الاستثقال والحاجة هما ما اقتضى المقصور والممدود فقط^(١).

١٢ وكلام الرضي أقرب إلى الصحة والسلامة، فإننا إذا بحثنا وتمعنا في المقصور والممدود، وبحثنا عن مقصور وممدود كان قصره ومدّه بغرض التوسع، وجدنا ذلك في الضرورة، وهو قصر الممدود، ومدّ المقصور، ولكن هذا أمرٌ نادرٌ وقليل، ولا يجعل القليل علةً للكثير المطّرد^(٢).

(١) كتب النحو والصرف لا تتحدث عن المقصور والممدود، إلا من خلال النظرة القياسية له، ولا تذكر شيئاً عن علة وجوده.

(٢) ينظر: التصريح: ٢٩٣/٢.



المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في أبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي: «وَفَعْلُ لأفعال الطبائع ونحوها كَحَسُنَ وَقَبِحَ وَكَبُرَ وَصَغُرَ فَمَنْ ثَمَّةٌ كَانَ لَازِمًا، وَشَذَّ رَحْبَتَكَ الدَّارُ: أي رحبت بك، وأما باب سدته فالصحيح أن الضمَّ لبيان بنات الواو لا للنقل، وكذا باب بعته وراعوا في باب خِفْتُ بيان البنية»^(١).

يقول الرضي: «قوله: (ومن ثمة كان لازماً)؛ لأن الغريزة لازمة لصاحبها، ولا تتعدى إلى غيره، هكذا قيل. وأقول أيش^(٢) المانع من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة. قوله: (رَحْبَتَكَ الدَّارُ)، قال الأزهري: هو من كلام نصر بن سيار^(٣) وليس بحجة. والأولى أن يُقال: إنما عدّاه لتضمّنه معنى وسع، أي وسعتكم الدار. وقول المصنف: (أي: رحبت بك) فيه تعسفٌ لا معنى له»^(٤).

فالرضيّ يعترض على ابن الحاجب في ثلاثة أمور:

الأول: أن المتعدي يمكن أن يكون طبيعة أو كالطبيعة. ١٢

الثاني: أن (رحبتك الدار) مروي عنّ ليس بحجة.

الثالث: أن (رحبتك الدار) متعدٍ على معنى التضمين، لا على الحذف والإيصال. ١٥

أما الاعتراض الأول، فقد جعل ابن الحاجب علة لزوم (فَعْلُ) أنه جاء لأفعال

(١) الشافية: ١٩؛ وشرح الشافية: للرضي ٧٤/١.

(٢) أيش: أي: أي شيء، ولكثرة الاستعمال حذفت الياء والهمزة. ينظر: نتائج الفكر: ١٠٠.

(٣) نصر بن سيار بن رافع الكناني (٤٦-١٣١هـ)، وُلِّي أمر بلخ ثم خراسان في عهد هشام بن عبد الملك، وقام بغزوات ما وراء النهر، شجاع داهية، وناصر الأمويين حين ظهور دعوة العباسيين، ولاحقه أبو مسلم الخراساني حتى أدركته الوفاة. ينظر: خزانة الأدب: ٣٢٣/١. وينظر: تهذيب اللغة: ٢٦/٥.

(٤) شرح الشافية: ٧٥، ٧٤/١.



الطبائع والغرائز، ووافقته على هذا التعليل ابن جنّي^(١)، وابن مالك^(٢)، والخضر
اليزدي^(٣)، والجاربردي^(٤)، يقول ابن جنّي: «وفعل لا يكون أبدًا إلا غير متعدٍّ؛ لأنه
إنما جاء في كلامهم للهيئة التي يكون عليها الفاعل لا لشيء يفعله قصدًا لغيره»^(٥).

٣

ويقول ابن مالك: «ولما كان فعل في الغالب موضوعًا للغرائز كشجع وجبن،
وهي معان ثابتة في أصل الخلقة قلّت الحاجة فيهما إلى غير الماضي، فاستسهل
كون حركة العينين فلذلك مضارع فعل يفعل»^(٦).

٦

ويقول الخضر اليزدي: «هذا البناء موضوع لأفعال الطبائع، وهي لا تقتضي
متعلقًا؛ لأنه لا يتصور فيها تأثير ولا تأثر صوريٍّ، وهي الخصال التي تكون للأشياء
لا يتجاوز عنها إلى غيرها، ولذلك لم تكن إلا لازمًا؛ إذ المتعدّي يقتضي توقف
الشيء عن المتعلق»^(٧).

٩

وقال الجاربردي نحوًا من هذا، ولا يعني إغفال غير هؤلاء الأربعة، أن غيرهم
عارضوا هذا بشيء، لكن لم يصدر عنهم تعليل كتعليل ابن الحاجب، وإلا فهم
متفقون على لزوم (فعل)^(٨)، وعلى كونه للطبائع والغرائز. ولم أجد مخالفًا لهذا.
واعترض الرضيّ هنا يفتقد لما يسنده من الأمثلة، فهو نظرية بلا سند.

١٢

والاعتراض الثاني، على نصر بن سيار، وأن روايته غير حجة، واعتمد الرضيّ
في حكمه هذا على الأزهرى، والرواية التي وردت عن نصر بن سيار هي قوله:

١٥

(١) ينظر: المنصف: ٢١/١.

(٢) ينظر: الكافية الشافية: ٢٤١٣/٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ٥٧/١.

(٤) ينظر: شرح الشافية للجاربردي: ١١٠/١.

(٥) ينظر: المنصف: ٢١/١.

(٦) ينظر: الكافية الشافية: ٢٤١٣/٤.

(٧) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي: ٥٧/١.

(٨) ينظر: الكتاب: ٣٨/٤؛ والمقتضب: ٧١/١؛ والتبصرة والتذكرة: ٧٤٩/٢؛ وشرح المفصل لابن

بعيش: ١٥٣/٧؛ والمزهر: ٣٧/٢؛ وارتشاف الضرب: ٧٦/١/١.

«أَرْحَبُكُمْ الدخول في طاعة ابن الكرمانى»^(١)، ومع وجود هذه الرواية -إن سلّمنا بصحتها- فهي شاذة؛ لأنها مخالفة لما عليه إجماع الصرفيين من أن فَعْل لازم وليس متعدياً، يقول الجوهري: «لم يحى في الصحيح فَعْل بضم العين متعدياً غير هذا»^(٢). مع أن هذا الفعل ليس من أفعال الطبائع والغرائز.

٣

والاعتراض الثالث: أن ابن الحاجب يرى أن الفعل (رَحِب) في المثال المذكور، متعدٍ بحرف جر محذوف، وأوصل العامل اللازم إلى ما كان محروراً بنفسه، على حين أن الرضّى يرى أن الفعل تعدى بتضمين فعل آخر متعدٍ هو وسع؛ والتضمين عامل نحويّ قياسي، وباب الحذف والإيصال شاذ عند النحاة^(٣). والحمل على الكثير المقيس أولى من الحمل على القليل الشاذ.

٦

٩

(١) الصحاح ١/١٣٥؛ واللسان: ٢/١٩. وابن الكرمانى هو، جُدَيْع بن علي بن شبيب الأزدهي، توفى سنة ١٢٩هـ، قاتل نصر بن يسار، وظاهره أبو مسلم على ذلك، ولكن نصراً كتب إليه يعرض عليه الصلح، فأجاب الكرمانى، ولما اجتماعاً لذلك وجه نصر جنده فقتلوه بالرحبة. تاريخ الطبري: ٩/٩١ - ٩٣.

(٢) ينظر: حاشية التحقيق على شرح الشافية للرضي ١/٧٦؛ وشفاء العليل ١/٤٤٢؛ والروض الأنف: ٢/١٥٨، وفيه: «إن الحذف والإيصال لا يجوز، إلا إذا كان الفعل متضمناً معنى فعلٍ متعدٍ»، ونتائج الفكر: ٣٥٢؛ ورسالة تحقيق التضمين للسيوطي ص ١٢٠ من مجلة جامعة الملك عبد العزيز.



المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في الابتداء: «وأما سكون هاءٍ وَهَوٍ وَوَهْيٍ وَفَهْوٍ وَلَهْوٍ وَلَهْيٍ فعارضٌ فصيح، وكذلك لام الأمر، نحوَ وَلْيُوفُوا، وشُبَّه به أَهْوٍ وَأَهْيٍ وثُمَّ ليقضوا. ونحو أن يُؤْمَلَ هُوَ قليل»^(١).

٣

يقول الرضي: «يعني المصنّف أن أوائل هُوَ وَهْيٍ مع واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء؛ تَسْكُنْ؛ فكان القياس أن تجتلب لها همزة الوصل، لكنها إنما لم تجتلب لعروض السكون، وليس هذا بجواب مَرَضِيٍّ؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط، فنحو وَهَوٍ وَفَهْوٍ مشبه بعَضُدٍ، ونحو وَهْيٍ وَفَهْيٍ مشبه بكَيْفٍ، وكذا القول في (وَلْيُوفُوا)^(٢) فلم يسكنوها إلا لجعلهم إيّاها كوسط الكلمة، فكيف تجتلب لما هو كوسط الكلمة همزة وصل؟ وهَب أنه ليس كالوسط، أليس غير مبتدأ به؟ وأليس السكون العارض أيضًا في أول الكلمة يجتلب له همزة الوصل إذا ابتدئ بها؟ ألا ترى أنك تقول: اسم، مع أنه جاء سِمٌ، وكذا ست وست؟ فكان عليه أن يقول: لم تجتلب الهمزة؛ لأنها إنما تجتلب إذا ابتدئ بتلك الكلمة كما ذكرنا، وهذا السكون في هذه الكلمات إذا تقدمها شيء»^(٣).

١٥

اعتراض الرضي هنا يخصّ التعليل الذي أورده ابن الحاجب، فابن الحاجب يرى في الشافية أن العلة في عدم الإتيان بهمزة وصل في نحو: وَهَوٍ وَوَهْيٍ وما شابهها، أن الإسكان فيها عارضٌ ليس أصلياً، وهمزة الوصل لا تأتي إلا مع الأصلي.

١٨

والرضي يرى أن العلة في عدم مجيء همزة الوصل هي أن الهاء الساكنة في منزلة عين الكلمة الواحدة، أي وسطها، وهمزة الوصل لا تكون إلا مع الحروف

(١) الشافية: ٦٢؛ وشرح الشافية: للرضي: ٢٦٩/٢.

(٢) الآية رقم: ٢٩ من سورة الحج، وتامها: «ثُمَّ ليقضوا فتنهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا بالبيت العتيق».

(٣) شرح الشافية: ٢٦٩/٢.



المتصدرة، وذلك أن الواو والفاء واللام نزلت منزلة الجزء من الكلمة لكثرة استعمالها، ولذا ضعفت عن انفصالها؛ وليس للسكون العارض أثر في هذا، إذ إنه قد ثبت مجيء همزة الوصل مع السكون العارض في نحو: اسم واست.

٣

وقد كان رأي الرضي هذا موافقاً لما عليه النحاة^(١) في تعليل عدم الإتيان بهمزة وصل قبل الهاء في الضمائر السابقة؛ وإن كان الرضي أوضحهم بياناً في ذلك.

٦

وليس ابن الحاجب في هذا شاذاً؛ لأنه جمع بين التعليلين في شرحه على المفصل، إذ يقول: «لما اتصل بها هذه الحروف وتنزلت معها كالجزء نزل قولك: وَهُوَ مَنْزِلَةُ قَوْلِكَ: عَضُدٌ، وقولك: وَهِيَ أُولَى مِنْ قَوْلِكَ: وَلَيَنْفُقْ مَنْزِلَةُ قَوْلِكَ: كَتَبْتُ، وقد ثبت تخفيف نحو ذلك الإسكان فأجري هذا مجراه فسُكِّن تخفيفاً عارضاً فثبت أنَّ أصلها الحركة وأن السكون عارضٌ»^(٢). وأورد ابن الحاجب نحواً من هذا في شرحه على مقدمته^(٣). ومال شراح الشافية^(٤) إلى الرأي الذي ذكره الرضي لقوته، ولعدم ورود ما يدفعه وينقضه.

١٢

وهذه المسألة، أعني: إسكان الهاء في هو وهي بعد الواو والفاء واللام ليست

(١) ينظر: الكتاب: ١٥١/٤؛ والمقتضب: ١٣٣/٢؛ والخصائص: ٣٢٩/٢؛ ٣٣٠؛ والمفصل:

٣٥٦، ٣٥٧؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٣٩/٩؛ والهمع: ٢٠٣/١ (بيروت).

وقد أشار سيبويه بوضوح إلى ذلك فقال: «واعلم أن كل شيء كان أول الكلمة وكان متحركاً سوى ألف الوصل فإنه إذا كان قبله كلام لم يحذف ولم يتغير، إلا ما كان من هُوَ وهي فإن الهاء تسكن إذا كان قبلها واو أو فاء أو لام، وذلك قولك: وَهُوَ ذَاهِبٌ، وَلَهُوَ خَيْرٌ مِنْكَ، فهو قائم، وكذلك هي؛ لما كثرت في الكلام وكانت هذه الحروف لا يلفظ بها إلا مع ما بعدها صارت بمنزلة ما هو من نفس الحرف فاسكنوا كما قالوا في فَحِذْ: فَخِذْ....» ١٥١/٤.

(٢) الإيضاح: ٣٧٠، ٣٧١/٢.

(٣) شرح الشافية: ٢٥.

(٤) ينظر: اليزدي: ٢٦٥/١؛ والنيسابوري: ١٩٧؛ والحاربردي: ٤٥١/١، ٤٥٢؛ وقره سنان: ٣٤٣،

٣٤٤؛ ومجموعة الشافية: ١٢١/٢. أما ركن الدين فتابع ابن الحاجب، وإن أشار إشارة لا يستفاد منها

ما ذهب إليه الرضي: ينظر: شرح الشافية له: ٨١٥/٢، ٨١٦.



مسألة وجوب، وإنما يجوز الإسكان، والأصل أي الضم والكسر. وقد قرأ على
الأصل أكثر القراء وهو لغة الحجازيين، وقرأ بالسكون أبو عمرو والكسائي وأبو
جعفر وقالون وهو لغة أهل نجد^(١).

٣

(١) ينظر: النشر: ٢/٢٠٩؛ ومجموعة الشافية: ١/١٦٨.





المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «وأفعوان أفعُلَانَا لمجيء أفعَى»^(١).

- ٣ يقول الرضي: «قوله: (وأفعوان أفعُلَان) إنما ذلك لمجيء فَعَوَة السّم، وأرض مَفْعَاة، ولولا ذلك لجاز أن يكون فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان؛ لأن فيه ثلاثة غوالب غير الألف، فإنه لا كلام في زيادته إذا أمكن ثلاثة أصول غيره: النون مع ثلاثة أصول، وكذا الواو، والهمزة، فإن حكمت بزيادة الهمزة مع الواو فهو أفعَوَال، ولم يأت في الأوزان، وإن حكمت بزيادة الهمزة مع النون فهو أفعُلَان كَأُسْتُقَان وأقْحَوَان وأسْحَوَان، وإن حكمت بزيادة الواو والنون فهو فُعْلُوَان كَعُنْفُوَان فقد تردد بين الأفعُلَان والفُعْلُوَان فحكمنا بأنه أفعُلَان؛ لشهادة الفَعَوَة والمَفْعَاة، ولا دليل في أفعَى سواء صرفته أو لا على أنه أفعَل؛ إذ يجوز أن يكون المنون ملحقا بجعفر كعلقَى، وغير المنون بنحو سلمى، فقوله (لمجيء أفعَى) فيه نظر»^(٢).

- ١٢ وقال ابن الحاجب في أفعَى: «فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما فبالأغلب كهمزة أفعَى»^(٣).

- ويقول الرضي في ذلك: «قوله: (وهمزة أفعَى) إذا جعلته أفعَل ففيه الاشتقاق الظاهر فضلاً عن شبهته؛ لقولهم: فَعَوَة السّم وأرض مَفْعَاة، فكيف أورده فيما ليس في وزنيه شبهة الاشتقاق؟»^(٤).

- ١٨ أفعوان يحتمل في وزنه أن يكون على: أفعُلَان، أو فعْلُوَان، ولا خلاف بين النحاة أنه أفعُلَان، لكنهم اختلفوا في التعليل لذلك على أربعة أقوال:

(١) الشافية: ٧١؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٣٥/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٤١/٢ - ٣٤٣.

(٣) الشافية: ٨١، ٨٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٨٦/٢.

(٤) شرح الشافية: ٣٩٦/٢.





الأول: لمحيء (فعوة السم)، و(أرض مفعاة)، ذكر ذلك العكبري^(١) وابن يعيش^(٢)، والرضي.

الثاني: لأن فعلوان مما أوله همزة ليس من كلامهم، ذكر ذلك ابن يعيش^(٣). ٣

الثالث: لمحيء (أفعى). ذكر ذلك ابن الحاجب، وتابعه بعض شُرَّاح الشافعية^(٤).

الرابع: لمحيء (أفعى) على وزن أفعَل، بدليل: بنائهم مَفْعَلَةٌ للمكان وهو (مَفْعَاة)، ولكثرة استعمالهم وجوه تأليف (الفاء والعين والواو) وهو: الفَعْو، والعَفْو، والعوف، والوعف، ذكر ذلك ابن الناطم^(٥). ٦

وتفصيل ابن الناطم أقوى، وأوضح. ٩

وأما أفعى: فهو يحتمل في وزنه أن يكون على أَفْعَل، أو فَعْلَى.

والاشتقاق يدلّ على أن وزنه (أَفْعَل) إذ أصل الكلمة من الفَعْو وهو السّم، وقيل هو مقلوب من: فَوَعَة السّم، أي حدّته^(٦). ١٢

وأفعى تُصَرَّف عند عامة العرب^(٧)، ومع صرفها يبقى الاحتمال في وزنها على أفعَل أو فَعْلَى، وتكون ملحقة بجعفر، أمّا إذا مُنِعَتْ من الصرف فلا شكّ أنها فَعْلَى، والألف للتأنيث. وكونها على (أَفْعَل) أرجح لأمر: ١٥

١ - الاشتقاق الظاهر كما ذكر الرضي لا شبهته كما ذكر ابن الحاجب،

(١) ينظر: الباب: ٢/٢٣٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦/١٣٤.

(٣) ينظر: شرح الملوكي: ١٤٠.

(٤) ينظر: ركن الدين: ٢/٩٢٥؛ واليزدي: ١/٣٢٤؛ والنيسابوري: ٢٣٩؛ والجاربردي: ٢/٥٥٧؛ وقره

ستان: ٣٩٠.

(٥) ينظر: بغية الطالب: ١١٨.

(٦) ينظر: الباب: ٢/٢٣٨.

(٧) ينظر: سفر السعادة: ١/٨٢.





وكثرة استعمال وجوه تأليف (الفاء والعين والواو) كما ذكر ابن الناضم.

٢- كثرة (أفعل) على فَعْلَى، وإن كان الاشتقاق على زيادة الهمزة، فذكره في

٣ الأغلب، وهو ما اعترض عليه الرضيّ فيه.

ويمكن القول أيضًا إن الإجماع^(١) يكاد ينعقد على أن وزن أفْعَى أفعل، لكنهم يختلفون في التعليل لذلك كما حصل بين تعليل الرضيّ وابن الحاجب.

(١) ينظر: الكتاب: ٢٠٠/٣، ٢٠١؛ وسر الصناعة: ٤٢٨/١؛ والمخصّص: ٢/١٦؛ وسفر السعادة:

٨٢/١؛ والممتع: ٢٣٢/١١.



المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن خرجنا معاً فزائد أيضاً، كنون نَرْجِسٍ وحنطاًو»^(١).

٣

يقول الرضي: «وأما حنطاًو فقال السيرافي: الأولى أن يحكم بأصالة جميع حروفه فيكون كجَرَدَحَل، ومثله كِتَتَّأو، وسُنْدَأو، وَقُنْدَأو، وقال الفراء في مثلها: الزائد إما النون وحدها فهو فَنَعَلٌ، وإما النون مع الواو فهو فَنَعَلَو، وإما النون مع الهمزة فهو فَنَعَالٌ، وجَعَلَ النون زائدة على كل حال، وقال سيوييه: الواو مع ثلاثة أصول من الغوالب فيحكم بزيادتها، وكل واحدة من النون والهمزة رسيْلَتها في الأمثلة المذكورة، فيجعل حكم إحداهما في الزيادة حكم الواو، وإن لم يكونا من الغوالب، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة؛ لكون زيادة النون في الوسط أكثر من زيادة الهمزة؛ قال: وإنما لزم الواو الزائدة في الأمثلة المذكورة بعد الهمزة؛ لأن الهمزة تخفى عند الوقف والواو تظهرها، فوزنه عند سيوييه فَنَعَلَو، وإليه ذهب المصنّف؛ إذ لو ذهب إلى ما ذهب إليه السيرافي من أصالة الواو، لم يكن يزيد في الأبنية المجردة وزنٌ بتقدير أصالة النون؛ إذ يصير فَعَلَلًا كجَرَدَحَلٍ؛ فعلى ما ذهب إليه ليس عدم النظير بمرجح في هذا الوزن؛ لأنه من ذوات الزوائد بالتقديرين كما قلنا في النجوج وخنفساء»^(٢).

١٢

١٥

من أمثلة ابن الحاجب في زيادة حرف بدليل عدم النظير: حنطاًو، وهذه الكلمة فيها ثلاثة أحرف تحتمل الزيادة، وهي: النون، والهمزة، والواو. ولا يمكن

١٨

(١) الشافية: ٧٤؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٦١/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٦١/٢، ٣٦٢. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٨٦/٦ وفيه: «وقال الفراء: في كَتَتَّأو وقُنْدَأو وبأيهما تكون النون وحدها هي الزائدة فيكون على فَنَعَلٌ، ويجوز أن تكون النون والهمزة زائدتين فيكون على فَنَعَالٌ.... وكان ينبغي له أن يقول ويجوز أن يكون على فَعَلَلٌ مثل جَرَدَحَل وتكون النون كتون حنقر، وكان جعل الواو زائدة على كل حال أولى من جعل النون زائدة؛ لأن زيادة النون أقل من زيادة الواو».



- ٣ أن تكون الثلاثة معًا زائدة؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن تبقى الكلمة على حرفين، ولا يكون. فبقي ثلاثة احتمالات: الأول: زيادة حرفين معًا. الثاني: زيادة حرف واحد، الثالث: أصالة جميع حروفها. ومن مجموع هذه الاحتمالات يكون ثمة سبعة أوزان محتملة للكلمة، وهي: فَنَعَلُوا، وَفَعَّلُوا، وَفَعَّلُوا، وَفَعَّلُوا، وَفَعَّلُوا، وَفَعَّلُوا. وقد قُضي بزيادة الواو فيها؛ لأمرين: الأول: أنها لا تكون أصلاً في ذوات الخمسة أبداً^(١). الثاني: أنها لازمت هذا الموضع من هذا المثال^(٢).
- ٦ وقُضي على الهمزة بالأصالة؛ لأنه يقل زيادتها غير أول^(٣).
- ٩ ومن هنا يسقط: فَنَعَلُوا، وإن أجازته الفراء^(٤)، وَفَعَّلُوا، وَفَعَّلُوا، وقد أجازته الفراء أيضاً، فبقي ثلاثة أوزان:
- ١٢ الأول: فَنَعَلُوا، وهو رأي سيبويه ومعظم علماء التصريف^(٥)، يقول سيبويه: «وكذلك سندأو وحِنطأو للزوم النون هذا المثال والواو. وإنما صارت الواو هنا بعد الهمزة لأنها تخفى في الوقف، فاختصت بها ليكون لزوم البيان عوضاً في هذا لما يدخلها من الخفاء، وكانت النون أولى بأن تتراد من الهمزة؛ لأنها زائدة في وسط الكلام أكثر منها، وإنما لزم الواو والهمزة لما ذكرت لك^(٥)». وقد قُضي الفراء بزيادة النون على كل حال، سواء مع الواو أو الهمزة أو وحدها.
- ١٥ الثاني: فَعَّلُوا: بأصالة النون والهمزة، وزيادة الواو، ولم يقل به أحد؛ لأنه يؤدي إلى عدم التنظير^(٦).

(١) ينظر: المنصف: ١٦٤/١، ١٦٥.

(٢) ينظر: الممتع: ٢٦٩/١.

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٨٦/٦.

(٤) ينظر: المنصف: ١٦٤/١، ١٦٥؛ وسفر السعادة: ٢٣٧/١؛ والأشموني: ٢٥٢/٤.

(٥) الكتاب: ٣٢٢/٤؛ وينظر: ٢٦٩/٤.

(٦) ينظر: بغية الطالب: ١٢٦؛ وشرح الشافية لركن الدين: ٩٧١/٢.





الثالث: فَعَلَّ، وهو رأي السيرافي؛ إذ قضى بأصالة جميع حروفه^(١)، وأجاز في معرض رده على الفراء كون الواو زائدة على كل حال أولى من النون.

٣ ورأي سيبويه هو أكثر الآراء قبولا وقوة، ولم يختلف النحاة في سبب زيادة الواو، وإنما الخلاف في سبب زيادة النون؛ لأنه عُلِمَ أن النون الثانية لا تزداد إلاّ بثبت، ففي ذلك ثلاثة آراء:

٦ ١- سبب الزيادة أنّها لازمت هذا المثال. وهو رأي سيبويه.

٩ ٢- أنّها لزمّت هذا الموضع من هذا المثال، كما أنّ الاشتقاق يدل على زيادتها من قولهم في كُتِّتْوا: كُتِّتْوا لحيتهم إذا عظمت، وما لم يعلم اشتقاقه من ذلك يحمل على ما علم اشتقاقه^(٢).

٣- أنّها على تقدير الأصالة والزيادة تخرج من الأصول وهو رأي ابن الحاجب.

١٢ وقد اعترض كثير من شُرَّاح الشافعية على ابن الحاجب في هذا السبب، يقول ابن الناطم: «وليس لتمثيله بـ(حنطأو) مع (نَرَجِس) معنى؛ لأنه ليس مثل (نرجس) في عدم النظر على تقديري زيادة نونه وأصالتها؛ لأنه لا يكون (حنطأو) عديم النظر إلاّ على تقدير أصالة نونه؛ لأنه ليس في الكلام (فَعَلَّوْ) ولا (فَعَلَّلُوْ)، وأما على تقدير زيادتها فله نظائر، ووزنه (فَعَلَّلُوْ) من قولهم: (حَطَّأْ به) الأرض، أي: ضربها...»^(٣).

وذكر ذلك أيضًا نقلا عن ابن الناطم ركن الدين^(٤)، والجاربردي^(٥)، وقره

(١) ينظر: شرح الكتاب: ٨٦/٦؛ وشرح الشافعية لرضي: ٣٦١/٢، ٣٦٢.

(٢) ينظر: المنصف: ١٦٤/١، ١٦٥؛ والممتع: ٢٦٩/١؛ وبغية الطالب: ١٢٦، ١٢٧؛ وشرح الشافعية لركن الدين: ٩٧٣/٢؛ والجاربردي: ٥٩٩/٢.

(٣) بغية الطالب: ١٢٦.

(٤) ينظر: شرح الشافعية: ٥٧٠/٢ وما بعدها.

(٥) ينظر: شرح الشافعية: ٥٩٨/٢ وما بعدها.



سنان^(١).

- ٣ وقد حاول اليزدي أن يدفع هذه الاعتراضات فقال: «والتحقيق أن ما ذكره المصنّف هو خروج الزنة، وهو أعم من عدم النظر؛ إذ الثاني يستلزم الأول، ولا عكس، فالوزن الخارج يجوز ورود لفظ أو لفظين فيه، بخلاف عدم النظر، فلا يجيء شيء مما ذكره على المصنّف»^(٢).
- ٦ ولم يوضّح اليزدي الفرق بين عدم النظر والخروج عن الزنة؛ إذ مدلولهما في عرف الصرفيين واحد، وإن اختلفت العبارة.

(١) ينظر: الشافية: ٤٠٥.

(٢) شرح الشافية: ٣٤٥/١، ٣٤٦؛ ومجموعة الشافية: ٢٢٠/١.

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وصحّ باب ما أفعله لعدم تصرفه وباب

اعوّار واسوّاد للبس، وعوّور وسوّود؛ لأنه بمعناه»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وباب اعوّار واسوّاد للبس) أي: لو قلبت الواو ألفاً نقلت

حركتها إلى ما قبلها لكان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين؛ فيبقى سادّ وعارّ

فيلبس بفاعل المضاعف، ولا وجه لقوله (للبس) لأنه إنما يُعْتَذَر لعدم الإعلال إذا

حصل هناك علتة ولم يُعَلَّ، وعلّة الإعلال فيما سكن ما قبل واوه أو يائه كونه فرعاً

لما ثبت إعلاله، كما في أقام واستقام، ولم يُعَلَّ عَوْرَ وسَوْدَ حتى يحمل اعوّار

واسوّاد عليهما؛ بل الأمر بالعكس، بلى لو سُئِلَ: كيف لم يُعَلَّ اعوّار واسوّاد

وظاهرهما أنهما مثل أقوم؛ فالجواب أنّ بينهما فرقاً، وذلك أنّ العلة حاصلة في أقوم

دون اعوّار»^(٢).

وفي الحقيقة إنّ الصرفيين^(٣) حملوا الأصل على الفرع في هذه المسألة، وهو

خلاف القياس؛ إذ إنهم حملوا عدم الإعلال في عَوْرَ وسَوْدَ مع حصول موجبته على

عدم الإعلال في اعوّار واسوّاد؛ لأنه لم يحصل سبب الإعلال فيها لسكون العين قبل

الواو. ١٥

وقد حاولوا أن يذكروا تفسيراً لعدم الإعلال في عَوْرَ وسَوْدَ وصحة الحمل

على الفرع فقالوا: إن وزن (افعلّ وافعالّ) خاصان بالألوان والعيوب، حتى يكاد

يكون وقفاً عليه، وأمّا فَعِلَ فجاء في هذا وغيره، ولما كان افعلّ وافعالّ لم يُعَلَّ

لسكون ما قبل العين فقد عُذَّ أصلاً، وحمل فَعِلَ عليه، وعُدَّ فرعاً، فكأن ما ورد على

فَعِلَ من الألوان والعيوب فرع على افعلّ وافعالّ؛ وحيث إن الأصل لم يعمل فلا يمكن

(١) الشافية: ٩٨؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٢٤/٣، ١٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب: ٩٩/١؛ والمنصف: ٢٥٩/١؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ١٧/١٠؛ وشرح الكافية

الشافية: ٢١٣٨/٤؛ وشروح الشافية.



أن يعل فرعه؛ فجعل تصحيحه منبهة على أنه ليس أصلاً في هذا الباب^(١).

- وواضح أن هذا تفسير فيه تحكّم، ولو نُظر إلى سبب الإعلال في مثيلاتها
 ٣ نحو: أقام واستقام، لوجد أنه قد أعلّ في أصله وهو (قام)، وأمّا تلك الأفعال التي لم
 تعلّ، فإن أصلها لم يُعلّ، وقد استثنى الصرفيون^(٢) من قاعدة نقل الحركات ثم
 الإعلال نوعين من الأفعال: ١- ما ضوعفت لامه نحو: اسودّ، ٢- ما اعتلت لامه
 ٦ نحو: أهوى، وجعلوا السبب في الأول خوف اللبس بمثال آخر كما ذكر ابن
 الحاجب، وغيره، والسبب في الثاني: لئلا يتوالى إعلالان. وإذا نُظر إلى أصلهما
 وجد أنهما لم يعلاّ وهما سَوِدَ وهوى، فلم تعلّ الأفعال المزيدة تبعاً لأصلها
 ٩ المجردة، ولذلك لا يقال في سبب عدم الإعلال في اسودّ واييضّ أنه للبس؛ لأن
 علته لم تتحقق؛ إذ أصله لم يُعلّ، ولهذا فإنه يحتاج إلى بيان عدم سبب الإعلال في
 الثلاثي لا المزيد.

- والحق أن الفعل المزيد يعلّ تبعاً لأصله المجرد، ولهذا يقول سيبويه: «فإذا لم
 ١٢ تعلّ الواو في هذا ولا الياء نحو عَوِرَتْ وصَيِدَتْ فإن الواو والياء لا تعتلان إذا لحق
 الأفعال المزيدة وتصرفت»^(٣)، وكلام سيبويه هذا يرسم أصلاً قوياً لا يندفع وهو أن
 ١٥ الأفعال المزيدة تتبع لأصلها المجردة في الإعلال؛ والظاهر أن الذي دفع الصرفيين
 إلى قول مثل هذا التسويغ في عدم الإعلال في عَوِرَ وسود هو قول سيبويه: «وأمّا
 قولهم عَوِرَ يَعَوِرَ وَحَوِلَ يَحْوِلُ وَصَيِدَ يَصِيدُ فإنما جاءوا بهنّ على الأصل؛ لأنه في
 ١٨ معنى ما لا بُدّ له من أن يخرج على الأصل، نحو اعوررت واحوللت واييضضت
 واسوددت فلما كنّ في معنى ما لا بُدّ له من أن يخرج على الأصل لسكون ما قبله
 تحرّكن»^(٤).

(١) ينظر: منجد الطالبين: ١٤٠.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢١٣٨/٤.

(٣) الكتاب: ٣٤٧/٤.

(٤) الكتاب: ٣٤٤/٤. وينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ١٣٥/٦، ١٣٦.





وواضح أن مراد سيبويه هنا هو أن عدم الإعلال في سود وعور هو أنها
اختصت بباب من المعاني، وخروجها عن أصل الإعلال يُبين ذلك.

٣ فاعتراض الرضيّ يُعدّ قوياً، ولو قيل: وصحّ باب اعوار واسواد لصحة أصله
لكان أولى وأسلم من هذا التعليل الذي يقلب الأصل فرعاً والفرع أصلاً بلا داعٍ
قويّ.





المسألة السابعة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وَصَحَّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلْبَسِّ»^(١).

- ٣ يقول الرضي: «قوله (تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلْبَسِّ) يعني أَنَّ نحوه وإن كان مصدرًا لفعلٍ مُعَلٍّ لم يُعَلَّ ولم يجر مجراه كما أُجري إقامة واستقامة مجرى أقام واستقام؛ لئلا يلتبس بعد الإعلال بفعال، هذا قوله، والوجه ما تقدّم من أَنَّ المصدر لا يُعَلَّ عينه هذا الإعلال إلاَّ أَنْ يكون مصدرًا مطردًا مساويًا لفعله في ثبوت الزيادة فيه في مثل موضعها من الفعل كإقامة واستقامة، وليس نحو تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ كذا، وأما إعلال نحو قيام وعياذ بقلب الواو ياء وإن لم يساو الفعل بأحد الوجهين فلما ذكرنا من أَنَّ علة قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها أمتن من علة قلب الواو ألفًا لفتح ما قبلها»^(٢).
- ٦
- ٩

وما ذكره ابن الحاجب من اللبس بالفعل إذا أعل نحو تقوال وتسيار ليس صحيحًا؛ إذ إنه لا يوجد تسار وتقال بفتح الفاء، حتى يكون ثمة لبس.

- ١٢ ولا وجه لقول بعض الشراح^(٣) أنه يحصل اللبس مع الفعل المبني للمجهول؛ لأن اللفظ هنا بفتح التاء، والمبني للمجهول بضمها؛ والعبرة باللفظ لا بالخط كما ادّعوا.

- ١٥ ولا وجه لقول اليزدي^(٤) إنه يحصل اللبس مع الفعل المبني للمعلوم نحو تخاف وتهاب؛ لأن اللبس يحصل مع اللفظ نفسه لا مع بناء آخر.

- ولهذا يعد ما ذكره الرضي قويًا؛ لأن المصادر المعلّة نحو إقامة واستقامة قد أُعِلّا ليس لنقل حركات العين إلى الفاء وإنما لأن الفعل قد أعل، وهما مصدران
- ١٨

(١) الشافية: ٩٨؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٢٥/٣.

(٣) ينظر: ركن الدين: ١١٨٤/٢؛ والجاربردي: ٧٦٣/٢؛ والنيسابوري: ٣٦٣؛ وقره سنان: ٥٠٤؛

ومجموعة الشافية: ٢٨٣/١، ١٩٧/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٤٨٦/٢.



قياسيان على وزن فعليهما، فحصل التناسب بين الفعل والمصدر، فأعلاً تبعاً لفعليهما
لما قويت المناسبة.

٣ أما تَقَوَّالٌ وَتَسَيَّارٌ فليسا بمصدرين قياسيين لفعليهما قال وسار؛ إذ المصدر
القياسيُّ لهما: القول والسير، فواضحٌ أن المناسبة بين تقوال وتسيار وبين قال وسار
ضعيفة، فضعف ما يتبع ذلك من الإعلال بخلاف أقام وإقامة، واستقام واستقامة،
٦ فالتناسب هنا قويٌّ، فقوي ما يتبع ذلك من الإعلال.

وفي الكتاب ذكر سيبويه ما يؤيد الرضي فيما ذهب إليه؛ إذ يقول: «هذا بابٌ
أتم فيه الاسم؛ لأنه ليس على مثال الفعل فيمثل به، ولكنه أتم لسكون ما قبله وما
٩ بعده نحو التقوال»^(١). وكذا كان رأي الزمخشري^(٢)، وابن يعيش^(٣) في أن
الأسماء المزينة إذا لم توافق أفعالها وزناً فإنها لا تُعلَّ ومثلوا بنحو: التَقَوَّال.

وَمِمَّا صَحَّحَ وليس فيه لبس بالفعل لو أعلَّ نحو: الطيران، والدوران، وإنما
١٢ صَحَّحَ لضعف المناسبة بينه وبين الفعل كما ذكر ذلك الرضي^(٤).

(١) الكتاب: ٣٥٤/٤.

(٢) ينظر: الْمُفَصَّل: ٣٨١.

(٣) ينظر: شَرْحُ الْمُفَصَّل: ٨٨/١٠.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ١٠٨/٣.



المسألة الثامنة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وصَحَّ تَقْوَالٌ وَتَسْيَارٌ لِلْبَسِّ، وَمَقْوَالٌ وَمَخِيْاطٌ لِلْبَسِّ»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله (وَمَقْوَالٌ وَمَخِيْاطٌ لِلْبَسِّ) يعني أنه آلة جارية على الفعل فكان سبيله في الإعلال سبيل الفعل، لكنه لم يعمل للبس بفعَال، والحق أن يقال: لم يثبت فيه علة الإعلال، وهي موازنة الفعل، فكيف يُعَلَّ؟ وليس كل اسم متصل بالفعل يُعَلَّ هذا الإعلال»^(٢). ٦

يرى ابن الحاجب أن سبب تصحيح مقْوَال ومخياط مع تحقق سبب الإعلال وهو أن يجري على فعله هو اللبس لو أُعِلَّ بفعَال. ٩

على حين يخالف الرضي في هذا، ويرى أن سبب الإعلال فيها لم يتحقق لأنه ليس موازناً لفعله. وفي الكتاب ما يؤيده حين ذكر سيبويه نحو مشوار ومقوال في باب ما أُتم فيه الاسم لأنه ليس على مثال الفعل^(٣). ١٢

فمقوال ومخياط ليس موازناً للفعل، ولو قيل إنهما مأخوذان من مقْوَل ومخيْط، وقد أشبعت فتحة الواو والياء فصارت ألفاً، لكان مقْوَل ومخيْط موازناً لفعل الأمر اعلم^(٤)، ولهذا فقد تحقق فيه سبب الإعلال، فلم يُعَلَّ مقوال ومخياط لعدم إعلال أصله، مع أنه اختلف في هذا، فمنهم من يرى أن مقوال ومخياط هو الأصل ومقْوَل ومخيْط هو الفرع^(٥). ومنهم من يرى العكس^(٦)، ومنهم من يرى أنهما أصلان مختلفان^(٧). ١٥

(١) الشافية: ٩٨؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٢٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٥٤/٤.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٠٤/٣.

(٥) ينظر: شَرْحُ الْمُفَصَّلِ لابن يعيش: ٨٦/١٠؛ والمنصف: ٣٢٣/١؛ والمنتع: ٤٨٧/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٨٦/٢.

(٧) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٢٥/٣.





المسألة التاسعة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «ونحو جَوَادٍ وطويلٍ وغيورٍ للإلباس بفَاعِلٍ أو بفَعْلٍ أو لأنه ليس بجارٍ على الفعل ولا موافقٍ»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله (للإلباس بفَاعِلٍ) أي: لو حركت الألف الثانية بعد الإعلال كما في قائل لالتبس فَعَالٌ وفَعُولٌ وفَعِيلٌ بفَاعِلٍ، ولو حذفت الألف بعد قلبها لالتبس بفَعْلٍ -المفتوح العين والفاء- والحقُّ أن يقال: إنها لم تُعَلَّ؛ لأنها ليست ممَّا ذكرنا من أقسام الاسم التي تُعَلَّ»^(٢).

٦

يرى ابن الحاجب أنَّ سبب تصحيح جواد وطويل وغيور أحد أمرين^(٣):

الأول: أنه لو أُعِلَّ، يلتقي ساكنان: الألف وأحد حروف العلة الثلاثة: الألف في جواد والياء في طويل والواو في غيور، فتصير: جَادٌ وطال وغار فلا يدرى حينئذٍ أهى ماضي يجود ويطول ويغور أم هي فاعلٌ من جَدَيْته: أي سألته، وطَلَيْتُهُ بالدهن، وغَرَيْتُهُ: أي ألصقته بالغراء، أم مُعَلٌّ فَعَالٌ من الجود، وفَعِيلٌ من الطول، وفَعُولٌ من الغيرة.

٩

١٢

الثاني: أنه ليس جاريًا على الفعل ولا موافقًا له؛ إذ الجاري على الفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول، أما الصفة المشبهة فليست بجارية على الفعل؛ والموافق للفعل ما كان على زنته حركةً وسكونًا^(٤).

١٥

على حين أنَّ الرضي يرى أنَّ السبب في ذلك هو الثاني لا الأول؛ لأن الثاني أقوى، وهو العلة الجوهرية للإعلال؛ لأن الاسم يجري مجرى الفعل في الإعلال وأما السبب الأول الذي ذكره ابن الحاجب فإنه يأتي تبعًا للثاني، وهو أثرٌ من آثاره.

١٨

(١) الشافية: ٩٨؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٣/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٢٦/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية لليزدي: ٤٨٨/٢؛ وركن الدين: ١١٨٩/٢؛ والجاربردي: ٧٦٦/٢، ٧٦٧.

(٤) ينظر: المُفَصَّل: ٣٨١؛ وشرح المُفَصَّل لابن يعيش: ٨٦/١٠.





ويرى ابن السراج^(١) أن سبب التصحيح هو سكون ما قبله وما بعده، أما نحو إقامة واستقامة فأعلنا عنده لاعتلال أفعالها، والرضي على هذا موافق لما ذهب إليه ابن السراج.

٣

(١) ينظر: الأصول: ٢٨٦/٣.





المسألة العاشرة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «ونحو الحَوْلان والحَيَّوان والصَّوَرَى والحَيْدَى؛
لتنبيه بحركته على حركة مُسمَّاه، والمَوْتان؛ لأنه نقيضه، أو لأنه ليس بحارٍ ولا مُوافقٍ»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله (ونحو الحَوْلان) هذا عجيب؛ فإن حركة اللفظ لا تناسب
حركة المعنى إلا بالاشتراك اللفظي؛ إذ معنى حركة اللفظ أن تجيء بعد الحرف بشيء
من الواو والياء والألف كما هو مشهور، وحركة المعنى على فراسخ من هذا، فكيف
ينبّه بإحداهما على الأخرى؟ فالوجه قوله (أو لأنه ليس بحارٍ) أي كإقامة واستقامة كما
ذكرنا من مناسبه للفعل، ولا موافق: أي موازن له موازنة مقام ومقام وباب ودار»^(٢).

٦

ينفرد ابن الحاجب بين الصرفيين بأن سبب تصحيح الحَوْلان ونحوه هو التنبيه
بحركته على حركة مسمَّاه؛ لأن مسمَّاه متحرك فأرادوا أن يكون الاسم في اللفظ
مشاكلاً لمعنى المسمَّى.

٩

ويكاد يجمع الصرفيون^(٣) أن سبب التصحيح فيها هو زوال الشبه بالأفعال،
بسبب زيادة الألف والنون وألف التأنيث في آخر هذه الأسماء، وهي زيادات تختصُّ
بالأسماء، ولذا فقد باعدت الكلمة من الأفعال؛ فلم تعلّ.

١٢

ولو اقتصر ابن الحاجب على الدليل الثاني الذي ذكره وهو: أنها ليست بحارية
على الفعل ولا موافقة له في الحركة والسكون لكفاه، وسلم من الاعتراض عليه بنحو
الموتان والصوري فإن مسمياتها ليس فيها حركة، ومع هذا لم تعلّ لأنها لا تجرى
على الأفعال وليست موافقة لها.

١٥

١٨

(١) الشافية: ٩٩؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٣/٣، ١٢٤. والصَّوَرَى: ماء بيلاد مزنة قرب المدينة. وقد
ضبط في التاج بسكون العين، وقال فيه: (كسكرى). التاج: ١١٣/٧، وفي معجم البلدان بفتح الأول
والثاني والثالث. معجم البلدان ٤٣٢/٣. والحَيْدَى: كثير النشاط. الصحاح: ٤٦٧/٢.

(٢) شرح الشافية: ١٢٦/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٦٣/٤؛ والمنصف: ٦/٢؛ وسر الصناعة: ٦٦٨/٢؛ والتبصرة: ٨١٩/٢؛ والنياب:
٣٠٤/٢؛ والممتع: ٤٩١/٢؛ وشرح الكافية الشافية: ٢١٣٢/٤.



المسألة الحادية عشرة:

قال ابن الحاجب في امتناع إدغام المتقاربين: «ولم تدغم حروف (ضَوِي مِثْفَر) فيما يُقَارِبُها لزيادة صفتها؛ ونحو سَيِّد وَلِيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا لِأَنَّ الإِعْلَالَ صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، وَأُدْغِمَتِ النُّونُ فِي اللَّامِ وَالرَّاءِ لِكِرَاهَةِ نَبَرِهَا، وَفِي الْمِيمِ -وإن لم يتقاربا- لِعَنَتِهَا، وَفِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ؛ لِإِمْكَانِ بَقَائِهَا»^(١).

٦ يقول الرضي: «قوله (وأدغمت النون في اللام) اعتراض آخر على نفسه، وذلك أن فضيلة الغنة تذهب بالإدغام، وأجاب المصنف بأنها وإن كانت تذهب بالإدغام لكنهم اغتفروا ذلك؛ لأنَّ للنون نبرة: أي رفع صوت، وهذا جواب فيه نظر أيضًا؛ لأنه إن كان الموجب للإدغام النبرة فَلْتُخَفَّ بلا إدغام كما تخفى مع القاف والكاف والذال والطاء وغيرهما، كما يجيء. والحق أن يقال: إنَّ للنون مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم؛ إذ لا بُدَّ فيها من الغنة، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين، فلا بُدَّ فيها من اعتماد قوي وعلاج شديد؛ إذ الاعتماد على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد.

.... فإن حصل للنون الساكنة مع الحروف التي بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء، أو قرب صفة كالميم؛ لأن فيه أيضًا غنة، وكالواو والياء؛ لأن النون معهما من المجهورة وما بين الشديدة والرخوة وجب إدغام النون في تلك الحروف؛ لأن القصد الإخفاء والتقارب داع إلى غاية الإخفاء التي هي الإدغام»^(٢).

١٨ والرضي هنا يشرح كلام سيبويه؛ إذ يقول سيبويه: «النون تدغم مع الراء لقرب المخرجين على طرف اللسان، وهي مثلها في الشدة، وذلك قولك: من رَاشِدٍ ومن رَأَيْتَ. وتدغم بغنة وبلا غنة. وتدغم في اللام؛ لأنها قريبة منها على طرف اللسان، وذلك قولك: من لك. فإن شئت كان إدغامًا بلا غنة فتكون بمنزلة حروف اللسان،

(١) الشافية: ١٢٥، ١٢٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٦٩/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٧١/٣، ٢٧٢.



وإن شئت أدغمت بغنة لأن لها صوتاً من الخياشيم فترك على حاله؛ لأن الصوت الذي بعده ليس له في الخياشيم نصيب فيغلب عليه الاتفاق، وتدغم النون مع الميم؛ لأن صوتهما واحد^(١).

٣

ويوضح السيرافي كلام سيويه فيقول: «قال سيويه: والنون مع الراء لقرب المخرجين، يرد تدغم النون في الراء وذلك مثل قولك من راشد ومن رأيت، وتدغم بغنة وبلا غنة وإدغامها يجوز بغنة وغير غنة؛ لأن الراء فيها فضيلة التكرير ويغلب لفظها على ما أدغمت فيه والراء ليس فيها غنة فيتوهم المتوهم أنه لا يجوز فيها الغنة لأنها قد أدخلت في الراء، وغلب عليها فضيلة التكرير، فأراد أن يُبين أنها مع إدغامها في الراء فيها غنة؛ لأن الغنة زيادة في الصوت فكروها بإبطالها، ومن أدغم بغير غنة فهو القياس والأصل؛ لأنك إذا أدغمتها في الراء فقد صيرتها راءً وليس في الراء غنة، وقد جاء في القرآن وكلام العرب بالأمرين جميعاً، وتدغم مع اللام لأنها قريبة منها، وذلك من لك إن شئت كان الإدغام بغنة وإن شئت بغير غنة»^(٢).

١٢

وُبيّن الصيمريّ العلّة في جواز إدغام النون في اللام والراء بغنة وبغير غنة؛ إذ يقول: «وإذا أدغمت النون في الراء واللام، والواو والياء، فإنما تدغم بغنة وبغير غنة، أما إذا أدغمت بغير غنة فلائها إذا أدغمت في هذه الحروف صارت من جنسها، فتصير مع الراء راءً، ومع اللام لاماً، ومع الواو واواً، ومع الياء ياءً، وهذه الحروف ليست لها غنة. فأما إذا أدغمت بغنة فلائ النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، فالغنة صوت من الخيشوم يتبع الحروف، وإن كان خروج الحرف من الفم، وقد كانت النون قبل الإدغام غنة، فكروها بإبطالها حتى لا يكون للنون أثرٌ من صوتها ألبته، وهم يجعلون سبيلاً إلى الإتيان بها»^(٣).

١٨

وقد اعترض ابن الناظم على ابن الحاجب بشيء آخر، وهو أن النون ليس فيها

٢١

(١) الكتاب: ٤٥٢/٤.

(٢) شرح الكتاب: ٥١٨/٦، ٥١٩. وينظر: النكت: ١٢٥٨/٢.

(٣) التبصرة: ٩٦٣/٢.





نبرة؛ إذ يقول: «النبرة ليست للنون، وإنما هي للهمزة؛ لأن النفس بها يرتفع من أقصى الحلق، والنبر رفع الشيء، ومنه المنبر، وحكى ابن القطاع: نبر الحرف نبراً: همزه، وقريش لا تنبر أي لا تهمز، ولا يعرف أحد النبر من صفات النون»^(١). وفي الصحاح: «والنبرة: الهمزة، وقد نبرت الحرف نبراً، وقريش لا تنبر، أي لا تهمز»^(٢). ووافق الرضيّ في اعتراضه ركن الدين^(٣)، واليزدي^(٤)؛ وذلك لأن ما ذكره ابن الحاجب ينفرد به، ويخالف ما عليه الصرفيون^(٥).

٣

٦

(١) بغية الطالب: ٢٥٥. وينظر: الأفعال لابن القطاع: ٢٤٣/٣.

(٢) الصحاح: ٨٢٢/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ١٣٩٩/٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٥٨٣/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٤٥٢/٤؛ والمقتضب: ٢١٧/١؛ والأصول: ٤١٦/٣؛ والتبصرة: ٩٦٣/٢؛ والمفصل:

٤٠٠؛ وشرحه لابن يعيش: ١٤٣/١٠؛ والممتع: ٦٩٧/٢؛ وإتحاف فضلاء البشر: ٣٢.



المسألة الثانية عشرة:

قال ابن الحاجب في امتناع إدغام المتقاربين: «ولم تدغم حروف (ضوي مشنفر) فيما يقاربها لزيادة صفتها، ونحو سيد وليّة إنما أدغما لأن الإعلال صيرهما مثلين»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله (ونحو سيد وليّة) اعتراض على نفسه، وذلك أنه قرر أن الواو والياء لا يدغم أحدهما في مقاربه، فكأنه قال: كيف أدغم أحدهما في الآخر في سيد ولي؟ ثم أجاب بأن قلب الواو إلى الياء لو كان للإدغام لورد ذلك؛ لكنه إنما قلبت ياء لاستثقال اجتماعهما للإدغام، ولهذا قلب الواو ياء: سواء كانت أولى أو ثانية، ولو كان القلب لإدغام أحد المتقاربين في الآخر لقلب الأولى إلى الثانية فقط، كما هو القياس، ثم بعد القلب اجتمع ياءان وأولاهما ساكنة فوجب الإدغام، فهذا من باب إدغام المتمثلين لا من إدغام المتقاربين؛ وفي هذا الجواب نظر؛ لأن القلب لو كان لمجرد استثقال اجتماعهما لقلب الواو ياء، وأولاهما متحركة كطويل وطوّيت فعرّفنا أن القلب من أول الأمر لأجل الإدغام، وذلك لأن الواو والياء تقاربتا في الصفة، وهي كونهما ليتين ومجهورتين، وبين الشديدة والرخوة وإن لم يتقاربا في المخرج؛ فأدغمت إحداهما في الأخرى، وقلب الواو وإن كانت ثانية؛ لأن القصد التخفيف بالإدغام، والواو المشددة ليست بأخف من الواو والياء، كما قلنا في اذبحثودا، واذبحاذه؛ فجعل التقارب في الصفة كالتقارب في المخرج، وجراهم على الإدغام أيضا سكون الأول وكونه بذلك عرضة للإدغام، وأما فضيلة اللين فلا تذهب - كما قلنا - لأن كل واحدة منهما متصفة بتلك الصفة»^(٢).

٦

٩

١٢

١٥

١٨

الخلاف بين ابن الحاجب والرضي: أن ابن الحاجب يرى أن قلب الواو إلى

٢١

(١) الشافية: ١٢٥، ١٢٦؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٦٩/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٧٠/٣، ٢٧١.

ياء في نحو سَيِّدٍ وَلِيَّةٍ وَأَصْلُهُمَا: سَيُّودٌ وَلَوِيَّةٌ، تَمَّ بِمَقْتَضَى الْإِعْلَالِ لَا الْإِدْغَامِ، وَلَوْ
كَانَ بِمَقْتَضَى الْإِدْغَامِ لَقَلْبَتِ الْأُولَى إِلَى الثَّانِيَةِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ الْإِدْغَامِ.

٣ ويرى الرضي أنها قلبت بمقتضى الإدغام؛ لأنه لو كان لمجرد استئصال اجتماع
الواو والياء لقلب في نحو طَوِيلٌ وَطَوَيْتُ وَأَوْلَاهُمَا متحركة، ولكنه لم يحصل ذلك،
لعدم وجود موجب الإدغام وهو سكون الأول.

٦ وقد آيد رأي الرضي مذهب السيرافي^(١)، والصيمري^(٢)، وابن يعيش^(٣)؛ حيث
ذهبوا إلى أن سبب الإدغام في هذه الكلمات هو أن الأولى ساكنة، وهما متجاوران
في الصفة؛ لأنهما حرفاً مَدَّ وَلِين.

٩ وذهب اليزدي إلى نحو مما ذهب إليه الرضي؛ إذ يقول: «والحاصل أن فوات
الصفة ممتنع للإدغام، لا للإعلال، فإنه أقوى، ولهذا يكون أقدم»^(٤).

١٢ ووافق أكثر شُرَّاح الشافعية^(٥) ابن الحاجب فيما ذهب إليه، يقول زكريا
الأنصاري: «فالإعلال للثقل لا للإدغام، غايته أنه اتفق بعد الإعلال اجتماع مثلين
أولهما ساكن فوجب الإدغام، على أن الواو والياء متماثلان في صفة اللين لا
متقاربان»^(٦).

١٥ وفي الحقيقة إن رأي الرضي قوي؛ إذ إنه بالنظر إلى سبب الإعلال في قلب
الواو إلى ياء، إذا اجتماعاً وسبقت إحداهما بالسكون لا يخرج عن سببين:
الأول: استئصال اجتماع الواو والياء.

(١) ينظر: شرح الكتاب: ٥٢٨/٦.

(٢) ينظر: التبصرة: ٩٦٦/٢.

(٣) ينظر: شرح المَفَصَّل: ١٣٩/١٠.

(٤) شرح الشافعية: ٥٨٣/٢.

(٥) ينظر: ركن الدين: ١٣٩٨/٢؛ والحاريري: ٩٥٨/٢؛ والنيسابوري: ٤٧٠؛ ومجموعة الشافعية:

٣٤٦/١، ٢٤٦/٢.

(٦) مجموعة الشافعية: ٢٤٦/٢.



الثاني: السعي إلى الإدغام للتخفيف.

- ٣ والأول أورد عليه الرضيّ نحو طَوِيل وطَوِيت في أنَّهما قد اجتمعتا، ولم تقلب
الواو لتحرك الأولى منهما وهو علة منع الإدغام، فلم يبق إلا الثاني، مع أن الواو
والياء لو كان الثقل لمجرد الاجتماع فإنه في طَوِيل وطَوِيت الثقل أقوى للحركات،
ومعلوم أن التسكين أخف من الحركة. ثم إن سيبويه يقول: «وإنما أجروا الواو والياء
٦ مجرى الحرفين المتقاربين، وإنما السكون والتحريك في المتقاربين، فإذا لم يكن
الأول ساكنًا لم تصل إلى الإدغام»^(١). وكأنه يذهب إلى أن إعلال الواو إلى الياء
لأجل الإدغام؛ لأنه تحقق موجب الإدغام، وهو سكون الأول.

(١) الكتاب: ٣٦٧/٤.



المسألة الثالثة عشرة:

قال ابن الحاجب في كتابة الهمزة وسطاً: «وكل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها تحذف، نحو خطئاً في النصب، ومُسْتَهْزِءون ومُسْتَهْزِئِين، وقد تكتب بالياء، بخلاف قرأاً ويقرأ أن للبس، وبخلاف نحو مُسْتَهْزِئِينَ في المثنى لعدم المد»^(١).

يقول الرضي: «قوله (بخلاف مُسْتَهْزِئِينَ في المثنى لعدم المد) ليس بتعليل جيّد؛ لأن المد لا تأثير له في الخط، بل إنّما كان الحذف لاجتماع المثلين خطأ، وهو حاصل: سواء كان الثاني مدّاً أو غير مد، بل الوجه الصحيح أن يقال: إن الأصل أن لا تحذف الياء كما ذكرنا لخفة كتابتها على الواو كما ذكرنا، بخلاف الواوين والألفين مع أن أصل مُسْتَهْزِئِينَ وهو مُسْتَهْزِئَان ثبت فيه للهمز صورة، فحُمِلَ الفرع عليه في ثبوتها، وأما أصل مُسْتَهْزِئِينَ في الجمع فلم يكن للهمز فيه صورة نحو مُسْتَهْزِءون لاجتماع الواوين فحمل الفرع عليه»^(٢).

أصل المسألة^(٣) أنّه إذا أدّى القياس في المهموز إلى توالي لَينين متماثلين أو ثلاثة في كلمة أو كلمتين ككلمة واحدة حُذِفَ أحدهما، والساكن أولى لقوّة المتحرك بحركته، نحو: (مُسْتَهْزِءون) و(الموعودة) واستثنوا من ذلك ما إذا فتحت الأولى، فإنّه لا يحذف شيء في الخط نحو: قرأاً، وقَارِئِينَ، وفسّروا هذا الاستثناء باللبس الحاصل جرّاء حذف أحدهما بالفعل المسند إلى الواو، أو بالجمع. ولم يجعلوا للمدّ علةً في ذلك، كما فعل ابن الحاجب، ولهذا فإنّه لما رأى عدم قوة هذه العلة ذكر في الشرح^(٤) علةً أخرى وهي الفرق بين المثنى والجمع، ولعلّه نظر إلى

(١) الشافية: ١٤٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٣/٣٢٠.

(٢) شرح الشافية: ٣/٣٢٤، ٣٢٥.

(٣) ينظر: التسهيل: ٣٣٦؛ والمساعد: ٤/٣٦٥؛ وأدب الكاتب: ١٨٥؛ ولا يدخل في المسألة (خطئاً) لأن

توسطها عارض للنصب، وإلا فهي متطرفة.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٦٨، ٦٩.



المدّ الحاصل في الجمع، وعدم حصوله في المثنى ففرّق به، لكن ليس المدّ هو السبب؛ وقد استخرج الرضيّ علة أخرى قويّة وهو أن الفرع يحمل على أصله، فإذا كان المثنى المرفوع بالياء نحو: مستهزئان، وهو الأصل، فإن الفرع وهو المنصوب والمجرور يحملان على الأصل فتبقى الياء. والجمع لا تبقى الياء في الأصل المرفوع، فكذلك لا تبقى في الفرع وهو المنصوب والمجرور. وكأنّ الرضيّ يرى أن الأصل في الإعراب هو الرفع.





ملحق في مبحث الاعتراض في التعليل:

وردت مسألتان في مباحث أخرى، ولها علاقة من جانب آخر بهذا المبحث،

وهما: ٣

١- المسألة الثانية في مبحث الاستدلال، غير أنها تتعلق بالتعليل من جانب آخر؛ إذ علّل ابن الحاجب لزيادة الثاني في نحو كرم بالمكرر للإلحاق، وقد ردّ هذا التعليل الرضيّ بقوله: «لأن سائر المكررات لا يشارك المكرر للإلحاق في كون المزيد في مقابلة الأصلي حتى تجعل مثله في كون المزيد هو الثاني»^(١).

٦

٢- المسألة الرابعة في مبحث الأمور الإجرائية؛ لأن ابن الحاجب أجرى اخشين مجرى اخشياء، وقد اعترض الرضيّ على هذا الإجراء، وعلى التعليل الذي قاده إلى هذا الإجراء، فقد علّل ابن الحاجب بشبه اخشين لابخشياء من حيث أن التون اللاحقة بالفعل من غير توسط ضمير بينهما مثل الألف؛ وقد اعترض الرضيّ على ذلك^(٢).

١٢

(١) ينظر ص ١٥١ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٣٤٩ من هذا البحث.



المبحث الثالث:

الاعتراض في التمثيل



مقدمة في التمثيل

معنى التمثيل:

- ٣ في اللغة: المثل: هو الشبه يقال: هذا مثله ومثله، كما يقال: شبهه وشبهه. والمثل: ما يضرب به من الأمثال. ومثل الشيء أيضاً: صفته. ومثلت له كذا تمثيلاً إذا صوّرت له مثاله بالكتابة وغيرها. وقال ابن بري: الفرق بين المماثلة والمساواة أنّ المساواة تكون بين المختلفين في الجنس والمتفقين؛ لأن التساوي هو التكافؤ في المقدار لا يزيد ولا ينقص، وأما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين نقول: نحوه كنحوه وفقهه كفهقه فإذا قيل: هو مثله على الإطلاق فمعناه أنّه يسدّ مسدّه، وإذا قيل: هو مثله في كذا فهو مساوٍ له في جهةٍ دون جهة^(١). والمثل: ما جعل مثلاً أي مقداراً لغيره يُحذَى عليه^(٢).

- ١٢ في الاصطلاح: هو ضرب الأمثلة التي تكون بمقدار الأصل، بحيث تصف هذا الأصل وتحذو حذوه.

- والتمثيل هذا يختلف عن التمثيل الذي يستخدمه الأصوليون في باب القياس^(٣)، كما أنّه يختلف عن التمثيل المراد به: بيان الأوزان المحتملة للفظ^(٤). وقد ذكر ابن جني الأمثلة الفاتية للكتاب^(٥)، وهو يعني بها الأوزان التي فاتت على سيبويه.

- ١٨ غير أن الذي ذكرناه هنا، يدل عليه المعنى اللغوي، واستخدامات النحاة والصرفيين في كتبهم^(٦).

(١) تاج العروس: ٦٨٠/١٥.

(٢) ينظر: الصحاح: ١٨١٦/٥؛ واللسان: ٦١٠/١١-٦١٢؛ والتاج: ٦٨٠/١٥.

(٣) ينظر: معيار العلم: ١١٩؛ والتعريفات: ٦٦؛ والكليات: ٢٩٥.

(٤) ينظر: الخصائص: ٦٧/٣.

(٥) ينظر: الخصائص: ١٨٧/٣.

(٦) ينظر: الخصائص: ٩/٣؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٢٧/٢، ٢٢٨.



ويشترط في المثال أن يكون دالاً على وجه المعنى الذي ذكر له، بحيث لو
حُذِفَ ذلك المعنى لسدَّ المثال مَسَدَهُ؛ وأن يكون اختيار المثال من المتفق عليه لا
من المختلف فيه متى أمكن.

٣

ووجود المثال في حقيقته سابقٌ للقاعدة، غير أنه يقاس على أمثاله، وينتج من
هذا أن يُفسَّرَ المثال على غير وجهه الحقيقي، فينشأ الاعتراض والاختلاف كما
يتضح ذلك من مسائل هذا المبحث.

٦





المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في أبنية الرباعي والخماسي: «وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم
يجئ في الخماسي إلا: عضر فوط، وخز عييل، وقُرطُبوس، وقَبْعَثري، وخندريس. على
الأكثر»^(١).

يقول الرضي: «قوله (وللمزيد فيه أبنية كثيرة) ترتقي في قول سيبويه إلى ثلثمائة
وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيف على الثمانين، منها صحيح وسقيم، وشرح
جميع ذلك يطول، فالأولى الاقتصار على قانون يُعرف به الزائد من الأصل ولما
كان المزيد فيه من الخماسي قليلاً عدّه المصنّف؛ وإنما قال (على الأكثر)؛ لأنه قيل:
إن خندريساً فنعليل؛ فيكون رباعياً مزيداً فيه، والأولى الحكم بأصالة النون؛ إذ جاء
برقعيد في بلد، ودرديس للدهاية، وسلسيل، وجعقلق، وعلطيس.

فإن قيل: أليس إذا تردّد حرفٌ بين الزيادة والأصالة، وبالتقديرين ينذر الوزن
فجعله زائداً أولى؟ قلت: لا نُسلم أولاً أن فعلليلاً نادر، وكيف ذلك وجاء عليه
الكلمات المذكورة؟ ولو سلمنا شذوذه قلنا: إنما يكون الحكم بزيادته أولى لكون
أبنية المزيد فيه أكثر من أبنية الأصول بكثير، وذلك في الثلاثي والرباعي، أما في
الخماسي فأبنية المزيد فيه مُقَارِبَةٌ لأبنية أصوله؛ ولو تجاوزنا عن هذا المقام أيضاً
قلنا: إن الحكم بزيادة مثل ذلك الحرف يكون أولى إذا كانت الكلمة بتقدير أصالة
الحرف من الأبنية الأصول، أما إذا كانت بالتقديرين من ذوات الزوائد كمثالنا -
أعني خندريساً- فإن ياءه زائد بلا خلاف فلا تَفَاوُت بين تقديره أصلاً وزائداً، ولو
قال المصنّف بدل خندريس برقعيد لاستراح من قوله (على الأكثر)؛ لأنه فعلليل بلا

(١) الشافية: ١٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٤٧/١. والعضر فوط: العطاءة الذكر. الصحاح: ١١٤٣/٣.
وخز عييل: الأباطيل. ينظر: الصحاح: ١٦٨٤/٤. والقُرطُبوس: الناقة العظيمة الشديدة. ينظر: اللسان:
١٧٣/٦. والقبعَثري: الحمل العظيم. ينظر: اللسان: ٧٠/٥. والخندريس: الخمر. ينظر: اللسان:
١٧٣/٦.



٣ خلاف؛ إذ ليس فيه من حروف (اليوم تنساه) شيء غير الياء، ويمكن أن يكون إنما لم يذكره لما قيل: إنه أعجمي، ولو ذكر علطميسًا وجعفليقًا لم يرد شيء؛ لأن حرف الزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيهما»^(١).

٦ الاعتراض هنا على تمثيل ابن الحاجب بـ(خندريس) لأنه مختلف في أصالة النون فيها، ثم إن شبهة العجمة فيها تضعفها، مع أن الأمثلة لمزيد الخماسي غيره موجودة، فكان بإمكانه أن يذكر أحد الأمثلة الأخرى، التي تسلم من الطعن مثل: علطميس، وجعفليق.

٩ وإن كانت النون في خندريس أصلية؛ إذ يكاد يجمع الصرفيون على أصالتها، ولم أجد من صرح بزيادتها، نعم، بعض أصحاب المعاجم^(٢) ذكرها في مادة خدرس، لكنه ليس دليلًا قاطعًا على زيادة النون؛ إذ معلوم أن النون الثانية لا تزداد إلا بثبت^(٣)، وليس لدينا من الاشتقاق ما يدلنا على زيادتها، يقول ابن فارس: «وأما الخندريس وهي الخمر، فيقال: إنها بالرومية، ولذلك لم نعز لاشتقاقها، ويقول: هي القديمة»^(٤).

١٥ ومما يجدر ذكره أنها عند سيبويه^(٥) فعلليل، وكذا عند ابن عيش^(٦)، وابن عصفور^(٧)، والأشموني^(٨) وغيرهم. ومع هذا فإن الكلمة ذاتها فيه شبهة العجمة التي

(١) شرح الشافية: ٥٠/١، ٥١. وبرقعيد: موضع قرب الموصل. ينظر: تاج العروس: ٣٥٦/٤، وسلسيل:

عين في الجنة، قال ابن الأعرابي: لم أسمع سلسيل إلا في القرآن. ينظر: اللسان: ٣٤٤/١١. وجعفليق:

العظيمة من النساء. ينظر: اللسان: ٣٥/١٠؛ وعلطيس: الأملس البراق. ينظر: الصحاح: ٩٥٢/٣.

(٢) ينظر: الصحاح: ٩٢٢/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٢٣/٤.

(٤) معجم مقاييس اللغة: ٢٥٢/٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٠٣/٤.

(٦) ينظر: شرح المفضل: ١٤٣/٦.

(٧) ينظر: الممتع: ١٦٣/١.

(٨) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢٦٦/٤.



٣ تضعف من التمثيل بها، فنصُّ ابن فارس يدلُّ على جانب مما ذكرنا، وكذا في
الجمهرة يظنُّ ابن دريد أنها معربة^(١)، وفي المعرَّب: «وقال قوم: إنها معربةٌ من
الفارسية، وإنما هي كندريش أي يتتف شاربها لحيتَه لذهاب عقله، فعربت فقيـل:
خندريس»^(٢).

٦ ولذا فذكرها مثلاً مع وجود غيرها مُوهِن لمختصر التصريف عند ابن
الحاجب، وإن كنت أظنُّ أنه أراد أن يذكرها هي ليبين أن الأكثر فيها أصالة النون،
إلا أنه ليس هذا موضع ذكرها فذوات الزيادة موضوع آخر، وله باب آخر.

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٠١/٣.

(٢) ينظر: المعرب: ٢٧١.





المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في معاني صيغة تفعل: «وتفعل لمطاوعة فعل نحو كسرتَه فتكسر، وللتكلف نحو تشجع وتحلم، وللاتخاذ نحو توسد، وللتجنب نحو تأثم وتحرج، وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرعته، ومنه تفهم وبمعنى استفعل، نحو تكبر وتعظم»^(١).

يقول الرضي: «قوله (ومنه تفهم) إنما قال (ومنه) لأن معنى الفعل المتكرر في مهلة ليس بظاهر فيه؛ لأن الفهم ليس بمحسوس كما في التجرع والتحسي، فبين أنه منه، وهو من الأفعال الباطنة المتكررة في مهلة، هذا، والظاهر أن تفهم للتكلف في الفهم كالسمع والتبصر»^(٢).

اعترض الرضي على أن تفهم لمعنى الفعل المتكرر في مهلة، ويرى أنها للتكلف.

ومعنى الفعل المتكرر في مهلة: أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة^(٣).

ومعنى التكلف: «أن الفاعل يعاني ذلك الفعل ليحصل بمعاناته»^(٤).

وفي جعل (تفهم) من معنى الفعل المتكرر في مهلة «تجوز؛ لأن المسألة شيء واحد، لا يتصور التدريج في فهمها نفسه، وإنما هو في معاداته وهي الانتقالات والأفكار الموصلة إليه»^(٥). وقد عدها مع هذا سيبويه من هذا المعنى؛ إذ يقول: «أما تفهم وتبصر وتأمل فاستثبات بمنزلة تيقن»^(٦) ثم يقول: «فالاستثبات والتأكد والتقص والتنجز وهذا النحو كله في مهلة، وعمل بعد عمل»^(٦).

(١) الشافية: ٢٠، ٢١؛ وشرح الشافية للرضي: ١٠٤/١.

(٢) شرح الشافية: ١٠٦/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٤١٧/١؛ والصافية: ١٧٤.

(٤) شرح الشافية للجاربردي: ١٢٤/١.

(٥) حاشية ابن جماعة على الجاربردي: ٤٩/١ من مجموعة الشافية.

(٦) الكتاب: ٧٣/٤.





وقد تابعه الصرفيون على هذا النهج، ولم يخالف إلا الرضي.

- ٣ وإذا تمعنا المثال (تفهّم)، ومعاني التكلف، والعمل المتكرر نجد أن الفهم حصل له بعد معاناة، وذلك تكلف، ويمكن أن نقول: إنه لا خلاف بين العمل المتكرر في مهلة، وبين التكلف في هذا المثال؛ لأن معنى تفهّم، أي على مهلة ومراحل وتكلف. وهذا رأي شيخنا الدكتور محمد البنا^(١)، ولم أجد من أشار إلى هذا غيره، وهو رأي قويّ لأمرين:

الأول: أنّ الفهم من الأمور الذهنية التي لا يدرك فيها التدرّج والعمل المتكرر في مهلة على الحقيقة.

- ٩ الثاني: أن معاني الأفعال يمكن أن يتوارد أكثر من معنى في مثال واحد، وقد أشار إلى هذا الرضي في معاني تفعل^(٢)؛ إذ جعل معنى المطاوعة في كل الأمثلة إضافة إلى المعاني الأخرى.

(١) محاضرات الدكتور البنا لنا في السنة المنهجية المدونة على شرح الرضي.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٠٤/١-١٠٧.



المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب في التقاء الساكنين: «فإن كان غير ذلك وأولهما مدّة حُذِفَتْ، نحو خَفَ وَقُلْ وَيَغْ وَتَخَشَّيْنِ واغزوا وارمي واغزُنْ وارمِنْ ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض»^(١).

يقول الرضي: «وفي تمثيل المُصَنَّف باغزوا وارمي - نظراً إلى أنَّ أصلهما اغزُوا وارمِي فسكنت اللام استقلالاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين - نظراً؛ لأن الواو والياء فاعلان يتصلان بالفعل بعد الإعلال، كما ذكرنا أول الكتاب في تعليل ضمة قُلْتُ وكسرة بَعْتُ، فالحقُّ أن يقال: الواو والياء في اغزوا وارمي إنما اتصلا باغزُ وارمٍ محذوفي اللام للوقف، لا أنهما ثابتا اللام»^(٢).

ثمَّ أراد أن يُجَلِّي هذا الأمر بياناً فقال: «اعلم أنَّ الضمائر المرفوعة المتصلة بالمجزوم والموقوف نحو اغزُوا، ولم يَغزُوا واغزُوا، ولم تَغزُوا واغزِي، ولم تَغزِي، وارمِيا، ولم تَرْمِيا وارمُوا، ولم تَرْمُوا وارمي، ولم ترمي، وارضيّا، ولم تَرْضِيا، وارضُوا، ولم تَرْضُوا وارضي، ولم تَرْضِي، إنما تلحق الفعل بعد حذف اللام للحزم، أو الوقف»^(٣).

وليس في نصِّ ابن الحاجب في مقدمته ما يوحي بما اعترض عليه الرضي، لكنه ذكر ذلك في شرحه لمقدمته؛ إذ يقول: «واغزوا أصله اغزوا كرهت الضمة على الواو بعد الضمة فسكنت، فاجتمع ساكنان، هي واو الضمة فحذفت لالتقاء الساكنين»^(٤).

وقد ذهب مذهب ابن الحاجب أكثر شُرَّاح الشافعية^(٥) إذ يرون أنَّ أصل اغزُوا

(١) الشافعية: ٥٧؛ وشرح الشافعية للرضي: ٢٢٥/٢.

(٢) شرح الشافعية: ٢٢٧/٢، ٢٢٨. والمقصود بالوقف: أي: البناء؛ لاقتراحه مع الحزم، وتدلُّ الأمثلة التي أوردتها على ذلك. أما إشارته إلى أنه تقدم في أول الكتاب الحديث عن هذا الأمر ففي: ٧٩/١.

(٣) شرح الشافعية: ٢٢.

(٤) ينظر: ركن الدين: ٧٧٧/١؛ واليزدي: ٣٤٣/١؛ والنيسابوري: ١٨٠؛ والجاربردي: ٤١٢/١؛ ونقره

كار، وركريا الأنصاري: ١١١/٢ من مجموعة الشافعية.



ياقوم: اغزُزُوا، فاستثقلت الضمة على الواو، فحذفت، فالتقى ساكنان هما الواو التي حذفت الضمة عنها، وواو الضمير، فحذفت الأولى.

- ٣ ولكن في الحقيقة أنَّ ما ذهب إليه الرضيّ أقوى؛ لأن الفعل بني في أصله على حذف الواو، وإلحاق الضمير تالٍ لبناء الكلمة، لما هو معلوم أن بناء الكلمة متقدّم على تركيبها؛ غير أن ابن الحاجب اعتمد في ذلك على ما ذكره عبد القاهر الجرجانيّ من أن حذف لام الكلمة لالتقاء الساكنين^(١).
- ٦

(١) ينظر: المفتاح في الصرف: ٧٥؛ وينظر: الممتع: ٥٢٧/٢.



الفصل الخامس:

الاعتراضات في استقطاع المسائل الطرفية وترتيبها

- الاعتراض في الاستقطاع
- الاعتراض في الترتيب



المبحث الأول:

الاعتراض في استقطاع المسائل الطرفية



مقدمة في استقصاء المسائل الصرفية

معنى الاستقصاء:

٣ في اللغة: الاستقصاء مأخوذ من قضا المكان يقصو قصواً: أي بُعد فهو قصيٌ وتقصى المكان: أي صار في غايته، وتقصى القوم: أي طلبهم واحداً واحداً^(١).

وقال الجوهري: «واستقصى فلان في المسألة وتقصى بمعنى»^(٢).

٦ في الاصطلاح: هو: «أن يتناول المتكلم معنى فيستقصيه فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصي جميع أوصافه الذاتية بحيث لا يترك لمن يتناوله بعده فيه مقالا»^(٣).

الاستقصاء في مسائل النحو والصرف:

٩ المؤلفات التي تؤلف في النحو والصرف على أربعة أضرب:

الأول: المختصرات، وهي تلك التي تبرز أهم قضايا العلم الواحد في أسلوب يعتمد على الإيجاز والاختصار، وحذف بعض المقدمات التي يرى أنها أقل أهمية، أو لا تتناسب مع المختصر، سواء أكان ذلك نثراً أم نظماً. وهي تعتمد كثيراً ذكر الأمثلة التي تغني عن الشرح والتطويل، وهذه المختصرات لا تهدف إلى استقصاء كل الجزئيات والفرعيات، وإنما تُعنى بأبرزها وأهمها.

١٥ وقد تختلف هذه المختصرات فيما بينها بحسب من توجه إليه؛ إذ قد يكون المختصر تعليمياً يهدف منه صاحبه إلى أن يتعلم منه طلاب في سن معينة، وقد يؤلف مختصراً بطلب من والٍ أو أديب فيرقى هذا المختصر سواء أكان في أسلوبه أم إحاطته وشموله. وعلى هذا فإن الاستقصاء في هذه المختصرات ليس هدفاً بذاته حتى ينتقد فيه وإنما يحاول مؤلفه أن يذكر أبرز القضايا الأصول محاولاً الاستقصاء بحسب نوع هذا المختصر، ولهذا فإن عبارته تأتي موجزة وغامضة ملبسة في كثير من الأحيان.

(١) ينظر: الصحاح: ٢٤٦٢/٦؛ واللسان: ١٨٣/١٥.

(٢) الصحاح: ٢٤٦٣/٦.

(٣) الكليات: ١٠٥.





لكن الذي يؤخذ على صاحب المختصر في الاستقصاء هو إذا ذكر أحد جزئيات إحدى القضايا وأغفل الأخرى، أو أهمل شرطاً وقد ذكر غيره، أو أهمل أبواباً وفصولاً هي من مسائل ذلك العلم. ٣

غير أن كثيراً من المختصرات حاول أصحابها أن يظهروا إبداعهم في جمع قضايا العلم الواحد في بضع ورقات، ومن ثم ازدحمت بالمعلومات المختصرة التي تخفي وراءها كمّاً كبيراً من الجزئيات والفرعيات التي تحتاج إلى شرح وبيان وتوضيح، ولا أدلّ على ذلك من أن صاحب المختصر نفسه هو أول من يبادر إلى شرح ذلك المختصر، كشرح الشافية لابن الحاجب نفسه وغيره. ٦

الثاني: المطوّلات: وهي تلك التي تُؤلف محاولة الاستقصاء في جميع مسائل ذلك العلم الكلية والفرعية، ولهذا فإن الاستقصاء يكون هدفاً بحد ذاته، بحيث لا يترك لمن يأتي بعده فيه مقالاً، ككتاب سيبويه، والمقتضب. ٩

الثالث: الشروح: ويقصد بها شرح المختصرات أو المطوّلات، وتكثر هذه الشروح كثرة مفرطة، حتى إن المختصر الواحد يتناوله عددٌ كبيرٌ بالشرح والتوضيح، مع اختلافهم في طريقة العرض والتناول والدراسة أو اتفاق بعضهم في ذلك، وأحياناً يكون المختصر وسيلة للمؤلف أن يكتب مطوّلة جديدة مسايرة لأبواب المختصر، وهو ينظر إلى ذلك نظرة كلية. ١٢

الرابع: الحواشي: وهي التي تتعلق بالشروح تعلقاً قوياً، ولا تنصرف إلى المتون إلا قليلاً. ١٨

وعلى هذا فإن الإحاطة والشمول في المختصرات ليس مطلباً، وإن وُجد من يعترض على هذا كالرضيّ عندما نقد ابن الحاجب فيما أهمله من شروط وأحكام، وما أغفله من ألفاظ أو أشياء أو خواص، وما تركه من أنواع أو أبواب^(١)؛ وإن كان قليلاً. ٢١

ويتضح بعض ذلك في المسائل التالية.

(١) ينظر: الرضيّ الأسترابادي: ٣٠١.





المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب في التصغير: «ولا يُزَادُ على أربعة، ولذلك لم يَجِئ في غيرها إِلَّا فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ، وفُعَيْعِيلٌ»^(١). ٣

يقول الرضي: «قوله: (لم يَجِئ في غيرها) أي: في غير ذي تاء التأنيث، وذي ألف التأنيث، وذي الألف والنون المشبهتين بها، وذي ألف أفعال؛ وكان على المصنّف أن يذكر ياء النسبة أيضًا نحو بُرَيْدِيّ في بُرْدِيّ، ومُشَيْهَدِيّ في مشهديّ، ومُطَيْلَقِيّ في منطلقِيّ، بإبدال الياء من النون، فيقول: لم يَجِئ في غيرها وغير المنسوب بالياء إلا كذا، فإن قال: فُعَيْلِيّ هو فُعَيْلٌ، والياء زائدة، قلنا: لا شك في زيادتها إلا أنها صارت كجزء الكلمة، مثل تاء التأنيث، بدليل دوران إعراب الكلمة عليها كما على التاء. ٦ ٩

وتصحّ المعارضة بنحو حُمَيْرَةٍ، وحُبَيْلِيّ، وحُمَيْرَاءٍ؛ فَإِنَّهَا فُعَيْلٌ، والتاء والألفان زوائد. ١٢
وهلّا ذكر المثنى والمجموع نحو العميران والعميرون، فقال: ويكسر ما بعدها إِلَّا في تاء التأنيث وألفيه وياء النسبة وألف المثنى وياه، وواو الجمع، وألف جمع المؤنث، وألف أفعال، والألف والنون المضارعين، وكذا في المركّب نحو بعلبك»^(٢). ١٥

أقول: إن الرضيّ هنا يعترضُ على استثناء ابن الحاجب لأربع صورٍ فقط من كونها على أوزان التصغير الثلاثة المعروفة، بياء النسب؛ إذ يرى الرضيّ أن تذكر مع هذه الصور الأربع؛ لأنها مثل تاء التأنيث في أنها كجزء الكلمة بدليل جريان الإعراب عليها. ١٨

ثم يعترضُ في أمر آخر وهو الصور التي لا يُكسر فيها ما قبل الآخر من

(١) الشافية: ٣٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٠٢/١.

(٢) شرح الشافية: ٢٠٢/١، ٢٠٣، ٢٠٤، ومقصود الرضي بقوله: (المضارعين)، أي: أن الألف والنون

تشبهان ألف التأنيث، ينظر: شرح الشافية: ١٩٦/١، ٢٠١.





٣ الرباعي، فابن الحاجب - كما سبق - يستثني أربع صور وهي: ١- تاء التأنيث، ٢- ألفا التأنيث، ٣- الألف والنون المضارعتان، ٤- ألف أفعال جمعاً؛ إذ يرى الرضي أن الصور أكثر من هذه، وقد عدّها.

والسؤال: هل نحن بحاجة إلى استثناء ياء النسب من الأوزان الثلاثة المعروفة، أو استثناء غيرها؟

٦ والجواب عن هذا: أن ياء النسب مثل تاء التأنيث، وألفي التأنيث، والألف والنون المضارعتين، إذ إنه يجري عليها أحكام الإعراب؛ ممّا يجعلها كجزء الكلمة، إلا أنّها مع هذا في نيّة الانفصال، والوزن هنا للكلمة قبل اتصال الكلمة بهذه الزوائد، أو بعد ذلك مع عدم الاعتداد بها في الوزن. وقد صرّح المبرد^(١) وابن مالك^(٢) بعدم الاعتداد بهذه الزوائد.

١٢ ويمكن أن يُستثنى من ذلك أمرٌ واحدٌ وهو وزن (أفعال) جمعاً، وذلك لعلّة أخرى، وهذه العلّة اضطرب الصرفيون في تفسيرها، فمن قائل: للفرق بين المفرد والجمع^(٣)، ومن قائل للفرق بين المصدر والجمع^(٤)، ومن قائل: للدلالة على الجمعية^(٥) أي الجمع.

١٥ إذ إنّ (أحمال) ورد تصغيرها: أجمال^(٦)، فيكون وزنها على هذا (فُعَيْعَال). وهو غير الأوزان الثلاثة المعروفة.

وأما ما ذكره الرضي من قوله -اعتراضاً على ابن الحاجب-: «وهلاً ذكر

(١) ينظر: المقتضب: ٢٣٦/٢.

(٢) ينظر: التسهيل: ٢٨٥؛ وشرح الكافية الشافية ١٨٩٨/٤.

(٣) ينظر: شرح الشافية للحاربردي: ٢٠٠/١. وإن اختلف في كون أفعال للجمع ولم يثبت فيه مفرد.

ينظر: شرح الأشموني ١٦١/٤.

(٤) ينظر: حاشية ابن جماعة على الحاربردي ٧٨/١ (المجموعة).

(٥) ينظر: شرح الشافية للخضر اليزدي ١٢٣/١.

(٦) ينظر: الكتاب ٤٩٠/٤.





المثنى والجموع»، فلنا مع ذلك وقفات:

أولاً: أن الحديث عن كسر ما قبل الآخر إنما هو في الرباعي، والأمثلة التي ذكرها الرضي هنا ليست رباعية (العميران والعميرون). ٣

ثانياً: أن الصور التي أراد إضافتها الرضي لا يستقيم فيها فتح ما قبل الآخر، فتستثنى، إذ إنها تجري على القاعدة. فيقال (مطيلقي) بياء النسب وما قبل الآخر وهو اللام مكسور، وكذا (محيمدان) وبقية الصور التي ذكرها الرضي، فما ذكره مردود، وعليه يستقيم نص ابن الحاجب، وإن كانت الصور التي ذكرها الرضي تستثنى، لكنها من أمر آخر، وهو ما ذكره ابن هشام بقوله: «ويستثنى أيضاً من قولنا (يُتَوَصَّلُ إلى مثال فُعيعل وفُعيعل بما يُتَوَصَّلُ به من الحذف إلى مثال مفاعل ومفاعل) ثمان مائل، جاءت في الظاهر على غير ذلك؛ لكونها مختومة بشيء قُدِّر انفصاله عن البنية، وقُدِّر التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء، وذلك ما وقع بعد أربعة أحرف»^(١) ثم ذكر الصور التي ذكرها الرضي. ١٢

(١) أوضح المسالك ٣٢٧/٤.





المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في الجمع: «وأفْعُل: الاسم كيف تصرّف نحو أجْدَل وإصْبَح وأحوص، على أَجَادِلِ وَأَصَابِعِ وأحاوص، وقولهم: حُوصٌ للمح الوصفية الأصلية، والصفة نحو أَحْمَرَ على حُمَرَانٍ وَحُمْرٍ، ولا يُقال أحْمَرُونَ لتميّزه عن أَفْعُلِ التفضيل»^(١).

يقول الرضي: «قوله (ولا يُقال أحْمَرُونَ لتميّزه عن أَفْعُلِ التفضيل) قد ذكرنا علة امتناعه من جمع التصحيح في شرح الكافية، ويجوز أفعلون وفَعْلَاوَاتٍ لضرورة الشعر، قال:

فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا^(٢)

وأجاز ذلك ابن كيسان اختياراً»^(٣).

كان ينبغي أن يستثني ابن الحاجب ضرورة الشعر كما ذهب إلى ذلك سيبويه^(٤)، والصيمري^(٥)، وابن يعيش^(٦)، والرضي، والبغداددي^(٧) على حين عدّها غيرهم^(٨) من باب الشاذ.

ومما يلاحظ أنه لم يرد - فيما أعلم - غير هذا الشاهد على جمع أفْعُلِ الصفة جمع تصحيح، وحمله على ضرورة الشعر أولى من حمله على الشذوذ، وذلك لورود السماع بذلك وإن كان قليلاً؛ لأنه يعضده جواز ذلك في باب أفْعُلِ التفضيل.

(١) الشافية: ٥٢؛ وشرح الشافية للرضي: ١٦٨/٢.

(٢) البيت اختلف في نسبه على رأيين: الأول: لحكيم الأعور بن عياش الأكلبي وهو أحد شعراء الشام هجا في قصيدة منها هذا البيت مُضَر. ينظر: شرح شواهد الشافية: ١٤٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٦٠/٥.

الثاني: للكُميت بن زيد، ينظر: التبصرة: ٦٧٢/٢؛ والمقرب: ٥٠/٢، وورد في ديوانه: ١١٦/٢.

(٣) شرح الشافية: ١٧٠/٢ - ١٧٢. وينظر: شرح الكافية: ٣٧٦/٣.

(٤) ينظر: الكتاب: ٦٤٥/٣.

(٥) ينظر: التبصرة: ٦٧٢/٢.

(٦) ينظر: المفصل: ٦٠/٥.

(٧) ينظر: شرح شواهد الشافية: ١٤٣.

(٨) ينظر: شرح الكافية للرضي: ١١٩/١؛ ٣٧٦/٣؛ وشرح الأشموني: ٨١/١؛ وشذا العرف: ١٤٩.





المسألة الثالثة:

- قال ابن الحاجب في المقصور والممدود: «فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد مقصور، كمُعْطَى، ومَشْتَرَى؛ لأن نظائرهما مُكْرَم، ومُشْتَرَك، وأسماء الزمان والمكان والمصدر مما قياسه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ كمَغْزَى ومُلْهَى؛ لأن نظائرهما مَقْتَلٌ ومُخْرَجٌ»^(١).
- ٣
- ٦ يقول الرضي: «قوله: (وأسماء الزمان والمكان والمصدر) يعني من المعتلّ اللام، وكذا كل ما يذكر بعده من قياسات المقصور والممدود، فالزمان والمكان والمصدر من ناقص الثلاثي المجرد مَفْعَلٌ بفتح العين، سواء كان من يَفْعُلُ أو يَفْعَلُ أو يَفْعَلُ، كما مرّ في أسماء الزمان والمكان، وأمّا من غير الثلاثي المجرد فالثلاثة على وزن مفعوله كما مضى في الباب المذكور، سواء كان المفعول مُفْعَلًا أو مُفْتَعَلًا أو مُسْتَفْعَلًا أو غير ذلك، ولم يذكر المصنف إلا مُفْعَلًا»^(٢).
- ٩
- ١٢ وقد نصّ النحاة^(٣) على أن ما كان أكثر من ثلاثة أحرف فلفظ المكان والزمان والمصدر منه كلفظ المفعول سواء كان رباعيًا على مُفْعَلٍ، أم خماسيًا على مُفْتَعَلٍ، أم سداسيًا على مُسْتَفْعَلٍ ولعل ابن الحاجب سها عن ذكر الوزنين الآخرين، أو أنه لم يرد الحصر في مُفْعَلًا، أو أنه ذكره ليدلّ على أن قياس الباب على وزن المفعول.
- ١٥

(١) الشافية: ٦٨، شرح الشافية لرضي: ٣٢٤/٢، ٣٢٥.

(٢) شرح الشافية: ٣٢٦/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٩٥/٤، ٥٣٦/٣، والمقتضب: ١١٩/٢، ٧٩/٣، والأصول: ١٩٤/٣، والتبصرة:

٦١٠، ٧٨٠؛ وشرح الكافية الشافية: ١٧٦٢/٤، والارتشاف: ٢٣٥/١، والهمع: ٢٨٦/٣ (بيروت).





المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في مخارج الحروف الفرعية: «ومَخْرَجُ المتفرّع واضحٌ،
والفصيح ثمانية: همزةٌ بَيْنَ بَيْنَ وهي ثلاثة، والنون الحقية نحو عنك، وألف الإمالة،
ولام التفخيم، والصاد كالزاي، والشين كالجيم»^(١).

٣

يقول الرضي: «قوله: (ولام التفخيم) يعني بها اللام التي تلي الصاد أو الضاد
أو الطاء، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة، كالصلوة ويصلّون، فإن
بعضهم يفخمها، وكذا لام (الله) إذا كان قبلها ضمة أو فتحة. ولم يذكر المصنّف
ألف التفخيم، وذكرها سيبويه في الحروف المستحسنة، وهي الألف التي يُنحى بها
نحو الواو، كالصلوة، والزكوة، والحيوة، وهي لغة أهل الحجاز، وزعموا أن كتّبتهم
لهذه الكلمات بالواو على هذه اللغة»^(٢).

٦

٩

لام التفخيم لم يذكرها أحدٌ من الصرفيين مع الحروف الفرعية المستحسنة أو
المستهجنة، عدا ابن الحاجب، وأيده الرضي، وإنما يذكر الصرفيون^(٣) ألف التفخيم
في الحروف المستحسنة، ولعل ابن الحاجب قصد ألف التفخيم فسها عن ذلك، مع
أن الرضي فرق بينهما كما ترى.

١٢

والذي يمكن قوله: إن الألف واللام يجتمعان في نحو الصلاة، وتنفرد اللام في
نحو: يصلّون والألف في نحو الزكاة، غير أن الألف في هذه الكلمات وغيرها لغة
أهل الحجاز، يقول سيبويه: «وألف التفخيم يعني لغة أهل الحجاز»^(٤). أما تفخيم
اللام فليس لغة لأحد، وإنما هو صفة تلحق السلام في المواضع التي ذكرت. وقد

١٥

١٨

(١) الشافية: ١٢٢؛ وشرح الشافية للرضي: ٢٥٤/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٥٥/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٣٢/٤؛ والمقتضب: ١٩٤/١؛ والأصول: ٣٩٩/٣؛ وسر الصناعة: ٥٠/١؛

والمفصل: ٣٩٤؛ واللباب: ٤٦١/٢؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٧/١٠؛ والتمتع: ٦٦٥/٢؛

والتسهيل: ٣١٩.

(٤) الكتاب: ٤٣٢/٤.





اعترض بعض شراح الشافعية على ابن الحاجب في عدم ذكر الألف وانفراده بذكر
اللام^(١).

(١) ينظر: ركن الدين: ١٣٦٩/٢؛ واليزدي: ٥٧١/٢؛ والنيسابوري: ٤٥٨؛ وابن جماعة في مجموعة
الشافعية: ٣٣٩/١.





ملحق في استقصاء المسائل الصرفية

وردت مسألة في مبحث العبارة، ولها علاقة قوية بهذا المبحث وهي المسألة الخامسة عشرة في مبحث العبارة^(١)، وذلك أن ابن الحاجب لم يذكر في الوقف بنقل الحركة من الحرف الأخير إلى ما قبله غير المهموز وهو داخل فيه. وكذا لم يذكر وقف أهل الحجاز، وقد ذكر نظيره من وقف القبائل التميمية والأسدية.

٣

(١) ينظر: ص ١٢٠ من هذا البحث.



المبحث الثاني :

الاعتراض في ترتيب المسائل الطرفية



مقدمة في ترتيب المسائل الصرفية

معنى الترتيب:

٣ في اللغة: الرتبة: المنزلة وكذلك المرتبة. ويقال: رتب الشيء ترتيباً. ورتب الشيء يرتب رتباً، أي ثبت. فالترتيب هو جعل كل شيء في مرتبته^(١).

٦ في الاصطلاح: هو: «جعل الأشياء الكثيرة بحيث يُطلق عليها اسم الواحد، ويكون لبعض أجزائه نسبة إلى البعض بالتقدم والتأخر»^(٢).

تطور ترتيب المسائل الصرفية:

٩ كان كتاب سيبويه هو أول ما وصل مستوعباً أبواب النحو والصرف، حتى مسائل التمارين، وهذه الأبواب التي ذكرها هي:

١٢ ١- أبنية الأسماء والأفعال، المجردة والمزيد فيها، ومعاني الأفعال، والإلحاق، وإن جاء الإلحاق مبنوياً في الكتاب فلم يكن له باب خاص به؛ وقد بدأ بالأفعال فبين أوزان الماضي والمضارع، ثم جاء على مصادر هذه الأفعال بحسب أبواب الأفعال فأورد ما يحتمل أن يكون عليه المصدر، وأفرد في أبواب أخرى المعاني ومصادرهما. أما أبنية الأسماء والصفات فأفرد لها باباً بعد باب حروف الزوائد، ولم يكن متصلاً بباب الأفعال. ١٥

٢- النسب وسماء باب الإضافة.

٣- التثنية والجمع.

١٨ ٤- التصغير.

٥- المقصور والممدود.

٦- الإمالة.

(١) ينظر: الصحاح: ١/١٣٣؛ واللسان: ١/٤٠٩؛ والتعريفات: ٥٥.

(٢) التعريفات: ٥٥.



- ٧- التقاء الساكنين.
- ٨- الوقف والابتداء.
- ٩- ذو الزيادة. ٣
- ١٠- مسائل التمارين.
- ١١- الإدغام.
- ١٢- الإعلال والإبدال. ٦
- ١٣- تخفيف الهمزة.
- ٩ ولعل سيبويه قد استوعب أبواب الصرف في كتابه فلم يستطع أحدٌ ممن جاء بعده أن يزيد عليه باباً جديداً، وإن جاءت هذه الأبواب أو بعضها ماثلاً في أبواب أخرى، ولهذا كانت مهمة من يأتي بعده أن يفرد هذه الأبواب ويجمعها من متفرقاتها.
- ١٢ وقد نهج المبرد في كتابه المقتضب منهج سيبويه في جمع النحو والصرف في كتاب واحد وفي طريقة العرض والترتيب مع الاختلاف في تناول بعض المسائل الصرفية.
- ١٥ أما أول كتاب مستقل بالتصريف فهو كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ومع أنه مستقلٌ إلا أن ما في كتاب سيبويه من مسائل التصريف يفوق ما طرحه المازني في كتابه مع الاختلاف فيما بينهما في بسط بعض المسائل دون الأخرى؛ فقد تحدث عن المجرد ثم بسط القول في الإلحاق ثم تحدث عن همزة الوصل ومواضعها، ثم انتقل إلى صيغ الزوائد في الأفعال، وحروف الزيادة ومواضعها ثم تكلم عن أقسام الفعل المعتل واسم فاعلها ومفعولها وما يعرض لها من إعلال، وقد عرض للمضعف وبعض مسائل الإدغام والإعلال والإبدال ومسائل التمارين^(١).

(١) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ٨، ٩.



والفرق بين ما عرضه المازني وسيبويه أن كتاب المازني خلا من أبنية الأسماء المزيد فيها.

٣ وقد درج من جاء بعدهما على هذا التقسيم وإن اختلفت الأسماء دون تغير المسميات، مع أن بعضها يخرج بأباً من التصريف دون إبداء سبب لهذا كالتصريف الملوكي الذي لم يذكر باب الإدغام، ولعل مفهوم التصريف عنده يخلو من باب الإدغام. ٦

وجاء بعد هذا من استقلَّ ببعض أبواب التصريف فألف فيها، كالأفعال؛ إذ ألف فيها بعض المصنفات، كالأفعال لابن القوطية، والأفعال للسرقسطي وهو شرح لأفعال ابن القوطية، وكذا الأفعال لابن القطاع. ٩

وقد كانت أبواب التصريف غير محدّدة بمعنى أن بعضها يأتي مبعوثاً في أبواب أخرى ككتاب سيبويه والتصريف للمازني، أو ينقص بعض الأبواب مع أن هذا النقص قد يكون لمعنى في نفوسهم، حتى جاء ابن الحاجب فيجمع الصرف في كتاب واحد، محدداً أبوابه، ومرتباً إياها على نسق استفاد من كل من سبقه في هذا المجال. ١٢

١٥ ترتيب المسائل الصرفية:

ترتيب المسائل الصرفية أو تنظيمها يعتمد على أمور:

الأول: ضمّ المسائل الفرعية المتشابهات والمتماثلات في عنوان واحد.

الثاني: ترتيب الأدلة الصرفية بحسب قوتها من الأقوى إلى الأدنى. ١٨

الثالث: ترتيب الأمثلة والشواهد في أبوابها الأصلية، لأنه يترتب على خروجها من هذا الباب الاختلاف في الأحكام.

الرابع: استقصاء جوانب المسألة كلها في موضع واحد؛ إذ قد تتفرق جوانب المسألة في أبواب متفرقة ممّا يؤدي إلى الاضطراب. ٢١





الخامس: تنظيم عرض بعض الأبواب التي تعتمد في كثير من فروعها على السماع على طريقة معيّنة، كالمصادر الثلاثية التي تعتمد إما على ذكر المعاني للأفعال ومن ثم المصادر أو على الأوزان وبيان المعاني التي تأتي منها، وكذلك ظهور ذلك في الجمع أعني: جمع التكسير، وفي ترتيب أبوابه.

ولم يكن الرضيّ معترضاً على تنظيم أو ترتيب الأبواب أو الفصول، فقد حظي هذا الترتيب برضاه، غير أن اعتراضه في هذا المبحث يتعلق بالأدلة، وبعض المسائل التي تفرقت في جوانب مختلفة، وكان رأيه أن تضمّ في باب معين مع قريناتها؛ لأن هذا الضمّ يؤدي إلى تغيير الحكم عنده، وقد استفاد الرضيّ من ترتيب سيويوه للمصادر، فأعجبه فعل سيويوه، فاعترض على ابن الحاجب. والمسائل التالية توضح ذلك.





المسألة الأولى:

قال ابن الحاجب: «المصدر: أبنية الثلاثي المجرد منه كثيرة، إلا أن الغالب في فعل اللازم نحو ركع على ركوع؛ وفي المتعدي، نحو ضرب، على ضرب، وقال الفراء: إذا جاءك فعل مما لم يُسمع مصدره فاجعله فعلاً للحجاز، وفُعلوا لنجد»^(١).

يقول الرضي: «قوله (الغالب في فعل اللازم على فعول) ليس على إطلاقه، بل إذا لم يكن للمعاني التي تذكرها بعد من الأصوات والأدواء والاضطراب؛ فالأولى بنا أولاً أن لا نعين الأبواب من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ، ولا المتعدي واللازم، بل نقول: الغالب في الحرف وشبهها من أي باب كانت الفعالة بالكسر، كالصيغة، والحياسة، والخيطة.... والغالب في الشُّراد والهيّاج وشبهه الفَعَال كالفرار.... ويجيء فَعَالٌ بالكسر في الأصوات والغالب في مصدر الأدواء من غير باب فَعَلَ المكسور العين الفَعَال والغالب في الأصوات أيضاً الفَعَال بالضم

ثم نقول: الأغلب الأكثر في غير المعاني المذكورة أن يكون المتعدي على فَعَلَ، من أي باب كان، وفَعَلَ اللازم على فُعُولٍ»^(٢).

ثم قال أيضاً: «قوله (قال الفراء: إذا جاءك فعل مما لم يسمع مصدره) يعني قياس أهل نجد أن يقولوا في مصدر ما لم يسمع مصدره من فَعَلَ المفتوح العين: فُعُول، متعدياً كان أو لازماً، وقياس الحجازيين فيه فَعَلَ، متعدياً كان أو لا، هذا قوله، والمشهور ما قدمنا، وهو أن مصدر المتعدي فَعَلَ مطلقاً، إذا لم يسمع، وأما مصدر اللازم ففُعُولٌ من فَعَلَ المفتوح العين وفَعَلَ من فَعَلَ المكسور وفَعَالَةٌ من فَعَلَ؛ لأنه الأغلب في السماع فيردّ غير المسموع إلى الغالب»^(٣).

(١) الشافعية: ٢٦؛ وشرح الشافعية للرضي: ١٥١/١. وينظر: ديوان الأدب للفارابي: ٩١/١.

(٢) شرح الشافعية: ١٥٣/١-١٥٦.

(٣) شرح الشافعية: ١٥٧/١.





٣ اختلف في مصادر الأفعال الثلاثية، فمنهم من يرى أنها سماعية، وما جاء كثيراً منها على وزن معين فهو غالب لا قياس فيه، ومنهم من يرى أنه يجوز القياس وإن سمع غيره. وفريق ثالث يرى القياس فيما لم يسمع خلافه، فإن سُمع وقف عنده^(١).

٦ كما أنهم لا يقصدون من القياس معناه المتبادر إلى الذهن من لفظه كقياس مصدر الفعل غير الثلاثي، بدليل أنهم لا يعولون عليه إلا حيث يعوزهم السماع، ويتركونه عند ورود السماع المخالف له^(٢).

٩ ويرى ابن جماعة أن ابن الحاجب يمكن أن يكون قصد بالغلبة أنها مجوزة للقياس إذا لم يسمع خلاف الغالب^(٣). غير أن نظرة الصرفيين إلى مسألة مصدر فعل اللازم تكاد تجمع أن الأغلب فيه أن يكون على فُعُول، وإن اختلفت مصطلحاتهم. فسيبويه^(٤)، والأخفش^(٥)، وابن يعيش^(٦)، وابن مالك^(٧)، وأبو حيّان^(٨)، وركن الدين^(٩)، والأشموني^(١٠)، يجعلون ذلك قياساً.

١٢ والصيمري^(١١)، وابن الحاجب، وابن الناطم^(١٢)، والرضي، والخضسر اليزدي^(١٣)، والجاربردي^(١٤)، وابن جماعة لا يطلقون على ذلك قياساً وإنما يقولون

(١) ينظر: الارتشاف: ٢٢٤/١؛ وحاشية ابن جماعة على الجاربردي: ٦٢/١ من المجموعة.

(٢) ينظر: تصريف الأسماء: ٥٠.

(٣) ينظر: حاشية ابن جماعة على الجاربردي: ٦٢/١ من المجموعة.

(٤) ينظر: الكتاب: ٨/٤، ٩.

(٥) ينظر: شرح المَفَصَّل: ٤٤/٦، ٤٥.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٢٢٤/٤.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٢٢٤/١.

(٨) ينظر: شرح الشافية: ٤٧٥/١.

(٩) ينظر: شرح الأشموني: ٣٠٤/٢.

(١٠) ينظر: التبصرة: ٧٥٨/٢.

(١١) ينظر: بغية الطالب: ٣٦.

(١٢) ينظر: شرح الشافية: ١٠١/١.

(١٣) ينظر: شرح الشافية: ١٦٠/١.





له: الأغلب.

- ٣ بل إن الخضر اليزدي يرى أن «المُطلق الذي لم يتعرض لقيد الغلبة وحكم
جزماً مخطئاً»^(١). والصيمري يقول: «اعلم أن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة
الاختلاف لا تكاد تحيء على قياس مستمر»^(٢).
- ٦ واعترض الرضي هنا على بيان مصادر الأفعال بحسب أبواب الأفعال دون النظر
إلى المعاني، ويرى أن تُعين المصادر حسب المعاني، وما فيها غالب، ثم يذكر
الأغلب في الباب في الباقي.
- ٩ وقد نهج هذا النهج ابن الناظم^(٣)، فذكر الغالب في معاني الأفعال أولاً، ثم
ذكر المقيس، وهو على ضربين: مطلق، ومقيد بمعنى.
- وأما جمهور الصرفيين فيذكرون مصادر الفعل الثلاثي على الأبواب مع المعاني
معاً، وإن كان مذهب الرضي فيه كثير من الضبط.

(١) ينظر: شرح الشافية: ١٠١/١.

(٢) ينظر: التبصرة: ٧٥٨/٢.

(٣) ينظر: بغية الطالب: ٣٦.





المسألة الثانية:

قال ابن الحاجب في الجمع: «وما زيادته مدّة ثالثة في الاسم نحو زَمَان على

أزمنة غالباً، وجاء قُذْلٌ وغِزْلان وغُنُوق، ونحو حِمَارٍ على أحمرٍ وحُمُرٍ غالباً، وجاء صَيْرَان وشمائل....»^(١).

يقول الرضي: «قوله: (وغُنُوق) ليس هذا موضعه؛ لأن العَنَاق مؤنث، وهو

الأنثى من ولد المعز يُقال في المثل: (العُنُوق بعد النوق) في الذي يفتقر بعد الغنى؛ وقد أورده سيبويه على الصّحة في جمع فَعَال المؤنث»^(٢).

ويقول أيضاً في شمائل: «قوله (وشمائل) ليس هذا موضع ذكره كما قلنا في

عُنُوق؛ لأن شِمَالاً مؤنث بمعنى اليد، والقياس أشْمَل كأذْرُع، وفَعَال في جمع فَعَال جمع لم يحذف من مفردة شيء، فشِمَال وشمائل كقِمَطَر وقِمَاطِر، وهو جمع ما لحقته التاء من هذا المثل كرسالة ورسائل، ولما كان شِمَال في تقدير التاء جعل كأنّ التاء فيه فجُمع جمعه»^(٣).

لا خلاف في أنّ العَنَاق مؤنث^(٤)، ولذا كان على ابن الحاجب أن يذكره مع

المؤنث، وتفصيل أقسام الاسم ذي الزيادة بمدّة ثالثة فيما أورده الحاربردي بقوله: «لما فرغ من الثلاثي المجرد شرع في المزيد وأقسامه مما يجمع جمع التكسير على ما ذكر أربعة: لأنّ الزيادة إما مدّة أو همزة في الأول، أو ألف ونون في الآخر، أو ياء ثانية ساكنة كسيّد، فإن كانت مدّة فهي إما ثانية أو ثالثة أو رابعة أو خامسة، وقدم ما زيادته مدّة ثالثة لكثرة أبحاثه، وهو إمّا اسم أو صفة، فالاسم إما مذكر أو

(١) الشافعية: ٤٨؛ شرح الشافعية للرضي: ١٢٥/٢. والقُذْل: جمع قذال، وهو مؤخر رأس الإنسان. الصحاح

١٨٠٠/٥ والصَّيرَان: جمع صَوَار، وهو القطيع من البقر، ووعاء المسك. الصحاح: ٧١٦/٢.

(٢) شرح الشافعية: ١٢٦/٢.

(٣) شرح الشافعية: ١٢٨/٢.

(٤) ينظر: الأصول: ٨/٣؛ وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٣/٥؛ والصحاح: ١٥٣٤/٤؛ واللسان:

٢٧٤/١٠؛ والقاموس: ٢٧٨/٣.



مؤنث، والمذكر إما مدته الألف أو الياء أو الواو...»^(١). ومع هذا التفصيل إلا أنه لم يعترض كما فعل الرضي.

٣ ويفهم من حديث سيبويه فيه قياسته، يقول: «وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعل، وذلك قولك: عَنَّا وَأَعْنُ، وقالوا في الجميع: عنوق، وكسروها على فُعُول كما كسروها على أفعل، بنوه على ما هو بمنزلة أفعل؛ كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث»^(٢). وقصده هنا أنه أفعل وفُعُول يعتقبان على باب فَعَلَ^(٣).

وأما شِمَال مفرد (شمائل)، فاختلف في المراد منه في متن الشافية:

٩ الأول: أن المراد بالشِّمال: اليد التي هي خلاف اليمين^(٤).

الثاني: أن المراد بالشِّمال، هو الخُلُق^(٥).

وكلا المعنيين ورد عن العرب^(٦).

١٢ فإن كان قصد ابن الحاجب المعنى الأول فاعترض الرضي مستقيم، وكان عليه أن يورده مع المؤنث، وإن كان قصده المعنى الثاني فلا يصح اعتراض الرضي على هذا، مع أن المعنى الأول هو الأشهر والأكثر، ولعل ابن الحاجب نظر إلى المعنيين معاً، فأورده في المذكر تغليياً.

١٥ ولم يذكر سيبويه معنى هذه الكلمة، لكنه يفهم منه أنها بمعنى اليد، إذ يقول:

(١) شرح الشافية: ٣٥٩/١.

(٢) الكتاب: ٦٠٥/٣.

(٣) ينظر: اللسان: ٢٧٤/١٠.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤١/٥؛ وشرح الشافية للرضي: ١٢٨/٢؛ وشرح الشافية لقره كار: ٩٤/٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية لركن الدين: ٧٢٢/١؛ والجارودي: ٣٦٠/١؛ وقره سنان: ٢٩٥، وزكريا الأنصاري في مجموعة الشافية: ٩٤/٢.

(٦) ينظر: الصحاح: ١٧٤٠/٥؛ واللسان: ٣٦٤/١١، ٣٦٩.



«وقالوا: شِمَالٌ وأَشْمُلُ وقد كُسِّرَت على الزيادة التي فيها فقالوا: شمائل، كما قالوا في الرسالة: رسائل إذ كانت مؤنثة مثلها»^(١)، أي: عُوْمِلَت (فعال) معاملة (فعالة) لتأنيثها.

٣

(١) الكتاب: ٦٠٦/٣.





المسألة الثالثة:

قال ابن الحاجب: «التقاء الساكنين يُغتفر في الوقف مطلقاً، وفي المدغم قبله
 ٣ لين في كلمة نحو خَوْصَّة والضالين وتموّد الثوب، وفي نحو ميمٌ وقافٌ وعَيْنٌ مما
 بُني لعدم التركيب، وقفاً ووصلاً، وفي نحو الْحَسَنُ عندك، وآيَمْنُ الله يمينك؛
 ٦ للالتباس، وفي نحو لاها الله وإي الله جائز، وحلقتا البطان شاذٌّ، فإن كان غير ذلك
 وأولهما مدّةٌ حذفت، نحو خَفَّ وقُلْ وبع وتَخَشَّيْنِ واغزُوا وارْمِي وارْمِنْ ويخشى
 القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض»^(١).

يقول الرضي: «وأقول: كان حق قوله (وحلقتا البطان شاذ) أن يكون بعد قوله
 ٩ (ويرمي الغرض)؛ لأن حق الألف الحذف كما في (يخشى القوم) ولم تحذف»^(٢).
 أقول: من المعلوم^(٣) أنه إذا كان أول الساكنين مدّاً، فلا يخلو أن يكونا في
 كلمة أو كلمتين، فإن كانا في كلمة حذفت الأول لفظاً وخطاً، نحو: خف، وقُل،
 ١٢ وبع.

وإن كانا في كلمتين حذفت الأول أيضاً لفظاً لا خطاً، نحو: يخشى القوم،
 ركعتا الفجر، واتقوا الله، ونحو (التقت حلقتا البطان). وكان على ابن الحاجب أن
 ١٥ يذكر هذا المثال مع ما يجب حذف حرف المدّ منه؛ إذ أورده فيما يغتفر فيه التقاء
 الساكنين، وقد درج النحاة^(٤) على ما ذكره الرضي؛ وقد حاول اليزدي أن يجعل

(١) الشافية: ٥٦، ٥٧؛ وشرح الشافية للرضي: ٢/٢١٠، ٢٢٥. وحلقتا البطان: جزءٌ من مثل ورد عن
 العرب وهو قولهم (التقت حلقتا البطان) يقول الميداني: «البطان للقتب: الحزام الذي يجعل تحت بطن
 البعير، وفيه حلقتان، فإذا التقتا فقد بلغ الشدُّ غايته، يضرب في الحادثة إذا بلغت النهاية» مجمع الأمثال:
 ٢/١٨٦؛ وينظر: الصحاح ٥/٢٠٧٩؛ واللسان: ١٣/٥٧.

(٢) شرح الشافية: ٢/٢٢٥.

(٣) ينظر: التبصرة: ٢/٧٢٣، وشرح الكافية الشافية: ٤/٢٠٠٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية الكافية: ٤/٢٠٠٦؛ والارتشاف: ١/٣٤٢؛ والهمع: ٣/٣٧٢ (طبعة بيروت). وقد
 علّاه النحاة من باب الشذوذ، إلا أن أبا حيان نقل أن ذلك رأي البصريين، وأما الكوفيون فيجيزون
 ذلك، ويقيسون عليه. ينظر: الارتشاف: ١/٣٤٢.





ذلك مناسباً لما قبله، فقال: «لما ذكر المواضع التي يغتفر فيها الالتقاء للدليل
المقتضي اغتفاره ذكر الموضع الذي لا دليل فيه عقيبه، وهو قولهم (حلقتا البطان)
جمعوا بين الألف ولام التعريف، ولم يحذفوها»^(١).

٣

(١) شرح الشافية: ٢٤٢/١.





المسألة الرابعة:

قال ابن الحاجب في ذي الزيادة: «فإن خرجتاً معاً فزائدٌ أيضاً كنون نرجس وحنطاً... فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره»^(١).

يقول الرضي: «إذا تعارض الغلبة وعدم النظر يرجح الغلبة، كما يحيى في سُلْحَفِيَّة، ففي تقديم المصنّف عدم النظر كما يحيى من كلامه على الغلبة نظر»^(٢).

هذه المسألة تتعلق بأدلة الزيادة، وقد لخصها وجمعها ابن الحاجب في أدلة ثلاثة، هي الاشتقاق، وعدم النظر، والغلبة، على حين توسّع غيره، فأوصلها إلى عشرة أدلة^(٣)، مع أنه يمكن رجّع كثير منها إلى الأدلة الثلاثة، يقول ابن عصفور في بيان ذلك: «أما الأدلة التي يعرف بها الزائد من الأصلي فهي الاشتقاق، والتصريف، والكثرة واللزوم، ولزوم حرف الزيادة البناء، وكون الزيادة لمعنى، والنظر، والخروج من النظر، والدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر»^(٤).

إلا أن المهم في هذه المسألة هو تقديم ابن الحاجب عدم النظر على الغلبة، ولم يكن غيره معه في هذا، فالتحاة يذكرون الغلبة قبل عدم النظر، ويعدونه دليلاً قوياً، يلي الاشتقاق في قوّته، ولهذا إذا تعارض الغلبة وعدم النظر قُدّم الغلبة^(٥).

وقد وافق ابن الحاجب في ذلك السخاوي، فعَد الأدلة ثلاثة، وعلى ترتيب ابن الحاجب^(٦).

(١) الشافية: ٧٤، ٧٥؛ وشرح الشافية للرضي: ٣٦١/٢، ٣٦٣.

(٢) شرح الشافية: ٣٥٨/٢، وينظر: ٣٦٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الأشموني: ٢٥١/٤؛ وينظر: الارتشاف ١٣/١؛ والهمع: ٤١٠/٣.

(٤) الممتع: ٩٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٤٥/٤، ٣٤٥.

(٦) ينظر: سفر السعادة: ١١٥/١.





المسألة الخامسة:

قال ابن الحاجب في تخفيف الهمزة: «والتزموا خذ وكل على غير قياس للكثرة، وقالوا مُر، وهو أفصح من أُمُر، وأما وأمر فأفصح من ومُر»^(١).

٣

يقول الرضي: «هذا كان حقه أن يذكر بعد قوله (والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها)؛ لأن أصل خذ وكل ومر: أوخذ واوكل واؤمر، وكان القياس قلب الثانية واوًا لانضمام ما قبلها، فحذفت بغير القلب؛ وذلك بأن حذفت الثانية لكثرة استعمالها، وعلى كل حال فالحذف أوغل في التخفيف من قلبها واوًا والتزموا هذا الحذف في خذ وكل، دون مُر؛ فإن الحذف فيه أفصح من القلب، وليس بلازم، هذا إذا كان مبتدأ به؛ وذلك لكونه أقل استعمالاً من خذ وكل، وأما إذا وقع في الدرج نحو (وأمر) و (فأمر) و (قلت: لك أؤمر) فإن إبقاء الهمزة فيه أكثر من الحذف؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين، ولا تجتمعان في الدرج، وجاز نحو (ومُر) و (فَمُر) على قلة؛ لأن أصل الكلمة أن تكون مبتدأ بها، فكأنه حذفت الهمزة في الابتداء أولاً، ثم وقعت تلك الكلمة المحذوفة الهمزة في الدرج، فبقيت على حالها»^(٢).

١٢

من المعلوم أنَّ الفعل المضارع يسكن ما بعد حرف المضارعة، وإذا أريد الأمر فإن حرف المضارعة يحذف، ويبقى ما بعده ساكنًا، فيؤتى بهمزة الوصل توصلاً للنطق بالساكن، فإن كانت همزة الوصل مضمومة وما بعدها همزة فإنها تبدل واوًا من جنسها طلبًا للتخفيف، إلا أنه شذ من ذلك ثلاثة أفعال وهي أخذ، وأكل، وأمر، فإن القياس السابق يقتضي أن تكون أوخذ، واوكل، واؤمر، بإبدال الهمزة الثانية واوًا وهي فاء الكلمة، غير أنهم لم يبدلوها، بل حذفوها تخفيفًا لكثرة استعمالها، ثم استغني عن همزة الوصل؛ لتحرك ما بعدها، فحذفت، فقليل: خذ، وكل، ومُر. غير

١٥

١٨

٢١

(١) الشافية: ٩١؛ وشرح الشافية للرضي: ٥٠/٣.

(٢) شرح الشافية: ٥٠/٣، ٥١.



أن الفعلين الأولين يجب حذف الهمزة منهما على الرأي الراجح، وأما (مُر) فإن الحذف فيه أفصح من القلب^(١).

٣ وكان على ابن الحاجب أن يورد هذه الأفعال في باب (الهمزتين المجتمعتين في كلمة)^(٢)؛ لأنها تدخل في هذا الباب، ولعلّه نظر إلى أن حذف الهمزة فيها غير قياسي؛ لطلب التخفيف، فأوردها مع نظيراتها في باب ما حذفت فيه الهمزة على غير قياس للتخفيف، إذ أورد قبل ذلك: منسأة وسال والواحي^(٣)، وكلها تحذف منها الهمزة على غير قياس، غير أن ذلك لا يلزم، بخلاف حذف، وكل، وعلى الأفصح: مُر.

(١) ينظر: الكتاب: ٥٥٢/٣؛ والمقتضب: ٩٧/٢؛ وسر الصناعة: ١١٢/١؛ والمفصل: ٣٥١؛ وشرحه لابن يعيش: ١١٤/٩، ١١٥؛ واللباب: ٣٦٢/٢، والممتع: ٦١٩.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٥٢/٣؛ والشافية: ٩١؛ وشرح الشافية للحاربردي: ٧٠٥/٢.

(٣) منسأة: أصلها: منسأة في سورة سبأ: ١٤، وسال: أصلها سأل: المعارج: الآية الأولى. والواحي: أصلها: الواحي، اسم فاعل من وجاءت الوند وغيره: ضربته، وهو شاذ في الوصل دون الوقف. ينظر: بغية الطالب: ١٦٦.

المسألة السادسة:

قال ابن الحاجب في الإعلال: «وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي ٣ والجاري على الفعل مما لم يذكر موافقة الفعل حركةً وسكوناً مع مخالفةً بزيادة أو بنيةً مخصوصتين»^(١).

يقول الرضي: «قوله (مِمَّا لم يذكر) لم يحتاج إليه؛ لأنه لا بُدَّ لكل اسم قلب ٦ عينه ألفاً، سواء كان مِمَّا ذكر أو لم يذكر، من الموافقة المذكورة في الثلاثي والمزيد فيه، مع المخالفة المذكورة في المزيد فيه، وكذا في نقل حركة العين المزيد فيه إلى الساكن الذي قبله كما ذكرنا، إلا في نحو الإقامة والاستقامة، فإن فيه ٩ قلباً ونقلاً مع عدم الموافقة المذكورة، وذلك لما ذكرنا قبل من المناسبة التامة لفعله، وإلا في باب بَوَائِع؛ فَإِنَّ فيه قلباً مع عدمها أيضاً، وذلك للثقل البالغ كما مرَّ»^(٢).

أقول: لقد كان الزَّمَخْشَرِيُّ دقيقاً وهو يذكر الإعلال في العين؛ إذ يقول: ١٢ «والأسماء الثلاثية المجردة إنما يعلُّ منها ما كان على مثال الفعل نحو باب ودار وأما الأسماء المزيد فيها فإنما يعلُّ منها ما وافق الفعل في وزنه وفارقه إما بزيادة لا تكون في الفعل ... وإما بمثال لا يكون فيه»^(٣).

على حين أن ابن الحاجب ذكر أولاً الإعلال في الثلاثي، ثم ذكر خلال ذلك ١٥ الإعلال في بعض الأسماء المزيدة وهي: اسم الفاعل نحو: قائل وبائع، وباب الجمع الأقصى نحو: بوائِع وعجائز، والمصادر نحو: إقامة واستقامة، وقيام وعباد، واسم المفعول نحو: مقول ومبيع^(٤)، ثم عاد مرة أخرى وذكر الأسماء غير الثلاثية غير ١٨ الجارية مع الفعل، ولو فَعَلَ كالزَّمَخْشَرِيِّ لكان أولى. ولهذا فقله (مما لم يذكر) لا

(١) الشافية: ١٠٤؛ وشرح الشافية للرضي: ١٥٦/٣.

(٢) شرح الشافية: ١٥٧/٣.

(٣) المُفَصَّل: ٣٧٩، ٣٨٠.

(٤) ينظر: الشافية: ٩٩-١٠٣.



حاجة إليه إلا في نحو عجائز؛ لأنها غير جارية على الفعل، أما ما عداها فإنها تجري على الفعل، ويكفي قوله (غير الجارية على الفعل)؛ لأن اسم الفاعل واسم المفعول والمصادر كلها تجري على الفعل، فمعلومٌ بقوله (الجارية على الفعل) أنها تخرج من هذا الإعلال الذي ذكره.

٣





ملحق في الاعتراض في ترتيب المسائل الصرفية:

وردت مسألتان تتعلقان بهذا المبحث:

- ٣ أولاهما هي الرابعة في مبحث الأحكام، وقد رأى الرضي في هذه المسألة أن يذكر ابن الحاجب شذوذ صيماً وقيماً بعد ذكر فصل دليٍّ ومرضيٍّ، وذلك أن الواو المشددة إذا وقعت في الجمع طرفاً تقلب ياءً، وصومٌ وقومٌ ليست الواو فيهما طرفاً لكنها قريبة من الطرف فأجريت مجرى الطرف، فالشذوذ -إن وجد- هو على رأي الرضي من هذا الباب^(١).
- ٦ والثانية هي الثانية في مبحث الاشتقاق، ولها علاقة بهذا المبحث، وهو أن ابن الحاجب قد قسم عدم النظير إلى ثلاثة أقسام مع أن الأول يدخل في الثالث، فلا معنى لإفراده له؛ فهو تنظيم غير مستقيم^(٢).
- ٩

(١) ينظر ص ٣٢٣ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٢١٨ من هذا البحث.



الفصل السادس:
منهج الرضي في الاعتراضات





لم يكن الرضيّ متبّعاً لابن الحاجب، وقاصداً أن يعترض عليه، وإنما اعتراضاته هذه تأتي عرضاً وتبعاً لمحاولته شرح الشافية، وبيان ما فيها من صوابٍ فيُقرّر، وما فيها من خللٍ أو عطب فيُقوم ويُصلح.

وكان الرضيّ في شرحه يعتمد على أمرين:

الأول: شرح الموضوع:

وهو الشرح الكلّيّ للمسألة التي ذكرها ابن الحاجب من غير أن يرتبط الشرح بالمتن نصّاً.

الثاني: شرح الألفاظ:

وهو شرح أقوال ابن الحاجب، وغالباً ما تتضمن الاعتراضات، بناءً على ما قدّمه من شرح كلّي، أو لأمر يذكر في موضعه. وهو ما يسمّى الشرح بالقول. فمن أمثلة ذلك:

- ١٢ قول الرضيّ شارحاً لكلام ابن الحاجب في النسب إلى ما جاء على حرفين: «أقول: اعلم أن الاسم الذي على حرفين على ضريين: ما لم يكن له ثالث أصلاً، وما كان له ذلك فحذف؛»^(١). ثم فصلّ القول في القسمين. وبعد ذلك بدأ في شرح كلام ابن الحاجب معتمداً على ما ذكره سابقاً، فيقول: «فقول المصنّف (وعليه كُلتويّ كِلْتَيّ وكتاويّ) فيه نظر؛»^(٢)؛ وهو كثيراً ما يورد شرحاً لأقوال ابن الحاجب دون اعتراض، فلم يكن في هذه المسألة التي أوردناها مثالا إلا هذا
- ١٨ الاعتراض عند شرحه لأقوال ابن الحاجب. ولهذا لم يكن شرح الرضيّ تفسيراً حرفياً لألفاظ ابن الحاجب، إنما هو سعي قويّ إلى الفهم الصحيح لمسائل الصرف من خلال الترتيب لمسائله عند ابن الحاجب، مع أنه لا يغفل ما أُبهم أو احتاج إلى إيضاح من نصّ الشافية؛ معتمداً على الموضوعية في الشرح والنقد والتحليل، وعلى
- ٢١

(١) شرح الشافية: ٦٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٧٠/٢.



اطّلاع واسع، وحس لغوي كبير؛ وفكر ثاقب؛ مع تسلّح بنظرة منطقية علمية.

ويمكن إبراز منهج الرضي في اعتراضاته على ابن الحاجب في الشافية فيما

يلي: ٣

أولاً: النظرة الكلية:

كان الرضي في اعتراضه على ابن الحاجب ينظر إلى ذلك نظرة كلية أي لا يقتصر في الاعتراض على ما في الشافية، بل ينظر إلى شرحه على الشافية، وإلى الإيضاح، وهذا دليل على سعة اطلاع الرضي، وعلى حرصه في الوصول الحقيقي إلى المعرفة الصحيحة.

ومن أمثلة ذلك: ٩

١- في باب الميزان الصرفي، حين يشرح كلام ابن الحاجب (إلا المبدل من تاء الافتعال)^(١). قال: «قال في الشرح: إنما لم يُوزن المبدل من تاء الافتعال بلفظه إمّا للاستثقال أو للتنبيه على الأصل»^(٢) وكأنّه يسعى وراء العلة حيث كانت؛ وقد اعترض على هاتين العلتين اللتين أوردتهما ابن الحاجب في الشرح^(٣).

٢- في باب النسب إلى ما جاء على حرفين^(٤)، اعترض الرضي على ابن الحاجب إذ جعل الأخير الردّ إلى المثني والمجموع إحالة على جهالة يقول في الإيضاح: «وقد ضبط بعضهم بأنّ كل موضع ردّ في التثنية وجب الردّ في النسب وليس بجيد؛ لأنه ردّ إلى عماية»^(٥). قال الرضي: الذي التجأ إليه خوفاً من الردّ إلى جهالة ليس في الإحالة عليها بدون ما قال النحاة^(٦)؛ والشاهد هنا أنه استذكر

(١) ينظر: شرح الشافية للرضي: ١٨/١، ١٩.

(٢) شرح الشافية لابن الحاجب: ١.

(٣) ينظر: المسألة الأولى في القواعد الصرفية ص ٢٩٢.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٦٥/٢، ٦٦.

(٥) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٦٥/٢، ٦٦.

(٦) الإيضاح: ٥٩٧/١.

كلام ابن الحاجب في الإيضاح، وربط بينه وبين كلامه في الشافية^(١). ومن هنا فلم ينس الرضيّ أو يتناس آراء ابن الحاجب الخاصة في مواضعها، بل استذكرها جيداً، لعلّ فيها ما يوصل إلى الحقيقة الصحيحة، أو ما يحتاج إلى بيان فيوضح.

٣ غير أن الرضيّ لا يتحقّق أحياناً من رأي ابن الحاجب، أو ما نسب إليه، فقد ينسب إليه رأياً وفي أحد مصنفاته ما يخالف ذلك، أو يوضّح ما التبس على الرضيّ.

٦ ومن أمثلة ذلك:

★ في باب النسب إلى معتل اللام من المذكر والمؤنث أشار ابن الحاجب إلى مذهب سيوييه، ومذهب المُبرّد في النسب إلى فعولة معتلة اللام^(٢)؛ فقال الرضيّ: «وقد خلط المصنّف ههنا في الشرح فاحذر تخليطه»^(٣)، وهو يقصد أنه عكس في نسبة المذهبين إلى كلٍّ من سيوييه والمُبرّد، وعند مطالعة الشرح^(٤)، والتمن^(٥)، والإيضاح^(٦) تبين أنها متوافقة، ولا اختلاف بينها ولعلّ هذا الخلط الذي أشار إليه الرضيّ جاء من اختلاف النسخ؛ وأوهام النساخ.

إلا أن ما يستدرك على الرضيّ من ذلك قليل لا يكاد يذكر.

ثانياً: لا يعترض إلا ما تحقّق عنده ثبوته وقوّته؛ ولهذا ترك كثيراً من الاعتراضات التي وردت عند غيره، إمّا لعدم قوّتها أو لأنّ لابن الحاجب مخرجاً ومسوّغاً فيما ذكر وقال؛ أو أنّه قد فاته ذلك.

ومن الأمثلة التي وردت في ذلك:

١٨ ١- اعترض ابن الناظم على ابن الحاجب في قوله: «وزاد الأخفش نحو

(١) ينظر: المسألة الرابعة في الرأي النحوي ص ٢٥٢.

(٢) ينظر: الشافية: ٣٩.

(٣) شرح الشافية: ٢٤/٢.

(٤) ينظر: ١٤.

(٥) ينظر: الشافية: ٣٩.

(٦) ينظر: ٥٩٠/١.

جُحَدَب»^(١) بقوله: «الحَقُّ أَنَّ نَحْوَ جُحَدَبٍ لَا يُعَدُّ مِنْ أُبْنِيَةِ الرَّبَاعِيِّ الْمَجْرَدِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَصْلًا فِي نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَفْرَعٌ عَلَى (فُعْلٍ)؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا سُمِعَ فِيهِ الْفَتْحُ كـ(جُحَدَبٍ) وَجُرْشَعٍ سُمِعَ فِيهِ الضَّمُّ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ، فَإِنَّ نَحْوَ (بُرْثَنٍ) لَا يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ»^(٢)؛ وَمَا أَنْكَرَهُ ابْنُ النَّازِمِ هُنَا، يَثْبُتُهُ الرِّضِيُّ إِذْ يَقُولُ: «وَزَادَ الْأَخْفَشُ فُعْلًا بِفَتْحِ اللَّامِ كَجُحَدَبٍ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهُ فَرَعٌ جُحَادِبٍ؛ بِحَذْفِ الْأَلْفِ وَتَسْكِينِ الْحَاءِ وَفَتْحِ الدَّالِ، وَهُوَ تَكْلِفٌ، وَمَعَ تَسْلِيمِهِ فَمَا يَصْنَعُ بِمَا حَكَى الْفَرَّاءُ مِنْ طُحْلَبٍ وَبُرْقَعٍ وَإِنْ كَانَ الْمَشْهُورُ الضَّمُّ لَكِنِ النَّقْلُ لَا يُرَدُّ مَعَ ثِقَةِ النَّاقِلِ وَإِنْ كَانَ الْمَنْقُولُ غَيْرَ مَشْهُورٍ، فَالْأَوَّلَى الْقَوْلُ بِثَبُوتِ هَذَا الْوِزْنِ مَعَ قَلْتِهِ، فَنَقُولُ: إِنْ قُعْدَدَا وَدُخِلَا مَفْتُوحِي الدَّالِ وَاللَّامِ -عَلَى مَا رَوَى- وَسُودَدَا وَعُوطَطَا مَلْحَقَاتِ بِجُحَدَبٍ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ الْإِدْغَامُ وَيَكُونُ بُهْمِي مَلْحَقًا؛ لِقَوْلِهِمْ بُهْمَا عَلَى مَا حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ، وَلَا تَكُونُ الْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيَبَوِيه»^(٣). وَهُوَ هُنَا مَعَ قَوْلِ الْأَخْفَشِ، وَالْكَوْفِيِّينَ، وَلَمْ يَكُنْ مَسَايِرًا لِلْبَصْرِيِّينَ وَعَلَى رَأْسِهِمْ سَيَبَوِيه، وَلَا مَعَ اعْتِرَاضِ ابْنِ النَّازِمِ مَعَ تَأَثُّرِهِ -فِيمَا يَدُو- بِهِ؛ وَالْقَوْلُ بِثَبُوتِ هَذَا الْوِزْنِ سَارَ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ الْمُتَأَخِّرُونَ»^(٤).

٢- اعترض ركن الدين علي ابن الحاجب حين تحدّث عن قلب الواو والياء ألفاً وهما عينا بقوله: «بِخِلَافِ قَوْلِ وَيَّعٍ»^(٥) فقال: «وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: الْفَعْلُ أَصْلٌ فِي الْإِعْلَالِ لِلْمَصْدَرِ، وَحِينَئِذٍ يَجِبُ قَلْبُهُمَا، حَمَلًا لِهَمَا عَلَى قَامٍ، وَبَاعٍ، كَمَا حُمِلَ الْإِقَامَةُ وَالْإِسْتِقَامَةُ عَلَى أَقَامٍ وَاسْتَقَامَ الْمُحْمُولِينَ عَلَى قَامٍ فِي قَلْبِ الْوَاوِ أَلْفًا»^(٦).

(١) الشافعية: ١٤.

(٢) بغية الطالب: ١٧.

(٣) شرح الشافعية: ٤٨/١، ٤٩.

(٤) ينظر: شرح الشاطبي: ٢٩٠، ٢٩١؛ وإيجاز التعريف: ٢؛ وينظر: أبنية الإلحاق في الصحاح، ففيه حديث موسّع عن هذا البناء: ٢٨ - ٣٠.

(٥) الشافعية: ٩٦؛ وينظر: شرح الشافعية للرضي: ٩٥/٣ - ١١١.

(٦) شرح الشافعية: ١١٦١، ١١٦٢.

ولم يتطرق الرضي لمثل هذا الاعتراض لعدم قوته، بدليل أن اليزدي رَدّه، فقال:
«وهو غير سديد؛ لأنّ معنى قولهم: الفعل أصل في الإعلال أنه لو لم يُعلّ لما فيه من
العلة لم يعل الاسم المتصل به أيضاً لما فيه من العلة؛ إذ الاسم تابع في هذا المعنى،
لا أنّ الاسم يُعلّ وإن لم يكن فيه علة توجبه؛ لأنه فرع فعل مُعلّ، وقُلّ ما لا يكون
كذلك، ألا ترى أنّ الأمر المستدعي للقلب في أقام بعينه قائم في الإقامة، وهو
السكون العارض»^(١).

٣- اعترض اليزدي على ابن الحاجب في باب تخفيف الهمزة، حين قال:
«ونحو الواحي وصلّاً، وأما

★ يُشَجِّج رأسه بالفهرّ واجي ★

فعلى القياس، خلافاً لسيبويه»^(٢). فيقول اليزدي شارحاً ذلك: «أي ومن جملة
ذلك قولهم الواحي بالياء، وكان الأصل الهمز من الوجّ، وأراد بقوله: (وصلّاً) أن
جعل الهمزة حرف حركة ما قبلها لا يكون شاذّاً إلّا في وصل الكلام؛ لأنك لو
وقفت على الهمزة صارت ساكنة، وإذا كانت ساكنة خرجت مما نحن فيه،
وصارت من باب رأس وسوّت وبئر الذي فيه جواز قلبها حرف حركة ما قبلها
مُطرّذ... وقوله (خلافاً لسيبويه) إشارة منه إلى أن إنشاد سيبويه هذا البيت في
موضع الشذوذ غلط؛ إذ لا شذوذ فيه؛ لما بيّناه، وأما أنا فأقول: الحقّ ما ذهب
إليه سيبويه ومن تابعه من إنشاد البيت في هذا الموضع»^(٣). أما موقف الرضي فقد
أيد ابن الحاجب فيما ذهب؛ فقال: «وأنشد سيبويه فيما لا يجوز في غير الشعر إلّا

(١) شرح الشافية: ٤٧٦.

(٢) الشافية: ٨٩، ٩٠؛ وينظر: شرح الشافية للرضي: ٤٤٤/٣؛ والبيت كما رواه الرضي كاملاً لعبد
الرحمن ابن حسان بن ثابت. ينظر: الكتاب: ٥٥٥/٣؛ والمقتضب: ٣٠٣/١؛ والمسائل الحليّات:
٣٧؛ وسر الصناعة: ٧٣٩/٢؛ والخصائص: ١٥٢/٣؛ والمنصف: ٧٦/١؛ والنكت: ٩٨٣/٢؛
والمفصل: ٣٥٠؛ وشرحه لابن يعيش: ١١٤/٩؛ وشرح شواهد الشافية: ٣٤١.

(٣) شرح الشافية: ٤٣٥/٢، ٤٣٦.



سماعاً قول الشاعر:

و كنت أذلّ من وقْدِ بقاعٍ يُشجّجُ رأسه بالفهر واجي

٣ قال المصنّف - وهو الحقّ -: إنّ هذا القياس ليس من ذلك؛ لأنّ (واج) آخر البيت، وهو موقوف عليه، فكأنّ آخر الكلمة همزة ساكنة قبلها كسرة كما في (لم يقرئ) وقياسه التخفيف بجعلها ياءً في الشعر وفي غيره، بلى إذا كان نحو الواجي في الوصل كما تقول: مررت بالواجي يافتى، بجعل الهمزة ياء ساكنة، فهو من هذا الباب^(١).

٦ فواضح أنّه يتثبت في اعتراضاته، ويدقق فيها، ولا عبرة له في أن سيويوه قال برأي لم يكن موافقاً لأصل اللغة؛ وهو يؤيد ابن الحاجب وإن خالف سيويوه؛ إذا تبين له ذلك. ٩

١٢ ثالثاً: يعتمد كثيراً في اعتراضاته على آراء الفحول من النحاة، كالخليل^(٢)، ويونس^(٣)، وسيويوه^(٤)، والفراء^(٥)، والأخفش^(٦)، والجرمي^(٧)، والمبرد^(٨)، والسيرافي^(٩)، والفارسي^(١٠)، والزّمخشرّي^(١١)، وابن مالك^(١٢)، غير أن اعتماده على

(١) شرح الشافعية: ٤٩/٣، ٥٠.

(٢) ينظر: شرح الشافعية: ٧٠/٢، ٨٩، ٣٦٦، ٧٧/٣، ٢٣٦.

(٣) ينظر: شرح الشافعية: ٢٣/٢، ٣٠، ٧٠، ٢٣٦/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافعية: ١٧٠/١، ٢٠٦، ٢١٦، ٢٣/٢، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٨٤، ٢٨٠، ٣٠٠، ٣١٨، ٣٧٧، ٣٥٤، ٣٧٩، ٣٨٤، ٣٩٢، ٨/٣، ٧٧، ١١٦، ١٧٨، ٢٣٣، ٢٣٦.

٢٥٣، ٢٦٢، ٢٨٨.

(٥) ينظر: شرح الشافعية: ٣٥٠/٢.

(٦) ينظر: شرح الشافعية: ٣٠٣/٢.

(٧) ينظر: شرح الشافعية: ٢١٥/١.

(٨) ينظر: شرح الشافعية: ٢٣/٢، ٢٤، ٣٣، ٣٤، ٧٦.

(٩) ينظر: شرح الشافعية: ٣٠/٢، ٣٦٢، ٩٢/٣، ٩٤، ٢٣٦.

(١٠) ينظر: شرح الشافعية: ٧٧/٣، ٩٢، ٩٤.

(١١) ينظر: شرح الشافعية: ١٨٦/١، ٣٥/٢، ١٧٥، ٨/٣، ٥٤، ١١٦، ٢٠٣.

(١٢) ينظر: شرح الشافعية: ١٠٠/١.





٣ سيبويه أكثر من غيره، وواضح أنه فهم كلام سيبويه جيداً، ويلي سيبويه في الاهتمام بآرائه السيرافي ثم أبو علي، أما غيرهم فإنه غالباً ما يذكرهم في الآراء المخالفة، وإن اعتد بآراء بعضهم، كابن مالك فقد استحسّن ما قاله في تصريف فاعل وتفاعل، وذكره بقوله: (المالكي).

٦ كما أنه اعتمد على اللغويين ورواياتهم، فذكر ديوان الأدب للفارابي ونقل منه^(١)، وذكر الصحاح وصاحبه ونقل منه^(٢)، وذكر الغوري وجامعه ونقل منه^(٣)؛ مع أنه لا يُعرف؛ وأخذ عن الأزهر^(٤).

رابعاً: الاعتدال في الألفاظ:

٩ اتسمت ألفاظ وعبارات الاعتراض عند الرضي بالاعتدال، فكانت الألفاظ والعبارات هي تلك التي يتداولها العلماء في هذا النحو؛ إذ لم تخرج إلى الألفاظ القاسية التي تخلّ بأدب القلم والحوار، بل كانت تتسم بالمنهجية والموضوعية. ومن أمثلة هذه الألفاظ والعبارات: ١٢

قوله: «والحق أن [كذا]...»^(٥)، وقوله: «ولم يكن محتاجاً إليه»^(٦)، وقوله: «لا يُسلّم به»^(٧)، وقوله: «لم يكن ينبغي له هذا الإطلاق»^(٨)، وقوله: «ولو قال [كذا] لكان أعم»^(٩)، وقوله: «وكان على المصنّف أن يذكر»^(١٠)، وقوله: «وليس هذا

(١) ينظر: شرح الشافية: ٥٤/٣.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٢٨/١، ٢٣٥.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٧٤/١، ٧٥.

(٤) شرح الشافية: ٢/١.

(٥) شرح الشافية: ٥/١.

(٦) شرح الشافية: ١٨/١.

(٧) شرح الشافية: ٢٩/١.

(٨) شرح الشافية: ١٩/١، ٣٧٤/٢.

(٩) شرح الشافية: ٢٠٣/١.



موضعه»^(١)، وقوله: «لا وجه لإيراد هذا»^(٢)؛ وأكثر ما يعترض به هو قوله: «وقول المصنّف [كذا] فيه نظر»^(٣)، وأشدّ ألفاظه في الاعتراض قوله: «وهو وهم»^(٤)، وقوله: «عبارة ركيكة»^(٥). وهذه كلها ألفاظ معتدلة تستخدم في الاعتراضات والمحااجة، وينبع من خلالها احترام الرضي لابن الحاجب وشفافته.

خامساً: التدقيق والتحقيق:

- ٦ اتسمت غالب اعتراضاته بالتدقيق والتحقيق، وبرزت في بعضها النزعة العلميّة المنطقيّة، ولعلّ نظرته إلى ابن الحاجب على أنّه عالم الأصول والمنطق أثّر في هذه الاعتراضات؛ إذ كان ذلك يظهر خاصّة في الحدود والمصطلحات.
- ٩ ومن ذلك: دقته في استخدام المصطلحات، فهو يرى أن يستخدم كلّ مصطلح لمراده بعيداً عن المجاز والتغليب، يبرز ذلك حين اعترض على ابن الحاجب في استخدامه مصطلح (المدّ) في موضع ينبغي فيه مصطلح (اللين)؛ لأنّ الموضع يقتضي العموم، يقول: «(وذو الزيادتين غيرها) أي: غير المدّة الرابعة، والأولى أن يقال: غير حروف اللين الرابعة ليكون أعمّ»^(٦).
- ١٢ ومثال آخر في مصطلح الجاري على الفعل فهو مصطلح يجري على ألسنة الصرّفيين، غير أن ابن الحاجب استخدمه في موضع ليس هو المراد، فاعترض عليه الرضيّ. يقول: «ولو قال في موضع (الجاري على الفعل): المتصل بالفعل؛ لكان أعمّ؛ إذ لا يقال للموضع والزمان هما جاريان على الفعل»^(٧).
- ١٥

(١) شرح الشافعية: ١٢٦/٢.

(٢) شرح الشافعية: ٢٣٧/٢.

(٣) شرح الشافعية: ٤/١، ٦٦، ٦٨، وغيرها.

(٤) شرح الشافعية: ٣٢/١، ٣٧٥/٢.

(٥) شرح الشافعية: ٢٠٢/١، ٢٨٠/٢.

(٦) شرح الشافعية: ٢٥١/١.

(٧) شرح الشافعية: ٣٧٤/٢.

والرضيّ هنا يريد أن يستخدم كل لفظٍ في المعنى المساوي له؛ فلا زيادة ولا نقصان؛ بعيداً عن الإيجاز المخلّ، أو الإطناب الزائد المُمِلّ.

٣ ولهذا أكثر من الاعتراض في أن ابن الحاجب يطلق في موضع التقييد^(١)، أو يقيّد في موضع الإطلاق^(٢).

٦ وهو يحاول تحقيق نصوصه التي يعتمد عليها، ومن ذلك قوله: «وفي بعض نسخ هذا الكتاب (أو من التداخل) وكأنّه مُلحقٌ، وليس من المُصنّف نظراً إلى ما في الصحاح...»^(٣).

٩ وهو يوثّق ما يرد في الشافية دون توثيق، ومن ذلك حين قال ابن الحاجب: «ولو أوردَ اسْمَع ورد اذْكُرَ واظْلَم»^(٤)، فيقول الرضيّ: «وبمثلّه [يقصد: استخذ] تمسّك الزّمخشرّي، لا باسْمَع كما قال المُصنّف»^(٥)، فقد ذكر أن ابن الحاجب أراد الاستدلال برأي الزّمخشرّي، لكنه لم يذكره، ولم يكن معه الزّمخشرّي فيما أراد؛ هكذا أراد الرضيّ. ١٢

١٥ ومن تدقيقه في ألفاظ ابن الحاجب، أنه اعترض على كلمة (نحو) في قول ابن الحاجب: «ويلزمه نحو أهراق إهراق»^(٦) فيقول الرضيّ: «ليس ههنا شيء آخر حتى يقول المُصنّف نحو أهراق»^(٧)، وعلى عكس هذا حين يُفهم من كلام ابن الحاجب الحصر في مكانٍ لا حصر فيه، فالرضيّ يعترض على هذا الحصر، ومن ذلك حين قال ابن الحاجب: «وقد ضُمّت أربعة: كُسَالِي، وسُكَارِي، وعُجَالِي، وغُيَارِي»^(٨)،

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢٤٠/٢ على سبيل المثال.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٣٢٦/٢.

(٣) شرح الشافية: ١٢٨/١، ١٢٩.

(٤) الشافية: ١٠٩.

(٥) شرح الشافية: ٢٠٣/٣.

(٦) الشافية: ٧٨.

(٧) شرح الشافية: ٣٨٤/٢.

(٨) الشافية: ٥٢، ٥٣.



فيقول الرضي: «لم أرَ أحدًا حصر المضموم الأول في أربعة»^(١).

ومن تحقيقه اعتراضه على ابن الحاجب في كنايل؛ إذ ذكرها ابن الحاجب بالهمز، ولم يثبت في كتب اللغة أو الصرف إثباتها بالهمزة يقول الرضي: «وما يوجد في النسخ (وأما كُنَائِل فمثل خَزَعِيل) الظن أنه وهم إمّا من المُصنّف أو من الناسخ»^(٢).

٦ سادسًا: عدم تأثيره بشروح الشافية الأخرى:

يتبين من اعتراضاته أنه لم يتأثر بشروح للشافية، ولهذا فإنه لا يذكرها في شرحه، فجاءت اعتراضاته خالية من الردّ على آخرين في تفسير كلام ابن الحاجب، بل تفرّغ للحقيقة العلمية الصرفية فأوفاهما حقها، ولو سعى إلى تتبع عشرات الشّراح لطغى ذلك على مراده في بيان المسائل الصرفية؛ ويتبين ذلك عند المطالعة في شروح الشافية الأخرى أمثال: شرح اليزدي، وركن الدين، والحاربردي. ولعلّ شرح الرضي كان سابقًا في ذلك. ١٢

سابعًا: الاستقصاء:

كان الرضي - وهو يتخذ الشافية منهجًا له في تأليف كتاب في الصرف - يهدف إلى استقصاء مسائل الصرف، ولهذا فقد كان يعترض على ابن الحاجب أنه أغفل بعض المسائل ممّا ينبغي ذكرها. ١٥

ومن أمثلة ذلك: قول الرضي: «ولم يذكر المُصنّف ألف التفخيم، وذكرها سيويوه في الحروف المستحسنة»^(٣). ١٨

ثامنًا: احترامه للرأي المخالف:

كان الرضي ذا اطلاعٍ قويٍّ، وأوتي حاسة لغوية قوية، ولهذا فإنه كان يتقبل

(١) شرح الشافية: ١٧٥/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٦٣/٢.

(٣) شرح الشافية: ٢٥٥/٣.





الآراء المخالفة لما عليه الجمهور، ويناقش هذه الآراء، ويتبين ذلك من اعتراضه على ابن الحاجب حين استدل - في رده على الكوفيين حين ذكروا أن زلزل مكرر الفاء - فقال بأنه لا يفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلي، فردّ الرضي ذلك بقوله: «وهذا استدلالٌ بعين ما ينازع فيه الخصم، فيكون مصادرةً»^(١)؛ إذ إن الكوفيين يرون أنه لا مانع من أن يُفصل بين الحرف وما كرر منه بحرف أصلي؛ وقد استدل ابن الحاجب بهذا، وهو عين المنازعة على أن زلزل ليس مكرر الفاء وإنما هو رباعي مجرد.

تاسعاً: التدقيق في فهم كلام النحاة:

يبنى ابن الحاجب - أحياناً - بعض قواعده وأصوله على فهم خاص لكلام أحد النحاة، فيعترض الرضي على هذا الفهم، ومن ذلك: فهم ابن الحاجب لكلام سيبويه في مخارج الحروف الفرعية، حين قال: «وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق»^(٢) فيقول الرضي: «فقله (لا يتحقق) فيه نظر، وكأنه ظن أن مرادهم بالجيم كالشين حرف آخر غير الشين كالجيم، وكذا ظن أن مرادهم بالكاف غير مرادهم بالكاف كالجيم، وهو وهم»^(٣).

ومثل ذلك فهم ابن الحاجب لكلام الشاطبي في الوقف على هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة؛ إذ يقول ابن الحاجب: «والأكثر على أن لا روم ولا إشماء في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة»^(٤). فقال الرضي: «وأرى أن الذي أوهم المصنّف أنه يجوز الروم والإشماء فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله:

وفي هاءِ تأنيث وميم الجمع قُلْ وعَارِضٌ شَكْلٌ لَمْ يَكُنَا لِيَدْخُلَا

(١) شرح الشافية: ٣٦٧/٢.

(٢) الشافية: ١٢٢.

(٣) شرح الشافية: ٢٥٧/٢؛ وينظر: المسألة الرابعة عشرة في الرأي النحوي ص ٢٧٢.

(٤) الشافية: ٦٣.





وفي الهاء للإضمار قوم أبوهم
أو أمهم وأو وياء وبعضهم يرى لهما في كل حال محلاً

٣ فظن أنه أراد بقوله (في كل حال) في هاء التانيث وميم الجمع وعارض الشكل وهاء المذكر، كما وهم بعض شراح كلامه أيضاً، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط^(١).

٦ أدلة الرضي في اعتراضاته:

لا تخرج أدلة الرضي في اعتراضاته عن أدلة عامة في شرحه، وعن أدلة غيره، وإنما الذي يميز في ذلك هو زيادة الاهتمام ببعض الأدلة، وقلة الاهتمام بأخرى، ويمكن إبراز نظرة الرضي في هذه الأدلة على ما يأتي:

أولاً: القرآن الكريم:

١٢ من الواضح ميل الرضي إلى الاستشهاد بالتمثيل بآيات القرآن الكريم على مسائل الصرف، وكان يعتمد كثيراً على القراءات القرآنية في إثبات لغة، أو الرد بها على ابن الحاجب، أو تقرير مسألة صرفية، والأمثلة لذلك كثيرة، منها:

١- الاستدلال بالآية على تأييد العلة التي ذهب إليها، يقول في معرض الرد على تعليل ابن الحاجب لعدم الإتيان بهمزة وصل قبل «وهو» و«وهي» ونحوهما: «يعني المصنف أن أوائل هو وهي مع واو العطف وفائه وهمزة الاستفهام، وكذا لام الأمر التي قبلها واو أو فاء؛ تسكن؛ فكان القياس أن تجلب لها همزة الوصل، لكنها إنما تجلب لعروض السكون، وليس هذا بجواب مرضي؛ لأن هذا الإسكان بناء على تشبيه أوائل هذه الكلم بالأوساط، فنحو «وهو» و«فهو» مشبه بعضد ونحو «وهي» و«فهي» مشبه بكيف، وكذا القول في ﴿وَلْيُوفُوا﴾ فلم يسكنوها إلا لجعلهم إياها كوسط الكلمة^(٢).

(١) شرح الشافعية: ٢/٢٧٦، ٢٧٧. وينظر: المسألة الثالثة في مبحث الأحكام ص ٣٢١.

(٢) شرح الشافعية: ٢/٢٦٩. والآية رقم: ٢٩ من سورة الحج، وتامها: ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفْتَهُمْ وَلْيُوفُوا نَذْرَهُمْ وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾.





٢- الاستدلال بالقراءات القرآنية في الردّ على حكم عامّ أصدره ابن الحاجب، فهو يستشهد بالقراءات على تفصيل ذلك الحكم وبيانه؛ ومن ذلك أن ابن الحاجب قرّر الوجوب في ميم الجمع إذا جاء بعدها ساكن، واعترض على هذا الرضيّ؛ إذ يقول: «قوله (كوجوب الضمّ في ميم الجمع) ليس على الإطلاق، وذلك أن ميم الجمع إذا كانت بعد هاء مكسورة فالأشهر في الميم الكسر، كقراءة أبي عمرو ﴿عليهم الذلّة﴾ و﴿بهم الأسباب﴾.... القراء على خلاف المشهور، نحو ﴿بهم الأسباب﴾ و﴿عليهم القتال﴾ بضمّ الميم»^(١). وواضح أن الرضيّ يعتدّ بقراءة أبي عمرو، وهي موافقة للقياس في التحريك بالكسرة عند التقاء الساكنين.

٣- الاستدلال بالقراءات القرآنية الشاذّة في الردّ على ابن الحاجب، حين حصر الجمع (فعالي) بضمّ الفاء في أربعة، فاستدل بما ذكره الزّمخشرّي في الكشف في قوله تعالى: ﴿ذرية ضعافاً﴾ أنه قرئ ضعافى وضعافى كسكاري وسكاري، غير أن هذا الاستدلال ليس وحده، وإنما تعضيد لقوله: «لم أر أحداً حصر المضموم الأول في أربعة»^(٢). والقراءة التي أوردها الزّمخشرّي في الكشف^(٣) لم تذكرها كتب القراءات لشذوذها؛ ومع هذا استدل بها الرضيّ، لكنّه لم يعتمد عليها الدليل الوحيد في هذه المسألة، بل هي استثناس لما ذكره قبل.

ثانياً: الشعر:

يعتمد الرضيّ كثيراً الاستشهاد بالشعر، غير أنه لا يخرج في ذلك عن ذكر الشواهد التي ذكرها النحاة قبله، واستشهدوا بها، وهو يستشهد بها لتقرير حكم خالف فيه ابن الحاجب، أو يستدل بها على قياس معين:

ومن أمثلة ذلك:

(١) شرح الشافية: ٢٤٠، ٢٤١. والآية الأولى: رقم ٦١ من سورة البقرة، والثانية: رقم ١٦٦ من سورة البقرة، والثالثة: رقم ٢٤٦ من سورة البقرة ورقم ٧٧ من سورة النساء.
(٢) شرح الشافية: ١٧٥/٢، والآية المذكورة رقم ٩ من سورة النساء.
(٣) ينظر: ٥٠٤/١.



١- ذكر ابن الحاجب أن الحذف في (كَيَّنونة وقِيلولة) جوائز، واعترض على ذلك الرضي بقوله: «وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيّد وميت، واجب في نحو كَيَّنونة، إلّا في ضرورة الشعر، قال:

يَا لَيْتَ أَنَا ضَمَّنَا سَفِينَهُ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهُ»^(١).

فضرورة الشعر عند الرضي لا تستدعي الجواز المطلق في الحذف.

٢- ذكر ابن الحاجب أن (مراجِل) وزنها (فعالل) فالميم أصليّة عنده، واعترض الرضي بقوله: «كان ينبغي نظراً إلى غلبة الزيادة أن يحكم بزيادة الميم؛ لكونه في الأول وبعده ثلاثة أصول، لكن سيبويه حكم بأصلاتها، لقول العجاج:

★ بِشِيَّةٍ كَشِيَّةٍ الْمُمرَجَلِ ★»^(٢).

ثالثاً: اللغات الواردة عن العرب:

لا يغفل الرضي اللغة التي ثبت نقلها عن العرب في إقراره لأحكام المسائل الصرفية، فإنه لا يوجب أمراً وفيه لغة مخالفة، ولو كانت قليلة؛ وإنما يقبلها إذا وصلت إلى درجة القبول، وجاءت عن طريق ناقل ثقة.

ومن أمثلة ذلك:

١- ذكر ابن الحاجب أن ألف نحو حَبلى تقلب في الوقف همزة أو واواً أو ياء فاعترض الرضي عليه بقوله: «اعلم أن فزارة وناساً من قيس يقلبون كلّ ألف في الآخر ياء، سواء كانت للتأنيث كحَبلى أو لا كمتنّى، كذا قال النحاة، وخصّ المصنّف ذلك بألف نحو حَبلى، وليس بوجه»^(٣).

٢- يقول الرضي: «ولم يذكر المصنّف ألف التفخيم، وذكرها سيبويه في

(١) شرح الشافية: ١٥٢/٣. والبيت سبق تخريجه ص ٣٢٥.

(٢) شرح الشافية: ٣٣٧/٢، ٣٣٨. والبيت سبق تخريجه ص ٢٠٥.

(٣) شرح الشافية: ٢٨٦/٢.

الحروف المستحسنة، وهي الألف التي يُنحى بها نحو الواو، كالصلوة، والزكوة، والحيوة، وهي لغة أهل الحجاز»^(١)؛ وكأنه يعترض لأجل أنها لغة أهل الحجاز ولم يذكرها ابن الحاجب.

٣

٣- ذكر ابن الحاجب أن الثاء تدغم فيها ثاء الافتعال وجوباً على وجهين بقلب إحداهما إلى الأخرى، واعترض الرضي أن سيبويه قد نقل فيها الإظهار، فالوجوب فيه نظير^(٢).

٦

رابعاً: الأمثال الواردة عن العرب:

ظهور الأمثال في اعتراضاته قليل، وليس معنى هذا أنه لا يعتدّ بها، إلاّ أنه يمكن تفسير ذلك على أنه لم يتوافق مع هذه الاعتراضات شيء كبير من الأمثال.

٩

والمثال الوحيد الذي ذكره هو قوله: (العنوق بعد النوق) وهو يريد الاستدلال منه على أن العنوق مؤنث، وقد ذكرها ابن الحاجب في المذكر^(٣).

وهذه الأدلة الأربعة هي السماع عن العرب، ولهذا يمكن القول إن الرضي يهتم بالسماع إلى درجة أنه يقدّمه على القياس، وما ذلك إلاّ لأن مسائل الصرف تعتمد في أغلبها على السماع.

١٢

خامساً: القياس:

١٥

اعتماد الرضي على القياس في إقرار مسائل الصرف لا يرقى إلى درجة اعتماده على السماع؛ غير أنه لا يغفل القياس في بعض المسائل الصرفية، وأبرز ذلك في مسائل الزيادة؛ لأن كثيراً منها يعتمد على القياس على النظير.

١٨

ومن أمثلة ذلك:

(١) شرح الشافية: ٢٥٥/٣.

(٢) شرح الشافية: ٢٨٨/٣.

(٣) شرح الشافية: ١٢٦/٢.



١- حمله يَهَيَّر بتضعيف الراء من الأسماء على مثيلتها في الأفعال: إذ يقول:

«والحق أن يقال: إنَّ «يَفْعَلُ» من الأوزان الثلاثة المذكورة؛ إذ لو جعلناه فِعْلاً لم

يكن فيه شبهة الاشتقاق؛ إذ تركيب (ي ه ر) غير مستعمل، فهو إما يَفْعَلُ من الهَيَّر،

أو يَفْعُل من الهَرَّ، والتضعيف في الأسماء أغلب زيادةً من الياء المتحركة في الأوّل،

وأيضاً يَفْعَلُ قريب من الوزن الموجود وهو يَرْمَع ويلمع، وأيضاً فإن يَفْعَلُ ثابتٌ، وإن

كان في الأفعال، كيَحْمَرُ بخلاف يَفْعُل»^(١).

٢- حمله عزويت على عفريت في زيادة التاء يقول: «قوله (وتاء عزويت)

ليس التاء في نحو عَفْرِيت من الغوالب ...؛ فلم يكن للمصنّف عدّها منها؛ فنحن

إنما عرفنا زيادة تاء عِزْوِيت دون واوه بثبوت فعليت كعفريت، دون فعويل»^(٢).

سادساً: التعليل:

تبرز نزعة الرضي العلميّة المنطقية من خلال ميله إلى التعليل في مسائل

الصرف، بل محاولته البحث عن العلل التي تجمع مسائل الصرف، وتبني عليها

أحكامها، وكثيراً ما يعترض على ابن الحاجب في العلل التي يذكرها، بل إنه وصلت

درجة اهتمامه بالتعليل إلى أنه يبحث عن العلل في كتب ابن الحاجب الأخرى.

ومن أمثلة ذلك:

١- في باب النسب إلى ما كان على حرفين يقول الرضي: «وقال المصنّف:

إنّ الردّ إلى المثنى والمجموع إحالة على جهالة، فأراد أن يضبط بغير ذلك،

قلت: الذي التجأ إليه خوفاً من الردّ إلى جهالة ليس في الإحالة عليها بدون ما

قال النحاة؛ لأن كثيراً من الأسماء الذاهبة اللام مختلف فيها بين النحاة هل هو

فَعْلٌ بالسكون أو فَعَلَ كيدٍ ودَمٍ»^(٣).

(١) شرح الشافية: ٣٩٢/٢.

(٢) شرح الشافية: ٣٩٢/٢ / ٣٩٣.

(٣) شرح الشافية: ٦٥/٢، ٦٦.



وكلام ابن الحاجب المعترض عليه في الإيضاح^(١).

٢- في أصل (أم) وأمّهات قال ابن الحاجب: «وَأُمُّ فُعْلٌ بِدَلِيلِ الْأُمُومَةِ،

وَأَجِيبَ بِجَوَازِ أَصَالَتِهَا، بِدَلِيلِ تَأَمُّهَتْ، فَتَكُونُ أُمَّهُةً فُعْلَةً كَأُبْهَةٍ ثُمَّ حُذِفَتِ الْهَاءُ، أَوْ هُمَا أَصْلَانِ».

يقول الرضي: «أشار المصنّف بقوله: (أجيب بجواز أصالتها) إلى أن أصل الأم

يجوز أن يكون أُمَّهُةً فحذف الهاء التي هي لام وقدر تاء التأنيث، كما في قدر ونار،

ولا يتمشّي مثل هذا العذر في لفظ الأمومة؛ فهذا الجواب منه غير تام؛ بلى قوله

(أو هما أصلان) جواب آخر أقرب من الأول مع يُعده «...»^(٢).

٣- في باب الإعلال، ذكر ابن الحاجب أن عدم الإعلال في اعوار واسواد

خوفاً من اللبس بفاعل المضاعف، فاعترض الرضي على هذا التعليل؛ إذ يقول: «ولا

وجه لقوله (اللبس)؛ لأنه إنما يُعْتَذَرُ لِعَدَمِ الإِعْلَالِ إِذَا حَصَلَ هُنَاكَ عِلْتَهُ، وَلَمْ يُعَلَّ

....»^(٣).

والأمثلة على ميل الرضي للتعليل كثيرة يُوضّحها ما تقدّم من مسائل في بابها.

(١) ٥٩٧/١.

(٢) شرح الشافية: ٣٨٤/٢.

(٣) شرح الشافية: ١٢٤/٣، ١٢٥.



الخاتمة

- ٣ الاعترافات في النحو والصرف جزءٌ مهمٌّ من الدراسات النحوية والصرفية، وهي تُعدُّ مراجعةً ومدارسةً لمسائل النحو، ومسائل الصرف؛ ومعلومٌ أن النقد البناء لأي عمل إنساني ينميه، ويأخذ به إلى التكامل والتطور.
- ٦ إن اعتراضات الرضيّ على ابن الحاجب تتمّة مفيدةٌ لعمل ابن الحاجب في الشافية، والناقد بصير، وبخاصة إذا حمل أدوات النقد، وتجرد من الهوى، وكان ذا فكر ناضج، وثقافة واسعة كالرضيّ.
- ٩ إن الرضيّ حين يعترض على ابن الحاجب لم يكن متبّعاً له، وقاصداً إلى ملاحقة هفواتٍ أو أخطاء، ولكنّه كان في شرحه يحاول أن يبيّن المسألة كاملة دون ارتباطها بالمتن، أي متن الشافية، مع أنّه لا ينسى أن يشرح ألفاظ ابن الحاجب التي غالباً ما تتضمن اعتراضاته، ولهذا فإن اعتراضاته تعتمد في أغلبها على ألفاظ وعبارات ابن الحاجب، وهي في أغلبها شكلية لا يترتب عليها خلاف في حقيقة الموضوع أو المسألة.
- ١٢ والرضيّ من خلال شرحه يمتاز بالتحقيق والتدقيق، ولهذا غلبت هذه النزعة على اعتراضاته.
- ١٥ وكان الرضيّ يعترض أحياناً على النحاة أمثال سيبويه^(١)، والجرمي^(٢)، والأخفش^(٣)، وابن جني^(٤)، والزمخشري^(٥)، وأحياناً على مجموع النحاة^(٦)، وهذا

(١) ينظر: شرح الشافية: ١٦٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٣٨/٢، ١٣٩، ٢٩٥/٣.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٢٠٣/٢، ١٤٧/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢٢١/٣، ٢٢٢.

(٥) ينظر: شرح الشافية: ٢٠٥/١، ١٤٦/٢، ٢٢٠.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٥٥/١، ١٥٣/٢، ١٩٩.





- مما يدلُّ على أنَّه لم يكن قاصدًا لابن الحاجب في اعتراضاته.
- ٣ كما أنه يبدي إعجابه ببعض الآراء لبعض النحاة^(١)، وقد يخالف نحوًا كبيرًا كسيبويه، ويؤيد غيره كابن مالك^(٢).
- والممتنع للرضيَّ في اعتراضاته يجد أنه يصدر عن أصولٍ معيَّنة للمسائل النحوية والصرفية، ويمكن إبرازها على النحو التالي:
- ٦ أ- في التعريفات: يصدر الرضيَّ في اعتراضاته على ابن الحاجب عن الأصول التالية:
- ٩ ١- النزعة المنطقية في إصدار أحكامه على تعريفات ابن الحاجب، بحيث يكون التعريف جامعًا مانعًا. وذلك نحو: نقده لتعريف ابن الحاجب التصريف^(٣)، وغيره.
- ١٢ ٢- أن يكون التعريف نحاليًا من التكرار، ومن الزوائد التي لا تفيد في التعريف، وذلك نحو: نقده لتعريف ابن الحاجب التصريف في المسألة الثالثة^(٤)، وغيرها.
- ١٥ ٣- أن يكون التعريف أجلى وأوضح من المُعرِّف؛ وذلك نحو: نقده لتعريف ابن الحاجب: فاعل وتفاعل^(٥).
- ٤- أن يكون التعريف مساويًا للمُعرِّف، ويظهر ذلك في اعتراضه على تعريف ابن الحاجب للحروف المطبقة^(٦).

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢/٢٠٣، وفيه: «وقال الخليل: -ونعم ما قال-....».

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٢/١٦٥.

(٣) ينظر: ص ٣٧ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٤٥ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٥٢ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص ٦٨ من هذا البحث.





ب- في المصطلحات: كان ابن الحاجب دقيقاً وهو يستخدم المصطلحات

النحوية والصرفية، ولم يكن ثمة إلا مسألتان انتقدهما الرضي، ويبرز من خلالهما أن الرضي يريد أن يحدد المصطلحات، فلا يكون المصطلح دائراً بين أكثر من مفهوم، ولهذا فإنه فرق بين الوقف والسكت والقطع^(١)، كما أنه لا يحب المصطلح غير المنضبط، ولهذا فإن مصطلح الجاري على الفعل لم يكن منضبطاً عند الصرفيين، فرأى أنه لو استخدم مكانه: المتصل بالفعل حتى يكون عاماً في باب^(٢).

٣

٦

ج- في العبارة: يصدر الرضي في اعتراضاته على ابن الحاجب في عبارته عن

أمر ومنها:

١- أن تكون العبارة واضحة، غير مبهمة ولا ملبسة، ولهذا نقد ابن الحاجب في انغلاق ألفاظه على الفهم^(٣)، وكذا وصف عبارة ابن الحاجب أحياناً بالركاكة^(٤).

٩

٢- أن تكون العبارة مساوية للمفهوم، بحيث لا يُزاد فيها لفظٌ أو يُنقص منها آخر تحتاجه العبارة؛ ويدخل في هذا النقد الإطلاق في موضع التقييد، أو العكس، واستخدام عبارات العموم بدل الخصوص.

١٢

٣- أن تستخدم الألفاظ الرابطة في أماكنها، كاستخدام لفظ: نحو، إذا كان ثمة أمور متعددة، أما إذا كان الأمر محصوراً فلا حاجة إلى استخدام مثل ذلك.

١٥

د- الاعتراضات في الأدلة: تتنوع الأدلة عند الرضي، فلا استدلال عنده له

بعض الأصول، ومنها:

١٨

(١) ينظر: ص ٥٦ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٨٠ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ١٣٣ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٩٦ من هذا البحث.





١- ألا يكون الاستدلال ضعيفاً إما لأنه مدخول، أو لأنه ليس فيه دليل على مدعاه^(١).

٣ ٢- إجماع العرب دليل قوي معتد به^(٢).

٣- عدم الاستدلال بعين ما يُنازع فيه الخصم^(٣).

أما في السماع، فيمكن إبراز الأصول التالية:

٦ ١- احترام السماع الوارد عن العرب، وبخاصة إذا كان السماع في درجة تصل إلى الغالب، أو روي عن أحد العلماء الذين يحتج بروايتهم.

٢- التحقق من ثبوت السماع، وصحة النقل^(٤).

٩ ٣- تقديم السماع على القياس^(٥).

٤- الاعتداد باللغات القليلة في بناء الأحكام^(٦).

٥- اعتماد القراءات القرآنية في بناء الأحكام^(٧).

١٢ ٦- عدم ذكر قاعدة لا يسندها سماع^(٨).

٧- عدم الإشارة إلى الحصر إلا إذا استقصي عن العرب^(٩).

٨- الاعتماد على السماع في تحديد نوع الكلمة أهي اسم أم صفة^(١٠).

(١) ينظر: ص ١٤٩ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١٨٤ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ١٥٨ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ١٧٣ من هذا البحث.

(٥) ينظر: ص ٢٠٨ من هذا البحث.

(٦) ينظر: ص ١١٣ من هذا البحث.

(٧) ينظر: ص ٣٢١ من هذا البحث.

(٨) ينظر: ص ٤٩ من هذا البحث.

(٩) ينظر: ص ٤٨ من هذا البحث.

(١٠) ينظر: ص ٣٥٢ من هذا البحث.





وأما في القياس، فكان يراعي أركانه، ولهذا حكم أن تمسكن وتمدرع ليست بقياس بل هي من باب التوهم؛ لأن القياس لا يؤيد هذا الوزن^(١). كما أنه يقيس على بعض اللغات الضعيفة^(٢).

٣

وأما في الاشتقاق، فإن الرضيّ يُعَدُّ الدليل الأول في الزيادة، ولهذا كثر اعتراضه لتقديم غيره عليه مع أن الاشتقاق ظاهر الدلالة^(٣). وهو يقدم دعوى الاشتقاق على دعوى الانقلاب^(٤).

٦

وأما في النظر وعدمه، فإن النظر عند الرضيّ دليلٌ لكنه مرجحٌ فقط، أما عدم النظر فهو الدليل الثالث بعد الاشتقاق والغلبة.

ويستدل قليلاً ببعض كلام ابن الحاجب لردّ بعضه، إذ يرى أن استقامة الكلام في نسق واحد بحيث يؤيد أوله آخره من حسن الصنعة في التأليف.

٩

ويكثر الرضيّ من الاستدلال بآراء النحاة، وهو ما سمّيته بالرأي النحوي، وله في ذلك بعض الأصول التي يمكن إبرازها فيما يلي:

١٢

١- الاعتداد بآراء الفحول من النحاة أمثال الخليل، وسيبويه، والمبرد، والسيرافي، وأبي علي الفارسي، ورأي سيبويه عنده مقدّم على غيره، ويعترض كثيراً على تفسير ابن الحاجب لكلام سيبويه؛ ومع هذا فإنه لا يمانع في مخالفة سيبويه إذا قوى هذه المخالفة أدلةً قويّةً كما خالف كثيراً من النحاة، بل خالف إجماع النحاة في بعض المسائل.

١٥

٢- المحافظة على الشروط التي اشترطها النحاة وتداولوها فيما بينهم في المسائل الصرفية، وعدم مخالفتها كإغفال بعضها.

١٨

(١) ينظر: ص ٢٠٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ١١٣ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٢١٨ من هذا البحث.

(٤) ينظر: ص ٢١٦ من هذا البحث.





٣- التفسير الصحيح لمراد النحاة.

وإذا ما أتينا إلى القواعد الصرفية نجد أنه يضبط هذه القواعد بأمرين:

٣ الأول: تحديد القاعدة تحديداً بحيث تذكر محترزات القاعدة، وتُقيّد دون إطلاق.

الثاني: ذكر الشروط وعدم إغفال بعض منها.

٦ وقد خالف بعض القواعد الصرفية المعروفة، مثل: وزن المبدل منه تاء الافتعال^(١)، ومناقشته للقاعدة (لا يجمع بين إعلايين في كلمة واحدة)^(٢)؛ وكمخالفته في قاعدة الخط وهي حذف لام إذا اجتمعت ثلاث لامات، فرأى أن الأحوط أن تكتب بثلاث لامات^(٣).

٩ أما الأحكام عنده فهي دقيقة، ولهذا يخالف ابن الحاجب حين يطلق أحكاماً عامة دون تفصيل، ولعلّ ابن الحاجب له عذره في أنه كان يؤلف مختصراً؛ لأن ما يعترض عليه الرضيّ هو مراعاة بعض اللغات القليلة الضعيفة في الأحكام، وهو ما لا يتسع له في مختصره، غير أن ما يؤيد الرضيّ هو أنه لا يريد أن يُذكر الحكم كالواجب والمسألة تحتل الجواز، أو العكس، وليس شرطاً أن يفصل في ذلك.

١٢ ومما يلاحظ في أحكامه أيضاً أنه يرى ألا يطلق الشاذ إلا إذا أعوز الخروج من الشذوذ.

١٥

ثم تأتي الأمور الإجرائية، ويمكن إبراز أمرين عند الرضيّ، وهما:

١- الاعتداد بالإجراء في تفسير الظواهر الصرفية، مع إعطاء كل مسألة حكماً خاصاً بها في الإجراء، غير أنه لابدّ من التناسب والتناغم بين الأمرين الأصلي والفرعي.

١٨

٢- يستخدم الإجراء إذا كان يؤدي إلى عدم الشذوذ.

(١) ينظر: ص ٢٩٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٠٧ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٢٧٧ من هذا البحث.



٣ أما التعليل عند الرضيّ فاهتمامه به اهتمام كبير، وذلك أنه يرى أن التعليل الصحيح يؤدي إلى بناء أحكام صحيحة، وكذلك أن العلة هي الجامع في باب القياس، ولهذا يفتش دائماً عن اطراد العلة من عدمها، ويبنى أحكامه على هذا؛ ولهذا إذا نقد تعليلاً ذكر آخر جديداً يرى أنه الصواب.

٦ ومع اهتمامه بالتعليل إلا أنه يردّ بعض التعليلات للاختلاف في الأصل، فمن الأصول المقررة عند الرضيّ في باب الإعلال: أن الفعل المزيد يُعلّل تبعاً لأصله المجرد^(١)، وأن الاسم يجري مجرى الفعل في الإعلال^(٢)، ولهذا يدحض أي تعليل لا يبنى على هذين الأصلين أو يغفلهما، لأن البناء عليهما يغني عن كثير من الاجتهاد في التعليل.

٩ ومن الأصول أيضاً أن القلب في نحو سيّد تمّ بمقتضى الإدغام لا الإعلال كما يراه ابن الحاجب^(٣).

١٢ أمّا التمثيل فكان تمثيل ابن الحاجب موقفاً إلا في مسائل يسيرة، يرى الرضيّ أن انتقاء المثال يجب أن يكون خالياً من الخلاف، إذا أمكن غيره، كما أن المثال يحتاج أن يكون دالاً على المعنى المراد.

١٥ والاستقصاء عند الرضيّ مطلب مهم، فهو يريد أن يحيط بالمسائل الصرفية، وأن يذكر ما يتعلق بالمسألة ولو كان هذا الأمر مختلفاً فيه، أو بيان ضرورة شعر.

كما أنه يرى أن الحصر إذا كان ممكناً فلا يُعدل عنه إلى التمثيل.

١٨ أما ترتيب المسائل الصرفية فإن هذا ليس هدفاً بذاته بل بما يبنى عليه من اختلاف في الأحكام جرّاء ذلك.

إنّ الترتيب عنده هو ترتيب للأدلة الصرفية، وهو ترتيب للأمثلة والشواهد، وهو تنظيم للأبواب الصرفية بما يخدم المسائل والظواهر الصرفية على البيان والأحكام.

(١) ينظر: ص ٣٨٢ من هذا البحث.

(٢) ينظر: ص ٣٨٨ من هذا البحث.

(٣) ينظر: ص ٣٩٤ من هذا البحث.



وبعد هذا، فإن الشافية مؤلف في الصرف بديع، له السبق في تنظيم المسائل الصرفية، وله السبق في كثير من الأمور، ومن أبرزها: بعض التعريفات.

٣ أما شرح الشافية للرضي فقد احترم هذا المؤلف احتراماً سعى إلى بيانه وخدمته وإن اعترض عليه، فليس الاعتراض إنقاصاً لجهد ابن الحاجب أو قيمة الشافية، إنما هي تكملة وخدمة وسعي إلى الكمال. ومع هذا فلم تكن الاعتراضات كثيرة، بل هي يسيرة مع حجم الشافية وشرحها للرضي وهذا يظهر أن الشافية وشرحها متميزان، ويكمل الثاني الأول.

٩ ويتبين من البحث مدى اعتماد ابن الحاجب على الزمخشري في المفصل، وعلى عبد القاهر الجرجاني في المفتاح؛ والرضي لم ينس ذلك، بل إنه يتبعه في شرحه للمفصل، ويقارن أحياناً بين كلامه وما ذكره الزمخشري في المفصل إذا خرج عن إطاره، ومدى توفيق ابن الحاجب في ذلك، ولهذا تتبع الزمخشري واعترض عليه كثيراً^(١)؛ لعلاقة ابن الحاجب به.

١٥ ويظهر بوضوح فكر الرضي المستقل؛ إذ لم يكن متقيداً بنحوي معين يقتضي أثره مطلقاً، وإن مال - كغيره بلا عجب - إلى آراء سيويه، إلا أنه اعترض عليه وأيد غيره؛ ومع فكره المستقل كان يتبع منهجاً علمياً منضبطاً يقوم على الأصول التي استخدمها غيره من النحاة في دراساتهم مع الاختلاف فيما بينهم في النظر إلى هذه الأصول.

١٨ ولأجل هذه النظرة المستقلة انفرد الرضي ببعض الآراء في المسائل الصرفية، وذلك نحو: مسألة وزن المبدل من تاء الافتعال، وكتابة ثلاث لامات في الكلمة الواحدة نحو للحم، وإجازته وقوع حرف الإلحاق أولاً بلا مساعد^(٢)، وإجازته وقوع حرف الإلحاق في مقابلة الزائد^(٣)، واعتراضه على مقالة (لا يجمع بين إعلالين في كلمة واحدة).

(١) ينظر: شرح الشافية: ٢٠٥/١، ١٤٦/٢، ٢٢٠، ٢٢١.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٥٦/١.

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٥٤/١.





والبحث يفتق مجالات أخرى؛ لأن بعض المسائل تستحق أن تكون بحثاً مستقلاً إذا ضمت إلى نظيراتها، لكن طبيعة هذا البحث حكمت أن تكون المسألة على تلك الصورة التي نوقشت فيها.

٣

وفي الختام، أسأل الله أن ينفع بهذا البحث، وأن يؤتي ثماره في الباحث أولاً، وفي غيره ثانياً، والله ولي التوفيق والسداد.



الفهارس





المصادر والمراجع

المطبوعات

- ١- أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب. د. عصام نور الدين. الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، ١٤١٨ - ١٩٩٧ م.
- ٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر. أحمد بن عبد الغني الديماطي الشهير بالبناء (ت: ١١١٧ هـ). بيروت: دار الندوة.
- ٣- أخبار النحويين البصريين. أبو الحسن بن عبد الله السيرافي (ت: ٢٦٨ هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. محمد إبراهيم البناء. القاهرة: دار الاعتصام، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.
- ٤- أدب الحوار والمناظرة. د. علي جريشة. الطبعة الثانية. مصر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٢ - ١٩٩١ م.
- ٥- أدب الكاتب. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦ هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: الأستاذ علي قاعور. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- ٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب. أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. مصطفى النماس. القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٨ - ١٩٨٧ م.
- ٧- الأسس اللغوية لعلم المصطلح. د. محمود فهمي حجازي. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٨- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ). الطبعة الثالثة. بيروت: دار الحديث، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
- ٩- أصول الفقه. محمد الخضري بك. الطبعة السادسة. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٨٩ - ١٩٦٩ م.
- ١٠- الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت: ٣١٦ هـ). الطبعة الثالثة. تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- ١١- أصول النحو العربي. د. محمود أحمد نحلة. الطبعة الأولى. بيروت: دار العلوم العربية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧ م.





- ١٢- إعراب القرآن. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت: ٣٣٨هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. زهير غازي زاهد. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- ١٣- إعراب القراءات الشواذ. أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: محمد السيد أحمد عزّوز. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٧هـ.
- ١٤- الأعلام. خير الدين الزركلي. الطبعة الرابعة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.
- ١٥- الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح. ابن الطراوة النحوي (ت: ٥٢٨هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. حامد صالح الضامن. بيروت: عالم الكتب، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.
- ١٦- الاقتراح في أصول النحو وجدله. عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ). الطبعة الأولى. د. محمود الفجال. مطبعة الثغر، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- ١٧- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب. ابن السيد البطليوسي (ت: ٥٢١هـ). بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.
- ١٨- الإقناع في القراءات السبع. أبو جعفر أحمد بن علي الأنصاري (ت: ٥٤٠هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد المجيد قطامش. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- ١٩- ألفية بن معطي. عبد العزيز بن جمعة الموصلية المشهور بابن القواس (ت: ٦٩٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. علي موسى الشوملي. الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ٢٠- أمالي ابن الحاجب. أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. بيروت: دار الجيل، وعمّان: دار عمّار، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- ٢١- أمل الآمل. محمد بن الحسن الحر العاملي (ت: ١١٠٤هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: السيد أحمد الحسيني. بغداد: مكتبة الأنجلو، ١٣٨٥هـ.
- ٢٢- إملاء ما من به الرحمن. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦هـ). الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- ٢٣- إنباه الرواة على أنباه النحاة. أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: ٦٢٤هـ). الطبعة الأولى. محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- ٢٤- الانتصار لسيبويه على المبرد. أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت: ٣٣٢هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.





- ٢٥- الإنصاف في مسائل الخلاف. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر.
- ٢٦- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر.
- ٢٧- الإيضاح. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت: ٣٧٧هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٦ - ١٩٩٦م.
- ٢٨- الإيضاح في شرح المَفَصَّل. أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت: ٦٤٦هـ). تحقيق: د. موسى بناي العلي. بغداد: مطبعة العاني.
- ٢٩- الإيضاح في علل النحو. أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ). تحقيق: د. مازن المبارك. بيروت: ١٩٨٦م.
- ٣٠- البداية والنهاية. ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ). بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م.
- ٣١- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- ٣٢- تاج العروس من جواهر القاموس. محب الدين محمد مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ). تحقيق: علي شبري. بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.
- ٣٣- تاريخ الأدب العربي. كارل بروكلمان. الطبعة الثانية. ترجمة: د. رمضان عبد التواب؛ ومراجعة د. السيد يعقوب بكر. مصر: دار المعارف.
- ٣٤- تاريخ العلماء النحويين. المفضل بن محمد بن مسعر (ت: ٤٤٢هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. عبد الفتاح الحلو. مصر: هجر. ١٤١٢ - ١٩٩٢م.
- ٣٥- التبصرة والتذكرة. أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (القرن الرابع الهجري). الطبعة الأولى. تحقيق: د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- ٣٦- التبيان في تصريف الأسماء. أحمد حسن كحيل. الطبعة السادسة. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- ٣٧- التتمة في التصريف. أبو عبد الله محمد بن أبي الوفاء الموصلي (ت: ٦٣٠هـ تقريباً).





- الطبعة الأولى. تحقيق: د. محسن بن سالم العميري. مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي الأدبي، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٣٨- تحديد علم المنطق في شرح الخبصي على التهذيب. عبد المتعال الصعيدي. القاهرة: مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- ٣٩- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة. محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٣٣هـ). الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية. ١٤٠٤ - ١٩٨٣م.
- ٤٠- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ). الطبعة الأولى. د. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم، ١٤١٨ - ١٩٩٧م.
- ٤١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. محمد بن مالك الطائي (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: محمد كامل بركات. مصر: دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
- ٤٢- تسهيل المنطق. عبد الكريم بن مراد الأثري. مطابع سجل العرب.
- ٤٣- التصريح على التوضيح. خالد الأزهرى (ت: ٩٠٥هـ). القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- ٤٤- تصريف الأسماء والأفعال. د. فخر الدين قباوة. الطبعة الثانية. بيروت: مكتبة المعارف، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- ٤٥- تصريف الأسماء. محمد الطنطاوي. الطبعة السادسة. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، ١٤٠٨هـ.
- ٤٦- التعريف بآداب التأليف. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). مرزوق على إبراهيم. القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي.
- ٤٧- التعريف بضروري قواعد علم التصريف. محمد بن مرتضى الزبيدي (ت: ١٢٠٥هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. غنيم الينعاوي. مكة المكرمة - الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨ - ١٩٩٧م.
- ٤٨- التعريفات. الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت: ٨١٦هـ). الطبعة الثالثة. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- ٤٩- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت: ٨٢٧هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. محمد عبد الرحمن المفدّى.





- ٥٠- التعليقة على كتاب سيبويه. أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤١٥ - ١٩٨٤م.
- ٥١- تفسير رسالة أدب الكتاب. أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ). تحقيق: د. عبد الفتاح سليم. القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٢- التكملة. أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود. الرياض: جامعة الرياض.
- ٥٣- تهذيب اللغة. أبو منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مراجعة: علي محمد البحايوي. مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٥٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ابن أم قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٣٩٦هـ.
- ٥٥- التوطئة. أبو علي الشلويني (ت: ٦٥٤هـ). تحقيق: د. يوسف أحمد المطوع. مطابع سجل العرب، ١٤٠١ - ١٩٨١م.
- ٥٦- تيسير الإغلال والإبدال. عبد العليم إبراهيم. مصر: مكتبة غريب.
- ٥٧- التيسير في القراءات السبع. أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: أوتو برتزل. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.
- ٥٨- جامع الأمهات. ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضرى. دمشق - بيروت: اليمامة للطباعة والنشر، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.
- ٥٩- الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت: ٣٣٩هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ٦٠- جمهرة اللغة. ابن دريد: أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت: ٣٢١هـ). بيروت: دار صادر.
- ٦١- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل. محمد الدمياطي الشهير بالخضري (ت: ١٢٨٧هـ). الطبعة الأخيرة. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥٩ - ١٩٤٠م.





- ٦٢- حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- ٦٣- حاشية العطار على شرح الخبصيصي. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م.
- ٦٤- حُسن المحاضرة. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٩٦٧ - ١٣٨٧م.
- ٦٥- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٧٩م.
- ٦٦- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ). الطبعة الثالثة. تحقيق: محمد علي النجار. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- ٦٧- دائرة المعارف الإسلامية. مجموعة من المستشرقين. القاهرة: دار الشعب.
- ٦٨- الدارس في تاريخ المدارس. عبد القادر النعيمي (ت: ٩٢٧هـ). تحقيق: جعفر الحسني. دمشق: مطبعة الترقى، ١٣٧٠هـ.
- ٦٩- دروس التصريف. محمد محيي الدين عبد الحميد. صيدا - بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١١ - ١٩٩٠م.
- ٧٠- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب. ابن فرحون المالكي (ت: ٧٩٩هـ). تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور. القاهرة: دار التراث.
- ٧١- ديوان الأدب. أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت: ٣٥٠هـ تقريباً). الطبعة الأولى. تحقيق: د. أحمد مختار عمر. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٣٩٩ - ١٩٧٩م.
- ٧٢- ديوان الحطيفة. شرح أبي سعيد السكري. بيروت: دار صادر.
- ٧٣- رسالة في المنطق: إيضاح المبهم في معاني السلم. أحمد الدمنهوري. الطبعة الأولى. تحقيق: عمر فاروق الطباع. بيروت: مكتبة المعارف، ١٤١٧ - ١٩٩٦م.
- ٧٤- رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية. غانم قدوري الحمد. الطبعة الأولى. بغداد: منشورات اللجنة الوطنية للأصول، ١٤٠٢هـ.





٧٥- الرضي الأستراباذي: عالم النحو واللغة. د. أميرة علي توفيق. الرياض: مطبوعات الإدارة العامة لكتبات البنات، ١٣٩٨ - ١٩٧٨م.

٧٦- روضات الجنات في أصول العلماء والسادات. محمد باقر الموسوي الخوانساري الأصبهاني (ت: ١٣١٣هـ). الطبعة الثانية. ١٣٦٧هـ.

٧٧- سر صناعة الإعراب. أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. حسن هنداوي. دمشق: دار القلم، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

٧٨- سفر السعادة وسفير الإفادة. أبو الحسن علي بن محمد السخاوي (ت: ٦٤٣هـ). تحقيق: محمد أحمد الدالي. دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.

٧٩- سواء السبيل إلى ما في العربية من الدخيل. د. ف. عبد الرحيم. الطبعة الأولى. المدينة النبوية: دار المآثر، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.

٨٠- سير أعلام النبلاء. شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). الطبعة العاشرة. تحقيق: د. بشار عواد معروف؛ ود. محيي الدين هلال السرحان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.

٨١- الشافية في علم التصريف. جمال الدين ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: حسن أحمد العثمان. مكة: المكتبة المكية، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.

٨٢- شذا العرف في فن الصرف. الشيخ أحمد الحملاوي.

أ- بيروت: دار القلم.

ب- تحقيق: د. يحيى محمد عبد المجيد. مكة: دار الرسالة للنشر والتوزيع.

٨٣- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩هـ). مكتبة القدسي، ١٣٥١هـ.

٨٤- شرح ألفية ابن مالك. ابن التناظم: بدر الدين محمد بن محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ). تحقيق: د. عبد الحميد السيد عبد الحميد. بيروت: دار الجيل، ١٤١٩ - ١٩٩٨م.

٨٥- شرح التصريف. عمر بن ثابت الثماني (ت: ٤٤٢هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٠ - ١٩٩٩م.

٨٦- شرح جمل الزجاجي. ابن هشام (ت: ٧٦١هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. علي محسن عيسى مال الله. بيروت: عالم الكتب؛ ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.





- ٨٧- شرح الرضي على الكافية. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٨هـ تقريباً). الطبعة الثانية. تحقيق: يوسف حسن عمر. بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٦م.
- ٨٨- شرح شافية ابن الحاجب. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٨هـ تقريباً). تحقيق: محمد نور الحسن؛ ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢ - ١٩٨٢م.
- ٨٩- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ. جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري. بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م.
- ٩٠- شرح عيون كتاب سيبويه. أبو نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي (ت: ٤٠١هـ). تحقيق: د. عبد ربه عبد اللطيف عبد ربه. ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
- ٩١- شرح الفريد. عصام الدين الإسفرايني (ت: ٩٥١هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: نوري ياسين حسين. مكة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ٩٢- شرح الكافية الشافية. جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ). تحقيق: د. عبد المنعم هريدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.
- ٩٣- شرح الكافية في النحو. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٨هـ تقريباً). بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ٩٤- شرح كتاب الحدود في النحو. الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت: ٩٧٢هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري. القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- ٩٥- شرح كتاب سيبويه. أبو الحسن الرماني (ت: ٣٨٤هـ). تحقيق: د. المتولي الدميري. القاهرة: مطبعة التضامن، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- ٩٦- شرح كتاب سيبويه (جزءان). أبو سعيد السيرافي (ت: ٢٦٨هـ). تحقيق: د. رمضان عبد التواب، ود. محمد فهمي حجازي، ود. محمد هاشم عبد الدائم. مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م.
- ٩٧- شرح اللمع. ابن برهان العكبري (ت: ٤٥٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. فائز فارس. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٤٠٤هـ.
- ٩٨- شرح المُفَصَّل. الشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت: ٦٤٣هـ).





القاهرة: مكتبة المتنبي.

٩٩- شرح المقدمة الجزولية الكبير. أبو علي عمر الشلوين (ت: ٦٥٤هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. تركي بن سهو العتيبي. الرياض: مكتبة الرشد، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

١٠٠- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب. جمال الدين أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. جمال مخيمر. مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨ - ١٩٩٧م.

١٠١- شرح المكوذي على الألفية. أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكوذي (ت: ٨٠٧هـ). الطبعة الثالثة. القاهرة: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٤ - ١٩٥٤م.

١٠٢- شرح الملوكي في التصريف. ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. فخر الدين قباوة. حلب: المكتبة العربية، ١٣٩٣ - ١٩٧٣م.

١٠٣- شفاء العليل في إيضاح التسهيل. أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت: ٧٧٠هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الله الحسيني. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.

١٠٤- الصاحب في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها. أبو الحسين أحمد ابن فارس (ت: ٣٩٥هـ). تحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٠٥- الصحاح. إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٤٠٠هـ تقريباً). الطبعة الثالثة. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.

١٠٦- صون المنطوق والكلام عن فن المنطق والكلام. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: علي سامي النشار. مصر: مكتبة الخانجي.

١٠٧- الطالع السعيد. أبو الفضل الأدفوي (ت: ٧٤٨هـ). مصر: المطبعة الجمالية، ١٣٣٢ - ١٩١٤م.

١٠٨- طبقات الشافعية. أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت: ٧٧٣هـ). تحقيق: محمد الحلوق ومحمود الطناحي.

١٠٩- غاية النهاية في طبقات القراء. شمس الدين محمد بن محمد بن الجزري (ت: ٨٣٣هـ). الطبعة الأولى. نشر: ج. برجستراسر. مصر: مكتبة الخانجي، ١٣٥١ - ١٩٣٢م.



- ١١٠- فتح اللطيف في التصريف على البسط والتعريف. عمر بن أبي حفص. الطبعة الثانية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ١٩٩٣م.
- ١١١- فصل القول في بيان أحكام التصغير والنسب. د. عبد النعيم علي محمد عبد الله. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الطباعة المحمدية. ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١١٢- فن الإملاء في العربية. د. عبد الفتاح الحموز. الطبعة الأولى. عمان: دار عمار، ١٩٩٣م.
- ١١٣- فهارس كتاب سيويه. محمد عبد الخالق عزيمة. الطبعة الأولى. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٥ - ١٩٧٥م.
- ١١٤- في علم الصرف. د. أيمن علي السيد. الطبعة الثالثة. مصر: دار المعارف، ١٩٨٥م.
- ١١٥- القاموس المحيط. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت: ٨١٧هـ). بيروت: دار الجيل.
- ١١٦- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية. ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. طارق نجم عبد الله. الأردن: مكتبة المنار، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ١١٧- القياس في اللغة العربية. د. محمد حسن عبد العزيز. الطبعة الأولى. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤١٥ - ١٩٩٥م.
- ١١٨- القياس في اللغة العربية. محمد الخضر حسين. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٣٥٣هـ.
- ١١٩- القياس في النحو العربي: نشأته وتطوره. د. سعيد جاسم الزبيدي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الشروق، ١٩٩٧م.
- ١٢٠- الكامل. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: د. محمد أحمد الدالي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.
- ١٢١- كتاب الأفعال. أبو القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (ت: ٥١٥هـ). الطبعة الأولى. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- ١٢٢- كتاب الأفعال. أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي (ت: ٤٠٠هـ). تحقيق: د. حسين محمد شرف. القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٤١٣ - ١٩٩٢م.



١٢٣- كتاب تصريف الأفعال. د. عبد الحميد السيد عبد الحميد. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.

١٢٤- كتاب سيبويه. سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠ هـ).

أ- بولاق، ١٣١٧ هـ.

ب- تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب.

١٢٥- كتاب الكتاب. ابن درستويه (ت: ٣٤٧ هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. إبراهيم السامرائي؛ ود. عبد الحسين الفتلي. بيروت: دار الجيل. ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

١٢٦- كتاب المنهاج في ترتيب الحجاج. أبو الوليد الباجي (ت: ٤٧٤ هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: عبد المجيد تركي. دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٧ م.

١٢٧- الكشف عن حقائق التنزيل. أبو القاسم جبار الله الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ). الطبعة الأولى. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٧ - ١٩٧٧ م.

١٢٨- كشف الظنون. حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧ هـ). بيروت: دار الفكر، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٥ م.

١٢٩- اللباب في علل البناء والإعراب. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت: ٦١٦ هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: غازي طليمات؛ و د. عبد الإله نبهان. بيروت - دمشق: دار الفكر، ١٤١٦ - ١٩٩٥ م.

١٣٠- لسان العرب. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١ هـ). الطبعة الأولى. بيروت: دار صادر، ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.

١٣١- اللمع في العربية. أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢ هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: حامد المؤمن. بيروت: عالم الكتب؛ ومكتبة النهضة العربية، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

١٣٢- المؤانخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية. د. زهير عبد المحسن سلطان. الطبعة الأولى. بنغازي: جامعة قار يونس، ١٩٩٤ م.

١٣٣- المبسوط في القراءات العشر. أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت: ٣٨١ هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: سبيع حمزة حاكمي. جدة: دار القبلية الإسلامية، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.



- ١٣٤- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر. ضياء الدين ابن الأثير (ت: ٦٢٢هـ). تحقيق: د. أحمد الحوفي؛ ود. بدوي طبانة. القاهرة: دار نهضة مصر.
- ١٣٥- مجالس ثعلب. أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ). تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠هـ.
- ١٣٦- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط. الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ)، والحسين الرومي (ت: ٨١٠هـ)، ونقره كار (ت: ٧٧٦هـ)، وزكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ)، والكرمياني (ت: ١٠١٦هـ). مصر: المطبعة العامرة، ١٣١٠هـ.
- ١٣٧- المحتسب. أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ). تحقيق: علي النحدي ناصف؛ د. عبد الحليم النجار؛ د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي. القاهرة: وزارة الأوقاف، ١٤١٥ - ١٩٩٤م.
- ١٣٨- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. محمد الأنطاكي. بيروت: دار الشروق العربي.
- ١٣٩- المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء). عماد الدين إسماعيل أبي الفداء (ت: ٧٣٢هـ). لبنان - بيروت: دار المعرفة.
- ١٤٠- المُخصّص. أبو الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت: ٤٥٨هـ). تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- ١٤١- المدرسة النحوية في مصر والشام. د. عبد العال سالم مكرم. الطبعة الأولى. بيروت - القاهرة: دار الشروق، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ١٤٢- المذكر والمؤنث. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: د. رمضان عبد التواب؛ وصلاح الدين الهادي. مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠م.
- ١٤٣- المذكر والمؤنث. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ). تحقيق: د. رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة دار التراث.
- ١٤٤- مرآة الجنان وعبرة اليقظان. الإمام أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان أليافي (ت: ٧٦٨هـ). الطبعة الثانية. بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠ - ١٩٧٠م.
- ١٤٥- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي (ت: ٣٥١هـ). تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.



دار الفكر العربي.

١٤٦- المزهري في علوم اللغة وأنواعها. السيوطي (ت: ٩١١هـ). شرح وتعليق: محمد جاد المولى؛ ومحمد أبو الفضل إبراهيم؛ وعلي محمد البحاي. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٨٦م.

١٤٧- المسائل البصريات. أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: محمد الشاطر أحمد. مصر: مطبعة المدني، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.

١٤٨- المسائل الحلييات. أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. حسن هندراوي. دمشق: دار القلم؛ وبيروت: دار المنارة، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

١٤٩- المسائل العضديات. أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: شيخ الراشد. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٦م.

١٥٠- المسائل المشكلة (البغداديات). أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: صلاح الدين السنكاوي. بغداد: مطبعة العاني.

١٥١- المسائل المشورة. أبو علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ). تحقيق: مصطفى الحيدري. دمشق: مجمع اللغة العربية.

١٥٢- مسائل خلافية في النحو. أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: محمد خير الحلواني. بيروت: دار الشرق العربي، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٥٣- المساعد على تسهيل الفوائد. بهاء الدين بن عقيل (ت: ٧٦٩هـ). تحقيق: د. محمد كامل بركات. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤م.

١٥٤- المستصفي في علم الأصول. محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

١٥٥- المصطلح الفلسفي عند العرب: نصوص من التراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها. الطبعة الثانية. د. عبد الأمير الأعسم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٩م.

١٥٦- المصطلح النحوي. د. عوض القوزي. الطبعة الأولى. جامعة الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ١٤٠١ - ١٩٨٠م.





- ١٥٧- معاني القرآن وإعرابه. أبو إسحاق إبراهيم السري الزجاج (ت: ٣١١هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٨ - ١٩٨٩م.
- ١٥٨- معاني القرآن. أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ). تحقيق: أحمد يوسف نجاتي؛ ومحمد علي النجار؛ وعبد الفتاح شلبي. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ١٥٩- معاني القرآن. الأخفش سعيد بن مسعدة (ت: ٢٢١هـ تقريباً). الطبعة الأولى. تحقيق: د. عبد الأمير الورد. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٥ - ١٩٨٥م.
- ١٦٠- معجم البلدان. أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت: ٦٢٦هـ). بيروت: دار صادر.
- ١٦١- معجم المؤلفين. عمر رضا كحالة. الطبعة الأولى. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.
- ١٦٢- معجم المطبوعات العربية والمعربة. يوسف إليان سركيس. مصر: مطبعة سركيس، ١٣٤٦ - ١٩٢٨م.
- ١٦٣- معجم كتاب العين. أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ). تحقيق: د. مهدي المخزومي. ود. إبراهيم السامرائي. العراق: وزارة الثقافة والإعلام.
- ١٦٤- معجم ما استعجم. عبد الله بن عبد العزيز البكري (ت: ٤٨٧هـ). الطبعة الثالثة. تحقيق: مصطفى السقا. بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- ١٦٥- معجم مقاييس اللغة. أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا (ت: ٣٩٥هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: دار الجيل، ١٤١١ - ١٩٩١م.
- ١٦٦- المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. قام بإخراج هذه الطبعة: د. إبراهيم أنيس، ود. عبد الحليم منتصر، وعطية الصوالحي، ومحمد خلف الله أحمد. تركيا: المكتبة الإسلامية.
- ١٦٧- المعرب. أبو منصور الجواليقي (ت: ٥٤٠هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. ف. عبد الرحيم. دمشق: دار القلم، ١٤١٠ - ١٩٩٠م.
- ١٦٨- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار. شمس الدين أبو عبد الله الذهبي (ت: ٧٤٨هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: محمد سيد جاد الحق. مصر: مطبعة دار التأليف بالمابن.
- ١٦٩- معيار العلم في فن المنطق. محمد بن محمد الغزالي (ت: ٥٠٥هـ). بيروت: دار





الأندلس.

- ١٧٠- المغني الجديد في علم الصرف. د. محمد خير حلواني. بيروت: دار الشرق العربي.
- ١٧١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ).
- الطبعة السادسة. تحقيق: د. مازن المبارك؛ ومحمد علي حمد الله؛ وراجعه: سعيد الأفغاني. بيروت: دار الفكر، ١٩٨٥م.
- ١٧٢- المغني في تصريف الأفعال. د. محمد عبد الخالق عضيمة. دار الحديث.
- ١٧٣- مفتاح السعادة ومصباح السيادة. أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ). تحقيق: كامل كامل بكري؛ وعبد الوهاب أبو النور. القاهرة: دار الكتب الحديثة.
- ١٧٤- المفتاح في الصرف. عبد القاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: د. علي توفيق الحمد. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ١٧٥- المفصل في علم اللغة العربية. أبو القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِيّ (ت: ٥٣٨هـ)، الطبعة الأولى. مصر: مطبعة التقدم، ١٣٢٣هـ.
- ١٧٦- المقتصد في شرح الإيضاح. عبد القاهر الجرجاني. تحقيق: د. كاظم بحر المرجان. العراق: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.
- ١٧٧- المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ). تحقيق: محمد عبد الخلق عضيمة. بيروت: عالم الكتب.
- ١٧٨- المقرّب. علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ). تحقيق: أحمد عبد الستار الجوّاري؛ وعبد الله الجبوري. بغداد: مطبعة العاني.
- ١٧٩- المقصور والممدود. يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: ماجد الذهبي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣ - ١٩٨٣م.
- ١٨٠- الممتع في التصريف. ابن عصفور الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ). تحقيق: د. فخر الدين قباوة. بيروت: دار المعرفة.
- ١٨١- مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة. د. حسن هندراوي. الطبعة الأولى. دمشق: دار القلم، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.
- ١٨٢- المنصف في شرح كتاب التصريف. أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ). الطبعة





- الأولى. تحقيق: إبراهيم مصطفى؛ وعبد الله أمين. القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧٣ - ١٩٥٤ م.
- ١٨٣- المنطق الصوري والرياضي. عبد الرحمن بدوي. الطبعة الرابعة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٧ م.
- ١٨٤- المنطق المفيد المعاصر. صفوت جودة أحمد. الطبعة الأولى. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٩٤ م.
- ١٨٥- المنهاج في أبنية الأفعال. د. عبد الرؤوف محمد عثمان. القاهرة: دار أبو المجد، ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م.
- ١٨٦- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقرئية). تقي الدين أحمد بن علي المقرئ. مصر: مطبعة النيل، ١٣٢٦ هـ.
- ١٨٧- الميسر في القراءات الأربعة عشرة. محمد فهد خاروف. الطبعة الأولى. مراجعة: محمد كريم راجح. دمشق - بيروت: دار ابن كثير، ١٤١٦ هـ.
- ١٨٨- نتائج الفكر في النحو. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت: ٥٨١ هـ). تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا. الرياض: دار الرياض للنشر والتوزيع.
- ١٨٩- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. جمال الدين يوسف بن تغري بردي (ت: ٨٧٤ هـ). القاهرة: دار الكتب.
- ١٩٠- النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري. د. محمد آدم الزاكي. مكة المكرمة: المكتبة الفيصلية، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
- ١٩١- نزهة الطرف في علم الصرف. عبد الله بن يوسف النحوي الأنصاري المعروف بابن هشام (ت: ٧٦١ هـ). تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي. القاهرة: مكتبة الزهراء، ١٤١٠ - ١٩٩٠ م.
- ١٩٢- النشر في القراءات العشر. أبو الخير محمد بن غريب الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ١٩٣- النفاحات الإلهية في شرح متن الشاطبية. محمد عبد الدايم خميس. الطبعة الأولى. القاهرة: دار المنار، ١٤١٦ - ١٩٩٦ م.





١٩٤- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان. أبو حيان النحوي الأندلسي الغرناطي (ت: ٧٤٥هـ). الطبعة الثانية. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.

١٩٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه. أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشتمري (ت: ٤٧٦هـ). الطبعة الأولى. تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان. الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٧ - ١٩٨٧م.

١٩٦- هدية العارفين أسماء الكتب وآثار المصنفين. إسماعيل باشا البغدادي (ت: ١٣٣٩هـ). إستانبول: وكالة المعارف الحليّة، ١٩٥١م.

١٩٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ).

أ- تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

ب- تحقيق: أحمد شمس الدين. الطبعة الأولى. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ - ١٩٩٨م.

١٩٨- وفيات الأعيان. أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت: ٦٨١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مكتبة النهضة العربية.

المخطوطات

١٩٩- إيجاز التعريف في علم التصريف. محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ). تركيا: مكتبة شهيد علي، ٦١٦. مصورة لمركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، رقم ٢٦٥.

٢٠٠- شرح الشافية. ابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ). مصورة عن مكتبة السليمانية - شهيد علي باشا، رقم ٢٥٥٨.

٢٠١- شرح كتاب سيبويه. أبو سعيد السيرافي (ت: ٢٦٨هـ).

أ- صنعاء: مكتبة دار المخطوطات ٣٩٠، مصورة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١١٥٨.

ب- القاهرة: دار الكتب المصرية ١٣٧ نحو، مصورة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

٢٠٢- المقصور والممدود. أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد بن ولّاد (ت: ٣٣٢هـ).





تركيا: مكتبة مراد ملا برقم ١٧٩٣/١٤٠٣، مصورة بمكتبة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ٤٦٥.

الرسائل العلمية

- ٢٠٣- أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل. مهدي بن علي بن مهدي القرني. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.
- ٢٠٤- اعتراضات ابن يعيش النحوية والتصريفية في شرح المفصل. سعود عبد العزيز عبد الرحمن الحنين. رسالة ماجستير. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٦هـ.
- ٢٠٥- اعتراضات السهيلي على النحاة جمعاً ودراسة. عبد الله بن زيد آل داود. رسالة ماجستير. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: كلية اللغة العربية، قسم النحو والصرف، ١٤١٤ - ١٤١٥هـ.
- ٢٠٦- بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب. بدر الدين محمد بن محمد ابن مالك (ت: ٦٨٦هـ). دراسة وتحقيق: حسن أحمد العثمان. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية، ١٤١٠ - ١٩٩٠م.
- ٢٠٧- الجزء الخامس من شرح أبي سعيد السيرافي على كتاب سيبويه. تحقيق: أحمد صالح دقماق. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية، ١٤٠٨هـ.
- ٢٠٨- الجزء السادس من التذيل والتكميل. أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ). عبد الحميد محمود حسان الوكيل. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية، ١٤٠٢هـ.
- ٢٠٩- حاشية على الشافية. ثريا عبد السميع إسماعيل. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية، ١٤٠٧هـ.
- ٢١٠- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب دراسة وتحقيقاً. حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي. رسالة دكتوراه. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- ٢١١- شرح الشافية. أحمد بن الحسن الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ). تحقيق: رفعت عبد الحميد محمود الليثي. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية بأسبوط، ١٤٠٨ - ١٩٨٨م.
- ٢١٢- شرح الشافية. الخضر اليزدي (القرن الثامن). تحقيق: حسن أحمد العثمان. رساله دكتوراه. جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية، ١٤١٦ - ١٩٩٦م.





٢١٣- شرح جمل الزجاجي. ابن أبي الربيع الإشبيلي (ت: ٦٨٨هـ). تحقيق: خالد بن محمد التويجيري. رسالة ماجستير. جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٢١٤- شرح شافية ابن الحاجب في التصريف. ركن الدين الحسن بن محمد الأسترابادي (ت: ٧١٥هـ). عبد الله بن محمد بن مبارك العتيبي. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية: كلية اللغة العربية، ١٤١٣ - ١٤١٤هـ.

٢١٥- شرح شافية ابن الحاجب. نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري (ت: ٧٢٨هـ تقريباً). ثريا مصطفى عقاب. رسالة دكتوراه. جامعة أم القرى: كلية اللغة العربية، ١٤١٢ - ١٩٩٢م.

٢١٦- الصافية شرح الشافية. قره سنان: يوسف بن عبد الملك (ت: ٨٨٥هـ). تحقيق: تهاني بنت محمد سليم الصفدي. رسالة ماجستير. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: كلية اللغة العربية، ١٤١٣ - ١٩٩٣م.

٢١٧- عدم النظر والاحتجاج به في النحو والتصريف. إبراهيم بن ناصر الشقاري. رسالة ماجستير. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: كلية اللغة العربية، ١٤١٨هـ.

٢١٨- المحصّل في شرح المفضّل. القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي (ت: ٦٦١هـ). عبد الباقي عبد السلام الخزرجي. رسالة دكتوراه. جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية، ١٤٠٢هـ.

الدوريات

٢١٩- بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها: الجزء الثالث: ١٤١٣ - ١٩٩٢م. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مسألة: إن رحمة الله قريب من المحسنين. الروذراوردي وابن مالك. تحقيق: د. سليمان بن إبراهيم العايد.

٢٢٠- مجلة جامعة الملك عبد العزيز. العدد الأول. جمادى الثانية، ١٣٩٥هـ.

رسالة في تحقيق التضمين للإمام السيوطي (ت: ٩١١هـ). تحقيق: د. ناصر ابن سعد الرشيد.





فهرس الآيات القرآنية

٧١	﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الحمد لله رب العالمين﴾ (الفاتحة: ١، ٢).....
٣٣٧	﴿وَتَرْكُهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾ (البقرة: ١٧).....
٤٥٤، ١١٣	﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ﴾ (البقرة: ٦١).....
١١٣	﴿يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ﴾ (البقرة: ١٤٨).....
٤٥٤، ١١٣	﴿بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ (البقرة: ١٦٦).....
٤٥٤، ١١٣	﴿عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ﴾ (البقرة: ٢٤٦، النساء: ٧٧).....
٤٥٤، ١٨١	﴿ذُرِّيَّةٌ ضِعَافًا﴾ (النساء: ٩).....
٣٣٧	﴿مُحْيَايُ﴾ (الأنعام: ١٦٢).....
٢٦٨	﴿مَا وَوَرَى عَنْهُمَا مِنْ سِوَاتِهِمَا﴾ (الأعراف: ٢٠).....
١١٣	﴿هُمُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ (الأنفال: ٤).....
٣٥٤	﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوِّ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوِّ الْقُصْوَى﴾ (الأنفال: ٤٢).....
١٩٤	﴿وَيُحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيْنَةٍ﴾ (الأنفال: ٤٢).....
١٤١	﴿إِنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ (الكهف: ١١٠).....
٣٤٢	﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ (مريم: ٥٥).....
٢١٠	﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لِسَاحِرٌ رَجُلٌ﴾ (طه: ٦٣).....
٤٥٣	﴿وَلْيُؤْفِكُوا﴾ (الحج: ٢٩).....
٢٦٤	﴿فَمَا آتَانِي اللَّهُ﴾ (النمل: ٣٦).....
١٥٥	﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ﴾ (القصص: ٢٧).....
١٨٣	﴿فَأَيُّهَايَ فَاغْبِثُوا﴾ (العنكبوت: ٥٦).....
١١٣	﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾ (فاطر: ١٥).....
١١٣	﴿لَكُمْ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾ (غافر: ٢٩).....
٢٥٧	﴿عَيْشَةً رَاضِيَةً﴾ (الحاقة: ٢١).....
١٥٥	﴿وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ (المزمل: ٨).....
٣٣١، ٣٣٠	﴿بَلْ رَانَ﴾ (المطففين: ١٤).....
٢٦٣	﴿رَبِّي أَكْرَمُنْ﴾ (الفجر: ١٥).....
٢٦٣	﴿رَبِّي أَهَانُنْ﴾ (الفجر: ١٦).....





فهرس الشعر والرجز

- أو الحريقُ وَافَقَ الْقَصَبَا ٣٤٥
- لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلا لهنّ مطلب ٣٣٨
- و كنت أدلّ من وتدي بقاع يُشجّجُ رأسه بالفهر واجي ٤٤٧
- دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي ٢٥٧
- ببازل وَجَنَاءُ أو عَيْهَلٌ ٣٤٥
- بشيرة كشيرة الممرجل ٤٥٥، ٢٠٥
- الحمد لله العليّ الأجل ٣٣٦
- على إثرنا أذيال مرط مرجل ٢٠٥
- قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ٧١
- فما وجدت بنات بني نزار حلائل أسودين وأحمرينا ٤١٧
- ما بال عيني كالشعيب العين ١٩٢
- يا ليت أنا ضمنا سفينه حتى يعود الوصل كينونه ٤٥٥، ٣٢٥
- مليحة عشقت ظبياً حوى حوراً فمذ رأته سعت فوراً لخدمته ٣٦١





فهرس الأمثال

٤٣٣.....التقت حلقتا البطان

٤٥٦، ٤٣٠.....العُنوق بعد النوق





فهرس البلدان والمواضع

١٦، ١٥	أَسْتَرَابَاد
١٢	الإسكندرية
١٢	إسنا
٢١، ١٥	إيران
١٨٤	بَرْقَعِيد
٤١٤	بعلبك
١٢	جامع دمشق
٤٢٧	الحجاز
١٢	دمشق
١٨٥	ديار ربيعة
١٢	زاوية المالكية بدمشق
١٦	سمنان
١٦	سمنك
١٢	الصعيد الأعلى
١٥	طبرستان
١٦	العراق
١٢	القاهرة
٣٥٤، ١٨، ١٦	المدينة
٣٥٤، ١٥	مكة
٤٢٧	نجد
١٧، ١٦، ١٥	النجف
٢١٦، ٢١٠، ١١٧	اليمن





فهرس الجماعات

الأتراك.....	١٩
الأزد.....	١١٨
أزد السراة.....	١١٧، ١١٦
أسد.....	٤٢١، ١٢٣
الأصوليون.....	٣٢، ٢٣
أهل الحجاز.....	٤٥٦، ٤٢١، ٤١٩، ٣٥٤، ٣٣٠، ٢٧٢، ٢٠٩، ١٢٣، ١٢٢
أهل نجد.....	٤٢٧، ٣٧٤
الإمامية.....	١٨
البصريون.....	٣٤٢، ٢٩١، ٢٠١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ٢٥
بلحارث.....	٢١٠
تميم.....	٤٢١، ٣٥٤، ١٢٣
الحجازيون.....	٤٢٧، ٣٧٤، ٢٠٨، ١٢٣
خثعم.....	٢١٠
ربيعة.....	٣٤٧، ١٨٥، ١١٧، ١١٦
زبيد.....	٢١٠
شراح الشافعية.....	٣٧، ٤١، ٤٣، ٥٧، ٦٠، ٩٧، ٩٨، ١١١، ١١٤، ١٤٠، ١٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٥، ٢١٠، ٢٤٤، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٩، ٢٧٤، ٣١٠، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٣٢، ٣٤٧، ٣٥٦، ٣٧٣، ٣٧٦، ٣٨٠، ٣٩٥، ٤٠٨، ٤٢٠
الشيعة.....	٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦
الصفريون.....	٢٣، ٢٥، ٢٧، ٣٨، ٤٥، ٤٩، ٦٥، ٦٨، ٨٠، ٨١، ٨٦، ٩٢، ٩٩، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٥، ١٢٨، ١٣١، ١٣٦، ١٣٩، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٦١، ١٦٩، ١٧٧، ١٨١، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢١٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٨٧، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٧، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩





٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٨، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٧١، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٩٠.

٣٩٣، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٧، ٤١٥، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٩، ٤٦١

طبي ٩٢، ٢٦١

العرب ١٩، ٣٩، ٥٦، ٧٩، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ١١٤، ١١٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٨،

١٣٥، ١٤٩، ١٥٧، ١٥٨، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ١٩٦،

٢٠٩، ٢١٠، ٢١٧، ٢٣٠، ٢٦١، ٢٧٤، ٣٠٤، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٢٦، ٣٤١، ٣٤٣،

٣٤٦، ٣٧٦، ٣٩٢، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٥٥، ٤٥٦

الفرس ١٩

فزاره ٢٦١، ٤٥٥

الفقهاء ٣٢، ٧٥

القراء ١١، ١٢، ١١٣، ١١٤، ١٣٥، ١٩٥، ٢٦٤، ٣٢١، ٣٣١، ٣٤١، ٣٧٤، ٤٥٤

قيس ٢٦١، ٤٥٥

الكوفيون ٢٥، ١٠٠، ١٠٢، ١١٧، ١٢١، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ٢٩١، ٣٤٢، ٤٤٥،

٤٥٢

اللقويون ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٤٤٨

المغول ٢١

النحاة = النحويون ١٣، ١٥، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٢، ٥٦، ٥٨، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٨٤،

٨٦، ١١٧، ١٢٠، ١٤١، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٨، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٦،

١٧٨، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢١٠، ٢١١،

٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٣،

٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦١،

٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٧، ٢٧٩، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٨،

٣٤١، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٧١،

٣٧٣، ٣٧٥، ٣٨٠، ٣٨١، ٤٠١، ٤١٨، ٤٣٣، ٤٣٥، ٤٤٣،

٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٧





فهرس الأعلام

- إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج ٣٤١، ٢٩١
- إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي، أبو الحسن برهان الدين ١٨
- إبراهيم بن محمد بن ملكون، أبو إسحاق الإشبيلي ١٥٠
- أحمد بن الحسن، فخر الدين الجاربردي ٣٧، ٤١، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٨، ٩٢، ٩٤، ١٠١، ١٠٢، ١٠٧، ١١٢، ١١٩، ١٣٤، ١٦٩، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٣، ٣٣٩، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٨٠، ٤٢٨، ٤٥١
- أحمد بن علي بن أحمد بن خلف، ابن الباذش ٣٣١
- أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسن ٤٠٥، ٤٠٤، ٢٢١
- أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي ١٠٥
- أحمد بن محمد بن خلكان ١٣
- أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن البزّي ١٩٤
- أحمد بن محمد بن ولّاد، أبو العباس ٢٦
- أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، المعروف بثعلب ٢٣١
- الأخفش = سعيد بن مسعدة
- أد بن طابخة بن إلياس بن مضر ٢١٦
- أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير ٢١٦
- الأزهري = محمد بن أحمد بن الأزهر
- ابن أبي إسحاق = يعقوب بن إسحاق
- إسحاق بن إبراهيم، أبو إبراهيم الفارابي ٤٤٨
- إسماعيل بن حمّاد الجَوْهَرِيّ ١٠٠، ١٧٩، ١٨٠، ٢٢٧، ٣١٥، ٣٣٩، ٣٧١، ٤١٢
- الأشموني = علي بن محمد
- الأعلم الشنتمري = يوسف بن سليمان
- أميرة علي توفيق ١٦
- ابن الأنباري = عبد الرحمن كمال الدين بن محمد
- الأندلسي = القاسم بن أحمد
- أيوب بن موسى الحسين، أبو البقاء الكفوي ٧٥
- ابن الباذش = أحمد بن علي



أبو البركات الأنباري = عبد الرحمن كمال الدين بن محمد

ابن برّي = عبد الله

البرّي = أحمد بن محمد

البغداديّ = عبد القادر بن عمر

البقاعيّ = إبراهيم بن عمر

بكر بن محمد بن بقیة، أبو عثمان المازنيّ ٢٧، ١١٧، ٣٥٥

أبو بكر ابن دريد = محمد بن الحسن

أبو بكر بن عیاش = شعبة بن عیاش

ابن البناء = محمد بن عمر

البوصيريّ = هبة الله بن علي

ابن تغري برديّ = يوسف بن تغري بردي

ثعلب = أحمد بن يحيى

الجاربرديّ = أحمد بن الحسن

جديع بن علي بن شبيب الأزدهي، المعروف بابن الكرمانی ٣٧١

الجرجانيّ = علي بن محمد بن علي

الجرميّ = صالح بن إسحاق

الجزوليّ = عيسى بن عبد العزيز

أبو جعفر = يزيد بن القعقاع

ابن جماعة = محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز

ابن جنيّ = عثمان بن جني

أبو الجود اللخمي ١٢

الجوهريّ = إسماعيل بن حماد

ابن أبي الحديد ١٧، ١٩

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو عليّ الفارسيّ ٦، ٢٨، ٦١، ٧٩، ١١٤، ١٢٩، ١٥٢،

١٦١، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٨، ٢٦٧، ٢٨٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٥٣، ٤٠٥، ٤٤٧، ٤٤٨،

٤٦٣

حسن الحفظي ٢٠

الحسن بن عبد الله بن المرزبان، أبو سعيد السيرافيّ ٢٢، ٢٦، ٢٧، ١٠٠، ١٣٥، ١٦٢،

١٧١، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٣٦، ٢٥٥، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٥٢، ٣٧٨،



٣٨٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٣

الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، ابن أم قاسم المرادي ٣٩

الحسن بن محمد، ركن الدين الأسترايازي ٣٧، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٥٠،
٥٤، ٧٢، ٩٧، ١٠١، ١٠٧، ١١٩، ١٢١، ١٦٩، ١٧٤، ٢١٠، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٩٣

٣١٧، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٨٠، ٣٩٣، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٥١

الحسن بن محمد بن الحسين، نظام الدين التيسابوري ٤١، ٤٣، ٤٦، ٥٤، ١٠١، ١٢١،

٢٧٥، ٢٩٣، ٣١٧، ٣٥٦، ٣٦٦

الحسين الرومي ٢٩٣، ١٠١، ٨٨، ٥٤، ٤٨، ٤٣، ٤١

الحسين بن موسى الدينوري الحليس ٣٦٠

حفص بن سليمان بن المغيرة، أبو عمر ٣٣١، ٢٦٤

حمزة بن حبيب الكوفي ١٩٤، ١١٣

الحملاوي = أحمد بن محمد بن أحمد

أبو حيان - محمد بن يوسف

خالد الأزهرى ١٧٦، ٤٦

ابن خروف = علي بن محمد بن علي

الخضر اليزدي ٣٨، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٧٢، ٩٠، ٩٢، ١٠١،

١٠٧، ١١٩، ١٢١، ١٣٢، ١٣٤، ١٥٣، ١٥٩، ١٧٠، ١٧٤، ٢١٠، ٢٢٠، ٢٤٣،

٢٦٢، ٢٧٥، ٢٩٤، ٢٩٥، ٣١٦، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٨١، ٣٨٥، ٣٩٣، ٣٩٥،

٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٤٦، ٤٥١

أبو الخطّاب = عبد الحميد بن عبد المجيد

خلف بن هشام البزار، أبو محمد ١٩٤

ابن خلكان = أحمد بن محمد

الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٤، ٧٠، ٧٣، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٣٢، ١٣٥، ١٥١، ١٥٢،

١٥٣، ١٧٥، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٥٧، ٢٦٧، ٣٠٨، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٨، ٤٤٧، ٤٦٣

ابن درستويه = عبد الله بن جعفر

ابن دريد = محمد بن الحسن

ابن الدماميني = محمد بن أبي بكر بن عمر

رشيد الدين فضل الله الهمذاني ٢١

ركن الدين = الحسن بن محمد



- الرماني = علي بن عيسى
روح بن عبد المؤمن، أبو الحسن الهذلي ٢٦٤
رويس = محمد بن المتوكل
الزيدي = محمد بن الحسن
الزجاج = إبراهيم بن السريّ
الزجاجي = عبد الرحمن بن إسحاق
زكريا الأنصاري ٦، ٤١، ٤٣، ٤٧، ٥٤، ١٠١، ١٠٤، ٢٧٥، ٢٩٣، ٣١٧، ٣٦٦، ٣٩٥
الزمخشري = محمود بن عمر
السخاويّ = علي بن محمد
ابن السراج = محمد بن سهل
سعد الدين محمد بن علي السّاوي ٢١
سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط ٦٣، ٨٥، ٨٦، ٨٨، ٩٦، ١١٧، ١٤١،
١٧٧، ١٧٨، ٢٣٠، ٢٥٢، ٣٤١، ٣٥٥، ٤٢٨، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٩
ابن السكيت = يعقوب بن إسحاق
السهيلي = عبد الرحمن بن عبد الله
سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر
سيد عبد الله المعروف بنقره كار ٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٨٨، ٩٠، ١٠١، ١٠٤، ١٧٠،
٢٧٥، ٢٩٣، ٣١٧، ٣٦٦
ابن سيده = علي بن أحمد
السيرافي = الحسن بن عبد الله
السيوطي - عبد الرحمن بن أبي بكر
الشاطبيّ = القاسم بن فيرة
شعبة بن عياش بن سالم الكوفي ١٩٤، ٣٤٢
الثلويين = عمر بن محمد
شمس الدين بن عزم ١٥
صالح بن إسحاق، أبو عمرو الحرمي ١٧٧، ١٧٨، ٢٤٦، ٢٤٧، ٤٤٧، ٤٥٩
الصبّان = محمد بن علي
الصبيري - عبد الله بن علي
عاصم بن أبي النجود الكوفي ١٩٤، ٣٤٢



العاملِيّ = محمد بن الحسن

ابن عباس = عبد الله بن عباس

عبد الحميد بن عبد المجيد، أبو الخطاب الأخفش الأكبر..... ١١٦
عبد الرحمن بن إسحاق، أبو القاسم الزجاجي ٦٦، ١٦٩، ١٧٠، ١٩٩، ٣٠٥، ٣٠٦،
٣٥٩، ٣٦١

عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٢٠، ٨٤، ١٢٢، ١٤٢،
١٤٨، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٩٨، ٢٣٨، ٢٩٤، ٣١٢، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٣

عبد الرحمن بن عبد الله، أبو القاسم السهيلي..... ١٤٢
عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ٥٩، ١٤٦، ١٤٧، ١٦٦، ١٩٨، ٢٣٩، ٣١٢،
٣٦٣، ٣١٣

عبد السلام هارون..... ١٦
عبد العزيز بن جمعة الموصلّي، المعروف بابن القواس..... ٦٦، ٢٩٣، ٣٠٥
عبد القادر بن عمر البغدادي..... ١٩، ٤١٧
عبد القاهر الجرجاني..... ٢١، ٢٩٢، ٤٠٩، ٤٦٦
عبد الله أمين..... ٢١٣

عبد الله بن بري بن عبد الجبار، أبو محمد المقدسي..... ٤٠١
عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان الفارسي..... ٢٦، ١٤٢، ٢٧٩
عبد الله بن الحسين، أبو البقاء العكبري... ٦٦، ١٦٢، ٢٢٤، ٣٠٥، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٥١، ٣٧٦
عبد الله بن عباس بن عبد المطلب، أبو العباس..... ٢١٠
عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله ابن عقيل..... ٤٦، ٥٦، ٥٧، ٧٢، ١١٧، ٣٠٥، ٣٥٣
عبد الله بن علي بن إسحاق، أبو محمد الصيمري ٣٨، ٦٦، ١١٧، ١٣٧، ١٤٠، ١٦٢،
١٦٩، ١٧٠، ٣٠٥، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤١٧، ٤٢٨، ٤٢٩

عبد الله بن كثير المكي..... ١٩٤
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري..... ١٤٢
عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، أبو محمد ١٤١، ١٦٢، ٣٥٣، ٤١٦
أبو عبيدة = معمر بن المثنى

عثمان بن جني، أبو الفتح ٢١، ٢٧، ٣٨، ٦٨، ١٠٥، ١١٤، ١٥٢، ١٥٨، ١٦١، ١٦٩،
١٧١، ١٧٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٧٧، ٣٠٥، ٣٠٦،
٣٠٨، ٣١٤، ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٦٢، ٣٧٠، ٤٠١، ٤٥٩





عثمان بن سعيد بن عدي، أبو سعيد المعروف بورش..... ٢٦٤

العجاج بن رؤية..... ٤٥٥، ٢٠٥

عز الدين موسك الصلاحى..... ١٢

ابن عصفور = علي بن مؤمن

ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن

العكبري = عبد الله بن الحسين

علي بن أحمد بن سيده الأندلسي، أبو الحسن الضرير..... ١٧٦

علي بن إسماعيل بن علي، أبو منصور الإياري..... ١٢

علي بن حمزة، أبو الحسن الكسائي..... ٣٧٤، ٢٤١، ١٨٠، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥

علي بن أبي طالب..... ٢٠، ١٧، ١٦، ١٥

علي بن عيسى، أبو الحسن الرماني..... ١٧٧، ١٧٦، ١٦٢

علي بن مؤمن بن محمد بن علي، أبو الحسن بن عصفور الإشبيلي ٥٠، ٦٦، ٨١، ١٢٥،

١٤٠، ١٤٢، ١٥١، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٩، ٢٠٣، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٧، ٣٠٨، ٣١٧،

٣٢٦، ٤٠٤، ٤٣٥

عني بن المبارك، أبو الحسن اللحياني..... ٣٢٠

علي بن محمد، أبو الحسن السخاوي..... ٤٣٥، ١٨٩

علي بن محمد بن علي الجرجاني..... ٧٥، ٣٨

علي بن محمد بن علي، أبو الحسن بن خروف الأندلسي..... ١٥٠، ١٤١، ١٠٠

علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني ١٢٧، ١٦٢، ١٧٦، ١٨١،

٢٦٥، ٢٩٥، ٣٥٣، ٤٠٤، ٤٢٨

عمر بن محمد بن عبد الله، أبو علي المعروف بالشلوبين..... ٢٨

عمرو بن عثمان بن قنبر، سبيويه ١٤، ٢١، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٤٨، ٦٢، ٦٥،

٦٨، ٧٣، ٧٩، ٨١، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٧، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤،

١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١٧، ١٢١، ١٢٢، ١٣٠، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٥١،

١٥٢، ١٦١، ١٦٢، ١٦٩، ١٧١، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١،

١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٠، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١،

٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩،

٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١،

٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣٠٨،



٣٠٩، ٣١٠، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٢، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥،
٣٤٦، ٣٤٧، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٧،
٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٤٤،
٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦٣

أبو عمرو بن العلاء..... ١٠٠، ١٠٣، ١١٣، ١١٤، ١٩٤، ٢٠٦، ٢٦٤، ٣٤٢، ٣٧٤، ٤٥٤
عيسى بن عبد العزيز الجزولي..... ٢٨

عيسى بن مينا المدني، أبو موسى المعروف بقالون..... ٢٦٤، ٣٣١، ٣٧٤

الغزالي = محمد بن محمد

الغوري..... ١٥٥، ٤٤٨

الفارابي = إسحاق بن إبراهيم

ابن فارس = أحمد بن فارس

الفارسي = الحسن بن أحمد

الفراء = يحيى بن زياد

القاسم بن أحمد بن الموفق الأندلسي..... ١٤٦، ١٤٧، ٢٣٩، ٣١٢، ٣١٣، ٣٦٣

القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف الرعيني، الشاطبي..... ١٢، ٣٢١، ٤٥٢، ٤٥٣

قالون = عيسى بن مينا

ابن قتيبة = عبد الله بن مسلم

قره سنان = يوسف بن عبد الملك

قطرب - محمد بن المستنير

ابن القواس = عبد العزيز بن جمعة

ابن قيس الرقيات..... ٣٣٨

ابن كثير = عبد الله بن كثير

ابن الكرماني = جديع بن علي

الكِسَائِيّ = علي بن حمزة

الكفوي = أيوب بن موسى

ابن كيسان = محمد بن أحمد

الليحاني = علي بن المبارك

المازني = بكر بن محمد

المالقي = محمد بن الحسن

ابن مالك = محمد بن عبد الله

المبرد = محمد بن يزيد

محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، أبو الحسن ٤١٧
محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح أبو منصور الأزهرى ٥٧، ٦٦، ١٦٢، ١٧٤،
٢٩٤، ٣٥٣، ٣٦٩، ٣٧٠، ٤٤٨

محمد بن باقر الموسوي ١٩، ٢٠
محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن جماعة (٤١، ٤٣، ٤٦، ٤٨، ٥٤، ٩٠، ٩٤، ١٠١،
١٧٤، ٢٢٠، ٢٥٨، ٢٧٤، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٦٦، ٤٢٨

محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر، المعروف بابن الدماميني ١٦٧
محمد البنا ٤٠٧

محمد بن الحسن الحر العاملي ١٨، ١٩، ٢٠
محمد بن الحسن بن دريد، أبو بكر ١٤١، ٢١٦، ٢١٧، ٤٠٥
محمد بن الحسن بن عبد الله، أبو بكر الزبيدي ٢٤
محمد بن الحسن بن محمد المالقي ١٥٠
محمد الخضر حسين ٣٦٠، ٣٦١

محمد بن سهل بن السراج، أبو بكر البغدادي ٦٥، ٦٧، ٨١، ١٦١، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٤٣،
٣٨٩، ٣٤٦، ٣٠٥

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، جمال الدين ٢٤، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٦، ٥٣، ٥٩،
١٤٢، ١٥٢، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ٢٤٧، ٢٦٠، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٥٣،
٣٧٠، ٤١٥، ٤٢٨، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٠

محمد بن علي الصبّان، أبو العرفان ٢٩٤
محمد بن عمر بن البناء ١٢
محمد بن المتوكل البصري المعروف برويس ٢٦٤
محمد بن محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، بدر الدين المعروف بابن الناظم ٣٩، ٤٧،
٤٨، ٦١، ٧٢، ١٠١، ١٠٢، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٣، ١٣٤، ١٧٤، ٢١٠، ٢٥٣، ٢٧٤،
٣٤٦، ٣٥٣، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٨٠، ٣٩٢، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٤٤، ٤٤٥

محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد الغزالي ٣٤
محمد بن المستير بن أحمد، أبو علي المعروف بقُطرب ١١٧
محمد بن مكرم بن منظور، أبو الفضل جمال الدين الأفرقي المصري ٣٠١



محمد بن يزيد، أبو العباس المعروف بالمبرد ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٦٢، ٨٦، ٩٦، ١٠٣،
 ١٦١، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٩، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤٨،
 ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٨٦، ٣٠٥، ٤١٥، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٦٣،
 محمد بن يوسف بن علي، أبو حيان الأندلسي الغرناطي ٢٤، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٦، ١١٧،
 ١٤١، ١٦٢، ١٦٧، ١٧١، ٢٧٣، ٣٤٦، ٣٥٣،
 محمود بن عمر، أبو القاسم جاز الله الزمخشري ١٣، ٢١، ٢٧، ٢٨، ٦٩، ٩٣، ٩٨،
 ١٠٥، ١٢٢، ١٣١، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٣٤،
 ٢٤٤، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦٩، ٢٩٩، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٣٢،
 ٣٤٦، ٣٨٦، ٤٣٨، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٤، ٤٥٩، ٤٦٦

محمود غازان ٢١

المرادي = الحسن بن قاسم

ابن معط - يحيى بن عبد المعطي

معمر بن المثنى، أبو عبدة ١١٧

مكي بن أبي طالب، أبو محمد ٣٢٢

ابن ملكون = إبراهيم بن محمد

أبو منصور الإيباري = علي بن إسماعيل

ابن منظور = محمد بن مكرم

الموسوي = محمد باقر

ابن الناظم = محمد بن محمد

نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ١٩٤، ٣٣١، ٣٣٧

نصر بن سيار ٣٦٩، ٣٧٠

نقره كار = سيد عبد الله

النيسابوري = الحسن بن محمد

هبة الله بن علي بن مسعود الأنصاري، أبو القاسم البوصيري ١٢

ابن هشام = عبد الله بن يوسف

ورش = عثمان بن سعيد

ابن ولاد = أحمد بن محمد

يحيى بن زياد بن عبد الله، أبو زكريا المعروف بالفراء ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٨٤، ١٨٦،

٢١١، ٢٤١، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٤٢٧، ٤٤٥، ٤٤٧





يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، أبو الحسن المعروف بابن معطٍ ١٦٢
اليزديّ = الخضر اليزدي

يزيد بن القعقاع، أبو جعفر المدني ٣٧٤، ٣٤٢، ٢٦٤، ١٩٤

يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ ١٣٥، ١٩٤، ١١٤

يعقوب بن إسحاق بن السكيت ٢٥٣

يعيش بن علي بن يعيش، موفق الدين المعروف بابن يعيش ٢٨، ٤٦، ٦١، ٦٦، ٦٧، ٩٣،

٩٨، ٩٩، ١٠٥، ١٢٢، ١٣١، ١٦١، ١٦٩، ١٧٠، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٧٠، ٣٠٥

٣٠٨، ٣١٦، ٣٣٢، ٣٤٦، ٣٧٦، ٣٨٦، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤١٧، ٤٢٨

يوسف بن تغري بردي الظاهري، جمال الدين أبو المحاسن ١٢

يوسف حسن عمر ١٦

يوسف بن سليمان بن عيسى، أبو الحجاج المعروف بالأعلم الشتمري ٢٧٣

يوسف بن عبد الملك المعروف بقره سنان ٤١، ٤٣، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٩٢، ١٠١، ٢٧٥،

٢٩٣، ٣١٧، ٣٦٦، ٣٨١

يونس بن حبيب ٩١، ٩٢، ١٠٣، ١٣٥، ١٥١، ١٥٣، ١٧١، ١٧٥، ١٧٧، ١٧٨، ٢٤١،

٤٤٧





فهرس المسائل حسب الأبواب الصرفية

التصريف:

- المسألة الأولى في مبحث التعريفات: تعريف التصريف (علمٌ بأصول)..... ٣٧
 المسألة الثانية في مبحث التعريفات: تعريف التصريف (أحوال الأبنية)..... ٤٠
 المسألة الثالثة في مبحث التعريفات: تعريف التصريف (التي ليست بإعراب)..... ٤٥

الميزان الصرفي:

- المسألة الأولى في مبحث القواعد الصرفية: وزن المبدل من تاء الافتعال..... ٢٩٢
 المسألة الثانية في مبحث القواعد الصرفية:
 تبين أصل المقلوب والمحذوف في الميزان..... ٢٩٦

القلب المكاني:

- المسألة الأولى في مبحث العبارة:
 قوله (أو إلى منع الصرف بغير على على الأصح)..... ٨٥

الإلحاق:

- المسألة الأولى في مبحث القياس: الإلحاق في تكلم وتغال..... ٢٠٢
 أحوال الأبنية:

- المسألة الأولى في مبحث التعليل: الغرض من أحوال الأبنية..... ٣٦٥
 أبنية الفعل الماضي المجرد الثلاثي:
 المسألة الثانية في مبحث التعليل: معنى فَعَلَ..... ٣٦٩
 أبنية الفعل الماضي الثلاثي المزيد فيه:

- المسألة الرابعة في مبحث التعريفات: معنى أفعَلَ..... ٤٩
 المسألة الخامسة في مبحث التعريفات: تعريف معنى فاعل وتفاعل..... ٥٢
 المسألة الأولى في مبحث التمثيل: المزيد من الخماسي (خندريس)..... ٤٠٣
 المسألة الثانية في مبحث التمثيل: معاني تَفَعَّلَ (تفهّم)..... ٤٠٦
 المضارع وأبوابه:

- المسألة الثانية في مبحث العبارة: قوله (أو لم تكن اللام مكررة)..... ٨٩
 المسألة الأولى في مبحث السماع:

- كسر عين المضارع من فَعَلَ إذا كان مثلاً..... ١٦٨





المسألة الأولى في مبحث الأحكام: حكم طاح يطيح وتاه يتيه ٣١٥
المصدر:

المسألة الأولى في مبحث الترتيب: ترتيب مصادر فعل اللازم ٤٢٧
المصدر الميمي:

المسألة الثالثة في مبحث العبارة: قوله (قياسًا مطردًا) ٩١
اسم المروّة:

المسألة الأولى في مبحث الرأي النحوي:
اسم المرة من الثلاثي المجرد ٢٤٣
أسماء الزمان والمكان:

المسألة الثالثة في مبحث الاستقصاء:
أسماء الزمان والمكان من غير الثلاثي ٤١٨
اسم الآلة:

المسألة الرابعة في مبحث العبارة: قوله (ونحو المُسْعَط والمُنْخَل) ٩٣
التصغير:

المسألة الخامسة في مبحث العبارة: قوله (في الأربعة) ٩٦
المسألة السادسة في مبحث العبارة: قوله (قلبت ياء) ٩٩
المسألة السابعة في مبحث العبارة:

قوله (حذفت الأخيرة نسبيًا على الأفصح) ١٠٠
المسألة الثامنة في مبحث العبارة: قوله (وذو الزيادتين غيرها) ١٠٤
المسألة الأولى في مبحث الاستدلال: الدليل على أن مذ أصلها منذ ١٤٩
المسألة الأولى في مبحث الاشتقاق: أصل (أدد) ٢١٦
المسألة الثانية في مبحث الرأي النحوي: تصغير قائم ومتعد ٢٤٥
المسألة الأولى في مبحث الاستقصاء: أوزان التصغير ٤١٤

النسب:

المسألة الثانية في مبحث السماع: مجيء أممي، وعدم مجيء غنّي ١٧١
المسألة الثالثة في مبحث السماع: النسب إلى عدوّ ١٧٣
المسألة الرابعة في مبحث السماع: قول يونس في النسب إلى كلثا ١٧٥
المسألة الثالثة في مبحث الرأي النحوي: النسب إلى مُهَيِّم ٢٤٨



المسألة الرابعة في مبحث الرأي النحوي: النسب إلى ما ورد على حرفين..... ٢٥٢

المسألة الخامسة في مبحث الرأي النحوي: النسب إلى المركب..... ٢٥٤

المسألة السادسة في مبحث الرأي النحوي: النسب في طاعم وكاس..... ٢٥٧

الجمع:

المسألة التاسعة في مبحث العبارة: في بيان جمع القلة..... ١٠٦

المسألة العاشرة في مبحث العبارة: قوله (وقرواح وقرطاط ومصباح)..... ١٠٩

المسألة الخامسة في مبحث السماع: جمع لَجَبَةٍ ورَبْعَةٍ..... ١٧٩

المسألة السادسة في مبحث السماع: الجمع على فُعَالِي..... ١٨١

المسألة السابعة في مبحث الرأي النحوي: جمع فَعَلَةٍ على فِعَال..... ٢٥٩

المسألة الثالثة في مبحث القواعد الصرفية:

جمع فَعِيل بمعنى مفعول..... ٢٩٨

المسألة الأولى في مبحث الأمور الإجرائية:

جمع الصفة التي على وزن فعل..... ٣٣٩

المسألة الثانية في مبحث الاستقصاء: جمع أفعال..... ٤١٧

المسألة الثانية في مبحث الترتيب:

ترتيب جمع الاسم الثلاثي المزيد فيه بمدة ثالثة..... ٤٣٠

التقاء الساكنين:

المسألة الحادية عشرة في مبحث العبارة:

قوله (ومن ثم قيل اخشونٌ واخشينٌ؛ لأنه كالم متصل)..... ١١١

المسألة الثانية عشرة في مبحث العبارة:

قوله (كوجوب الضمّ في ميم الجمع)..... ١١٣

المسألة الثانية في مبحث الأحكام: حكم ضمّ ذال مذ..... ٣١٩

المسألة الثانية في مبحث الأمور الإجرائية:

الوقف في ألم الله والتقاء الساكنين..... ٣٤٠

المسألة الثالثة في مبحث التمثيل: أصل اغزو وارمي..... ٤٠٨

المسألة الثالثة في مبحث الترتيب: (حلقتا البطان)..... ٤٣٣

الابتداء:

المسألة الثالثة في مبحث التعليل: سكون هاء وَهُوَ وَهِيَ..... ٣٧٢

الوقف:

- المسألة السادسة في مبحث التعريفات: تعريف الوقف ٥٦
- المسألة الأولى في مبحث المصطلحات: قوله (ثلاثة أربعة) ٧٨
- المسألة الثالثة عشرة في مبحث العبارة:
- قوله (بخلاف المرفوع والمجرور في الواو والياء) ١١٦
- المسألة الرابعة عشرة في مبحث العبارة:
- قوله (قلب ألف نحو حبلى همزة) ١١٩
- المسألة الخامسة عشرة في مبحث العبارة: قوله (ومنهم من يفرّ فيتبع) ١٢٠
- المسألة السابعة في مبحث السماع: حذف الواو في الفواصل ١٨٣
- المسألة الثامنة في مبحث الرأي النحوي:
- قلب ألف حبلى واوًا أو ياء في الوقف ٢٦١
- المسألة التاسعة في مبحث الرأي النحوي: الوقف على المنقوص ٢٦٣
- المسألة الثالثة في مبحث الأحكام:
- حكم الروم والإشمام في هاء التأنيث وميم الجمع والحركة العارضة ٣٢١
- المسألة الثانية في مبحث الأمور الإجرائية:
- الوقف في ألم الله والتقاء الساكنين ٣٤٠
- المسألة الثالثة في مبحث الأمور الإجرائية:
- الوقف بتضعيف الحرف الأخير ٣٤٥

المقصود والممدود:

- المسألة السابعة في مبحث التعريفات: تعريف المقصود ٥٨
- المسألة الثامنة في مبحث التعريفات: تعريف الممدود ٦٠
- المسألة التاسعة في مبحث التعريفات: تعريف المقصود القياسي ٦٢
- المسألة العاشرة في مبحث التعريفات:
- تعريف المقصود والممدود السماعيين ٦٤

ذو الزيادة:

- المسألة الثانية في مبحث المصطلحات: الجاري على الفعل ٨٠
- المسألة السادسة عشرة في مبحث العبارة:
- قوله (أي التي لا تكون الزيادة...) ١٢٤



المسألة السابعة عشرة في مبحث العبارة:

قوله (إلا فيما يجري على الفعل) ١٢٥

المسألة الثانية في مبحث الاستدلال:

الدليل على أن الزائد في المضعف هو الثاني ١٥١

المسألة الرابعة في مبحث الاستدلال: تكرير الفاء وحدها ١٥٨

المسألة الثامنة في مبحث السماع: وزن منجنيق ومنجنون ١٨٤

المسألة التاسعة في مبحث السماع: كناية: بالألف لا بالهمزة ١٨٩

المسألة العاشرة في مبحث السماع: ما ورد على نحو أهراق ١٩٠

المسألة الحادية عشرة في مبحث السماع: وزن أيدع ١٩٢

المسألة الثانية في مبحث القياس: وزن مراحل ٢٠٥

المسألة الثالثة في مبحث القياس: وزن أوتكان ٢٠٧

المسألة الثانية في مبحث الاشتقاق: أصل تَرْتَب ٢١٨

المسألة الثالثة في مبحث الاشتقاق: أصل جُنْدَب ٢٢١

المسألة الرابعة في مبحث الاشتقاق: أصل قَطُوطِي ٢٢٣

المسألة الأولى في مبحث النظر وعدمه: أصل أَم ٢٢٩

المسألة الثانية في مبحث النظر وعدمه: الزيادة في عزويت ورغبوت ٢٣٣

المسألة الثالثة في مبحث النظر وعدمه: أصل يَهَيَّر ٢٣٥

المسألة العاشرة في مبحث الرأي النحوي: زيادة النون في المضارع ٢٦٥

المسألة الأولى في مبحث الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب:

قوله (فإن ندرا) ٢٨٤

المسألة الرابعة في مبحث القواعد الصرفية: زيادة النون ثالثة ٣٠٠

المسألة الخامسة في مبحث القواعد الصرفية: وزن كَوَأَل ٣٠٢

المسألة الرابعة في مبحث التعليل: وزن أفعوان ٣٧٥

المسألة الخامسة في مبحث التعليل: وزن حنطأو ٣٧٨

المسألة الرابعة في مبحث الترتيب: ترتيب أدلة الزيادة ٤٣٥

الإمالة:

المسألة الثامنة عشرة في مبحث العبارة:

قوله (أو لكون الألف منقلبة عن مكسور) ١٢٧





المسألة التاسعة عشرة في مبحث العبارة: قوله (عن مكسور) ١٢٩
المسألة الثانية في مبحث في الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب:

قوله (وبحرفين على الأكثر) ٢٨٦

المسألة السادسة في مبحث القواعد الصرفية: إمالة الألف المنقلبة عن واو ٣٠٤
تخفيف الهمزة:

المسألة الثالثة في مبحث الاستدلال: الاستدلال على أن آجر فاعل ١٥٤

المسألة الخامسة في مبحث الترتيب: حذف الهمز من خذ وكل ٤٣٦

الإعلال:

المسألة العشرون في مبحث العبارة: قوله (ولم ينضمّ ما قبلها) ١٣٠

المسألة الواحدة والعشرون في مبحث العبارة: قوله (على القولين فيهما) ١٣٢

المسألة الرابعة في مبحث القياس: القلب في جائي وياجل ٢٠٨

المسألة الحادية عشرة في مبحث الرأي النحوي: قلب الواو همزة إذا كانت فاء ٢٦٧

المسألة السابعة في مبحث القواعد الصرفية:

قولهم لا يجمع بين إعلايين في كلمة واحدة فيه نظر ٣٠٧

المسألة الثامنة في مبحث القواعد الصرفية:

عدم الإعلال في أفعل التفضيل، والتعجب ٣٠٩

المسألة الرابعة في مبحث الأحكام: حكم القلب في صيم وقيم ٣٢٣

المسألة الخامسة في مبحث الأحكام:

حكم الحذف في سيد وميت وكيتونة ٣٢٥

المسألة السادسة في مبحث الأحكام:

حكم القلب في عطاء وصلاة وعباءة ٣٢٧

المسألة الرابعة في مبحث الأمور الإجرائية: إجراء أخشين مجري أخشيا ٣٤٩

المسألة الخامسة في مبحث الأمور الإجرائية: قلب الياء واوا في فعلى ٣٥٢

المسألة السادسة في مبحث التعليل: التصحيح في اعوار واسواد ٣٨٢

المسألة السابعة في مبحث التعليل: التصحيح في تقوال وتسيار ٣٨٥

المسألة الثامنة في مبحث التعليل: التصحيح في مقوال ومخياط ٣٨٧

المسألة التاسعة في مبحث التعليل: التصحيح في جواد وطويل وغيور ٣٨٨

المسألة العاشرة في مبحث التعليل: التصحيح في الجولان ٣٩٠





المسألة السادسة في مبحث الترتيب: إعلال العين في الاسم غير الثلاثي ٤٣٨
الإبدال:

المسألة الثانية والعشرون في مبحث العبارة: قوله (وهو أصل) ١٣٣
المسألة الخامسة في مبحث الاستدلال:
الاستدلال على أن السين من حروف الإبدال ١٦١
المسألة الثانية عشرة في مبحث الرأي النحوي:
إشراب الجيم والشين صوت الزاي ٢٦٩

الإدغام:

المسألة الحادية عشرة في مبحث التعريفات: تعريف الإدغام ٦٥
المسألة الثالثة والعشرون في مبحث العبارة: قوله (إلا في الهمزتين) ١٣٥
المسألة الرابعة والعشرون في مبحث العبارة: قوله (وإلا في الألف) ١٣٧
المسألة الخامسة والعشرون في مبحث العبارة: قوله (غير لين) ١٣٩
المسألة الثانية عشرة في مبحث السماع: كسر فاء (حيي) مع الإدغام ١٩٤
المسألة السابعة في مبحث الأحكام: حكم إدغام اللام في بعض الحروف ٣٣٠
المسألة الثامنة في مبحث الأحكام: حكم إدغام التاء في تاء الافتعال ٣٣٢
المسألة الحادية عشرة في مبحث التعليل: إدغام النون في اللام ٣٩١
المسألة الثانية عشرة في مبحث التعليل: الإدغام في سيّد وليّه ٣٩٤
مخارج الحروف:

المسألة الثالثة عشرة في مبحث الرأي النحوي: مخرج اللام ٢٧١
المسألة الرابعة عشرة في مبحث الرأي النحوي:
الكاف التي كالجيم والجيم التي كالشين ٢٧٢
المسألة الرابعة في مبحث الاستقصاء: لام التفخيم، وألف التفخيم ٤١٩
صفات الحروف:

المسألة الثانية عشرة في مبحث التعريفات: تعريف الحروف المطبقة ٦٨
مسائل التمرين:

المسألة الخامسة عشرة في مبحث الرأي النحوي: بناء وأيت على كوكب ٢٧٧
المسألة السادسة في مبحث الأمور الإجرائية:
التصحيح في ابيّع مثال اطمأن ٣٥٥





الخط:

- المسألة الثالثة عشرة في مبحث التعريفات: تعريف الخط ٧٠
- المسألة السادسة والعشرون في مبحث العبارة:
- قوله (الحروف وشبهها) ١٤١
- المسألة السادسة عشرة في مبحث الرأي النحوي:
- اجتماع ثلاث لامات في الخط ٢٧٩
- المسألة الثالثة عشرة في مبحث التعليل: كتابة الهمزة وسطاً ٣٩٧





فهرس الموضوعات

٤.....	المقدمة
١٠.....	التمهيد:
١١.....	ابن الحاجب
١٥.....	الرضي
٢١.....	الشافعية وشرحها للرضي
٢٣.....	الاعتراضات: مفهومها، منشؤها، أنواعها، أبرز الاعتراضات في الصرف
٢٩.....	الفصل الأول: الاعتراضات في التعريفات والمصطلحات والعبارة
٣٠.....	مقدمة
٣١.....	المبحث الأول: اعتراضات التعريفات
٣٢.....	مقدمة في التعريفات
٣٧.....	المسألة الأولى:
٤٠.....	المسألة الثانية:
٤٥.....	المسألة الثالثة:
٤٩.....	المسألة الرابعة:
٥٢.....	المسألة الخامسة:
٥٦.....	المسألة السادسة:
٥٨.....	المسألة السابعة:
٦٠.....	المسألة الثامنة:
٦٢.....	المسألة التاسعة:
٦٤.....	المسألة العاشرة:
٦٥.....	المسألة الحادية عشرة:
٦٨.....	المسألة الثانية عشرة:
٧٠.....	المسألة الثالثة عشرة:
٧٤.....	المبحث الثاني: اعتراضات المصطلحات
٧٥.....	مقدمة في المصطلح





٧٨	المسألة الأولى:
٨٠	المسألة الثانية:
٨٢	المبحث الثالث: اعتراضات العبارة:
٨٣	مقدمة في العبارة:
٨٥	المسألة الأولى:
٨٩	المسألة الثانية:
٩١	المسألة الثالثة:
٩٣	المسألة الرابعة:
٩٦	المسألة الخامسة:
٩٩	المسألة السادسة:
١٠٠	المسألة السابعة:
١٠٤	المسألة الثامنة:
١٠٦	المسألة التاسعة:
١٠٩	المسألة العاشرة:
١١١	المسألة الحادية عشرة:
١١٣	المسألة الثانية عشرة:
١١٦	المسألة الثالثة عشرة:
١١٩	المسألة الرابعة عشرة:
١٢٠	المسألة الخامسة عشرة:
١٢٤	المسألة السادسة عشرة:
١٢٥	المسألة السابعة عشرة:
١٢٧	المسألة الثامنة عشرة:
١٢٩	المسألة التاسعة عشرة:
١٣٠	المسألة العشرون:
١٣٢	المسألة الحادية والعشرون:
١٣٣	المسألة الثانية والعشرون:
١٣٥	المسألة الثالثة والعشرون:
١٣٧	المسألة الرابعة والعشرون:





١٣٩	المسألة الخامسة والعشرون:
١٤١	المسألة السادسة والعشرون:
١٤٣	ملحق في الاعتراض في مبحث العبارة:
١٤٤	الفصل الثاني: الاعتراضات في الأدلة:
١٤٥	المبحث الأول: الاعتراض في الاستدلال:
١٤٦	مقدمة في الاستدلال:
١٤٩	المسألة الأولى:
١٥١	المسألة الثانية:
١٥٤	المسألة الثالثة:
١٥٨	المسألة الرابعة:
١٦١	المسألة الخامسة:
١٦٤	ملحق في الاعتراض في الاستدلال:
١٦٥	المبحث الثاني: الاعتراض بالسماع:
١٦٦	مقدمة في السماع:
١٦٨	المسألة الأولى:
١٧١	المسألة الثانية:
١٧٣	المسألة الثالثة:
١٧٥	المسألة الرابعة:
١٧٩	المسألة الخامسة:
١٨١	المسألة السادسة:
١٨٣	المسألة السابعة:
١٨٤	المسألة الثامنة:
١٨٩	المسألة التاسعة:
١٩٠	المسألة العاشرة:
١٩٢	المسألة الحادية عشرة:
١٩٤	المسألة الثانية عشرة:
١٩٦	ملحق في الاعتراض بالسماع:
١٩٧	المبحث الثالث: الاعتراض بالقياس:





١٩٨	مقدمة في القياس
٢٠٢	المسألة الأولى:
٢٠٥	المسألة الثانية:
٢٠٧	المسألة الثالثة:
٢٠٨	المسألة الرابعة:
٢١١	ملحق في الاعتراض بالقياس:
٢١٢	المبحث الرابع: الاعتراض بالاشتقاق
٢١٣	مقدمة في الاشتقاق
٢١٦	المسألة الأولى:
٢١٨	المسألة الثانية:
٢٢١	المسألة الثالثة:
٢٢٣	المسألة الرابعة:
٢٢٥	ملحق في الاعتراض بالاشتقاق:
٢٢٦	المبحث الخامس: الاعتراض بالنظير وعدمه
٢٢٧	مقدمة في النظير وعدمه
٢٢٩	المسألة الأولى:
٢٣٣	المسألة الثانية:
٢٣٥	المسألة الثالثة:
٢٣٧	المبحث السادس: الاعتراض بالرأي النحوي
٢٣٨	مقدمة في الرأي النحوي
٢٤٣	المسألة الأولى:
٢٤٥	المسألة الثانية:
٢٤٨	المسألة الثالثة:
٢٥٢	المسألة الرابعة:
٢٥٤	المسألة الخامسة:
٢٥٧	المسألة السادسة:
٢٥٩	المسألة السابعة:
٢٦١	المسألة الثامنة:





٢٦٣	المسألة التاسعة:
٢٦٥	المسألة العاشرة:
٢٦٧	المسألة الحادية عشرة:
٢٦٩	المسألة الثانية عشرة:
٢٧١	المسألة الثالثة عشرة:
٢٧٢	المسألة الرابعة عشرة:
٢٧٧	المسألة الخامسة عشرة:
٢٧٩	المسألة السادسة عشرة:
٢٨٠	ملحق في الاعتراض بالرأي النحوي:
٢٨١	المبحث السابع: الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب نفسه:
٢٨٢	مقدمة في الاعتراض بأقوال ابن الحاجب نفسه:
٢٨٤	المسألة الأولى:
٢٨٦	المسألة الثانية:
٢٨٨	ملحق في الاعتراض ببعض أقوال ابن الحاجب:
٢٨٩	الفصل الثالث: الاعتراضات في القواعد الصرفية والأحكام:
٢٩٠	المبحث الأول: الاعتراض في القواعد الصرفية:
٢٩١	مقدمة في القواعد الصرفية:
٢٩٢	المسألة الأولى:
٢٩٦	المسألة الثانية:
٢٩٨	المسألة الثالثة:
٣٠٠	المسألة الرابعة:
٣٠٢	المسألة الخامسة:
٣٠٤	المسألة السادسة:
٣٠٧	المسألة السابعة:
٣٠٩	المسألة الثامنة:
٣١١	المبحث الثاني: الاعتراض في الأحكام:
٣١٢	مقدمة في الأحكام:
٣١٥	المسألة الأولى:





٣١٩	المسألة الثانية:
٣٢١	المسألة الثالثة:
٣٢٣	المسألة الرابعة:
٣٢٥	المسألة الخامسة:
٣٢٧	المسألة السادسة:
٣٣٠	المسألة السابعة:
٣٣٢	المسألة الثامنة:
٣٣٣	ملحق في الاعتراض في الأحكام:
٣٣٤	الفصل الرابع: الاعتراضات في الأمور الإجرائية والتعليل والتمثيل
٣٣٥	المبحث الأول: الاعتراض في الأمور الإجرائية
٣٣٦	مقدمة في الأمور الإجرائية
٣٣٩	المسألة الأولى:
٣٤٠	المسألة الثانية:
٣٤٥	المسألة الثالثة:
٣٤٩	المسألة الرابعة:
٣٥٢	المسألة الخامسة:
٣٥٥	المسألة السادسة:
٣٥٧	ملحق في الاعتراض في الأمور الإجرائية:
٣٥٨	المبحث الثاني: الاعتراض في التعليل
٣٥٩	مقدمة في التعليل
٣٦٥	المسألة الأولى:
٣٦٩	المسألة الثانية:
٣٧٢	المسألة الثالثة:
٣٧٥	المسألة الرابعة:
٣٧٨	المسألة الخامسة:
٣٨٢	المسألة السادسة:
٣٨٥	المسألة السابعة:
٣٨٧	المسألة الثامنة:





٣٨٨	المسألة التاسعة:
٣٩٠	المسألة العاشرة:
٣٩١	المسألة الحادية عشرة:
٣٩٤	المسألة الثانية عشرة:
٣٩٧	المسألة الثالثة عشرة:
٣٩٩	ملحق في مبحث الاعتراض في التعليل:
٤٠٠	المبحث الثالث: الاعتراض في التمثيل:
٤٠١	مقدمة في التمثيل:
٤٠٣	المسألة الأولى:
٤٠٦	المسألة الثانية:
٤٠٨	المسألة الثالثة:
٤١٠	الفصل الخامس: الاعتراضات في استقصاء المسائل الصرفية وترتيبها:
٤١١	المبحث الأول: الاعتراض في استقصاء المسائل الصرفية:
٤١٢	مقدمة في استقصاء المسائل الصرفية:
٤١٤	المسألة الأولى:
٤١٧	المسألة الثانية:
٤١٨	المسألة الثالثة:
٤١٩	المسألة الرابعة:
٤٢١	ملحق في استقصاء المسائل الصرفية:
٤٢٢	المبحث الثاني: الاعتراض في ترتيب المسائل الصرفية:
٤٢٣	مقدمة في ترتيب المسائل الصرفية:
٤٢٧	المسألة الأولى:
٤٣٠	المسألة الثانية:
٤٣٣	المسألة الثالثة:
٤٣٥	المسألة الرابعة:
٤٣٦	المسألة الخامسة:
٤٣٨	المسألة السادسة:
٤٤٠	ملحق في الاعتراض في ترتيب المسائل الصرفية:





٤٤١	الفصل السادس: منهج الرضي في الاعتراضات
٤٥٩	الخاتمة
٤٦٨	الفهارس
٤٦٩	المصادر والمراجع
٤٦٩	المطبوعات
٤٨٥	المخطوطات
٤٨٦	الرسائل العلمية
٤٨٧	الدوريات
٤٨٨	فهرس الآيات القرآنية
٤٨٩	فهرس الشعر والرجز
٤٩٠	فهرس الأمثال
٤٩١	فهرس البلدان والمواضع
٤٩٢	فهرس الجماعات
٤٩٤	فهرس الأعلام
٥٠٤	فهرس المسائل حسب الأبواب الصرفية
٥١٢	فهرس الموضوعات

